


أخي العزيز  
من فضلك


إذا أعجبك الكتاب فم بشار الله





# **الفتاوى الإسلامية**

## **الجزء الأول**





# الناشر: دار الفاروق للنشر والتوزيع

## 👉 الجائزة على الجوائز الآتية 👈

- جائزة أفضل ناشر ثقافي عام في مصر لعام ٢٠٠٤
- جائزة أفضل ناشر للأطفال والناشئة في مصر لعام ٢٠٠٣
- جائزة أفضل ناشر مدرسي في مصر لعام ٢٠٠٣
- جائزة أفضل ناشر للترجمة من وإلى اللغة العربية في مصر لعام ٢٠٠٣
- جائزة الإبداع في مصر لعام ٢٠٠٢ (الجائزة الذهبية)
- جائزة أفضل ناشر علمي وجامعي في مصر لعام ٢٠٠١
- جائزة أفضل ناشر علمي وجامعي في مصر لعام ٢٠٠٠
- المركز الرابع كأفضل دار نشر على مستوى العالم
- في مجال الترجمة في معرض فرانكفورت عام ٢٠٠٠

وسط البلد: ٣ شارع منصور - المبتديان - متفرع من شارع مجلس الشعب  
محطة مترو سعد زغلول - القاهرة - مصر.

تليفون: ٧٩٥٣.٣٢ (٠٠٢.٢) - ٧٩٤٢٢.٣ (٠٠٢.٢)

فاكس: ٧٩٤٢٦٤٣ (٠٠٢.٢)

العنوان الإلكتروني: [www.darelfarouk.com.eg](http://www.darelfarouk.com.eg)

حقوق الطبع والنشر محفوظة  
لدار الفاروق للنشر والتوزيع



الطبعة الأولى ٢٠٠٥

عدد الصفحات ٣٦٨ صفحة

رقم الإيداع ٨١٣٠ لسنة ٢٠٠٥



الترقيم الدولي: 977-345-947-8





# **الفتاوى الإسلامية**

## **الجزء الأول**



فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر  
جاء الحق علي جاد الحق  
رحمه الله







## **التعريف بالإمام الأكبر**

### **فضيلة الشيخ جاد الحق**

#### **مولده ونشأته:**

هو فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق، حنفي المذهب، ولد بجهة بطرة مركز طلخا محافظة الدقهلية في عام ١٩١٧م، حفظ القرآن الكريم وجوده بعد أن تعلم القراءة والكتابة بكتاب القرية، ثم التحق بالجامع الأحمدى بطنطا في سنة ١٩٢٠م واستمر فيه حتى حصل على الشهادة الابتدائية في سنة ١٩٢٤م وواصل فيه بعض دراسته الثانوية، ثم استكملها بمعهد القاهرة الأزهرى حيث حصل على الشهادة الثانوية سنة ١٩٢٩م، بعدها التحق بكلية الشريعة وحصل منها على الشهادة العالية سنة ١٩٤٢، ثم التحق بتخصص القضاء الشرعى في هذه الكلية، وحصل منها على الشهادة العالمية مع الإجازة في القضاء الشرعى سنة ١٩٤٥م.

#### **• مناصبه:**

عمل فور تخرجه موظفًا بالمحاكم الشرعية، ثم أمينًا للفتوى بدار الإفتاء المصرية، ثم قاضيًا في المحاكم الشرعية، ثم تدرج في القضاء بعد إلغاء المحاكم الشرعية حتى أصبح مفتشًا أول بالتفتيش القضائي بوزارة العدل.

#### **• منصب الإفتاء:**

عين فضيلة الإمام مفتيًا للديار المصرية عام ١٩٧٨، فكرس كل وقته وجهده في تنظيم العمل بدار الإفتاء، وعمل على تدوين كل ما يصدر عن الدار من فتاوى في تنظيم دقيق حتى يسهل الاطلاع عليها عند الحاجة في أقل وقت ممكن، ثم توج



عمله بإخراج الفتاوى التي صدرت عن الدار في قرابة ثمانين عاماً من سجلات الدار حتى تكون في يد كل مسلم يريد الاطلاع عليها والاستفادة منها.

### • وزارة الأوقاف ومشيخة الأزهر:

في يناير من عام ١٩٨٢ اختير فضيلته وزيراً للأوقاف، وفي نفس العام صدر القرار الجمهوري بتعيين فضيلته شيخاً للأزهر.

### • إنتاجه العلمي:

لفضيلته العديد من الأحكام القضائية التي اشتملت على بحوث واجتهادات فقهية أخرجها طوال عمله بالقضاء، وكذلك البحوث الفقهية والتقارير الفنية في التفتيش على أعمال القضاة.

وقد تم نشر هذه البحوث في مجلة المحاماة الشرعية وغيرها من المجلات. أما الفتاوى فتأبى بثابتة بسجلات دار الإفتاء وبها مجموعة من الفتاوى الخاصة بأمور مستحدثة لم تطرح للبحث من قبل.

هذا بخلاف الأبحاث المطولة التي قدمها فضيلته في المؤتمرات التي شارك فيها أو التي ترأسها.



## مقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وبعد.

فإن أفة كثير من المسلمين في الوقت الراهن التآرجح بين أمرين أولهما: الجهل التام بتعاليم الإسلام الصحيحة؛ وبالتالي التفريط فيما أمر الله به والبعد شكلاً ومضموناً عن هدي النبي ﷺ. والأمر من ذلك أن هذا الجهل ينتج شعوراً لدى أصحابه بأن الإسلام دينٌ صعبٌ، يحمل النفس أعباءً كثيرة، التحلل منها والتساهل فيها يعد راحة ومطلباً يسعون إلى تحقيقه بكل الصور المشروعة وغير المشروعة.

أما الأمر الآخر فهو الإفراط والتشدد في التعامل مع أوامر الدين ونواهيه، دون وعي أو فهم لمستجدات الأمور، والنظر إلى كل المستجدات العصرية على أنها بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

والغريب أن الفريق المتشدد غالباً ما ينطوي على نفسه رافضياً أي حوار مع المجتمع أو إفادته أو الاستفادة منه ناسياً قول الله - عز وجل -:

﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۚ وَجَدِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ۝﴾<sup>(١)</sup>

(١) الآية ١٢٥ من سورة النحل.



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

وقد حثنا الإسلام على التحاور بود ومحبة، دون تعصب لرأي أو مذهب، فوصفنا ربنا في كتابه الكريم قائلاً: (رحماء بينهم)، وحتى مع غير المسلمين من أهل الكتاب أمرنا الله عز وجل أن نتحاور بالتي هي أحسن، قال تعالى:

﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾<sup>(١)</sup>

والناس كافة قال تعالى:

﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾<sup>(٢)</sup>

ولا تزال كلمة الإمام الشافعي نبزاً مضيئاً لكل صاحب رأي يحب أن يتحلى بالموضوعية والنأي عن التعصب، فقد قال: رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب.

فما دام الأمر بعيداً عن النصوص القطعية التي حسم الله الأمر فيها في القرآن الكريم أو الرسول ﷺ في السنة المطهرة فلا بأس من الأخذ والرد والاختلاف لأن هذا كله في مصلحة الإسلام والمسلمين.

لكننا نجد في هذه الأيام بعض الناس يتجراؤون على الفتيا في الدين دون علم أو سند. من أجل ذلك، وحرصاً من دار الفاروق على نشر العلم الصحيح الخالي من تساهل المتساهلين وأصحاب الهوى وتشدّد المتعصبين الغلاة، قمنا بنشر فتاوى الديار المصرية - التي أخرجها كبار العلماء الثقات في ثمانين عاماً - والتي كان قد

(١) من الآية ٤٦ من سورة العنكبوت.

(٢) من الآية ٨٢ من سورة البقرة.



## المقدمة

جمعها ورتبها الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق - وهو من هو فضلاً  
وعلماً رحمه الله - إبان رئاسته لدار الإفتاء.

وهذه الفتاوى تشتمل على أجوبة مؤصلة لكل ما يخطر على بال المسلم أو يعترض  
حياته في أمور الزواج والطلاق والميراث .... إلخ.

هذا بخلاف بعض الفتاوى في الأمور التي تثير جدلاً في هذه الأيام.

ودار الفاروق إذ تقدم هذا العمل لكل المسلمين إنما تبتغي رضا الله عز وجل  
والمساهمة في نشر الوعي بالإسلام الصحيح.







## ميراث الهدمى

توفي «ب.ل.أ.» في حادث انهيار منزل عن ابنه وعن ابن ابنته المتوفاة معه في نفس الحادث، ولم يعرف أيهما مات قبل الآخر. وطلب السائل الافادة عن يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث.؟

أجاب،

إنه إذ ثبتت وفاة المرحوم «ب.ل.أ.» في سنة ١٩٧٨ وابنته معاً، في حادث انهيار منزل ولم يعرف أيهما السابق موتاً، فإنهم لا يتوارثان طبقاً للمادة الثالثة من قانون الموارث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣، وإذا كان ذلك، وكانت وفاة المرحوم «ب.ل.أ.» في سنة ١٩٧٨ بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ عن ابنه وعن ابن ابنته المتوفاة معه فقط، يكون لابن ابنته هـ في تركته وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه والدته لو كانت على قيد الحياة حقيقة حين وفاة والده في حدود ثلث، طبقاً للمادة ٧٦ من قانون الوصية المرقوم وعلى ذلك تقسم تركته هذا المتوفى ثلاثة أسهم، يختص ابن بنته المتوفاة معه بثلاثها (سهم واحد) وصية واحة والباقي وقدره سهمان يكون هو التركة ويفرد به ابن المتوفى الموحود على قيد الحياة وقت وفاته تعصيباً لعدم وجود صاحب فرض.

وهذا إذا كان الحال كما ورد بالسؤال، ولم يكن لهذا المتوفى وارث آخر ولا فرع آخر كذلك بسحق وصية واجبة، ولم يكن المتوفى قد أوصى لابن ابنته هـ شيئاً، ولا أعطاه شيئاً بغير عوض عن طريق تصرف آخر والله أعلم.







## من أحكام الغصب

### عقار مغتصب

أخذ زيد عهد توليه السلطة عقار عمرو عصباً بدون عذر شرعي، وبدون إعلام صاحب العقار، أو إخباره بأسباب الاستيلاء على العقار، ثم قام زيد (المغتصب) بوهب العقار لأحدى الإدارات التي لم يكن لها سابق صلة بعمرو أو بعقاره، واتفق أن سيطر بكر على زيد، وغالبه على جميع اختصاصاته وسلطاته، فصار عقار عمرو المصوب والإدارة التي وهب إليها زيد هذا العقار بيد بكر وتحت امرته، ولكن بكر لم يهتم برد هذا العقار إلى عمرو، مع طلب عمرو له مراراً واستغاثته به لرد المظلمة.

وطلب السائل الإفادة عما يجب على بكر في هذا الشأن، وما هي ذمته في هذا العقار المصوب أمام الحق، وإزاء تصوص القرآن وأحاديث النبي الكريم، فإن كان هناك حكم في ادانة الغاصب لعمار عمرو بدون حق وتمليكك لرجل آخر أو إدارة خاصة، هل ينطبق ذلك الحكم على هذا الظلم الأخير الذي اجتراً عليه بكر في ادامة الغصب والغض عنه مع استغاثة المجني عليه عمرو ومع القدرة التامة لبكر على النصفة ورد المظلمة وإعادة الحق إلى صاحبه، فهل يعاقب بكر على عمله هذا أم لا ؟

وما هي العقوبة الشرعية لمثل هذا العمل في ضوء كتاب الله وسنة خاتم النبيين وآثار الفقهاء والقضية القضاء وتوصيات المجتهدين الكرام؟

أجاب:

إن العصب هو الاستيلاء على مال الغير بلا حق عقاراً كان أو منقولاً أو انتفاعاً، وهو محرم بالقرآن وبالسنة وإجماع المسلمين، أما لكتاب فقوله تعالى



﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالطَّلِ إِلَّا أَرْتَكُوتَ  
تَجَرَّةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُمْ ﴾<sup>(١)</sup>

وقوله تعالى

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالطَّلِ وَتُدْءُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا  
مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>

وأما السنة فما رواه حابر من قول الرسول ﷺ هي خطبة يوم لنحر إن  
دماءكم وأموالكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا وما  
رواه سعيد بن زيد قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من أخذ شيئاً من الأرض  
طيماً طوقه الله من سبع أرضين متفق عليهما. وما روه أنس بن مالك لرجل من بني  
يسند أن رسول الله ﷺ قال "لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه وقد  
جمع المسلمون على تحريم الغصب في الجملة، ومن أحل هذا اتفق الفقهاء على أن  
من غصب شيئاً - عقاراً أو منقولاً - لزمه ردّه لقول النبي ﷺ عسى الله أحد  
حتى تؤديه"<sup>(٣)</sup>، ولأن حق المعصوب منه معلق بين ماله وماليتّه ولا يتحقق إلا برده

هذا، وتصرفات الغاصب في العين المغصوبة إما باطلة لأنه لا يملك ذات  
العين، وإما موقوفة على إجازة المالك. فإذا وهب الغاصب العين لمغصوبة لآخر ولم  
يجز المالك هذه الهبة وقعت باطلة، وكان للمالك أخذ العين وأجره مثلها مدة  
العصب، ومقابل ما نقص منها بسبب الاستعمال أو التعدي أو الإهمال

(١) من الآية ٢٩ من سورة النساء.

(٢) الآية ١٨٨ من سورة البقرة.

(٣) رواه أحمد وابن ماجه والحاكم



## من أحكام العصب

لما كان ذلك فهي واقعة السؤال يكون زيد اثماً بعصبه عقار عمرو بدون وجه شرعي، أو إذن من ماله، ثم إن هه زيد هذا العقار المصوب لأية جهة تقع باطلة، لأنه غير مالك لما وهب، ولو، تحذها مسحاً حرمت، لصلاة فيه باتفاق الفقهاء، وإن اختلفوا في سقوط العرض بها أو عدم سقوطه ثم إن بكراً لذي صار إليه أمر هذه لعين المصوبة يلزمه شريعاً إزالة العصب، وتمكين مالك لعقار منه إذ كانت وقعة العصب ثابتة قصفاً دون شبهة، وإن لم يفعل مع تمكنه وقدرته كان اثماً ومشاركاً لزيد العاصب لأول أما عقوبه لعصب يوم القيامة فقد بينتها الأحاديث الشريفة لمصورة أف وأما في الفصاء هي الدنيا فإن عى المصوب منه إقامة دعواه أمام القاضي، وتقديم دليبه، فإن ثبتت الدعوى كان القصاص له بحقه وفق المصوب لشرعية، وإجماع المسلمين، عى أن عى لعصب رد ما أخذ. بذلك جرى قصصاء رسول الله ﷺ، ولخلفاء، والقضاة المسلمين، المحتهدين، فإن العسة عى من ادعى واليمن عى من أنكر والله سبحانه ويعالى علم.







## من أحكام التأمين

### التأمين ضد الحريق محرم شرعا

سؤال عن جمعية للإسكان التعاوني، إن إحدى الهيئات المختصة بإقراض الجهات القائمة على بناء المساكن قد طلبت منا إبرام عقد للتأمين ضد الحريق كشرط يتوقف عليه قيام هذه الهيئة بإقراضنا المال اللازم لإنشاء المباني التي تزمع جمعيتنا إنشاءها. وطلب السائل بيان الحكم الشرعي فيم إذا كان يجوز للجمعية إبرام هذا العقد ضد الحريق شرعاً أم لا يجوز؟ وهل يدخل هذا العقد ضمن عقود الغرر؟

أجاب:

المعروف أن وثيقة التأمين ضد الحريق التي تصدرها شركات التأمين هي مصر تحتوي على بند مضمونه «تتعهد الشركة بتعويض المؤمن له أو ورثته أو مفذي وصيته أو مدبري تركته كل تلف مادي بسبب الحريق بالعين المؤمن عليها طبقاً للشروط العامة والخاصة الواردة بهذه الوثيقة»، ونصت المادة ٧٦٦ من التقنين المدني<sup>(١)</sup> المصري على أنه

(في التأمين ضد الحريق يكون المؤمن مسؤولاً عن كافة الأضرار الناشئة عن حريق، أو عن بداية حريق يمكن أن تصبح حريقاً كاملاً، أو عن خطر حريق يمكن أن يتحقق، والتأمين ضد الحريق على هذا يكون مقصوداً به تعويض المؤمن عليه عن خسارة تلحق ذمته المالية بسبب الحريق)

وتطبيقاً لنصوص هذا القانون يشيء عقد التأمين الترامت على عاتق كل من المؤمن والمؤمن له، إذ على هذا الأخير أن يدفع أقساطاً لتأمين، وعلى الأول أن يدفع للمؤمن له العوض المالي أو المبلغ المؤمن به، ومع هذا فهو من الوجهة

(١) القانون المدني المعمول به الآن في مصر رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨م



القابولية عبر عقداً احتماليين حيث لا يستطيع أي من العاقدين أو كلاهما وقت العقد معرفة مدى ما يعصي أو يأخذ بمقتضاه، فلا يتحدد مدى تضحيته إلا في المستقبل تبعاً لأمر غير محقق الحصول، أو غير معروف وقت حصوله. وإذا كان واقع عقد التأمين من وجهة هذا القانون أنه يعتد بعملية احتمالية حيث جاءت أحكامه هي أساس الرابع من كتاب العقود تحت عنوان (عقود الغرر) لأن مقياس القسط ليس أمراً محققاً، فإذا لم يتحقق الخطر فإن المؤمن لن يدفع شيئاً، ويكون هو الكاسب، وإذا تحقق الخطر ووقع لحريق مثلاً فسد دفع المؤمن إلى المؤمن له شيئاً لا يناسب مع القسط المدفوع، ويكون هذا الأخير هو صاحب الخط، لأوفى في الأخذ، وذلك ينوِّف أيهم الأحاد ومقدار ما يأخذه من عمية التأمين على الصدقة وحده. وإذا كان عقد التأمين ضد الحريق بهذا الوصف في القانون الذي يحكمه تعين أن نعود إلى صور الضمان والتصمين في الشريعة الإسلامية لبحثكم إليها في مشروعية هذا العقد أو مخالفته لقواعدها.

وإذا كان المعروف في شريعة الغراء لا يجب على أحد ضمان مال لغيره بالمثل أو بالقيمة إلا إذا كان قد استولى على هذا المال بغير حق أو أصاعه على صاحبه، أو أفسد عليه الانتفاع به بحرقه أو بتمريقه أو هدمه مثلاً، أو بسبب في إتلافه، كما لو حفر حفرة في الطريق فسقطت فيها سيارة أو حيوان أو وضع يداً غير مؤتمنة على مال، كيد النائع بعد البيع أو بد السارق، أو غر شخصاً كُنَّ طيب منه أن يستطريقاً مؤكداً له أنه آمن، فأخذ الصوص ماله فيه، أو كسر أده هذا المال، ولا شيء من ذلك بمتحقق في التأمين ضد الحريق، بل وعيره من أنواع التأمين النحاري، حيث يقضي لعاقدا أن تصمن لشركة لصاحب المال ما بهلك أو تلف أو بصعب بفرق أو حرق، وتصمين الأموال بالصورة التي يحصها عقد التأمين محفوف بالغرر والحيث والغرر، ولا تقر الشريعة كسب المال بأي من هذه الصرق



وَأَشْبَهَهَا لِأَنَّهُ لَا تَبِيحَ أَكْلَ أَمْوَالِ النَّاسِ بِغَيْرِ الْحَقِّ. يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى  
 \* وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ بِتَأْكُلُوا فَرِيقًا  
 مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۝ (١)

وقوله تعالى

\* يَنْأَيْبُكَ اللَّهُ أَنْ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ  
 تِجَارَةً عَنْ تَرَاصٍ مِنْكُمْ ۝ (٢)

وإنما تبيح العقود التي لا عرر فيها ولا ضرر بأحد أطرافها، وفي عقد التأمين  
 غرر وضرر محقق بأحد الأصراف، لأن كل عمل شركة التأمين أنها تجمع الأقساط  
 من المتعاقدين معها، وتحوّل من هذه الأقساط رأس مال كبير تستثمره في  
 لقروض الربوية وغيرها، ثم تدفع من أرباحه لفائدة الوفيرة ما يلزمها به عقد  
 التأمين من تعويضات عن خسائر اسي لحقت الأموال المؤمن عليها، مع أنه ليس  
 لشركة دخل هي أسباب هذه الخسارة لا بالباشرة ولا بالتسبب، فالتزامها  
 بتعويض الخسارة ليس له وجه شرعي، كما أن الأقساط التي تجمعها من أصحاب  
 الأموال بمقتضى عقد التأمين لا وجه لها شرعاً أيضاً، وكل ما يحويه عقد التأمين  
 من اشتراطات والتزامات فاسد، ولعقد إذا اشتمل على شرط فاسد كان فاسداً.

والمراد من العرر في هذا المقام المحاصره كما جاء في موطأ مالك في باب بيع  
 لعرر، أو ما يكون مسطور العقبة كما جاء في مسوط اسرخسي (ج ١٣ ص ١٩٤)،  
 وهذا متوفر في عقد التأمين، لأنه في الواقع عقد بيع مال بمال وفيه غرر فحش،  
 والعرر الفاحش يور على عقود المعوضات المالية في اشترعية متفاوت لعقدها، ولا

(١) الآية ١٨٨ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٢٩ من سورة النساء.



## الغناوى الإسلامية - الجزء الأول

خلاف إلا في عقود المعاوضات المدنية هي لشريعة باتفاق الفقهاء، ولا خلاف تارة يقع وبارد لا يقع، وبذلك يكون مباح الاعتماد على الخطر فيما يحصل عليه أي من المتعاقدين، ومع هذا ففي عقد التأمين تعامل بالربا الذي فسره العلماء بأنه زيادة بلا مقابل هي معارضة مال بمال، والفائدة هي نظام التأمين ضرورة من ضرورياته ولوازمه، وليس شرطاً يشترط فقط في العقد، فالربا في حسب الأقساط حيث يدخل سعر الفائدة، وعقد التأمين محله عبارة عن، لأقساط مضاف إليها فائدتها الربوية، وتستثمر أموال التأمين في لأغلب أو على الأقل احتياطياً بسعر الفائدة وهذا رب وفي معظم حالات التأمين - حالة تحقق أو عدم تحقق لخطر المؤمن ضده - يدفع أحد الطرفين قليلاً ويأخذ كثيراً أو لا يدفع ويأخذ وهذا ربا.

وفي حالة التأخير في سداد أي قسط يكون المؤمن له ملزماً بدفع فوائد التأخير وهذا ربا النسيئة وهو حرام شرعاً قطعاً.

وإذا كان التأمين ضد الحريق من عقود الغرر - بحكم التقنين المدني المعمول به في مصر - فضلاً عما فيه من معنى القمار ومن العبن ومن الشروط الفاسدة وكان القمار وعقود الغرر من المحرمات شرعاً بدلتها المسوطة هي موضعها من كتب الفقه، كان هذا العقد بواقعه وشروطه، التي يحري عيها التعامل الآن من العقود المحظورة شرعاً.

وما كان المسم مسؤولاً أمام الله سبحانه عن ماله من أين اكتسبه وفيه أنفقه كما جاء في الحديث الشريف الذي رواه الترمذي ونصه "لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه، وعن علمه فيم فعل به، وعن ماله من أين اكتسبه وفيه أنفقه، وعن حسمه فيم أبلاه"<sup>(١)</sup>، وجب على المسلمين الالتزام بالمعاملات التي تجيزها بصوص لشريعة وأصولها والابتعاد عن الكسب المحرمة أياً كانت أسماؤها ومغرياتها، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) صحيح الترمذي ج ٩ ص ٢٥٢ في باب صفة القيامة والرقائق ولودع



## من أحكام المباحات

### إقامة المتاحف وعرض التماثيل

وردت شكاوى من بعض المواطنين على إنشاء متحف للأثار، على أساس أن هذا مناف لتعاليم وروح الإسلام، وأنه لهذا يستبين الرأي الإسلامي فيما يلي:

١- هل يحرم الدين الإسلامي إقامة المتاحف عموماً؟

٢- إذا لم يكن هذا محرماً فما هي الأشياء التي يحرم عرضها في المتاحف؟

٣ يقال إن الإسلام حرم عرض التماثيل والصور المجسمة عموماً، سواء في المتاحف أو غيرها من الأماكن فما رى الدين في ذلك خصوصاً عرض التماثيل الفرعونية؟

اجاب:

إن القرآن الكريم نزل على رسول الله ﷺ في أمة وثنية، تصنع أصنامها، وتضعها حول لكعبة المشرفة، فكانوا يصورونها ويعبدونها ولقد ذم الرسول عليه الصلاة والسلام الصور وصنعها في كثير من أحاديثه لعله لتشبيهه بخلق الله، ولعبدتها من دونه، ومن قبله جاهد الأنبياء عليهم السلام عبادة الأوثان، واتخاذهم إلهة تعد من دون الله أو تقرباً إلى الله

(( مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ))<sup>(١)</sup>

ولقد ردد القرآن الكريم قصة إبراهيم عليه السلام مع الوثنيين في كثير من سورته ليلفت الناس إلى إخلاص العبادة والعبودية لله رب العالمين وساق القرآن

(١) من الآية ٢ من سورة الرمر.



كثيراً من المحاجة التي جرت والمحاورات بالملطق، والاستدلال العلمي فيما بين الأنبياء وأقوامهم هي شأن عبادة غير الله هي العبد من لسور.

### إباحة التصوير والخلاف فيه:

ومن هنا كان اختلاف فقهاء الإسلام في حكم التصوير المجسم «التمثيل» الكامل أو الناقص، وحكم الرسم بين التحريم والكراهة

### إباحة التصوير الضوئي والرسم:

الذي تدل عليه لأحاديث النبوية الشريفة لني رواها البخاري وغيره من أصحاب السنن وترددت في كتب الفقهاء أن التصوير الضوئي للإنسان والحيوان المعروف الآن، والرسم كذلك لا بأس به، متى كان لأغراض علمية مفيدة للناس، إذا خلت الصور والرسوم من مظاهر التعظيم، ومظلة لتكريم والعبادة، وخلت كذلك من دوافع تحريض غريزة الحسد، وإشاعة الفحشاء، والتحريض على ارتكاب المحرمات.

### تحريم النحت والحفر المكون لتمثال كامل لإنسان أو حيوان:

أما النحت والحفر الذي يتكون منه تمثال كامل لإنسان أو حيوان فإنه محرم، لما رواه البخاري ومسلم عن مسروق قال دخلنا مع عبد الله بيتاً فيه تمثال فقال لتمثال منها تمثال من هذا؟ قالوا تمثال مريم قال عبد الله قال رسول الله ﷺ إن أشد الناس عذاباً يوم لقيمة المصورون وفي رواية الذين يصنعون هذه لصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم أحيوا ما خلقتُم فهذا أصح صريح في أن نفس صنع النماذج معصية، وبما كان له سداً لدرية عبادة النماذج، وتخذف وسية للتقرب إلى الله، كما كنت بحاجة بعض الأمم السابقة حسبما حكى القرآن الكريم.



## الأثار وسيلة لدراسة التاريخ

وإد كان ذلك، وكانت الأمم الموعلة في لقدم كالمصريين لقدماء و لفرس والرومان، وغير أولئك وهؤلاء ممن مؤوا حبات الأرض صاعة وعمرات قد لحوو إلى سحيل سريخهم حممعبا وسبسا وحرب بقوس ورسوما وحتت على الحجارة، وكنت دراسة تاريخ أولئك لسافين، والتعرف على ما وصلو إليه من علوم وفنون أمرا يدفع الإنسانية إلى لمريد من التقدم العلمي وحصري لنافع، وكان القرن الكريم في كثر من ياته قد لفت نظر الدس إلى اسير في الأرض، ودراسة أثار الأمم لسابقة، والاعتبار والانفع بنك الأثار، وكنت لدراسة الجدة لهذا، لتاريخ لا يكتس إلا بالاحفاظ بشرفهم وجمعها واستقرائها، إد منها نعرف لعهم وعدائهم ومعرفهم في نص و حرب و لزرة و لجاره واصناعة وما قصة حجر رشيد الذي كان العثور عبه وهب رموره وطلاسمه فاتحة للعرف عمت على البارح القديم لمصر وما قصة هذا الحر وقمنه لغازبية والعلمية بحافة على أحد، و لفران لكريم حث على دراسة تاريخ الأمم وتبين الايت في هذا موضع.

إد كان كذلك، كان حتما الحفاظ على لآثار والاحتفاظ بها سحلا وبارحاً دراسيا، لأن دراسة التاريخ والاعتبار بالسابقين وحوادثهم للأخذ منها بما يوافق قوعد الإسلام والابتعاد عما بنهى عنه، من مأمورات الإسلام الصريحة الواردة في القرآن الكريم في ايات كثيرة منها قوله تعالى

﴿ أَقْلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُنُوتٌ يَتَذَكَّرُونَ فِيهَا آيَ أَوْءَ دَانٌ نَسْمَعُونَ فِيهَا فَبِهَا لَا نَعْمَى لِّلْأَنْصَرُ وَلَكِن نَعْمَى لِّلْقُلُوبِ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ۚ ۝ (١) ﴾

(١) لالة ٤٦ من سورة الحج.



وقوله تعالى

﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُسَيِّئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ  
إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝ ﴾ (١)

وقوله سبحانه

﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ  
مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَخَافَتُهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ  
فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ۝ ﴾ (٢)

وقوله تعالى

﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَكَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ  
قُوَّةً وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِرَهُمْ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ  
عَلِيمًا قَدِيرًا ۝ ﴾ (٣)

### إقامة المتاحف ضرورة:

لما كان التحفظ على هذه الآثار هو الوسيلة الوحيدة لهذه الدراسة، أصبح  
حفظها وتثبيتها للدارسين أمراً حائزاً إن لم يكن من الواجبات. باعتبار أن هذه

(١) الآية ٢٠ من سورة العنكبوت

(٢) الآية ٩ من سورة الروم

(٣) الآية ٤٤ من سورة فاطر



الوسيلة لفحص والدرس ضرورة من الضرورات، وقاعدة الضرورة مقررة في القرآن الكريم في قوله تعالى

(( وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ ))<sup>(١)</sup>

وغير هذا من الآيات. ولعل مما نسترشد به في تقرير هذه الضرورة الدراسية والأخذ بها ما نقله أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي في كتابه لجامع لأحكام القرآن عند تفسيره قول الله تعالى

﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرِبٍ وَتَمْتِيلَ وَحِفَانٍ كَالْخَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَتٍ  
أَعْمَلُوا ءَالَ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>

من استثناء لعب البسات المجسمة من تحريم صنع التماثيل. فقد قال في لمسألة الثامنة ما نصه وقد استثنى من هذا لعب البسات لما ثبت عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ تزوجها وهي بنت سبع سنين، وزفت إليه وهي بنت تسع ولعبها معها ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة سنة، وعنها أيضا قالت (كنت أَلْعَبُ بالبسات عند النبي ﷺ، وكان لي صواحب يلعبن معي فكان رسول الله ﷺ إذا دخل ينقمعن منه «أي يتخفين حياء منه» فيسر بهن «أي يرسلهن ويبيعتهن» إلي ليلعبن معي). أخرجهما مسلم.

قال العلماء. وذلك للضرورة إلى ذلك وحاجة البسات حتى يتدربن على تربية ولادهن. ثم إنه لا بقاء لذلك، وكذلك ما يصنع من الحلاوة أو من العجين لا بقاء

(١) من الآية ١١٩ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ١٢ من سورة سبأ.



له. فرحص في ذلك، وتحريجاً على هـ كار الاحتفاظ بالآثار سواء كنت تماثيل أو رسوماً أو نقوشاً في مباحف للدراسات التاريخية ضرورة من لضرورات الدراسية والتعليمية لا يحرمها الإسلام لأنها لا تنافيه، بل إنها بخدم غرضاً عمياً وعقائدياً إيمانياً حث عليه القرآن، فكان ذلك حثراً إن لم يصل إلى مرتبة الواجب، بملاحظة أن الدراسات التاريخية مسنمة لا تتوقف.

### حرمة وضع التماثيل في المساجد أو حولها وحرمة الصلاة في المتاحف

هذا، ويحب، الالتفات إلى ضرورة البعد بهذه لتماثيل وكافة الآثار عن المساجد، إذ يحرم جمعها ووضعها فيها، أو حولها، أو قريباً منها، كما يحرم الصلاة في الأماكن التي تحتويها «المتاحف» حتى لا تشتت الأمور وتؤول إلى عبادتها، وتصير بتقادم الزمان وضعف العقائد الهة تعبد، ويسجد لها من دور الله الذي نعوذ به من كل سوء في الدنيا و لدين

وبعد، فإنه مما سيف يستبعر الجواب وضحاً على لاسئلة المصروحه بم موجزه  
أولاً: لا يحرم الإسلام إقامة متاحف بوجه عام لأن ما يحفظها من آثار وسيلة لدراسة تاريخ الأمم السابقة.

ثانياً: لا يحرم الإسلام عرض أى شيء من الآثار ما دام حفظها وعرضها بهدف الدراسة، ويحرم عرض الجثث لاساسة لموتى لما فيه من امتهان لإنسان الذي كرمه الله سبحانه.

ثالثاً: وباء على ما سلف لا يحرم لاسلام عرض التماثيل والصور المجسمة بلمباحف للتاريخ والدراسة ويحرم عرضها على وجه التعصيم، كما يحرم صنعها لهذا الغرض والله سبحانه وتعالى أعلم



## حكم سماع الموسيقى

ما حكم الشرع في الموسيقى منفردة معزولة عن أي لون من ألوان الفنون التي تصاحبها عادة؟

الإجابة

نقل ابن القيسراني في كتابه (السماع) قول الإمام الشافعي الأصل قرآن وسنة، فإن لم يكن فقياس عليهما، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ وصح الإسناد فيه فهو سنة، والإجماع أكبر من خبر المنفرد، والحديث على ظاهره، وإذا احتتمل الحديث معاني فما أشبه منها ظاهره أولاها به، فإذا تكافأت الأحاديث فصحها إسناداً أولاها، وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع ابن المسيب.

وفي هذا الكتاب أيضاً وأما القول في استماع القصيب والأوتار ويقال له التعبير، ويقال له الطقطقة أيضاً، فلا فرق بينه وبين الأوتار، إذ لم نجد في إباحته وتحريمه أثراً. لا صحباً ولا سقيماً، وإنما ستباح المتقدمون استماعه لأنه مما لم يرد الشرع بتحريمه فكان أصله الإباحة.

وأما الأوتار فالقول فيها كالقول في القصيب، لم يرد الشرع بتحريمها ولا بتحليلها، وكل ما أوردوه في التحريم فغير ثابت عن رسول الله ﷺ وقد صار هذا مذهب أهل المدينة، لا خلاف بينهم في إباحة استماعه، وكذلك أهل الطاهر بنوا الأمر فيه على مسألة الحظر والإباحة.

وأما القول في المرامير والملاهي فقد وردت الأحاديث لصحيفة بجواز استماعها، كما يدل على الإباحة قول الله عز وجل



﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ  
وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ (١)

وبيان هذا من الأثر ما أخرجه مسلم في باب الجمعة عن جابر بن سمرة قال  
إن رسول الله ﷺ كان يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائماً، فمن نباك  
أنه كان يخطب جالساً فقد كذب، فقد والله صليت معه أكثر من ألفي صلاة. وعن  
جابر بن عبد الله أنه كان يخطب قائماً يوم الجمعة، فجاءت غير من الشام فأنقزل  
الناس إليها حتى لم يبق إلا اثنا عشر رجلاً. فأنزلت هذه الآية، وأخرج الطبري  
هذا الحديث عن جابر وفيه أنهم كانوا إذا نكحوا تضرب لهم الجوارى بالمزامير  
فيشتد الناس إليهم ويدعون رسول الله ﷺ قائماً.

فهذا عتاب الله عز وجل بهذه الآية. ثم قال ابن القيسراني والله عز وجل عطف  
الله على التجارة وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه وبالإجماع تحليل التجارة،  
فثبت أن هذا الحكم مما أقره الله عز وجل على ما كان عليه في الجاهلية، لأنه غير محتمل  
أن يكون النبي ﷺ حرمة ثم يمر الناس به على باب المسجد يوم الجمعة، ثم يعاتب  
الله عز وجل من ترك رسوله ﷺ قائماً، وخرج ينظر إليه ويستمع، ولم يزل في  
تحريمه آية، ولا سن رسول الله ﷺ فيه سنة، فعلمنا بذلك بقاءه على حاله، ويزيد  
ذلك بياناً ووضوحاً ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها زفت امرأة من الأنصار  
إلى رجل من الأنصار فقال رسول الله ﷺ أما كان معكن من لهو فإن الأنصار  
يعجبهم اللهو، وهذا الحديث أورده البخاري (٢) في صحيحه في كتاب النكاح.

(١) الآية ١١ من سورة الجمعة.

(٢) شرح عمدة القاري، على صحيح البخاري ١٤٦/٢٠ هامش المرجع السابق.



وقد عقد الغزالي في كتاب إحياء علوم الدين<sup>(١)</sup> الكتاب الثامن في السماع وفي خصوص آلات الموسيقى قال: إن الآلة إذا كانت من شعار أهل الشرب أو المخنثين، وهي المزامير والأوتار وطبل الكوبة فهذه ثلاثة أنواع ممنوعة، وما عدا ذلك يبقى على أصل الإباحة كالدف وإن كان فيه الجلاجل وكالطبل والشاهين والضرب بالقضيب وسائر الآلات. ونقل لقرطبي في الجامع لأحكام القرآن<sup>(٢)</sup> قول القشيري ضرب بين يدي النبي ﷺ يوم دخل المدينة، فهم أبوبكر بالزجر، فقال رسول الله ﷺ: «دعهن يا أبا بكر حتى تعلم اليهود أن ديننا فسيح»، فكان يضربن ويقلن نحن بنات النجار حبذا محمد من جار ثم قال القرطبي وقد قيل: إن الطبل في النكاح كالدف وكذلك الآلات المشهورة للنكاح يجوز استعمالها فيه بما يحسن من الكلام ولم يكن فيه رفث<sup>(٣)</sup>.

ونقل الشوكاني<sup>(٤)</sup> في نيل الأوطار في باب ما جاء في آلة اللهو أقوال المحرمين والمبيحين وأشار إلى أدلة كل من الفريقين، ثم عقب على حديث «كل لهو يلهو به المؤمن فهو باطل إلا ثلاثة: ملاعبة الرجل أهله وتأديبه فرسه ورميه عن قوسه» بقول الغزالي. قلنا قوله ﷺ «فهو باطل» لا يدل على التحريم، بل يدل على عدم الفائدة. ثم قال الشوكاني. وهو جواب صحيح لأن ما لا فائدة فيه من قسم المباح. وساق أدلة أخرى في هذا الصدد من بينها حديث<sup>(٥)</sup> من نذرت أن تضرب بالدف بين يدي رسول الله ﷺ إن رده الله سالماً من إحدى الغزوات، وقد أذن لها

(١) ص ١١٥٠ ج ٦ لجنة نشر الثقافة الإسلامية ١٢٥٦ هـ.

(٢) ج ١٤ ص ٥٤.

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ج ٣ ص ١٤٩٤.

(٤) ج ٨ ص ١٠٤ و ١٠٥.

(٥) ج ٨ ص ١٠٦ المرجع السابق.



## الغناوى الإسلاميه - الجزء الأول

عليه صلوات الله وسلامه بالوفاء بالندى و لضرب بالدف، فالإن منه يدل على أن ما فعلته ليس بمعصية في مثل ذلك الموطن، وأشار الشوكاني إلى رسالة له عنوانها إبطال دعوى الإجماع على تحريم مطلق السماع.

وفي المحلى<sup>(١)</sup> لابن حزم أن رسول الله ﷺ قال "إما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى فمن نوى استماع الغناء عوباً على معصية الله تعالى فهو فاسق، وكذلك كل شيء غير الغناء، ومن نوى به ترويح نفسه ليقوى بذلك على طاعة الله عز وجل وينشط نفسه بذلك على البر فهو مطيع محسن وفعله هذا من الحق، ومن لم ينو طاعة ولا معصية فهو لعمري معفو عنه، كخروج الإنسان إلى بستانه متنزهًا، وقعوده على باب داره متفرجًا.

وعقد البخاري<sup>(٢)</sup> في صحيحه باباً بعنوان كل لهو باطل إذا شغله عن طاعة الله. وعقب في إرشاد الساري على هذا العنوان بقوله ولو كان مأذونا فيه، كمن اشتغل بصلاة نافلة، أو تلاوة أو ذكر أو تفكر في معاني القرآن، حتى خرج وقت المفروضة عمداً. وفي الفقه الحنفي جاء في كتب البدائع<sup>(٣)</sup> للكاساني فيمن تقلل شهادته ومن لا تقل وأما الذي يضرب شيئاً في الملاهي فإنه ينظر إن لم يكن مستشعراً كالعود وبحوه سقطت عدالته، لأنه لا يحل بوجه من الوجوه.

وفي مجمع الأنهر<sup>(٤)</sup> في ذنوب الموضع أو يلعب بالطبور لكونه من اللهو. والمراد بالطبور كل لهو يكون شبيهاً بين الناس احترازاً عما لم يكن شبيهاً

(١) ج ٩ ص ٦٠.

(٢) ج ٩ ص ١٧١ في حر كتاب الاستئذان لطبعة الأميرية سنة ١٣٠٥ هـ على هامش صحيح مسلم.

(٣) ج ٦ ص ٢٦٩.

(٤) ج ٢ ص ١٩٨.



كضرب القضيب، فيه لا يسمع قبولها، إلا أن يتفاحش بان يرقصوا به فيدخل في حد الكبائر. وحاء مثل هذا هي كتاب الدر<sup>(١)</sup> المختار للحصكفي، وحاشية رد المختار لابن عابدين، وفي المغني لابن هامة<sup>(٢)</sup> الملاهي على ثلاثة أضرب محرم وهو ضرب لأوتر والنايات و لمزامير كلها و لعود والطنبور والمعرفة والرباب وبحوها، فمن أدم استماعها ردب شهادته وصرب مباح وهو الدف، فإن لم يسمع قال أعلنوا، لكح واضربوا عليه بالدف<sup>(٣)</sup>، وذكر أصحاب وأصحاب الشافعي أنه مكروه في غير النكح، وهو مكروه للرجال على كل حال.

وأما الضرب بالقصيب فمكروه إذا انضم إليه محرم أو مكروه كالتصفيق والعناء و لرقص، وإن حلا عن ذلك كله لم يكره، لأنه ليس بآلة طرب ولا يطرب ولا يسمع محمداً بخلاف الملاهي، ومذهب الشافعي في هذا الفصل كمذهبنا.

وفي لسان العرب اللهو ما لهوت به ولعبت به وشغلت من هوى وطرب وبحوهما، والملاهي آلات للهو وفيه القصب كل نسات ذي أنابيب، والقاصب الزامر، والقصاب الزمار.

وهي لصاح المير وأصر اللهو المرويح عن النفس بما لا تقنصيه الحكمة، والهانى التي، شغلي. وفي فتوى للإمام الأكبر<sup>(٤)</sup> المرحوم الشيخ محمود شلتوت في تعميم الموسيقى وسماعها إن الله خلق الإنسان بغريزه بميلها إلى المستلذات ولصناعات التي يجد لها أثراً في نفسه، به بهداً وبه يراح وبه ينشط وتسكر

(١) ج ٤ ص ٢٩٨

(٢) ج ١٠ ص ٢٤٠ و ٢٤٢

(٣) أخرجه مسند

(٤) ص ٢٧٥ ٢٨٥ عباوى اسبح شيتوط طبعة ١٣٧٩ هـ ١٩٥٩ م لإدارة ثقافية بالآهر



جوارحه، فتراه ينشرح بالمناظر الجميلة كالخضرة المنسقة والماء لصافي والوجه الحسن والروائح الدكية، وإن الشرائع لا تفصي على الغرائز بل تنظمها، والتوسط في الإسلام أصل عظيم أشار إليه لقرآن لكريم في كثير من الآيات منها قوله تعالى

﴿ يَنْبَغِي إِذَا دُمَّ حُدُودُ زِينَتِكَ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (١)

وبهذا كانت شريعة الإسلام موجهة الإنسان في مقتضيات الغريزة إلى الحد الوسط، فلم تترك لانتزاع الغريزة في حب المناظر الصيبة ولا المسموعات المستلذة وإنما جاءت بتهذيبها وتعديلها إلى ما لا ضرر فيه ولا شر. وأضاف الإمام الأكبر في هذه الفتوى أنه قرأ في الموضوع لأحد فقهاء القرن الحادي عشر المعروفين فيه بالورع والتقوى رسالة هي «إيضاح الدلالات في سماع الآلات» للشيخ عبدالغني الدابلسي الحنفي قرر فيها أن الأحاديث التي استند بها القائلون بالتحريم على فرض صحتها مقيدة بذكر الملهي وبذكر الخمر والقينات والفسوق والفجور ولا يكاد حديث يخلو من ذلك، وعليه كأن الحكم عنده في سماع الأصوات والآلات المطربة أنه إذا اقترن بشيء من المحرمات أو اتخذ وسيلة للمحرمات أو وقع في المحرمات كان حراماً. وأنه إذا سلم من كل ذلك كان مباحاً في حضوره وسماعه وتعلمه. وقد نقل عن النبي ﷺ ثم عن كثير من الصحابة والتابعين والأئمة والفقهاء أنهم كانوا يسمعون ويحضررون محاليس السماع البريئة من المجون والمحرم

(١) الآية ٢١ من سورة الأعراف



وذهب إلى مثل هذا كثير من الفقهاء. وانتهت الفتوى إلى أن سماع الآلات ذات النغمات أو الأصوات الجميلة لا يمكن أن يحرم باعتباره صوت آلة، وإنما يحرم إذا استعين به على محرم، أو اتخذ وسيلة إلى محرم، أو ألهى عن واجب. ونخلص من هذه النقول من كتب فقه المذاهب وأحكام القرآن واللغة إلى أن لضرب بالدف وغيره من الآلات مباح باتفاق في الحياء وفي تحريض الجند على القتال وفي العرس وفي العيد وقدم الغائب وللتنشيط على الأعمال الهامة، وأن الاختلاف الذي ثار بين الفقهاء وجرى في كتبهم كان في حل أو عدم حل الاشتغال بالموسيقى سماعاً وحضوراً وتعلماً إذا صاحبها محرم كشرب الخمر أو غناء ماجن أو غزل أو كانت الموسيقى مما يحرك الغرائز ويبعث على الهوى والفسوق كتلك التي تستثير في سامعها الرقص والخلاعة، وتلك التي تستعمل في المنكرات والمحرمات كالزار وأمثاله أو قوتت واحباً.

وهذا ظاهر مما قاله فقهاء المذهب الحنفي من أن لضرب غير المستشنع لا بأس به ولا يسقط العدالة وفسروا المستشنع بأن يرقصوا به فيدخل في حد الكبائر. وظاهر أيضاً مما قال به ابن العربي المالكي في أحكام القرآن من أن الطبل في الكاح كالدف، وكذلك الآلات المشهورة للكاح يجوز استعمالها فيه بما يحسن من الكلام ولم يكن رفثاً.

ومن جملة ما قال به ابن قدامة في المغني نقلاً لمذهب الإمامين الشافعي وأحمد في هذا الموطن يصح أنه لا يحالف أو يختلف مع ما قال به الفقه الحنفي والمالكي وأورده من قيود.

ثم إن ما جاء في عبارات الفقهاء من إحالة الضرب ببعض الآلات دون بعض يبدو أن المنع في بعضها إنما هو للآلات التي تدفع سامعها لفحش القول أو



الرقص وليس لدات الآلات، كما يدل على هذ قول فقهاء الحنفية الذي سبق بقة، وما قال به الفقه الحنبلي والشافعي من اصمام لمحرّم و المكروه كالنصفيق والرقص هو المحرم، وما قال به ابن العربي المالكي ولم يكن معه رفث

لما كان ذلك وكانت القضية قد وجهها الفقه على هذا الوجه، وتصدى لتحقيق النصوص فيها صاحب كتاب السماع وهو محمد بن طاهر بن علي بن أحمد بن أبي الحسن الشيباني أبو الفضل المقدسي المعروف بابن القيسراني من رجال الحديث وقال إنه لا فرق بين استماع القضب وبين الأوتار إذ لم يجد في إباحته وتحريمه أثراً لأصحيحاً ولا سقيماً، وإنما استباح المتقدمون استماعه لأنه لم يرد الشرع بتحريمه فكان أصله الإباحة، كما تصدى لذلك الشيخ عبد لعني البابلي الحنفي في رسالته المبوه بها أنها التي قرر فيها، إن الأحاديث التي استدلت بها القائلون بالتحريم على فرض صحتها مقيدة بذكر لملاهي وبذكر الخمر والقينات والفسوق والفحور، ولا يكاد حديث يخلو من ذلك.

وهذا أبص قول ابن حزم إن الأمر مرتبط بالنية، فمن نوى ترويح نفسه وتنشيطها للطاعة فهو مطيع محسن، ومن لم ينو لا طاعة ولا معصية فهو لغو معفو عنه، كخروج الإنسان إلى سبائه متنزها وقعوده على باب داره متفرحاً.

وأيضاً قول الغزالي فيما نقله الشوكاني في تفسير الحديث الشريف «كل لهو يلهو به المؤمن فهو بطل» لا يدل على التحريم، بل يدل على عدم الفائدة، وما لا فائدة فيه من قسم المباح، كما قال الشوكاني.

لما كن ذلك، كان لقول بالتحريم على وجه الإطلاق دليلاً من السند الصحيح، قال

تعالى



﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا خَلَلٌ وَهَذَا حَرَمٌ لِّتَقْتَرُوا عَلَى

اللَّهِ لَكَذِبٌ إِنَّ الَّذِينَ يَفْعُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُلْحِقُونَ اللَّهَ ۖ ۝﴾<sup>(١)</sup>

والقول بأن تحريم سماع الموسيقى وتعمها وحضورها من باب سد الذرائع أو من باب أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح ليس مقبولا لأن الموسيقى وإن كان قد يصاحبها الخمر والرقص وغير هذا من المنكرات إلا أن هذا ليس الشأن فيها دائماً، ومن ثم صار مثلها مثل الجلوس على الطريق. ففي الحديث الشريف<sup>(٢)</sup> الذي أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال "إياكم والجلوس بالطرقات" فقالوا يا رسول الله مالنا من مجالسنا بد نتحدث فيها. فقال "فإد أبيتم إلا المجلس فأعطوا الطريق حقه". قالوا وما حق الطريق يا رسول الله؟ قل أغص البصر وكف الأذى ورد السلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".

ومن هذا نأخذ أن من المباحات ما يحرم إذا اقتدر به محرم، وعندئذ تكون الحرمة طارئة، بمعنى أنها ليست حكماً أصلياً.

لما كان ذلك. كان الوقوف عند الوسط<sup>(٣)</sup> من الأقوال هو الأولى بالاتباع. ومن ثم نميل إلى أن سماع الموسيقى وحضور مجالسها وتعلمها أياً كانت آلاتها من المباحات ما لم تكن محركاً للغرائر باعثة على الهوى والعواية ولفزل والمجون، مقتربه بالخمر والرقص ولفسوق والفحور، أو اتخذت وسيلة للمحرمات، أو أوقعت في المنكرات، أو ألهمت عن الواجبات، كما جاء في نبوي<sup>(٤)</sup> البخاري فإنها في هذه

(١) الآية ١١٦ من سورة النحل.

(٢) شرح السنن للبعوي ١٢/٣٣٣٨٨.

(٣) الموافقات للشاطبي ج ٤ ص ٢٥٨ وما بعدها صغ المكتبة لتحريه تحقيق لمرحوم الشيخ عبد الله درر

(٤) إرشاد الساري ج ٢ ص ١٧١ على هامشه صحيح مسلم.



الحالات تكون حراماً. كالجلوس على الطريق دون حفظ حقوقه التي بينها ذلك الحديث الشريف لأن الحلال ما أحله الله ورسوله<sup>(١)</sup> والحرام ما حرمه الله ورسوله، قال حل شأنه

﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ رِيَّةَ اللَّهِ الَّتِي أُخْرِجَ لِعِبَادِهِ، وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ  
ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا حَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ  
﴾ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَاللَّفْظَ بَعِيرٍ لِّحَقِّ  
وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾  
قال ابن العربي من معاني «زينة الله» جمال الدنيا في ثيابها وحسن النظرة  
بملابسها وملذاتها، قال تعالى:

﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي  
التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ  
وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ قَالُوا  
يَا مَسِيحُ ابْنُ دَاوُدَ إِنَّا نَعْرِضُكَ وَالْجَبَلُ وَنَحْنُ نَعْرِضُهُ وَنُصَرِّفُهُ وَنَنْزِعُهُ  
الْمُفْلِحُونَ ﴿١٤﴾

(١) إعلام الموقعين لأبن القيم ج ١ ص ٢٢.

(٢) الأيتان ٢٢ و ٢٣ من سورة الأعراف.

(٣) أحكام القرآن ج ٢ ص ٧٨٢.

(٤) الآية ١٥٧ من سورة الأعراف.



قال الشوكاني<sup>(١)</sup> الطيبات في الآية تشمل كل طيب، والطيب يطلق بإزاء المستند، وهو الأكثر المتبادر إلى الفهم عند التجرد عن القرائن، ويطلق بإزاء الطاهر والحلال، وصيغة العموم كلية تتناول كل فرد من أفراد العام، فتدخل أفراد المعاني الثلاثة كلها، ولو قصرنا العام على بعض أفرادها لكان قصره على المتبادر وهو الطاهر. وقد صرح ابن عبد السلام في دلائل الأحكام أن المراد في الآية بالطيبات المستندات. والله سبحانه وتعالى أعلم.

### الزى الجامعي وهل يجوز الحضور بالجلباب

ما هو الزى الذي يجب أن تلتزم به الجامعة الطلاب والطالبات؟

وهل يجوز أن يحضر الطلاب إلى الجامعة بالجلباب في فصول الدراسة؟

الإجابة

قال الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم:

﴿ يَسَىٰ ءَادَمُ حَدُوا زِينَتَكُمْ عَبْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾<sup>(٢)</sup>

وقال سبحانه

﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا

(١) نيل الأوطار ج ٨ ص ١٠٥.

(٢) الآية ٢١ من سورة الأعراف.



لِعُوتِيَّهِنَّ أَوْ إِبْنَاهِنَّ أَوْ أُمَّهِنَّ أَوْ أُخْتَهُنَّ أَوْ تَبْنَاهِنَّ أَوْ  
إِخْوَانَهُنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانَهُنَّ أَوْ بَنِي إِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ  
التَّبَعَاتِ مِنْ أُولَى الْأَرْثَةِ مِنْ لَرَجَالٍ أَوْ الْطِفْلِ لَدَيْكَ لَمْ يَطْفُرُوا عَلَى غُورَتِ  
النِّسَاءِ وَلَا يَصْرِيْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِبُعْلَةٍ مَا تُخْفِيْنَ مِنْ رِيْسِهِنَّ وَتُؤْبَوْنَ إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا إِلَهَ  
الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ ﴿١﴾

وقال سبحانه

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْبِرْنَ عَنْهُمْ مِنْ  
جَلْسِيَّتِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ ﴾ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا ﴿٢﴾

وجه الله سبحانه وتعالى في الآية الأولى الخطاب عاماً شاملاً إلى بني آدم  
ليشمل لرجال والنساء المسلمين وغير المسلمين، أمر إياهم بالزينة أي لبس  
الثياب للستر والزينة عند كل اجتماع يلتقي فيه بنو آدم، سواء كان ذلك في المسجد  
أي مسجد، أو ناد أو مدرسة أو جامعة، وبهذا تكون هذه الآية لكرامة قد قررت  
أصول الإصلاحات الدينية والمدنية، يدل على هذا ما ذكره المفسرون هي  
أسباب نزولها من أن لعرب كانوا يطوفون حول البيت متجردين من الثياب، رجالاً  
ونساء على حد سواء وهذا الأمر قد كان سائداً في كثير من أمم الأرض، بل إنه  
ما زال إلى يوم في بعض البلاد الإفريقية والاسبوية التي لم يدخلها الإسلام ومع

(١) الآية ٣١ من سورة النور.

(٢) الآية ٥٩ من سورة الأحزاب



تحدد هذه الآية نوع الثياب ولا هبتتها «المودبل» لأن الإسلام يشترع أصولاً صالحة لكل زمان ومكان، فالأمر لعدم أن يأخذ الإنسان ريبته عند كل اجتماع مع لغير حسب وسعه وقدرته، وفي نطاق عرف زمه وعادات قومه، وما اصطلاح عليه الناس من هيئة لري ورسمه. وحب لزينة وتهية الثياب أمر مشروع في الإسلام، ارتفع بهذه الآية إلى مرتبة الواجبات المفروضات، لأن الرية بهذا المعنى من أسباب لعمر، وفيها صهر استعداد لإنسان لمعرفة سنن الله وآياته، ولانتفاع بم خلق من نعم امتن به على عباده، كما استكر قول من يقولون بتحريم الطيبات من السس والصعم وسائر لصيات، نحد كل هذا و صحا في قوله سبحانه

﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ رِيَّةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ، وَلَطَيْتَ مِنَ الرِّقِّ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَمُّوا فِي الْحَيَوةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ بُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْمُونَ ﴾ (١)

وقوله تعالى

﴿ وَأَلَّهُ خَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَخَعَلَ لَكُمْ مِنْ خُودِ الْأَتْعَمِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوَّارَهَا وَأَشْعَارَهَا تَتَّ وَنْتَعًا إِلَى حِينٍ ﴾ (٢) وَلَهُ خَعَلَ لَكُمْ مِنْ مِمَّا خَلَقَ طَلَلًا وَخَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنًا وَخَعَلَ لَكُمْ سَرَبِيلَ تَقِيكُمْ لَحَرٍّ وَسَرَبِيلَ تَقِيكُمْ نَأْسِكُمْ كَذَلِكَ يَنْمُ يَعْمَهُ عَنِّيكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴾ (٣)

(١) الآية ٣٢ من سورة الأعراف

(٢) لايتن ٨٠ و ٨١ من سورة البحر



كل ذلك دون إسراف أو اتخاذ وسيلة للتكبر والاستعلاء على الناس ففي القرآن الكريم الكثير من أوامر الله الناهية عن الإسراف والتبذير والتكبر على الناس والتعالي عليهم، وإما إظهاراً لنعمة الله وشكراً له، فقد روى أبو داود عن أبي الأحوص عن أبيه قال أنبت رسول الله ﷺ في ثوب دون «يعني غير لائق» فقال «ألك مال؟» قلت نعم قال «من أي المال؟» قال قد أتاني الله من الإبل والعنم والخيول والرقائق. قال «فإن أتاك الله مالا هلير أثر نعمة الله عليك وكرامته». وفي هذا الباب أحاديث كثيرة أخرجها الترمذي وأبو داود وغيرهما.

ثم اختص الله النساء بالآيات الأخرى «٣١ سورة النور و٥٩ سورة الأحزاب» ففي آية سورة النور كان أمر الله للنساء المسلمات ألا يبدين زينتهن للناظرين، ثم استثنى فيها بعض الناظرين وما يجوز للمسلمة إظهاره من الزينة لغير هؤلاء.

قال العلماء: إن ظاهر الزينة هو الثياب والوجه والكفان، يباح للمرأة المسلمة أن تبدي هذا لكل من دخل عليها من الناس، ويؤكد هذا المعنى ما رواه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت: إن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رقاق «تظهر ما تحتها من جسدها»، فأعرض عنها رسول الله ﷺ وقال لها: «يا أسماء، إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه.

وذهب بعض العلماء إلى أن المرأة إذا كانت جميلة وحيف من وجهها وكهفها الفتنة فعليها ستر ذلك<sup>(١)</sup>.

وفي آية سورة الأحزاب أمر صريح واضح لكافة بنات ونساء المؤمنين بأن يسترن أجسادهن بإرخاء الجلابيب عليهن حتى لا يبين ولا يظهر من أجسادهن إلا ما قضت ضرورة التعامل بإظهاره وهو الوجه والكفان على ما تقدم بيانه.

(١) كتاب الجامع لأحكام القرآن لقرطبي ج ١٢ ص ٢١٨ وما بعدها



والجلاسب جمع جلباب، وهو ثوب أكبر من الخمار وروى عن ابن عباس وابن مسعود أنه الرداء. وقال أبو بكر<sup>(١)</sup> بن العربي في تفسيره. اختلف الناس في تفسير الجلباب على ألفاظ متقاربة عماها أنه الثوب الذي يستر البدن. وبهذا المعنى كانت هذه الآية أمرة لجميع بنات ونساء المسلمين بستر أجسادهن، وإذا ضمت إليها آية سورة النور كان هذا الستر من قمة الرأس إلى أخمص القدمين فيما عدا الوجه والكفين وفي رأي بعض الفقهاء والقدمين، وعلى ألا تصف الملابس الجسد أو تبدي تفاصيله، وقد بينت السنة الشريفة وأمر رسول الله ﷺ وبيانه للنساء ألا يبدين أجسادهن لغير أزواجهن ومن جاءوا بعدهم في آية سورة النور<sup>(٢)</sup>.

لما كان ذلك كان الالتزام بلبس الثياب وستر البدن للرجال والنساء أمراً شرعياً واجب الامتثال لأنه ثابت بالقرآن والسنة.

أما هيئة هذه الثياب وطريقة إحاطتها بالجسد وتفاصيلها، فإن الشرع قد ترك بينها باعتبارها أموراً دنيوية تعرف بالصرورات والتجارب والعادات.

ومن أجل هذا لم يكن للرسول ﷺ لباس خاص لا يتعداه إلى غيره، وقد نقلت كتب السنة أنه كان يلبس الصيق من الثياب والوسع منها، وكذلك الصحابة أو التابعين لم يكر لهم صفة أو هيئة خاصة لثياب سوء للرجال أو للنساء.

وإن كان ذلك، وكانت حاجة الناس إلى من يقودهم ويسوس أمورهم ويقوم بمصالحهم، وكان أمر الناس موكولا إلى أولياء الأمور فيهم كل في موقعه الذي يتولى الأمر فيه، كان لأولي الأمر على الناس الطاعة فيما لا معصية فيه

(١) أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي ج ٢ ص ١٥٨٦.

(٢) كتاب الجامع لأحكام القرآن لقرطبي ج ١٤ ص ٢٤٢ وما بعدها



ووجوب إقامة أولي الأمر، قد استتبطه فقهاء المسلمين من نصوص القرآن  
لكريم ومن السنة الشريفة، فقد فهموه من قول الله سبحانه

((وَرَدَّ قَالِ رَبُّكَ يَمْلِكُ بِبِي حَاجِلٌ فِي الْأَرْضِ حَلِيفَةً))<sup>(١)</sup>

ولزوم طاعتهم فهموه من قوله تعالى

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ  
فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ  
وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾<sup>(٢)</sup>

قال كثير من العلماء إن أولي الأمر هي هذه الآية هم الأمراء والولاة والعلماء،  
وهي هذا قال ابن تيمية إن المراد بأولي الأمر، أصحاب الأمر ودوره، وذلك يشترك  
فيه أهل اليد والقدرة وأهل العلم والكلام، كما قال أولو الأمر صفان الأمر،  
والعلماء<sup>(٣)</sup>.

فحاجة المجتمع ماسة إلى ضرورة إقامة وهي يرجع إليه في تنظيم شؤون  
الناس، وجمهور الفقهاء على أن إقامة الحكام وولاة الأمر من فروع الدين، قال  
ابن تيمية إن ولاية الناس من أعظم واحبات الدين، ولا يقبم للدين إلا بها فإن بني

(١) من الآية ٢٠ من سورة لقرة

(٢) الآية ٥٩ من سورة النساء

(٣) تفسير لأوسى ج ٥ ص ٦٦ و لسياسة اشريعة لابن تيمية ص ١٦٢ طبعة سنة ١٩٦١م  
دار الجهاد



أدم لا تتم مصيحتهم إلا بالاجتماع، ولا بد لهم عند اجتماعهم من رأس، حتى قال النبي ﷺ فيما رواه أبو دود إذا خرج ثلاثة في سفر، فليؤمروا عليهم أحدهم لأن الله أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا ينم ذلك إلا بقوة ومارة، وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل.

وهذا أمر يكاد يكون متفقاً عليه بين الأمة الإسلامية جميعاً<sup>(١)</sup>.

وإد كانت إقامة أولياء الأمور من الواحات التي لا تسنقيم لحياة والنظام لا بها كانت طاعتهم واجبة شرع فيما لا معصية فيه، مثلاً لأمر به في تب لآية الكريمة، وتحقيقاً لمعنى الولاية، حتى لا تنفرق كلمة المسلمين، وضماناً لانتظام أمور لدولة ففي الحديث لشريف "لا طاعة لسر في معصية لله"، أخرجه ابن أبي شيبة عن علي رضي الله عنه.

لهذا قال العلماء إنه يشترط لصحة ولي لأمر، ألا يكون مره بمعصية متيقنة، وهذا يتناول المسائل المباحة التي لم يرد فيها نص صريح وكنت بهذا موضع الاحتياط، فالامتنال هي المباح أمراً أو نهياً لا يترتب عليه معصية، فنحب طاعة ولي الأمر إذا أمر بفعل المباح أو بتركه.

وقد سبق لعمر بن الخطاب رضي الله عنه أن تعرض لتحريم المباح في بعض الصور، فإن أكل اللحوم المشروعة مباح بصر لقرآن الكريم

(( أُجِلَّتْ لَكُمْ نَهْمَةٌ لَا تُغْمَرُ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ))<sup>(٢)</sup>

(( كُنُوا مِنْ طَيْبَتِ مَا رَزَقْنَكُمْ ))<sup>(٣)</sup>

(١) الفصص هي المار والبحل لاس حرم ح ٤ ص ٨٧

(٢) من الآية ١ من سورة المددة.

(٣) من الآية ١٧٢ من سورة البقرة.



حات هذه الإباحة من غير تقييد ببعض الأيام دون بعض، ودرج المسلمون على ذلك منذ عهد النبوة، ولما كانت خلافة عمر رأى أن يمنع الناس من أكل اللحم يومين متوالين أسبوعياً، فكان يأتي مجزرة الزبير ابن العوام بالقيع - ولم يكن بالمدينة غيرها فإذا رأى رجلاً اشترى لحماً يومين متتابعين صر به بالدرة وقال (ألا طويت بطنك يومين)<sup>(١)</sup>.

وهذا اجتهاد من الخليفة الثاني أداه إلى حظر تناول اللحم يومين متتابعين حتى يكون هناك مجال لتداوله بين الناس، وقد كان اللحم متاحاً طوال جميع الأيام على ما يقتضيه نص القرآن الكريم.

ومنع عمر كبار الصحابة من اتزوح بالكتائب، وقال أنا لا أحرمه، ولكني أخشى الإعراض عن الزواج بالمسلمات، وفرق بين كل من طهنة وحذيفة وزوحتيهما الكتابيتين، فالزواج بالكتابية مباح عند من فعله من الصحابة بنص القرآن الكريم، ولأن النهي عن نكاح المشركات لا يشمل الكتائب، ومع ذلك احتهد عمر وهو ولي أمر المسلمين ورأى المصلحة في منعه وإن كان لا يحرمه، والنرم بأمره صحابين من أهل الاجتهاد<sup>(٢)</sup>.

وقد انتنى على هذا ما قال به الفقهاء من سلطة ولي الأمر في تعبير المباح إلى الوجوب أو التحريم، بما لا يختلف مع أصول الشريعة أو ينقصها وأن عليه أن يتحرى مصلحة الناس في نطاق أحكام الشرع، وما جرى به العرف والعادة الصحاح.

(١) عمر بن الخطاب لأبي الفرج الجوزي ص ٦٨.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٢ ص ٦٨.



وإذ كان تحديد هيئة الزي أو الثياب من الأمور التي لم يرد فيها نص في القرآن والسنة، بل لم تعرض نصوصها لهذا التحديد، لأنه من الأمور التي تختلف فيها الأحكام، باختلاف العصور والأعراف، كان هذا من الأمور المنوطة بولي الأمر، وكان تحديد هذا للناس جميعاً أو لفئة معينة جائزاً، ولقد جرت عادة المسلمين وعرفهم، بل وعرف وعادة الناس جميعاً على تحديد زي لرجال الجيش والشرطة وتحريمه على غيرهم، إذ المقصود بهذا ألا يندس في مزاولة المهام المنوطة بهم من ليس منهم، وليكونوا معروفين لعامة الناس وخاصتهم، لأن الشريعة - كما قال ابن القيم<sup>(١)</sup> - منهاها وأساسها على الحكم والمصالح، فهي عدل كلها ورحمة ومصالح وحكم.

وإذ كانت هيئة الزي ما يلبسه الطلاب والطالبات من المباحات التي تخضع للعرف والعادة، ولا دخل لنصوص الشرعية من الكتاب والسنة في تحديد رسمها وهيئتها كان لأولي الأمر، في الجامعات والمدارس - بمقتضى ما تقدم من القواعد الشرعية - أن يلزموا الطلبة والطالبات بالزي الذي يرويه منسباً، بحيث لا يكشف عوره ولا يبغى عنها، ويمنع على هؤلاء، مخالفة ما يراه أولياء الأمر في الجامعة أو المدرسة، باعتباره أمراً تنظيمياً من صاحب الاختصاص المنوط به رعاية المصلحة شرعاً، وباعتبار أن ما يأمرون به لم يمنعه نص شرعي، بل أوجب القرآن طاعة ولي الأمر ما دام ما يأمرون به لا يدخل في دائرة المعاصي، بمعنى أنهم لم يأمرُوا بفعل ما حرم الله، ولم يبهوا عن فعل ما أمر به به الناس، وما عدا هذا فيجوز أن يصع له ولي الأمر من الانظمة ما يرى فيه مصلحة للناس ولكيان الحكم، تباع لما فعل عمر بن الخطاب في المثالين سأل في الذكر مع أن كلا منهما مباح بنص القرآن.

(١) إعلام الموقعين ج ٢ ص ١٤ ٢٢.



لما كان ذلك، ففي واقعة السؤال، يكون على الجامعة أن تلزم الطالبات بارتداء الزي الساتر لجميع الجسد من الرأس إلى القدم فيما عدا الوجه والكفين دون أن يشف عما تحته أو يحدد تفصيل الجسد، وأن تلزم الطلاب بالزي الذي استقر العرف في المجتمع على ارتدائه هي الجامعات وأن ترى الذي تراه منسباً، ولا يجوز للطلاب الخروج على تنظيمات الجامعة فيما يفرصه من زي في النطاق المشروع، فإذا كانت الحلابات ليس زي الجامعات عرفاً، فلا يجوز لطلاب ارتداؤها داخل الجامعة، وكان عيبها أن تلزمهم بذلك، باعتبار أن القائمين على الأمر فيها هم من أولياء الأمور في نطاقهم يعملون للمصحة المنوطة بهم، ما داموا لم يأمرُوا بمعصية امتثالاً للقرآن الكريم، ولحديث الرسول ﷺ ففي الصحيحين أن النبي بلغ في لترغيب في طاعة الأمراء فقال "من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصى أميري فقد عصاني" وروى البخاري عن أنس أن رسول الله ﷺ قال "سمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة ما أقام فيكم كتاب الله". والله سبحانه وتعالى أعلم.

### إطلاق المحي

نريد بيان الرأي عن إطلاق الأفراد المجندين المحي، حيث إن قسم القضاء العسكري قد طلب الافتاء بخصوص ذلك الموضوع، لوجود حالات لديها.

الإجابة

إن البخاري روى في صحيحه عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال قالوا المشركين، ووهروا المحي، ووهروا لشوارب وفي صحيح مسلم عن ابن عمر عن



## من أحكام المباحات

النبي ﷺ قال احفوا لشوارب واعفوا للحي وفي صحيح مسلم أيضا عن عائشة عن النبي ﷺ قال عشر من الفطرة قص الشارب وإعفاء اللحية، والسواك، واستنشاق الماء، وفص لأطفار، وعسل لبرجم<sup>(١)</sup> وتنف الإبط، وحلق لعانة، وتنقاص الماء، قال بعض لرواة وست العاشرة، إلا أن يكون المصمضة.

قال الإمام النووي في شرحه حديث "احفوا الشوارب واعفوا الحي" أنه وردت روايات خمس في ترك اللحية، وكلها على اختلاف في ألفاظها تدل على تركها على حالها، وقد ذهب كثير من العلماء إلى منع الحلق ولاستئصال، لأمر الرسول ﷺ بإعفائها من الحلق ولا خلاف بين فقهاء المسلمين في أن إطلاق اللحي من سنن الإسلام فيم عبر عنه لرسول ﷺ في الحديث السابق الذي روي عائشة «عشر من الفطرة»

ومما يشير إلى أن ترك اللحية وإصلاقتها أمر تقره أحكام الإسلام وسننه ما أشار إليه فقه الإمام الشافعي<sup>(٢)</sup> من أنه يجوز «لغيره بخلق الرأس لا اللحية» وظاهر هذا حرمة حلقها على رأي أكثر المتأخرين.

وبقر ابن فدامة الحنلي في المعني<sup>(٣)</sup> أن الدية تجب في شعر اللحية عند أحمد وأبي حنيفة والنوري، وقال الشافعي ومالك فيه حكومة عدل

وهذا يشير أيضا إلى أن الفقهاء قد عبروا بالعدي باتلاف شعر اللحية حتى لا ينبت جناية من الحيات التي يستوجب ساءلة إما بالدية الكاملة كما قال لأئمة أبو حنيفة وأحمد والنوري، أو دية يقررها الخبراء كما قال الإمامان مالك

(١) براحم مفصل الأصابع من صهر بكف (يتصرف مختار الصحاح)

(٢) تحفة المحتاج بشرح المنهاج وحو شيبها ج ٩ ص ١٧٨ في باب التعزير.

(٣) ص ٤٣٢ ج ٨ مطبعة لإمام في باب التعزير



والشافعي. ولا شك أن هذا الاعتبار من هؤلاء الأئمة يؤكد أن اللحي وإطلاقها أمر مرغوب فيه في الإسلام وأنه من سنته التي ينبغي المحافظة عليها.

لما كان ذلك كان إطلاق الأفراد المحندين اللحي اتباعاً لسنة الإسلام فلا يؤخذون على ذلك في ذاته، ولا ينبغي إجبارهم على إزالتها، أو عقابهم بسبب إطلاقها، إذ "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق" وهم متبعون لسنة عملية جرى بها الإسلام.

ولما كانوا في إصلاقهم اللحي مقتدين برسول الله ﷺ لم يجز أن يؤثموا أو يعاقبوا، بل إن من الصالح العام ترغيب الأفراد لمحندين وغيرهم في الالتزام بأحكام الدين، هرائصه وسنته، لما هي هدا من حفز همته، ودفعهم لتحمل المشاق، والالتزام عن طيب نفس حيث يعملون بإيمان وإخلاص.

وتبعاً لهذا لا يعتبر امتناع الأفراد الذين أطلقوا اللحي عن إزالتها رافضين عمداً لأوامر عسكريه، لأنه - بافتراض وجود هذه الأوامر - فإنها - فيما يبدو - لا تتصل من قريب أو بعيد بمهمة الأفراد، أو تقلل من جهودهم، وإنما قد تكسبهم سمات وخشونة الرجال، وهذا ما تتطلبه المهام المنوطة بهم.

ولا يقال إن مخالفة المشركين تقتضي - الآن - حلق اللحي، لأن كثيرين من غير المسلمين في الجيوش وفي حارحها يطلقون اللحي، لأنه شتان بين من يطلقها عبادة اتباعاً لسنة الإسلام، وبين من يطلقها لمجرد التجميل، وإضفاء سمات الرحولة على نفسه، فالأول مقام لعبادة يذب عليها - إن شاء الله تعالى - والآخر يرتديها كالثوب الذي يرتديه ثم يردده بعد أن تنتهي مهمته.

ولقد عاب الله الناهين عن طاعته وتوعدهم



﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ﴿١﴾ عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴿٢﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى ﴿٣﴾ أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى ﴿٤﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴿٥﴾ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴿٦﴾ ﴾ (١)

.. والله سبحانه وتعالى أعلم.

### إلغاء الوقف الأهلي وسنده

يقول سائل إنه قد استولى ولا يزال يستولي على فكري وهمي من حين لآخر سؤال ولم أجد له جواباً شافياً مقنعاً.. وأتوقع الرد على هذا لما في الرد من مصلحة تهم المسلمين، وبالأخص مسلمي ماليزيا، والسؤال كالآتي:

بعد الاطلاع على المادة الأولى من قانون الوقف «الوقف الأهلي» رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢، حيث تنص على أنه: (لا يجوز الوقف على غير الخيرات) مما يبدو لي أن هذه المادة تشير إلى إلغاء الوقف الأهلي إن صح تصوري. فهل يعتبر هذا إلغاء مشروعاً لدى الشرع؟ فإذا كان ذلك، فما وجهة نظر الفقهاء في ذلك استناداً إلى الحجج المعتبرة لديهم؟ والله يحفظكم ويوفقكم مع رجائي التفضل في الرد عليه.

### الإجابة

إن الأصل في جواز الوقف وشرعيته هو قول رسول الله ﷺ لعمر رضي الله عنه حينم شاوره في أرض له بخيبر "فاحبس أصلها وسبل الثمر" وقد اختلفت أفهام الأئمة وفقهاء المذاهب المعتبرة في معنى هذا الأثر ومداه تبعاً لاختلاف ما وصل إلى كل منهم من الروايات لهذا الحديث، وما روي من آثار أخرى عن وقوف لبعض الصحابة رضي الله عنهم، وتبعاً كذلك لاختلاف مداركهم لمداول تلك الآثار، ولقد أدى هذا إلى اختلافهم في حصائص الوقف وحقيقته احتلافاً بيباً و سعم

(١) (١) آيات من ٩ ١٤ من سورة العلق.



المدى، ولعل فقهاء المذاهب الإسلامية لم يختلفوا على عقد من لعقود الشرعية  
اختلافهم في الوقف ونوجز عناصر كل ذلك فيما يلي

### اتفاق واختلاف:

تفقت كلمة الفقهاء على وقف لمسجد صحيح نافذ لازم متى توفرت  
الشروط، ولا يعرف - فيما طلع من كتب الفقه التي بأيدينا - أن أحداً منهم  
خلف في أصل صحة وقف المسجد ولزومه بشروطه وإن تفاوتوا في بعض  
الأحكام التفصيلية.

أما وقف غير لمسجد فقد نشعت فيه أقوالهم، فمنهم من قال بطلانه وهذا  
مروي عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس وابن مسعود من فقهاء الصحابة،  
وبه قال شريح من فقهاء التابعين، ومروي أيضاً عن الإمام أبي حنيفة، وعن أبي  
جعفر الصبري، فقد روي عن ابن مسعود قوله لا حبس إلا في سلاح أو كرع  
وروي ابن أبي شيبة موقوفاً عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قوله لا حبس  
عن فرائض الله إلا ما كن من سلاح أو كراع، وروي لطحاوي في شرح معاني  
الآثار أن ابن عباس قال: سمعت رسول الله ﷺ بعدما أنزلت سورة النساء وأنزل  
فيها لفرائض بني عن لحس وأثار أخرى رواها الطحاوي وابن حرم<sup>(١)</sup>

وذهب جمهور الفقهاء وأئمة لأئمة إلى حوار وقف عبر المسجد وصحته  
على خلاف بينهم في لزومه، وفيما يحور وقعه وما لا يحور، وحججهم في هذا  
مشروحة ومسنفة في مواضعها من كتب الفقه.

ومما سلف بتضح أن ما ذهب إليه بعض فقهاء الصحابة والتابعين قول به

(١) معاني الآثار ج ٢ ص ٦٤٩ والمحلى لابن حرم ج ٩ ص ١٧٥ وفتح بقدر بلكمال بن  
لهم لحفي المصري ج ٥ ص ٤٢



أدلته، ويصح الاستناد إليه والأخذ به متى دعت إلى ذلك مصلحة الأمة وحيرها، وإن خالف ما عليه جمهور الفقهاء.

أما عدم لزوم الوقف وجواز الرجوع عنه فهو قول الإمام أبي حنيفة نفسه في أصح الروايتين عنه وقول زفر بن الهذيل<sup>(١)</sup>.

أما لزوم لوقف الصحيح الناجز من وقت حصوله لا يدع ولا يرهن ولا يوهب ولا يورث ولا يقض فهو قول باقي الفقهاء على اختلاف بينهم في لزوم لوقف وعدم لزومه. ولقد اختلف الفقهاء كذلك في عقد الوقف، فقالت طائفة إنه يتم بالإرادة المنفردة، ولا يتوقف انعقاده وصحته وثبوت الاستحقاق للموقوف عليه إلى القبول. وصائفة ثالثة بقول إن لأصل في العقود أنها ربط بين معقدين وهذا يقتضي اشتراط لقبول، والوقف من العقود، فلا بد فيه من القبول، هذا فيما ذهب طائفة ثالثة إلى أن الوقف لابد أن يظهر فيه معنى القربة، في حين أن طائفة رابعة لا تشترط ذلك.

ثم من قال من الفقهاء إن الوقف عقد غير لازم ولو اوقف فسخه، قال أيضاً إن اللزوم وعدمه تابع لمشيئة الواقف، ولا يحبر على إنفاذه لو أراد الفسخ وأن لورثته كذلك هذه لمشيئة والاختيار.

ومن قالوا بلزوم الوقف متى انعقد صحيحاً اختلفوا، فمبهم من جعله لازماً بالنسبة للعقد والشروط وللموقوف ومن وقف عليه، وبعاً لهذا مذهب الواقف من اشتراط الحق في الاستبدال أو التغيير في المصارف والشروط، لأن هذا

(١) المسوط سرحسى ج ١٢ ص ٢٦ واعتوى نسخة ج ٣ ص ٢٨٥ وشرح معني لاثار الصحاوى ج ٩ ص ١٧٥.



منافاة لمقتضى العقد وهو لزوم، ومنهم من أجاز للواقف اشتراط كل ذلك ورتب عدم لزوم الوقف فيما يشترط فيه التغيير.

ثم جرى الخلاف أيضا في أبدية الوقف أو عدمها فمنهم من قال إن الوقف، لا يكون إلا مؤبداً، ومنهم من أجاز مؤبداً ومؤقتاً.

كما وقع الاختلاف في ملكية الموقوف، وهل يخرج بالوقف عن ملك الواقف لا إلى مالك، أو يبقى في ملكه، أو يخرج إلى ملك الموقوف عليه وإن كان جهة عامة ولقد ترتب على هذا الاختلاف أن تنوعت تعاريف الفقهاء للوقف، فراعى كل منهم حقيقة الوقف وخصائصه التي انتهت إليها اجتهاده.

### وفي تأييد الوقف وتأقيته كانت أقوال الفقهاء متنوعة:

حيث ذهب الإمامان أبوحنيفة ومحمد بن الحسن رحمهما الله تعالى إلى أن التأييد من شروط صحة الوقف، وأن توقيته مبطل له، وأن التأييد قد يكون صراحة في العقد، أو يجعل مال الاستحقاق فيه أخيراً إلى جهة بر لا تنقطع غالباً كالمسكين ومصالح المساجد.

وبقل عن الإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى قولان أحدهما أنه لا يشترط التأييد لصحة الوقف، وأنه بعد انقطاع الجهة الموقوف عليها يرجع الوقف إلى ملك الواقف أو لورثته، حاء هذا لقول في أوائل كتاب لوقف في المبسوط للسرخسي ج ١٢، وجاء في أجناس النطفي فروع دالة على هذا القول وقال الناطفي إن عليه الفسوى، وفي فتح القدير وإذا عرف عن أبي يوسف حواش عوده إلى الورثة فقد يقول في وقف عشرين سنة بالحوان، لأنه لا فرق أصلاً.

أما القول الآخر عن أبي يوسف فهو إن التأييد شرط لصحة الوقف، لكنه لا يشترط لنص عليه ولا جعله لجهة لا تنقطع، لأن لفظ لوقف والصدقة مسمى عن التأييد.



أما وقف المساجد فلا بد فيه من التأييد لأن التوقيت ينفيه، ولأن المسجدية جهة لا تنقطع، فمتى وحد من الواقف ما يدل عليهما حصل التأييد<sup>(١)</sup>.

وذهب العقه المالكي إلى أن التأييد في الوقف ليس شرطاً لصحته فيصح مؤيداً، ومؤقتاً، إذا لم يتبدد الوقف رجع بعد انقطاع جهته ملكاً لملكه أو لورثته، وإذا تأبد لا يباع ولا يوهب ولا يورث.<sup>(٢)</sup>

ولفقهاء المالكية تفصيلات فبم يستحق الوقف المؤبد بعد انقطاع مصرفه. وقد جاء في إجازات المدونة إنه لا بأس بأن يكرى أرضه على أن تتخذ مسجداً عشر سنين فإذا انقضت كان النقص لمن بناه<sup>(٣)</sup>.

وهذا واضح في أن المسجد يصح أن يكون وقفه مؤقتاً كسائر الأوقاف، وأظهر الأقوال في فقه الإمام الشافعي أن الوقف لا يكون إلا مؤيداً<sup>(٤)</sup>. وفي فقه مذهب الإمام أحمد بن حنبل لا يصح الوقف مؤقتاً<sup>(٥)</sup>.

وهي المعنى لابن قدامة (ح ٦ ص ٢١٤) المطبوع مع الشرح الكبير. إن الوقف المبتدع، وهو ما لا يعلم انتهاءه، فالوقف مع ذكر ما يقطع به يصح وبه قال مالك وأبو يوسف والشافعي في أحد قوليه، وقال محمد بن الحسن لا يصح، وهو القول الثاني للشافعي.

(١) فتح القدير لكمال بن بهيم عى شرح إلهديه ج ٥ ص ٦٤ وما بعده والإسعاف ص ٧١ وما بعدها

(٢) حاشية الدسوقي عى شرح الكبير ج ٤ ص ١٠٠ إلى ص ١٠٥ طبع دار الصلعة سنة ١٢٨٧هـ.

(٣) مع لجليل شرح مختصر خليل ج ٤ ص ٢٦ أوائل الوقف.

(٤) لنحة ح ٢ ص ٢٢٢.

(٥) الفروع لابن مفلح ح ٢ ص ٨٦٧.



وهي الاختيارات لشيخ لإسلام بن تيممة (ج ١ ص ١٠١) إن منح الوقف المنقطع هو أن الوقف هل يصح توقيته بعبارة مجهولة أو غير مجهولة؟ فعلى قول من قال لا يزال وقفاً لا يصح توقيته، وعلى قول من قال يعود ملكاً يصح توقيته فإن غلب حاسب لتحريم فلتحريم لا يتوقف، وإن غلب جانب لتمليك فتوقيته جميعه قريب من توقيته على بعض البطون كما لو قال وقفت على زيد سنة ثم على عمر سنة ثم على بكر سنة.

ودهب فقه الإمامية<sup>(١)</sup> في صحة لوقف المؤقت لمدة صراحة، والمؤقت ضمناً بذكر مصرف ينقص، وقالوا بانتهاء اوقف ينتهاء المدة واقطع مصرف.

### مسلك القانون المصري في التأييد والتأقيت وسده.

لهذا الاختلاف في تأيد الوقف وتوقيته أخذ لقانون المصري رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٨ بمذهب الحنيفة في المسحذ فلاند من تأييده، وكذلك الموقوف على المسحذ حيث لا يجوز لرحوع ولا لتغير فيه، وعدل لقانون عن هذا المذهب فمعه إلى لأحد يقول الفائين بحوز تأيد الوقف، لخيري وتوقيته نيسيراً على الناس في معن خير وقد أخذ في جوز بقيقته بلمدة وسكر مصرف يقطع مع، لتصريح بعودته ملك بعد لانتهاء بمذهب المالكية، وهو أيضاً مذهب الإمامية وأحد قولين في مذهب لإمام أحمد بن حنبل وإحدى روايتين عن الإمام أبي يوسف فيما إد ذكر الواقف جهة ينقص، وما افتصاه لتوقيت في لمدة على ما استظهره لكمل بر الهمام في فتح لقدير، واعتبر لوقف مؤبداً إذا أطبق عن التأيد و لتوقيت أخذاً بالرواية الأخرى عن أبي يوسف.

كما أخذ هذا القانون بوجوب توقيت الوقف على ما عدا وحوه، لخير ومضى هذا القول بجوار توقيت الوقف، والقول بعدم جوازه أصلاً

(١) حواهر الكلام ص ٦٢٨.



فمن وقف الوقف من تلقاء نفسه بمدة معينة لا يحاور ٦٠ سنة سة جاز وقفه، ومن وقفه بطريقة أو تطبيقين جاز أيضاً أخذ بقول لقائلين بحور توقيت الوقف وإن تحاور ذلك صح وقفه على تطبيقين، وفي مدة المذكورة فقط، وبصر فيما عدا ذلك أخذ في الحائر بقول المحيز، وهي الباصل بقول من قال بعدم حوز الوقف أصلاً

وبصحيح الوقف هي بعضه وإبطاله في بعض آخر بمعنى إعطاء كل أمر منهما حكماً لم يعط للآخر، لا مانع منه فقهاً وإن كان العقد وهداً، إذ لو وقف في عقد واحد م يجوز وقفه وما لا يحوز صح الوقف فيما يجوز وقفه وبطل فيما لا يجوز وقفه، ولو وقف المريض مرض الموت كرملاكه ورد الورثة وقفه صح وقفه في الثلث وبطل فيما زاد عليه

بهذه الأحكام جرى نص المادة الخامسة من هذا القانون إذ جاء بها وقف المسجد لا يكون إلا مؤبداً، وبجور أن يكون الوقف على ما عداها من الحسرات مؤقتاً ومؤبداً، وإذا أطلق كان مؤبداً، أم الوقف على غير الخيرات فلا يكون إلا مؤقتاً ولا يحوز على أكثر من تطبيقين.

### تصرف ولي الأمر في التشريع وغيره ومناطه شرعاً:

من القواعد الشرعية إن تصرف الإمام ولي أمر المسلمين منوط بالصحة، نص على ذلك إمام الشافعي إذ قال منزلة الإمام من الرعية منزلة الولي من لبيتم

وأصر هذه القاعدة ما أخرجه سعيد بن منصور في سننه عن لبراء بن عازب قال قال عمر رضي الله عنه إني أنزلت نفسي من مال الله بمنزلة ولي البيت، إن



احتجت أخذت منه، فإذا أيسرت رددته، فإن استغثت استعفت.

وهذه القاعدة واردة بعنوان (القاعدة الخامسة) في كتابي الأشباه والنظائر لابن نجيم المصري الحنفي والسيوطي الشافعي.

وقد أسندها ابن نجيم إلى الإمام أبي يوسف أيضاً، وساق وقعات عن الخلفيتين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ثم قيد القاعدة بأن فعل الإمام إذا كان مبيحاً على المصلحة فيما يتعلق بالأمور العامة لم ينفذ أمره شرعاً إلا إذا وافقه، فإن خالفه لم ينفذ، وأورد أمثلة لهذا القيد.

### إلغاء الوقف الأهلي في مصر وهل يجيزه الشرع:

تقدم أن فقهاء المذاهب قد اختلفوا في تأييد الوقف وتوقيته، بل إن منهم من قال إن الوقف باطل أصلاً وغير جائز. وفي نطاق هذا وما سبق تفصيله صدر القانون المصري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ونصت مادته الأولى على أنه لا يجوز لوقف على غير الخيرات ونصت مادته الثانية على إنهاء كل وقف لا يكون مصرفه في الحال خالصاً لجهة من جهات البر.

وحاء في المذكرة الإيصاحية لهذا القانون إن نظام لوقف نشأ لتشجيع لتصديق على الفقراء عن طريق حبس الملك على وجه التأييد، بيد أن تطور الأوضاع الاقتصادية في عالم اليوم كشف عن مسافة الخلف بين آثار نظام الوقف وبين ما تتطلبه الأوضاع الاقتصادية من حرية تداول المال وما جد في ثايلها من معاني لبر، ولذلك أضحي نظام الوقف أداة لحبس المال عن التداول، وعقبة في سبيل تطور الحياة الاقتصادية على نحو جعل الفقراء في طليعة ضحايا هذا لنظام، ذلك أن نصيبهم من خيرات الوقف تضاعل حتى أصبح عديم الجدوى، فصلا عن أن حبس الأموال حال دور استثمارها على وجه يفسح مجال العمل و لكسب الكريم لهؤلاء الفقراء، وهذه هي أرفع صور لبر وأطلعها في معنى لبقرب



إلى الله.. وبصدور تشريع الإصلاح الزراعي للحد من الملكية الزراعية صار من الضرورة التنسيق بين نظام الوقف وبين أغراض الإصلاح، وكانت مناسبة موفقة لإعادة النظر في هذا النظام على الأقر فيما يتصل بحبس الملك على غير الخيرات، وقد قصد من مشروع القانون إلى إلغاء نظام الوقف على غير الخيرات حتى يتسنى تطبيق أحكام تشريع الإصلاح الزراعي على الأراضي الزراعية الموقوفة التي يتمتع فيها المستحقون بحكم الواقع بمركز لا يختلف في جوهره عن مركز الملاك في الوقت الحاضر، وحتى يتسنى إطلاق طائفة جسيمة من الأموال من عقالها لصحيح عصباً من عناصر التداول.

وهذا الذي أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية بيان للمصلحة العامة التي استهدفها هذا القانون من إنهاء الوقف على غير الخيرات «الوقف الأهلي».

ولما كان تقدير المصلحة موطأً بولي الأمر المسلم - كما سبق بيانه وتأصيله - كان ما انتهى إليه القانون واقعاً في نطاق الشرع، إذ قد تقدم أن من الفقهاء من قال بعدم لزوم الوقف بل وببطلانه وعدم جوازه أصلاً.

وأخذوا بفقهاء هؤلاء كان لولي الأمر في مصر إصدار هذا القانون باعتباره مقلداً، به أن يختار من أقوال الفقهاء ما يراه مناسباً لمصالح الناس وله أن يأخذ حكماً من مذهب في مسألة وحكماً في مسألة أخرى من مذهب آخر على ما حرره علماء أصول الفقه في أحكام التقليد والتلفيق والتخريج.

وكما سلف القول كان جائزاً تصحيح بعض الوقف وإبطال بعضه الآخر. فحين استبقى القانون الوقف على الخيرات تبع قول العائنين بلزوم الوقف عليها، وحين أبهى الوقف على غير الخيرات «الأهلي» اتبع قول القائلين بعدم جواز الوقف أصلاً وبطلانه، وذلك تلفيق في التشريع تجيزه أقوال الفقهاء وعلماء أصول الفقه.

ولاشك أن المصلحة التي تغياها هذا القانون واضحة ظاهرة لأن تطور



الأنظمة الاقتصادية تقتضي إطلاق الأموال المحبوسة عن التدول حرصاً على  
تعميرها، وزيادة علاتها وحيراتها حين تؤول مكاً خاصاً لمن استحقها، ومن تم  
تكون هذه المصلحة شرعية جاع في إصار القواعد المتقدمة، وأقول الفقهاء  
المختلفة في شأن الوقف المشار إليها. والله سبحانه وتعالى أعلم.

## التداوي بالخمير

الخمير حرام ويجوز التداوي بالمحرم عند الضرورة بشروط معينة.

سائل: يريد بيان رأي الدين فيما إذا كانت الخمير هي العلاج الوحيد بدون بديل لشفاء  
مريض مسلم. والحكم الشرعي في ذلك؟

الإجابة

إن الخمير رجس محرم قطعاً بقول الله تعالى

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأُرْلَمُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلٍ  
أَسْطَاطٍ فَأَخْسُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ ﴾ (١)

وقد أبان النبي ﷺ هي أحاديث كثيرة تحريم الخمير أياً كانت المادة التي  
أحدث منها ومن هذه الأحاديث كل مسكر خمير وكل خمير حرام (٢) وقوله ما  
أسكر كثيره فقلبه حرام (٣) وقد اختلف فقهاء المذاهب في إباحة التداوي بالمحرم  
ومنه الحمر. فسمع التداوي بالمحرم فقهاء مذهبي الإمامين مالك وأحمد بن حنبل،  
وآثار التداوي به فقهاء مذهب الإمام أبي حنيفة في القول المختار وفقهاء المذهب

(١) الآية ٩٠ من سورة المائدة.

(٢) رواه مسلم

(٣) رواه أحمد وابن ماجة والد رقطني



الشافعي في أحد، لأقول وذلك بشرطين أحدهما أن يتعين التداوي بالمحرم بمعرفة طبيب مسلم خبير بمهنة الطب معروف بالصدق والأمانة والندى، والشرط الآخر ألا يوجد دواء من غير المحرم ليكون استداوي بالمحرم متعيناً، ولا يكون القصد من تدوله التحايل لتعاطي المحرم، وألا يتجاوز به قدر الضرورة.

هذا وأساس هذه الإباحة الضرورة، لأن صون نفس الإنسان عن الهلاك من الضرورات الخمس التي هي مقاصد الأحكام في الإسلام. وقد استدلل الفقهاء الذين أجازوا التداوي بالمحرم عند الضرورة بالشروط السابقة بآيات القرآن الكريم التي نأحت المحرمات عند الضرورة بالشروط السابقة بآيات القرآن الكريم التي أباحت المحرمات عند الضرورة، ومنها قوله تعالى في سورة البقرة

(( وَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ بَاعٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ))<sup>(١)</sup>

ولم كانت إباحة التداوي بالمحرم حسبما تقدم في قول فقهاء المذهب الحنفي، وقول في مذهب الإمام الشافعي للضرورة، وكانت الضرورة تقدر بقدرها، فإنه ينبغي ألا يتمدى المريض المسلم في تعاصي المحرم استغلالاً لحال الضرورة. فإن الله سبحانه يعلم السر وأخفى، وعلى المسم الحريص على دينه أن يتحرى الصدق، وأن يتعد عن الشبهات استبرأً للدين، وألا يسوغ لنفسه رحمة أباحها لله دون حاجة وضرورة، وأن يجد ويجتهد في طلب مشورة أكثر من طبيب مسلم قبل الإقدام على التداوي بالمحرم.

هذا وإيه مع القدم لعمي في كتماء لدواء لم تعد حاجة محبة لاستعمال الحمر في التداوي بوجود البديل المباح. ومم تقدم نعم الحبوب عمت جاء بالسؤال والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) من الآية ١٧٢ من سورة بقره.



## تفضيل الابن البار بالمال وحرمان العاق منه

١- تفضيل بعض الأولاد ببعض من المال دون بعض مكروه، ويجوز ذلك مادام هناك سبب يدعو إليه.

٢- حقوق الولد لأمه وتعديه عليها يبيح تفضيل غيره عليه في العطية.

للسائلة ابنان أنصقت على تربيتهما وتعليمهما حتى كبرا، والتحق كل منهما بوظيفة يتكسب منها، وقد زوجت أحدهما وهيات له أسباب الراحة بالسكن في شقة ملائمة على حسابها، ولكن هذا الابن الذي تزوج وأنجب أولاداً بدأ يعاملها بقسوة، بل ويعتدي عليها بالضرب والشتم والسب العلني فهو عاق لدرجة أنها لا تطيق رؤيته. أما الولد الآخر فهو بار بها يعطف عليها ويحترمها ويقدرها ويعترف بفضلها، ويبذل قصارى جهده للعمل على إرضائها، وإن السائلة إزاء ذلك تريد أن تتصرف في مالها بحيث لا ينال هذا الولد العاق شيئاً منه. وأن تعطي ذلك المال لابنها الطائع البار بها، ولكن ابنها هذا يرفض حرمان أخيه. فهل لو تصرفت السائلة كما تقول في مالها لأي إنسان آخر دونهما، أو أن الولد البار قبل هذا التصرف لنفسه. هل يكون في تصرفها هذا شيء تحاسب عليه أم ماذا؟

### الإجابة

عن النعمان بن بشير قال: قال النبي ﷺ "اعدلوا بين أبنائكم. اعدلوا بين أبنائكم اعدلوا بين أبنائكم" (١) وروى مسلم وأبو داود وأحمد عن جابر قال: قالت امرأة بشير انحل ابني غلاماً «أي اعطه عبداً» وأشهد لي رسول الله ﷺ. فأتى رسول الله ﷺ فقال: إن ابنة فلان «أي زوجته وسماها» سألتني أن انحل ابنها غلامي. فقال

(١) رواه أحمد وأبو داود والنسائي.



ﷺ له إخوة؟ قل نعم قال فكلهم أعطيت مثل ما أعطيته؟ قل لا. قال "فليس يصلح هذا، وإنني لا أشهد إلا على حق" ورواه أبو داود من حديث النعمان بن بشير، وقل فيه "لا تشهدني على جور. إن لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم"

هذا، وقد اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على كراهية النفاصل أو التفصيل أو أفراد بعض الأولاد ببعض المال أو كله. ثم اختلفوا هل يحرم ذلك التخصيص أو التفصيل بينهم؟ فيرى أبو حنيفة والشافعي أن ذلك لا يحرم، وقال الإمام مالك إنه يجوز إعطاء الرجل بعض ماله لبعض ولده دون بعض. وقال الإمام أحمد بن حنبل إن التفاضل بين الأولاد أو تفصيل بعضهم على بعض أو تخصيصه لا يجوز، ومن فعل ذلك فقد أساء.

والذي نختاره للفتوى ما قال به الأئمة أبو حنيفة ومالك والشافعي بشرط أن يكون هناك سبب يدعو إلى تخصيص بعض الأولاد بشيء من المال دون بعض. وقد قال بهذا أيضا فقهاء الحنابلة، كما جاء في كتاب المغني لابن قدامة في باب الهبة إذ قال فإن خص بعضهم لمعنى يقتضي تخصيصه لحاجة أو زمانة «أي مرض طويل مزمع» أو عمى أو كثرة عائلته أو اشتغاله بالعلم أو نحوه من الفضائل فذلك جائز، وكذا لو صرف عطيته ومنعها عن بعض ولده لفسقه أو بدعته أو لكونه يستعين بما يأخذه على معصية الله فله ذلك. ولا شك أن عقوق الابن وتعديه على أمه بالضرب والشتم والسب من أكبر الفسوق والآثام لأن الله أمر بالبر بالوالدين، وجعل برهما قرين عبادته فقال:



((وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا))<sup>(١)</sup>

وعبر هذا من الآيات والأحاديث الوفيرة عن رسول الله ﷺ في هذا الشأن ومنها حديث أبى هريرة رضي الله عنه قال جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله من أحق بحسن صحابتي؟ قال أمك قال ثم من؟ قال أمك قال ثم من؟ قال أمك<sup>(٢)</sup>.

وإذ كان ذلك كان لسائلة أن تصرف مالها إلى البار من أولادها ولا إثم عليها في ذلك، وإن كان الأولى من هذا أن تعفو وتصفح وتدعو لولدها العاق بالهداية والتوفيق وتترك المال على ذمتها، فإن الأجل بيد الله

﴿إِنَّ اللَّهَ عَبْدُهُ عِلْمُ لَسَاعَةٍ وَيُزِيلُ الْغَمَّ وَيُعَلِّمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ رُضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾<sup>(٣)</sup>

وفي العفو عن الإساءة لكثير من الآيات الكريمة منها قوله تعالى

﴿وَحَرِّمْنَا سَيَّئَاتٍ سَبْعًا مِثْلَهَا ۚ فَمَنْ عَمَا وَصَح فَأَحْرَهُ عَلَىٰ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) من الآية ٢٦ من سورة النساء.

(٢) رواه اسحاري.

(٣) من الآية ٢٤ من سورة لقمن.

(٤) الآية ٤٠ من سورة الشورى.



وفي الحديث الشريف «أحسن إلى من أساء إليك»<sup>(١)</sup>، وبهذا علم الجواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم.

## الصيد الواقع في الماء

يوجد لدى أهالي الصحراء الغربية موسم لصيد الطيور في شهري أغسطس وسبتمبر من كل عام، والصيادون يكونون بجوار البحر الأبيض المتوسط، فأحياناً يضربون الطيور بالبندقية فتقع في البحر وينزل أحدهم لإخراجها منه وأحياناً يجدونها لا تزال بها حياة فيذبذبونها فيكون أكلها بعد إخراجها من البحر ميتة. وطلب السائل الإفادة عن حكم الدين فيما أخرج من البحر ميتة.

### الإجابة

إن الصيد من الحلال الطيب الذي أباح الله كُله والانتفاع به، وهو مباح إذا لم يترتب عليه إضرار للناس بإتلاف مزارعهم، أو إزعاجهم في منازلهم أو كان الغرض منه محرد اللهو أو اللعب أو لقمار وتعذب الحيوان، ولا فيحرم، وقد ثبت حل الصيد وأكله بالكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب فقوله تعالى

«يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيْسُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْخَوَارِجِ مُكَلِّبِينَ يُعَلِّمُونَهُمْ مِمَّا عَمِلْتُمْ أَنَّهُ فُكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْتُمْ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا لََّ اسْمَ لََّ عَلَيْهِ وَتَقُوا لََّ ۚ إِنَّ لََّ سَرِيعُ الْحِسَابِ ۝»<sup>(٢)</sup>

(١) ذكره المنذري في الترغيب والترهيب عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه وحده في فائمه سف رسول الله ﷺ.

(٢) الآية ٤ من سورة المائدة



وقوله تعالى

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَمُّوْا لَا تَحِلُّوْا شَعِيْرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا ءَامِيْنَ آلَيْتِ الْحَرَامَ يَسْتَغْفِرُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا تَحْرِمَكُم شَيْئًا قَوْمِ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝ (١) ﴾

وأما السنة فما رواه البخاري ومسلم أن أبا ثعلبة قال قلت يا رسول الله، ما بأرض صيد أصيد بقوسي وبكلبي الذي ليس بمعلم وبكلبي المعلم فما يصلح لي؟ فقال الرسول "ما صدت بقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل، وما صدت بكلبك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل وما صدت بكلب غير المعلم فأدركت ذكاته فكل" وروى مسلم عن عدي بن حاتم أن سؤل الله ﷺ قال إذا رميت بسهمك فاذكر اسم الله عليه، فإذا وجدته ميتاً فكل، إلا أن تجده قد وقع في الماء فمات، فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك ولو رمي صيد فوقع في الماء أو على سطح أو جبل ثم تردى منه على الأرض فمات حرم. لقوله تعالى

(( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْيَتَةُ الدَّمِّ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَبِئَةُ وَالْمُتَوَقُّدَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّعُعُ إِلَّا مَا دَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ )) (٢)

(١) الآية ٢ من سورة المائدة.

(٢) من الآية ٢ من سورة المائدة



ولهذا، أجمع فقهاء المسلمين على أن الصيد إن وجد في الماء ميتاً أو تردى من فوق سطح أو جبل ميتاً لا يحل أكله، لجواز أن يكون موته اختناقاً بالماء أو قتل متردياً من السطح أو الجبل، فيدخل في هذه المحرمات المنصوص عليها في هذه الآية الكريمة

لما كان ذلك، فإن الصيد الذي وقع في الماء لا يحل أكله أو الانتفاع به إذا خرج ميتاً وفقد كل مظاهر الحياة، وكذلك ما تردى من فوق جبل أو سطح فمات قبل إدراكه. والله سبحانه وتعالى أعلم.

### نزول المريض على رأي الأطباء

طالبة بإحدى الجامعات بأمريكا، وتبلغ من العمر ثلاثين عاماً، ولم يسبق لها الزواج، وانها دخلت إحدى المستشفيات للعلاج من ورم في رجلها اليمنى، وعند الكشف عليها وجد الأطباء أن لديها أوراماً غير معروفة داخل الرحم الأمر الذي يتطلب إدخال آلة لأخذ عينات من هذه الأورام وتحليلها، وهذا يعني إجراء فحص داخلي مما يتسبب عنه إزالة غشاء البكارة، ولما امتنعت عن إتمام هذا الإجراء أخرجوها من المستشفى على أن تعود إليها في أقرب وقت لإجراء هذه الفحوص قبل أن يستفحل الأمر، وأشاروا عليها بإحضار أحد الأطباء المسلمين ليقف على أن هذا الفحص لازم للعلاج. ثم انتهت إلى السؤال عن:

هل إجراء مثل هذه العملية من الناحية الدينية جائز أو يعتبر زناً؟

وإذا جاز لها إجراء تلك العملية فما هي الخطوات التي تتبعها ليعرف الأهل ما حدث؟ وما حكم الصلاة في حالة نزول نزيف أسود قبل ميعاد الدورة الشهرية بأسبوع أو خمسة أيام؟ وما حكم الصوم أيضاً في رمضان في حالة نزول هذه المادة السوداء التي تشبه القهوة وليست دم حيض؟



الاجابة

إيه قد صح عن رسول الله ﷺ أنه تداوى وأمر بالتداوى.

فقد روي عن أسامة بن شريك قال "جاء عرابي فقال يا رسول الله تداوى؟ قال نعم فان الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله<sup>(١)</sup> وهي لفظ «قالت الأعراب يا رسول الله ألا نتداوى؟ قال نعم عباد الله تداووا، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء (أو دواء) إلا داء واحداً قالوا يا رسول الله وما هو؟ قال الهرم<sup>(٢)</sup>»

لما كان ذلك، وكان الظاهر من السؤال أن الأطباء الذين تولوا فحص السائلة قد قرروا لزوم أخذ جزء من الأورام الداخلية بالرحم لتحليلها لمعرفة نوعها وتشخيص المرض - إن كان - وتحديد طرق العلاج، كان على السائلة العزول عند رأيهم، لأن من الضرورات في الإسلام المحافظة على النفس من التلف، ففي القرن الكريم قوله تعالى

﴿وَأَنْعَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْيُوا إِنَّا اللَّهُ نَحْيُ

الْمُحْسِنِينَ ۝﴾<sup>(٣)</sup>

وقوله تعالى

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَكُلُوا أَمْوَالَكُمْ سَعًا بَالِغًا إِلَّا أَنْ تَكُونَ

تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِمَّنْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ۝﴾<sup>(٤)</sup>

(١) رواه أحمد.

(٢) رواه ابن ماجة وأبو داود وترمذي وصححه

(٣) الآية ١٩٥ من سورة انقرة

(٤) الآية ٢٩ من سورة النساء



ولاشك أن إهمال العلاج من باب إهلاك النفس الإنسانية ومؤد إلى قتلها، وهو محرم ومنهي عنه شرعاً بهذه النصوص.

وإذا تيسر وجود الطبيب المسلم كان أولى وإلا جاز ذلك للطبيب غير المسلم للضرورة، أو أخذاً بمذهب الإمام مالك رحمه الله الذي يجيز العمل برأي الطبيب غير المسلم بثقة.

ومن ثم فعلى السائلة المبادرة إلى إجراء هذا الفحص حماية لنفسها عن الهلال، امتثالاً لأمر الله بالمحافظة على النفس في القرآن الكريم، وترخيص الرسول ﷺ في التداوي بل وأمره به. وعليها أيضاً أن تطع أولياء أمرها على رأي الأطباء ليكونوا على علم ودراية بسبب زوال غشاء البكورة، وأنه ضرورة علاج للمحافظة على صحتها، وعليهم أن يباشروا معها كل ذلك.

أما عن الدم الأسود المشبه للقهوة الذي ينزل من رحم السائلة قبل ميعاد الدورة الشهرية بأسبوع أو خمسة أيام، فإن الدم الأسود من ألوان دم الحيض حسبما قرر الفقهاء، وتنعاً لذلك عليها أن تعتبر هذا مدأ الدورة الشهرية ما دام يسيل تلقائياً إلى الخارج، وعندئذ تحرم عليها الصلاة كما يحرم الصوم إلى حين انقطاع الدم كعادتها، أو إلى مدة أقصاها عشرة أيام ويجب عليها أن تقضي الصوم إن كان هي شهر رمضان ولا تقضي لصلاة والله سبحانه وتعالى أعلم



## جراحة تحويل الرجل إلى امرأة وبالعكس جائز للضرورة

يسأل: أ.س.أ. من ماليزيا مركز البحث الإسلامي في ماليزيا طلب منه بيان حكم الشريعة الإسلامية في إجراء عمليات جراحية يتحول بها الرجل إلى امرأة وما أشبه ذلك. وبيان ما إذا كان يوجد في النصوص الشرعية والفقهية ما يؤيد ذلك؟ وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا الموضوع حتى يتسنى له أن يرسله إلى حكومة ماليزيا.

### الإجابة

عن أسامة بن شريك قال جاء أعرابي فقال يا رسول الله أنتداوى. قال "نعم، فإن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله". وفي لفظ قال الأعرابي يا رسول الله ألا نتداوى. قال "نعم عباد الله تداووا، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء أو دواء إلا داء واحداً"، قالوا "يا رسول الله وما هو؟ قال. الهرم". رواه ابن ماجه وأبو داود والترمذي وصححه<sup>(١)</sup>.

وعن جابر قال بعث رسول الله ﷺ إلى أبي بن كعب طبيباً ففعل منه عرقاً ثم كواه. رواه أحمد ومسلم<sup>(٢)</sup>.

وفي حديث عرفة<sup>(٣)</sup> الذي قطع أنفه يوم الكلاب قال أصيب أنفي يوم الكلاب في الجاهلية فاتخذت أنفاً من ورق «فضه» فأتى علي، فأمرني رسول الله ﷺ أن أتخذ منها من ذهب. قال ابن العربي في شرحه لهذا الخبر أنه استثناء من تحريم الذهب بإجازة الانتفاع به عند الحاجة على طريق التداوي.

(١) منتقى الأجبار وشرحه نيل الأوطار للشوكاني ج ٨ ص ٢٠٠.

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٤.

(٣) صحيح الترمذي بشرح ابن العربي المالكي ج ٧ ص ٢٦٩ و ٢٧٠ طبعة أولى المصبعة البهية المصرية بالأزهر سنة ١٢٥٠ هـ - ١٩٣١ م



وعر عروة<sup>(١)</sup> بن الزبير أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أم سلمة أخبرتها أن النبي ﷺ كان عده في البيت مخنث «يفتح النون وكسرهما» وهو المؤنث من الرجال وإن لم تعرف منه الفاحشة، فإن كن ذلك فيه خلقة فلا لوم عليه، وعليه أن يتكلف إزالة ذلك، وإن كان يقصد منه فهو المذموم.

وفي فتح الباري شرح صحيح البخاري<sup>(٢)</sup> لابن حجر العسقلاني في باب المتشبهين بالنساء أما ذم التشبيه بالكلام والمشى فمختص ممن تعمد ذلك، وأما من كان من أصل خلقته فإنما يؤمر بتركه والإدمان على ذلك بالتدريج، فإن لم يفعل وتمادى دخله الذم، ولا سيما إن بدا منه ما يدل على الرضا به، وأخذ هذا واضح من لفظ المتشبهين، وأما إطلاق من أطلق - كالنوي - وأن المخنث الخلقي لا يتجه عليه اللوم فمحمول على ما إذا لم يفدر على ترك التثني والتكسر في المشي والكلام بعد تعاطيه المعالجة لترك ذلك، وإلا متى كان ترك ذلك ممكناً ولو بالتدريج فتركه بغير عذر لحقه اللوم. واستدل لذلك لطبري بكونه ﷺ لم يمنع المخنث من الدخول على النساء حتى سمع منه التدقيق في وصف المرأة، كما في ثالث أحاديث الباب الذي قبله، فمنعه حينئذ. فدل على أنه لا ذم على ما كان من أصل الخلقة.

لما كان ذلك، كان من فقه هذه الأحاديث الشريفة وغيرها من الأحاديث الواردة في التداوي إجازة إجراء جراحة يتحول بها الرجل إلى امرأة، أو المرأة إلى رجل متى انتهى رأي الطبيب الثقة إلى وجود الدواعي الخلقية في ذات الجسد بعلامات الأنوثة المظمورة، أو علامات الرجولة المغمورة، باعتبار هذه الجراحة

(١) صحيح البخاري بشرح إرشاد الساري للقسطلاني ج ٧ ص ١٤٦٠ طبعة سادسة المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٠٥ هـ مع شرح النووي على صحيح مسلم في باب إحراج المتشبهين بالنساء من البيوت

(٢) ج ٩ ص ٦٧٣ طبعة حسنة ١٣٤٨ هـ المطبعة النورية المصرية بالأزهر.



مظهرة للأعضاء الملمومة أو المغمورة تدافوا من علة حسدية لا تزول إلا بهذه الجراحة، كما جاء في حديث قطع عرق من أبي من كعب وكيه بالنار حسبما تقدم. ومم يركي هذا النظر ما أشار إليه القسطلاني والعسقلاني في شرحيهما على النحو السابق حيث قالوا ما مؤداه إن على المحدث أن يتكلف إزالة مظهر الأنوثة. ولعن ما قل به صاحب فتح الباري «بعد تعطيه المعالجة لترك ذلك» واصح الدلالة على أن التكلف الذي يؤمر به المحدث قد يكون بالمعالجة والجراحة علاج، بل لعنه أنصح علاج.

ولا تجوز هذه الجراحة لمجرد الرغبة في التغيير دون دواع حسدية صريحة غالبية، وإلا دخل في حكم الحديث<sup>(١)</sup> الشريف الذي رواه البخاري عن أنس قل لعن رسول الله ﷺ المحدثين من الرجال والمترحات من النساء وقال أخرجهم من بيوتكم، فأخرج النبي ﷺ فلاناً وأخرج عمر فلان. رواه أحمد والبخاري.

وإذ كان ذلك حار إجراء الجراحة لإبراز ما استمر من أعضاء لذكورة أو الأنوثة، بل إنه يصير واجباً باعتباره علاجاً متى نصح بذلك الطبيب الثقة.

ولا يجوز مثل هذه لمجرد الرغبة في تغيير نوع الإنسان من امرأة إلى رجل أو من رجل إلى امرأة. وسبحان الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) مستقى الأحبار وشرحه نيل الأوطار للشوكسى ج ٦ ص ١٩٢



## من أحكام الممنوعات

### المخدرات محرمة شرعا

تسأل الادارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية بـ القاهرة المحرر في ١٩٧٩/٢/٥  
المطلوب به بيان الحكم الشرعي في المسائل الآتية:

- ١- تعاطي المخدرات.
- ٢- إنتاج المخدرات وزراعتها وتهريبها والاتجار فيها والتعامل فيها على أي وجه كان.
- ٣- من يؤدي الصلاة وهو تحت تأثير المخدر.
- ٤- الربح الناتج عن التعامل في المواد المخدرة.
- ٥- التصديق بالأموال الناتجة عن التعامل في المواد المخدرة.
- ٦- تعاطي المخدرات للعلاج.
- ٧- التواجد في مكان معد لتعاطي المخدرات أو كان يجري فيها تعاطيها.

جواب:

إن الشريعة الإسلامية جاءت رحمه للناس واتجهت في أحكامها إلى إقامة مجتمع فاصل تسوده المحبة والمودة، و لعدالة والمثل العليا في الأخلاق، والتعامل بين أفراد المجتمع ومن أجل هذا كنت عايتها الأولى تهذيب الفرد وتربيته ليكون مصدر خير للجماعة، فشرعت لعباءات سعيًا إلى تحقيق هذه الغاية، وإلى توثيق لعلاقات الاجتماعية، كل ذلك لصالح الأمة وخير المجموع. والمصلحة التي انتعاها لإسلام وتضاهرت عليها نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة تهدف إلى المحافظة على أمور خمسة يسميها فقهاء الشريعة الإسلامية الضرورات الخمس، وهي الدين والنفس والمال والعقل والنسل، إذ الدين و لتدبير خاصة من خصوص إنسان، ولأنه إن يسلم لئس من كل عند ،، ومن أجل هذا بهي لإسلام عن أن



يفتن الناس في دينهم، واعتبر الفتنة في الدين أشد من القتل قال الله سبحانه

(( وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ ))<sup>(١)</sup>

ومن أجل المحافظة على الدين وحماية الدين في نفس الإنسان وتحسينها شرعت العبادات كلها، والمحافظة على النفس تقضي حمايتها من كل اعتداء بالقتل أو بتر الأطراف أو الجروح الجسمية، والحفاظ عليها من إهدار كرامتها بالامتهن كالقذف وغير هذا مما يمس كرامة الإنسان، وصون ذاته عما يؤدي بها من المهلكات، سواء من قبل ذات الفرد كتعريض نفسه للدمار بالمهلكات المادية والمعنوية أو من قبل الغير بالتعدي، والمحافظة كذلك على العقل من الضرورات التي حرص الإسلام على تأكيدها في تشريعه، وحفظ العقل من أن تناله آفة تجعل فاقده مصدر شر وأذى للناس وعيباً على المجتمع، ومن أجل هذا حرم الإسلام وعاقب من يشرب الخمر وغيرها مما ي تلف العقل ويخرج الإنسان عن إنسانيته. وكم قال الإمام الغزالي<sup>(٢)</sup> إن جلب المنفعة ودفع المضرّة مقاصد الحق وصالح الخلق في تحصيل مقاصدهم، لكننا نعني بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة وهو أن يحفظ عليهم دينهم وأنفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول الخمسة فهو مفسدة ودفعها مصلحة.

ولقد حرص الإسلام على حماية نفس الإنسان وقدمها على أداء الصلاة المكتوبة في وقتها، بل وعلى صوم يوم رمضان، ومن أمثلة هذا ما أورده العز بن

(١) من الآية ١٩١ من سورة النقرة.

(٢) المستصطفى للغزالي ج ١ ص ٢٨٨.



## من أحكام المنوعات

عبد السلام هي تقرير تقديم واجب على واجب لتفاوت المصلحة فيهما قوله<sup>(١)</sup> تقديم إنقاذ الغرقى على أداء الصلوات ثابت، لأن إنقاذ الغرقى المعصومين عند الله أفضل، والجمع بين المصلحتين ممكن، بأن ينقذ الغريق ثم يقضي، ومعلوم أن ما فاتته من أداء الصلاة لا يقارب إنقاذ نفس مسلمة من الهلاك، وكذلك لو رأى في رمضان غريقاً لا يمكن تخليصه إلا بالفطر فإنه ينقذه، وهذا أيضاً من باب الجمع بين المصالح، لأن في النفوس حقاً لله لصاحب النفس، فقدم ذلك على أداء الصوم دون أصله أي دون أصل الصيام لأنه يمكن القضاء.

وإذا كان من الضروريات التي حرص الإسلام على المحافظة عليها حفظ النفس وحفظ العقل، فإنه في سبيل هذا حرم الموبقات والمهلكات المذهبات للعقل والمفسدات له، فإن أحداً من الناس لا يشك في أن سعادة الإنسان رهينة بحفظ عقله، لأن العقل كالروح من الجسد، به يعرف الخير من الشر والضرار من النافع، وبه رجع الله الإنسان ففضله وكرمه على كثير من خلقه وجعله به مسئولاً عن عمله، ولما كان العقل بهذه المثابة فقد حرم الله كل ما يويقه أو يذهب به حرمة قطعية، ومن أجل هذا حرم تعاطي ما يؤدي بالنفس وبالعقل من مضعوم أو مشروب، ومن هذا القبيل ما جاء في شأن أم الموبقات والخبائث «الخمرة»، فقد ثبتت حرمتها بالكتاب والسنة والإجماع، ففي القرآن الكريم قوله تعالى

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ج ١ ص ٦٣.



﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأُرْزَاقُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ  
فَاحْشَوْهُ لَعَلَّكُمْ تَفْخَحُونَ ۚ وَمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ لَعَدُوَّةً وَالنَّعْصَاءَ فِي  
الْحَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْشَرُونَ ۚ ﴾ (١)

فادت هاتر لآبار أن الحمر صو للشرك بالله، وأنها رحس، والرحس بم  
بسمع في القرآن إلا عنوا على ما شتد قبحه وأنها من عمل الشيطان، وهذا  
كتابة عن سوغها غية القبح وبهاية الشر، وأمرها باجتنابها بمعنى البعد عنها،  
حبث لا يقربها المسلم فضلا عن أن يلمسها أو يتصل بها بل فصلا عن أن  
بتناولها، وسجلت الآية لأخيرة اثار لخمير السيئة في علاقة الناس بعضهم مع  
بعض، إذ تؤدي إلى قطع الصلات وإلى انتهاك الحرمات وسفك لدماء، وبعد هذا  
الصرر الاجتماعي الضرر الروحي، إذ تنقطع بها صلة لإسان بربه، وتنزع من  
نفسه تذكر عظمة الله عن طريق مراقبته بالصلاة الخاشعة، مما يورث فسوة في  
القب وديس في النفس، وحرث سبه الرسول ﷺ كذلك مبيية هذا الحريم، ومن  
هذا قوله: "كل مسكر خمر وكل خمر حرام" (٢).

### تعاطي المخدرات:

ومدلول لفظ الخمر في اللغة العربية و لتسريعة الإسلامية كل ما خامر العقل  
وحجبه كما قال عمر بن لخطاب رصي لله عنه هي الحديث، لمنفق عليه (٣)، دون  
نظر إلى الماده التي تتحد منها، إذ الأحديث الشريفة الصحيحة الواردة هي لخمير

(١) لانس ٩٠ و ٩١ من سورة بئده

(٢) رو ه مسم

(٣) أخرج مسلم - من شرح سبل السلام على متر ملوغ لرام ٤٧ ح ٤.



ناصقة بهذا المعنى<sup>(١)</sup> «كل مسكر حرام» وهكذا فهم أصحاب الرسول رضوان الله عليهم، وقال عمر هذه المقالة المدينة المقصود بهذا اللفظ في محضر كدر الصحابة دور نكير من أحد منهم، ومن ثم فإن الإسلام حين حرم الخمر وقرر عقوبة شاربها لم ينظر إلى أنها سائل يُصنَّع من مادة معينة، وإنما نصر إلى الأثر الذي تحدثه فيمن شربها من روال العقل الذي يؤدي إلى إفساد إنسانية الشارب وسلبه منحة الكريم التي كرمه الله بها، بل ويفسد ما بين الشارب ومجتمعه من صلوات المحبة والصفاء، وقد كشف العلم الحديث عن أضرار جسمية أخرى يحدثها شرب هذه المعسكات، حيث يقصي على حيوية أعضاء هامة هي الجسم كالمعدة والكبد. هذا عد الأضرار الاقتصادية التي تذهب بالأموال سفهاً وتذيراً فيما نصر ولا يقع. هذا فوق أمنها من يشرب الخمر بذهب الحسنة والوقار واحترام الأهل والأصدقاء، هذه لأضرار الجسمية ولأربيه والاقتصادية التي ظهرت للخمر وعرفها الدس هي مباحات تحريمها.

وإذا كانت لشريعة يتم ثبات تحريمها للخمر على دفع المصير وحفظ المصالح فإنها تحرم كل مادة من شأنها أن تحدث هذه الأضرار أو أشد، سواء كبت مشروب سائلاً أو جامداً مأكولاً أو مسحوقاً أو مشموماً ومن هنا لزم ثبوت حكم تحريم الخمر لكل مادة ظهرت أو تظهر نعمل عمها، يدل لذلك قول الرسول ﷺ «كل مسكر حرام»<sup>(٢)</sup> إذ لم يقصد الرسول بهذا إلا أن يقرر الحكم الشرعي وهو أن كل ما يعر بالإنسان فعل الخمر يأخذ حكمها في التحريم والتجريم.

وإذا كانت المخدرات كالحشيش والأفيون والكوكايين وغيرها من المواد الطبيعية المخدرة، وكذلك المواد المخلفة المخسرة تحدث آثار الخمر في الجسم

(١) المرجع السابق

(٢) ج ٨ ص ١٧٢ بيل الأوطار لشوكانى.



والعقل بل أشد، فإنها تكون محرمة بحرفية النصوص المحرمة للخمر وبروحها وبمعناها، والتي استمدت منها القاعدة الشرعية التي تعتبر من أهم القواعد التشريعية في الإسلام، وهي دفع المضار وسد ذرئ الفساد.

ومع هذا، فقد أخرج الإمام أحمد في مسنده وأبو داود في سننه<sup>(١)</sup> عن أم سلمة رضي الله عنها قالت نهى رسول الله ﷺ عن كل مسكر ومفتر.<sup>(٢)</sup> ولفتر كما قال العلماء كل ما يورث الفتور والخور في أعضاء الجسم، وقد نقل العلماء إجماع فقهاء المذهب على حرمة تعاطي الحشيش وأمثاله من المخدرات الطبيعية والمخلقة، لأنها جميعاً تؤدي بالعقل وتفسده وتضر بالجسم والمال، وتحط من قدر متعاطيها في المجتمع قال ابن تيمية رحمه الله في بيان حكم الخمر والمخدرات والأحاديث في هذا الباب كثيرة ومستقبضة جمع رسول الله ﷺ بما أوتيته من جوامع الكلم كل ما عطي العقل وأسكر ولم يفرق بين نوع ونوع ولا تأثير لكونه مأكولاً أو مشروباً على أن الخمر قد يصطبغ بها (أي يؤتد) وهذه الحشيشة قد تذاب (أي تذاب) في الماء وتشرب وكل ذلك حرام، وإما لم يتكلم المتقدمون في خصوصها لأنه إن حدث أكلها من قريب في أواخر المئة لسادسة أو قريب من ذلك، كما أنه قد حدثت أشربة مسكرة بعد النبي ﷺ وكلها دحلة في الكلم لجوامع من كتاب ولسنة.

وإد كان ما أسكر كثيره فقلبه حرام، كذلك فإنه يحرم مطلقاً بإجماع فقهاء المذاهب الإسلامية ما يفسد ويحدر من الأشياء الصاره بالعقل أو غيره من أعضاء لجسد، وهذا التحريم شامل كل أنواع المخدرات مادام تأثيرها على هذا الوجه

(١) من حديث ابن عمر الذي رواه لصاحبه إلا البخاري وابن ماجة من كتاب بيل الأوطار

للإمام لشوكني ص ١٧٢ ج ٨.

(٢) سنن أبي داود ص ١٣٠ ج ٢.



## من أحكام المنوعات

لقليل منها والكثير. وقد ذهب بعض الفقهاء إلى وجوب حد متعطي المخدرات كشارب لخمراً تدمماً، لأنها تفعل فعلها بل وأكثر منها، بل قال ابن تيمية<sup>(١)</sup> إن فيها (المخدرات) من المفسد ما ليس في الخمر، فهي أولى بالتحريم، ومن استحلها وزعم أنها حلال فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل مرتداً، لا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين.

ونخلص مما تقدم أن المخدرات كافة أنواعها وأسمائها طبيعية أو مخلقة مسكرة، وأن كل مسكر من أي مادة حرام، وهذا الحكم مستفاد نصاً من لقرآن الكريم ومن سنة رسول الله ﷺ حسماً تقدم بيانه، وبذلك يحرم تعاطيها بأي وجه من وجوه التعاطي من أكل أو شرب أو شم أو حقن لأنها مفسدة، ودرء المفسد من المقاصد الضرورية للشرعية حماية للعقل والنفس، ولأن الشرع الإسلامي اعتنى بالمنهيات، وفي هذا يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه<sup>(٢)</sup> "إذا مُرتكم شيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه"، ومن هنا قال الفقهاء إنه يجوز ترك الواجب دفعا للمشقة، ولا تسامح في الإقدام على المنهيات خصوصاً الكبائر إلا عند الاضطرار على ما يأتي بيانه.

### إنتاج المخدرات وزراعتها وتهريبها والاتجار والتعامل فيها على أي وجه كان:

ثبت مما تقدم أن المخدرات بكافة أنواعها وأسمائها محرمة قطعاً بدخولها في اسم الخمر والمسكر. فهل إنتاجها بكافة وسائله والاتجار فيها وتهريبها والتعامل فيها كذلك يكون محرماً؟

(١) فتاوى ابن تيمية ج ٤ ص ٢٥٧ وكتاب لستة الشرعية له ص ١٢١

(٢) الأشبه والبطر لابن نجيم المصري لخصي في لقاعدة الخمسة.



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

يتضح حكم هذا إذا علمنا أن الشريعة الإسلامية إذا حرمت شيئاً على المسلم حرمت عليه فعل الوسائل المفصية إليه، وهذه القاعدة مستفادة من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية لشريعة، فهي القرآن تحريم لبنه والدم والحر والحرير، وهي بيع هذه المحرمات بقول لرسول صلوات الله وسلامه عليه فيما رواه الجماعة عن حبر رضي الله عنه<sup>(١)</sup> "إن الله حرم بيع الحر والمينة والحرير والأصنام، وحين حرم الله الزنا حرم دواعيه من النظر والتمس والخوة بالمرء الأجنبية في مكان خاص، لأن كل هذا وسيلة إلى الوقوع في المحرم، وهو الحاطة غير المشروعة، وفي آيات سورة النور الحصة بالاستئذان قبل دخول بيوت لغير، والأمر للرجال والنساء بغض البصر عن النظر لغير المحرم، وإخفاء زينة النساء وستر أحسادهن، في كل ذلك بعد بالمسلمين عن الوقوع فيما لا يحل وحماية لحرمة المنازل والمساكن، ومن هنا تكون تلك النصوص دليلاً صحبياً مسبقاً على أن تحريم الإسلام لأمر تحريم لجميع وسائله، ومع هذا فقد أفصح الرسول عن هذا الحكم في الحديث الذي رواه أنوداود في سننه كلف رواه غيره عن ابن عباس رضي الله عنه "إن من حبس لعن أبام الفصف حتى يبيعه ممن يخرجه حمراً فقد تقحّم في النار"، وقوله صلى الله عليه وسلم المروي عن أربعة من أصحابه منهم ابن عمر لعن الله الحر وشاربها وسافها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وكل ثمنها وحاملها والمحموة إليه صريح كذلك في تحريم كل وسيلة مفصية إلى شرب الخمر ومن هنا تكون كل الوسائل المؤدية إلى ترويح المخدرات محرمة سواء كانت زراعة أو إساجاً أو تهريباً أو تحاراً والتعامل فيها على أي وجه مدرج قطعاً هي المحرمات باعتبارها وسيلة إلى المحرم، بل إن الحديثين لشريفي سألني الذكر

(١) بل لا ومار للشوكاني ج ٥ ص ١٤١ وسبل السلام للصعالي ج ٢ ص ٢١٦



نصار قاطعان في تحريم هذه لوسائل مؤسسه إلى إشاعة هذا المنكر بين الناس، باعتبار أن اسم لخم بالمعنى السالف - م خامر العقل كما هسرهما سيدنا عمر بن الخطاب - شامل للمحدرات بكافة أساليبها وأنواعها، ولأن في هذه الوسائل إعداء على المعصية، والله سبحانه بهي عن التعاون في المعاصي كقاعدة عامة هي قوله سبحانه

(( وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ))<sup>(١)</sup>

وفي إنتاج المحدرات والاتجار فيها ونهريتها وزراعة أشجارها إعداء على نعاتيها، والرصاص بالمعاصي معصية محرمة سرعاً قطعاً، سبب وأن هذه الوسائل مؤداها ومقصودها تهية هذه السموم المخدرة للتداول والانتشار بين الناس، فهي حرام حرمة ذات المحدرات، لأن الأمور بمقاصدها.

### من يؤدي الصلاة وهو تحت تأثير المخدر

وصف ابن تيمية لمحدث وأثرها في متعاصيها فقال<sup>(٢)</sup> وفي أحدث من الحمر من جهة أنها تفسد لعقل ولزاح حتى يصير هي الرجل تخنث ودية الديوث الذي لا يعار على أهله وغير ذلك من الفساد، ولأمراء في أن المخدرات تورث الفتور والخدر في الأطرف. وقد قال<sup>(٣)</sup> ابن حجر المكي في فتاويه في شرح حديث أم سمية لسالف (بهي رسول الله ﷺ عن كل مسكر ومفتر) فيه دليل على تحريم الحشيش بخصوصه، فيها مسكر ومفتر، ولذلك يكثر يوم متعاصيها

(١) من الآية ٢ من سورة المائدة

(٢) لسياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٢٨ في حد الشرب

(٣) ص ٢٢٣ ج ٤ في باب الأشربة و المحدث



## الفناوس الإسلامية - الجزء الأول

ومن أجل تئير المخدرات وإصابتها عقل متعاطيها بالفتور والخدر فإنه لا يحسن المحافظة على وضوئه، فتتفكك بطئه دون أن يدري أو يتذكر، ولهذا أجمع فقهاء المذاهب على أن من نواقض الوضوء أن يعيب عقل المتوصي بجبون أو صرع أو إغماء، وبتعاصي ما يستتبع غيبة العقل من حمر أو حشيش أو أفيون أو غير هذا من المخدرات المغيبت، ومتى كان الشخص مخدراً بتعاطي أي نوع من المخدرات غاب عقله وانعدم تحكمه وسيطرته على أعضائه جسمه وعقد ذاكرته، فلم يعد يدري شيئاً، ينتقض وضوؤه وبطلت صلاته وهو بهذا لحال، ولا فرق في هذا بين خدر وسكر بخمر سائل أو مشموم أو مأكول فإن كل ذلك خمر ومسكر. ولقد أمر الله سبحانه المسلمين بـ"لا يقربوا الصلاة حال سكرهم فقال

(( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ))<sup>(١)</sup>

وهذا غاية النهي عن قربان الصلاة في حال السكر حتى يروى أثره، وهو دليل قاطع على بطلان صلاة السكران بمسكر أو بمفتّر، لأنه في كل أحواله انتقض وضوؤه وانتقص عقله، أو زال بعد إذ فترت أطرافه وتراخت أعضاؤه، واختلط على السكران أو استعاطي للمخدر ما يقول وما يقرأ من القرآن الكريم، ولذا قال الله في نهيه عن الصلاة حال السكر "حتى تعلموا ما تقولون"، أي بزوال حال السكر والفتور والخدر.

### الربع الناتج عن التعامل في المواد المخدرة.

من الأصول الشرعية هي تحريم بعض الأموال قول الله تعالى

(١) من الآية ٤٣ من سورة النساء



(( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ))<sup>(١)</sup>

أي لا يحل لأحدكم أخذ وتناول مال غيره بوجه باطل، كما لا يحل كسب المال من طريق باطل أي محرم وأخذ المال أو كسبه بالباطل على وجهين الأول أخذه على وجه غير مشروع كالسرقة والعصب والخيانة، والآخر أخذه وكسبه بطرق حظرها الشرع كالقمار أو العقود المحرمة كما في الربا، وبيع ما حرم الله الانتفاع به كالميتة والدم والخمر المتناولة للمخدرات بوصفها العنواني على ما سلف بيانه فمن هذا كله حرام.

وترتيباً على هذا، يكون الربح والكسب من أي عمل محرم حرام وبهذا جاءت الأحاديث الكثيرة عن الرسول ﷺ، منها قوله: "إن الله حرم الخمر وثمرتها وحرم الميتة وثمرتها، وحرم الخنزير وثمرته"<sup>(٢)</sup>

وفي هذا أيضاً قال العلامة ابن القيم قـل حمهور الفقهاء إذا بيع العنب لمن يعصره حمراً حرم أكل ثمنه، بخلاف ما إذا بيع لمن يأكله، وكذلك السلاح إذا بيع لمن يقاتل به مسلماً حرم أكله ثمنه، وإذا بيع لمن يعرف في سبيل الله فثمرته من الطيبات<sup>(٣)</sup>. وإذا كانت الأعيان التي يحل الانتفاع بها إذا بيعت لمن يستعملها في معصية الله، رأى جمهور الفقهاء - وهو الحق - تحريم ثمنها، بدلالة ما ذكرنا من الأدلة وغيرها، وعليه كان ثمن العين التي لا يحل الانتفاع بها كالمحدرات حراماً من باب أولى.

(١) من الآية ٢٩ من سورة النساء.

(٢) رواه أبو داود في سننه في باب الأشربة حـ٢

(٣) زاد المعاد لابن القيم جـ٤ ص ٤٧٤



وبهذه الصوصر نقطع عن الاتجار في المخدرات محرم وبيعها محرم وثمرها حرم وربحها حرام، لا يحرم لمسلم تناوله، يدل لذلك قطعاً أن الرسول ﷺ عندما نزلت آية تحريم الخمر (( إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ))<sup>(١)</sup> أمر أصحابه بإرقه ما عندهم من حمور ومسحهم من بيعها حتى لغير المسلمين بل من أحد أصحابه قال إن عندي حمرا لأتيم فقل له ﷺ: هرفه، فو حار بيعها أو حر الانتفاع بثمرها لأجاز لهذا لصحابي بيع الخمر التي يملكها الأتيم لإنفاق ثمنها عليهم.

### التصدق بالأموال الناتجة عن التعامل في المواد المخدرة

في القرآن، الكريم قول الله تعالى

(( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَقَوُّوا مِنْ طَيِّبٍ مَا كَسَبْتُمْ ))<sup>(٢)</sup>

وفي الحديث الشريف الذي رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيب، إن الله تعالى أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال

(( يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا ))<sup>(٣)</sup>

وقال

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ

إِبَادُهُ تَعْبُدُونَهُ »<sup>(٤)</sup>

(١) من الآية ٩٠ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٥١ من سورة المؤمنون.

(٤) الآية ١٧٢ من سورة البقرة



ثم ذكر لرجل، بصيل السفر، أشعث أعر، بمد يده إلى السماء يارب يارب، ومطعمه حرم ومشربه حرم، وملبسه حرام، وعذّي بالحرام فتى يستجاب له" وفي الحديث الذي رواه الإمام أحمد في مسنده عن بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال "والذي نفسي بيده لا يكسب عند مالا من حرام فيفوق منه فيارل له فيه، ولا يتصدق بفعل منه، ولا يتركه حلف ظهره إلا كان زده في النار، إن الله لا يمحو السيء بالسيء، ولكن يمحو السيء بالحسن، إن لخبث لا يمحو لخبث وفي الحديث لمروي عن أبي هريرة رضي الله عنه في صحيح أن رسول الله ﷺ قال "من جمع مالا حراما ثم تصدق به لم يكن له فيه أجر وكان أجره (يعني إثمه وعقوبته) عليه، وفي حديث آخر أنه قال من أصاب مالا من مئثم فوصل به رحماً أو تصدق به أو نفقه في سبيل الله جمع ذلك جميعاً ثم قذف به في جهنم" (١). والحديث الذي رواه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ إذا خرج لحاح حاح بشفقة طيبة ووضع رجله في الغرز (ركب من جند) فنادى لبى لهم لبى نادى مدد من السماء لبىك وسعديك زادك حلال وراحت حلال وحل مرور غير مأرور وإذا خرج بالشفقة الخبيثة (أي لذل الحرام) فوضع رجله في العرر، فنادى لبىك اللهم لبىك، يا الله من السماء لا لبىك ولا سعديك، زادك حرام وبفقت حرام وحل مرور غير مرور".

فهذه لآيت الكريمة والأحاديث اشتريفة قاطعة هي أنه لقبول الأعمال الصالحة عند الله من صدقة وحج وعمرة وساء المساحد وغير هذا من أنواع القربات لابد وأن يكون ما يوفق فيها حلالاً خالصاً لا شبهه فيه، وإذا كانت الأدلة المقدمة قد أنست أن نمن المحرمات وكسوبها حرام فلا يحل أكلها ولا التصديق بها ولا الحج منها ولا إيفاقها هي أي نوع من أنواع البر لأن الله صلب لا يقبل إلا الطيب، بمعنى أن موقوف المال الحرام هي أي وجه من وجوه البر لا ثواب له فيما

(١) ذكره أبو داود وهو في المراسيل.



أنفق، لأن الثواب جراء القبول عند الله، والقبول مشروط بأن يكون المال طيباً كما جاء في تلك النصوص.

### تعاطي المخدرات للعلاج

الإسلام حرم مطعومات ومشروبات صواباً لنفس الإنسان وعقله، ورفع هذا التحريم في حالة الضرورة فقال:

(( فَمَنْ أَضْطُرَّ غَيْرَ سَاعٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ))<sup>(١)</sup>

وقال

(( فَمَنْ أَضْطُرَّ غَيْرَ سَاعٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رِثْلَكَ عَقُورٌ رَّجِيمٌ ))<sup>(٢)</sup>

وقال

(( وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ ))<sup>(٣)</sup>

ولقد استندب الفقهاء من هذه الآيات ومن أحاديث رسول الله ﷺ في الصلوات قواعداً يأخذ بعضها بحز بعض، فقالوا: لصرير يرال، والضرورت تبيح المحظورات. ومن ثم جازوا أكل الميتة عند المخمصة وإساعة اللقمة بالحر والتلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه عليها، قال تعالى:

(( إِلَّا مَن أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ))<sup>(٤)</sup>

(١) من الآية ١٧٣ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٤٥ من سورة الأنعام.

(٣) من الآية ١١٩ من سورة الأنعام.

(٤) من الآية ٦٦ من سورة البقرة.



وقالوا أيضا إن الضرورة تقدر بقدرها وما جاز لعذر بطل بزوله، والضرر لا يزال بصرر. وقد اختلف الفقهاء في حوز التداوي بالمحرم، والصحيح من أرائهم هو ما بنى مع قول الله في الآيات البيئات السالفات، بملاحظة أن إباحة المحرم للضرورة مقصورة على لقدر الذي يزول به الضرر وتعود به الصحة ويتم به لعلاج، وللتثبت من توافر هذه الضوابط اشترط الفقهاء لذين أباحوا لتداوي بالمحرم شرطير، أحدهم أن يتعين لتداوي بالمحرم معرفة طبيب مسلم خبير بمهنة الطب معروف بالصدق والأمانة والتين، والآخر ألا يوحد دواء من غير المحرم ليكون التداوي بالمحرم متعينا، ولا يكون القصد من تناوله التحايل لتعاطي المحرم، وألا يتجاوز به قدر الضرورة. وقد أفتى ابن حجر المكي لشافعي<sup>(١)</sup> حين سئل عن ابتلي بكل الأفيون و لحشيش وحوهما وصار حاه بحيث إن لم يتناوله هلك. أفتى بأنه إذا علم أنه يهلك قطعاً حل له بل وجب لاضطراره لإبقاء روحه كالمسنة للمضطر، ويجب عليه التدرج في تقليل الكمية التي يتناولها شيئا فشيئا حتى يزول عتياده، وهذا - كما تقدم - إذا ثبت بقول لأطباء، لثقت ديناً ومهبة أن معتاد تعاطي المخدرات يهلك بترك تعاطيها فجأة وكلية.

وترتباً على هذا، فإذا ثبت أن ضرراً محاقاً وقوعه بمتعاطي المخدرات سواء كانت طبيعية أو محلقة إذا انقطع فجأة عن تعاطيها، جاز مداواته بإشراف طبيب ثقة مبدس حتى يخلص من اعنياده عليها كما أشار العلامة ابن حجر في فتواه المشار إليها، لأن ذلك ضرورة، ولا إثم في الضرورات متى روعيت شروطها المخوه بها، إعمالاً لنصوص القرآن الكريم في آيات الاضطرار سالفة الإشارة.

(١) نقل هذا من عابدين في حاشيته رد المحتار ج ٥ ص ٤٥٦ في حر كتاب لخطر والإسحة



هذا، وبنه مع التقدم العلمى فى كيمياء الدواء مع تعدد حاجة ملحة للتداوى بالمواد المخدرة المحرمة شرعاً بوحود البديل الكيمائى اىباح.

### التواجد فى مكان معد لتعاطى المخدرات وكان يجرى فيه تعاطيها:

كرم الله الانسان ونهى به عن مواطن الربى والمهانة، وامتنح عباده الذين تجنبوا مجالس اللهو واللغو فقال سبحانه

﴿ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴾<sup>(١)</sup>

وفى

﴿ وَلَئِنْ لَا يَسْهَدُوا الْوَزْوَادَ مَرْوَا نَالَّغْوِ مَرْوَا كَرَامًا ﴾<sup>(٢)</sup>

وقال

(( وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ ))<sup>(٣)</sup>

وروى أبو داود فى سننه عن ابن عمر رضى الله عنهما قوله نهى رسول الله ﷺ عن الحلووس على مائدة يتشرب عيها لحرر، والمستفد من هذه النصوص أنه يحرم مجلسه مقترفى اعاصى يا كان نوعها، لأن فى مجالسهم هدارا لحرمات الله، ولأن من يجلس مع العصاة الذين يرتكبون المبكرات يتخلق بأخلاقهم لسيئة ويعتاد ما يفعلون من مائى كشرب المسكرات والمخدرات، كما يجرى على لسانه ما ينافى لونه من ساقط الفور ومن أحل لبعده ناسلم عن الدنيا وعن ارتكاب الخطايا كن يرشد الرسول ﷺ للمسلمين فى حتير المجالس والحلبس

(١) الآية ٢ من سورة المؤمنون.

(٢) الآية ٧٣ من سورة الفرقان

(٣) من الآية ٥٥ من سورة القصص



في قوله إنما مثل الحليس لصالح والجلس لسوء كحامس لمسك وناقح الكبر فحامل لمسك إم أن يحديك<sup>(١)</sup> وإم أن نبتع منه وإم أن تحد منه ربحاً صبة، وناقح لكبر إما أن يحرو ثبات وإم أن تحد منه ربحاً حبيثة<sup>(٢)</sup>

فالجلس لصالح يهدى ويرتدك ويدلك على الخير ويرى منه الحامد والمحس وكله منافع وثمرات، أما الجلس الشرير فقد سببه الرسول صوات الله وسلامه عليه بناقح الكبر يؤذي ويعدي بالأحلاق الرديئة ويحب السيرة المذمومة، وهو باعث الفساد والإصلاص ومحرك كل فتنة وموفق نار العداوة والحصم. وفي هذا الحديث الشريف دعوة إلى محالسة لصالحين وأهل الخير والمروءة ومكارم الأحلاق والورع والعم، وفيه النهي عن محالسة أهل الشر والبدع والفجار الذين يجاهرون بارتكاب المنكرات وشرب المسكرات والمخدرات، لأن القرين ينسب إلى قرينه وحليسه ويرتفع به ويحدر وهبط كرمه بداءة من يحالسه، ولقد تحدث القرآن الكريم عن قرناء السوء وحذر منهم ومن صباستهم وأخبر أنهم سوء وندامة في الدين والآخرة، قال تعالى

(( وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينٌ ))<sup>(٣)</sup>

وإذا كان الجلس يقتدي وبهتدي بجليسه وبمجلسه فإن في جلوس الإنسان النقي ليعيد عن المثل والشبهات في مجلس الإفك والشرب وتعاطي المخدرات ما يؤذيه ويرديه في لذب بالمهابة وانزع المهابة عند عارفه من أقرب وأصدقائه، لأن المخدرات - كما نقل العلامة ابن حجر المكي<sup>(٤)</sup> في فداواه الكرى - فيها مضار دينية ودنيوية، فهي تورت الفكرة وتعرض السن لحدوث الأمراض وتورت السيان.

(١) يحديك يعنى يعطيك

(٢) روه بخاري ومسلم.

(٣) من لاية ٣٨ من سورة النساء

(٤) ح ٤ ص ٢٣٤



وتصدع الرأس وتورث موت العجاء واختلال العقل، وفساده والسل والاستسقاء وفساد الفكر، وإفشاء السر ودهاب الحياء وكثرة المراء وانعدام لمروءة وكشف العورة وعدم الغيرة وإتلاف الكسب ومحالسة إبليس وترك الصلاة والوقوف في المحرمات، واحتراق الدم وصفرة الأسفار وثقب الكبد وغشاء العين والكسل والفشل، وبعيد العزيز ذليلاً والصحيح عليلاً إن أكل لا يشبع وإن أعطي لا يقنع، ومن هنا كان على الإنسان أن ينأى عن محالس الشرب المحرم خمرًا سائلًا أو مخدرات مطعومة أو مشروبة أو مشمومة، فإنها مجالس الفسق والفساد وضاعة لصحة والمال، وعاقبتها الندم في الدنيا والآخرة، قال تعالى

﴿ وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴾ (١)

بل إن مصاحبة هؤلاء المارقين على الدين الذير يتعاطون هذه المهلكات إثم كبير لأن الله قد غصب عليهم وعلى محالسهم وفي هذا بقول سبحانه

(( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَرُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ )) (٢)

وهي مصاحبة هؤلاء ومحالسهم معاداة المولى سبحانه وتحد لأوامره، فقد نهى عن مودة العصاة

(( لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا ءَابَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ )) (٣)

(١) الآية ٣٦ من سورة الرحرف.

(٢) من لاة ١٣ من سورة الممتحنة.

(٣) من الآية ٢٢ من سورة المحادلة.



## من أحكام الممنوعات

وهؤلاء قد استغرقوا في مجالسهم المحرمة المليئة بالآثام، فالجلوس معهم مشاركة فيما يرتكبون، ومودة معهم مع أنهم غير جديرين بهذه المودة لعصيانهم وأمر الله ورسوله واستباحنهم ما حرم الله ورسوله، أولئك حزب الشيطان من جلس معهم فقد رضي بمنكرهم وأقر فعلهم، والمؤمن الحق مأمور بإزالة الباطل متى استطاع وبالوسيلة المشروعة، فإن لم يستطع فعله بالابتعاد عن مجالس المنكرات، ففي الحديث الشريف في صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان".

ففي الحديث النبوي دعوة إلى مكافحة المنكرات ومنها هذه السموم «المخدرات» بعد أن بان ضررها وشاع سوء أثارها وكانت عاقبة أمرها خسراً للإنسان وللمال بل وفي المال، فمن كان له سلطة إزالة هذه المخدرات والقضاء على أوكارها وتجارها كان لازماً عليه بتكليف من الله ورسوله أن يجد ويجتهد في مطاردة هذه الآفة، ومن لم يكن من أصحاب السلطة فإن عليه واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فبين للناس أثارها المدمرة لنفس الإنسان وماله، ومن الأمر بالمعروف إبلاغ السلطات بأوكار تجارها ومتعاطيها، فالتستر على الجريمة إثم وجريمة في حق الأمة وإشاعة للفحشاء فيها، وجميع الأفراد مطالبون بالأمر بالمعروف وبالإرشاد عن مرتكبي هذه المنكرات ومروجي المخدرات، إذ هي النصيحة التي أمر بها الرسول صلوات الله وسلامه عليه هي الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن تميم الداري "الدين النصيحة"، قال له ثلاثاً، قال قلنا لمن يارسول الله؟ قال "لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم"، وفي الحديث الذي رواه النسائي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول "إن القوم إذا رأوا المنكر فلم يغيروه عمهم لله بعقاب".



## الفناوس الإسلاميه - الجزء الأول

والنصيحة لأئمة المسمين - أي للحكم - بالإرشاد ومعاونتهم على منع  
المكرات والأتام، لأنهم القادرون على تعيبرها بالقوة، فلا تأخذنا رحمة في بين  
به، إذ التستر على هذه الأتام إعانه لمروحيها على الاستمرار في هذه المهمة  
الخبية

وبعد، فقد أوصح فيما يقدم إجماع فقهاء المذاهب الإسلاميه على تحريم إباح  
لمخدرات وزراعتها وترويجها ونعاطيها طبيعية أو مخففة، وعلى تجريم أي  
إنسان يقدم على شيء من ذلك بصوص صريحة في القرآن الكريم والسنة النبوية  
الشريفة، وأنه لا ثواب ولا مثوبة لما يفوق من ربحه، فإن الله طيب لا يقبل إلا طيبا،  
أما الكسب الحرام فبه مردود على صاحبه يعذب به في الآخرة وساعت مصيرا،  
وسبب حكم مدوّة الممنس بإشراف الأطباء المتقين لمهنتهم وبقدر الضرورة حتى  
يزول هذا الإدمان وأنه لا يحل التداوي بالمحرمات إلا عند تعينها دواء وعدم وجود  
دواء مباح سواها، كما أوضحنا أن أمحالس لني تعد لنعطي هذه المخدرات مجالس  
فسق وإثم، الحلوس فيها محرم على كل ذي مروءة يحافظ على سمعته وكرمه بين  
الناس وعند الله، وأن على الكفة إرشاد الشرطة المختصة لمكافحة حارة هذه  
لسموم القاتلة ولقصاء على أوكارها، وأن هذا إرشاد هو ما سماه لرسول  
الأكرم بالنصيحة لله وبرسوله ولأئمة المسمين وعامتهم

وبعد، فإن الله الذي حرم هذه لموفات و لمخدرات لمهلكات للأنفس ولأموال  
حرم أم لخبائت «الخمرة»، وقد أن لب ان بخشع لذكر الله تعالى وما أنزل في قرانه  
وعلى لسان نبيه ﷺ، قال سبحانه

«يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا أُحْزَرُ وَأَلْمَسُ وَأَلْبَسْتُ وَأَلْبَسْتُ مِنْ عَمَلٍ

الشَّيْطَانِي فَاحْتَسِبُوا لِعَلَّكُمْ تَفْقَهُونَ ۚ» (١)

(١) الآية ٩٠ من سورة المائدة



إن لنا أن نجعل هذا الحكم نافذاً في مجتمعنا حماية لأولادنا ونسائنا، ولا  
وأخيراً طاعة لربنا، وفق الله الجميع للتمسك بدينه والعمل بشريعته وهو حسبا  
ونعم الوكيل

(( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ))<sup>(١)</sup>

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

### رسم الإنسان عاريا "موديل"

سؤال من اتحاد طلاب كلية الفنون الجميلة عن الحكم الشرعي في الموديل العاري الذي  
تستخدمه كليات الفنون الجميلة، وهو رسم أو عمل تمثال للشخص العاري. سواء كان ذلك  
الموديل رجلاً متخلياً أو امرأة متخلية عن كل ما يستر العورة أو نصف عار. بحجة دراسة  
النسب الإنسانية أو الإحساس ببروزاته. وهل يباح اتخاذ هذا الموديل الإنساني العاري لهذا  
الغرض أو يحرم؟

الإجابة:

إن الله سبحانه كرم لإنسان بنوعيه الذكر والأنثى وصانه عن التبذل والمهانة  
فقل سبحانه

﴿ بَنِي ءَادَمَ حُدُو رِبْتِكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ  
لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾<sup>(٢)</sup>

(١) من الآية ٢٤ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ٣١ من سورة الأعراف.



وقال أيضاً

((يَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْبِرْنَ عَنْهُمْ  
جَنَيبَهُنَّ<sup>(١)</sup>))

وقال:

﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَنْصُرِهِمْ وَتَحْفَظُوا فُرُوحَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنْ أَلَّاهُ  
خَيْرٌ بِمَا يَصْعُقُونَ﴾ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَنْصُرِهِنَّ وَتَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ  
وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ كُحْمَهُنَّ عَلَى خُيُوبِهِنَّ<sup>(٢)</sup> وَلَا  
يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ  
أَبَائِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا  
مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرَ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ  
يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ<sup>(٣)</sup> مِنْ زِينَتِهِنَّ  
وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ<sup>(٤)</sup>

(١) من الآية ٥٩ من سورة الأحزاب.

(٢) الأيتان ٢٠ و ٢١ من سورة النور.



وقد جرت السنة الشريفة مبينة أنه لا يحل للرجل المسلم أن يتجرد من ثيابه حتى تظهر عورته وهي ما بين السرة وركبة من جسده، وأنه لا يحل للأنثى متى بلغت شرعاً بالمحيض أو السن أن تتجرد من ثيابها إلا أمام زوجها، بل إنه لا يحل لمحارمها كالآب والابن والأخ أن يطلع على ما بين سرتها وركبتها، وإنما هذا لزوجها فقط على ما تدل عليه صراحة هذه الآيات الكريمة. وما رواه أبوداود عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق، فأعرض عنها رسول الله ﷺ وقال: "يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا" وأشار إلى وجهه وكفيه<sup>(١)</sup>. ومن أجل هذا أجمع جمهور الفقهاء على أن جميع بدن الأنثى لا يحل كشفه ونظر الغير إليه فيما عدا الوجه والكفين. ووقع الخلاف في القدمين، هل هما مما لا يحل كشفه أو مما يجوز، فذهب الإمام أحمد بن حنبل إلى أن جميع بدن الأنثى لا يحل لها كشفه لغير من ذكروا في الآية الأخيرة، ذلك حكم الله أنزله في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ، ومن ثم، واتباعاً لأمر الله، لا يحل للأنثى أن تتجرد من ثيابها كلياً أو جزئياً، ولا يحل للذكر أن يتجرد من ثيابه حتى تبدو سوعته «ما بين سرتة وركبته» إلا لضرورة كالعلاج بمعرفة طبيب مثلاً، أما في غير ضرورة فلا يحل شيء من هذا. وليس من الضرورات هذا «الموديل» العاري للأنثى والذكر، إذ لا ضرورة فيه، والرسام أن يلجأ إلى رسم الأزهار والأشجار وغيرها مما أباح الله لعباده، وفيها من الجمال ما لا يقارن به بدن الإنسان عارياً، بل إن الله قد امتن على آدم وحواء بستتر جسيديهما حين خلقهما، وحذرهما من الأكل من الشجرة وعاتبهما على مخالفته وأكلهما منها حتى بدت سوءاتهما.

(١) أخرجه أبوداود.



ولعن في لفظ السوء ما يشعر بقبح النظر إلى ما أوجب الله ستره عن الأنصار.

لما كان ذلك، فإنه لا يحل شرعا تجريد الأثني من ثيابها ولا تجريد الذكر مما يستتر ما بين سرته وركبته إلا لضرورة علاج و لتداوي فقط.

وبه لحق على أولياء الأمور ونحن بنينا سدنا على الحلق القويم في نطاق العم والإيمان أن نرقى بالذوق ونبرز عظمة خلق الله فيما أباحه الله لا فيما حرمه، وليذكر الجميع قول رسول الله ﷺ فيما رواه لسائى وابن حبار في الصحيح عن أنس أنه قال "إن الله سائل كل راع عما سترعاه أحفظ ذلك أم ضيع حتى يسأل الرجل عن أهل بيته"، والله سبحانه وتعالى أعلم.

### خطف الأطفال والإناث محرم شرعا

هل تجيز الشريعة الإسلامية فرض عقوبة الإعدام على جرائم خطف الأطفال وخطف الإناث للاعتداء على عرضهن؟

الإجابة

إن من مقاصد التشريع الإسلامي ما سماه الفقهاء بالضروريات الخمس، قد حرت عبرتهم بأنها حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ النسل وحفظ المال وحفظ العقل، وقالوا إنه بالاستقراء وجد أن هذه الضروريات الخمس مراعاة في كل ملة، وهي سبيل حفظ هذه الضروريات شرعت لعقوبات وهي - كما حاعت في استنباط الفقهاء من مصادر الشريعة - تتنوع إلى ما يأتي

أولاً: الحدود والحد هو العقوبة المقدرة ببص الشارع، وهي حق لله تعالى لا تقل العفو عنها، والمقصود من عقوبات لحدود المصلحة العامة للمجتمع



## من أحكام الممنوعات

ثانياً: حرائم الجناية على النفس وما دون النفس وما يتبعها من الدية والأرش  
ثالثاً: حرائم التعازير وهي التي حُرّت لشريعة على عدم تحديد عقوبة كل  
جريمة منها مكتفية بنقل أسوأ من العقوبات لهذه الجرائم، وقد تبلغ  
أقصى عقوبة الحدود وهي لقتل. فمعيار العقوبة في جرائم التعازير مرنة  
غير ثابت عكس الحدود فإنها ثابتة.

وإذا كانت الجرائم لمسؤول عنها لا تدخل في نطاق لحدود بمعناها الشرعي،  
كما لا تندرج تحت عقوبات الاعتداء على النفس وما دون النفس هل يدخل في نطاق  
التعزير؟ وإذا نصت تحت هذا العنوان فم عقوبتها التي يشير إليها هذه التشريعات  
من المناسب قبل الإجابة على هذا النظر في أقوال فقهاء المذاهب في أمثال  
هذه الحرائم. يقرر فقهاء الحنفية عقوبة القتل سياسة في جرائم التي تمس أمن  
المجتمع وتهدد مصالح الناس، سيما إذا وقعت من معتاد الإحرام فقتلوا إن  
السارق إذا تكرر منه فعل السرقة قتل سياسة، والحاسوس الذي ينقل أسرار  
الدولة للأعداء يقتل سياسة وذلك لسببه بالفساد في الأرض.

حاء في شرح فتح القدير للكمال بن الهمام ص ٢٧٥ ج٤ تعليق على عبارة  
صاحب الهداية لأنه صرح ساعياً في الأرض بالفساد، وكل من كن كذلك فيدهم  
شره بالقتل.

فجعلوا كل حرم ترتب عليه الإضرار بالنفس وأمانهم على أنفسهم  
وأموالهم وأعراضهم إفساداً في الأرض، فإذا لم يصاحبه عقوبة حد مقرر جاز  
عقابه بالقتل سياسة وتعزيراً، لأن في مثل هذه العقوبة لحازمة ردعاً للغر وزجراً  
عن سوك هذا الطريق.<sup>(١)</sup>

(١) الهداية وفتح بقدر حد ٤ ص ٢٧٤ و ٢٧٥ و سر المحتار وحاشيته رد المحتار لابن  
عبدير حد ٣ ص ٢٠٣ و ٢٠٤ في كتاب الحدود هي باب التعزير ص ٢٤٤ وما بعدها  
ومجمع الأنهر حد ١ ص ٦١٠ في فصل التعزير و ص ٦٢٩ في حرم قطع الصرب



واتفق فقهاء المالكية على أن أقل عقوبة التعزير غير مقدرة، واختلفوا في أقصاها، والمشهور عن مالك أنه يجيز التعزير بما فوق الحد، وأن هذه العقوبة بحسب الجذية والجاني والمجني عليه، وأحاز المالكية قتل الجاسوس المسلم إذا كان يتجسس للعدو، وقتل المفسدين في الأرض كالقدرية وشباههم<sup>(١)</sup>.

وذهب بعض فقهاء الشافعية إلى جواز قتل صاحب البدعة المخالف للكتاب والسنة، والقتل في اللواط للفاعل والمفعول به قتلاً بالسيف، كما قالوا إن قطع الطريق كما يكون في الصحراء أو اخلاء يكون في المصر، وأنه إذا علم الإمام بقوم يخيفون الطريق ولم يأخذوا مالا ولا قتلوا نفساً عرهم وحبوا، وأضاف لشافعية في أحكام الصيال أن ضمان الولاة دفع كل صائل على نفس أو طرف منقعة أو بضع «عرض» أو مال، ومقتضى دفع الصائل قتله<sup>(٢)</sup>.

وفي كتاب قواعد الأحكام للعز بن عبدالسلام لشافعي ج ٢ ص ٨٢ و ٨٤ في الباب العاشر الإتلاف وهو أضرب.. الصرب اثاني إتلاف الدفع وهو أنواع، أحدها القتل والقطع والجرح لدفع ضرر الصيال على الأرواح والأبضاع والأموال.... إلى أن قال الخامس إتلاف لدفع المعصية كقتال الظمة دفعاً لظلمهم وعصيانهم، وكذلك تخريب ديارهم وقطع أشجارهم وقتل دوابهم إذا لم يمكن دفعهم إلا بذلك.

ويستفاد من عبارة العز بن عبدالسلام أن الإتلاف أي القتل لدفع المعصية من حق ولي الأمر، لأن قتال الظمة يقتضي قتلهم.

(١) الفروق للرافعي ج ٤ ص ١٧٧ ١٨٣، وتهذيب الفروق على هامشه ص ٢٠٤-٢٠٩ وتنصرة الحكم لابن فرحون ج ٢ ص ٢٠٢ على هامش فتاوى عيش

(٢) المهدب للشيرزي ج ٢ ص ٢٨٦، ونحفة لمحيار وحوشيه في التعبير ودفع الصائل ج ٩، والأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١٢ و ٢١٣.



وذهب بعض فقهاء المذهب الحنبلي إلى حواز التعزير بقتل الجاسوس وقتل المبتدع في الدين، وكل من لم يندفع فسادُه إلا بالقتل ومن تكرر منه الفساد ولم تردعه الحدود، وقالوا: إن قطع الطريق كما يكون في الصحراء يكون في المصر لتناول الآية بعمومها كن محارب، ولأن ذلك إذا وجد في المصر كان أعظم خوفاً وأكثر ضرراً فكان بذلك أولى، وأضافوا أن المفسد في الأرض كالصائل إذا لم يندفع إلا بالقتل قتل. وقد جاء في كتاب السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٣٥ في التعزير ما ملخصه أنه قد حكى عن مالك وغيره أن من الجرائم ما يبلغ به القتل ووافقه بعض أصحاب أحمد، وكذلك أبوحنيفة يعزّر بالقتل فيما تكرر من الجرائم إذا كان جنسه يوجب القتل، كما يقتل من تكرر منه التلوط أو اغتيال النفوس لأخذ المال ونحو ذلك. وفي رسالة الحسبة لابن تيمية ص ٥٨ في فصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن لم يندفع فسادُه في الأرض إلا بالقتل قتل. مثل المفرق لجماعة المسلمين والداعي إلى البدع في الدين، قال تعالى

(( مَنْ أَحْلَ ذَٰلِكَ كَثَبًا عَلَىٰ نَبِيٍّ سَتَرَهُ لَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ))<sup>(١)</sup>

وجاء في المحلى لابن حزم في المسألة رقم ٢٣٠٥ ص ٤٠١ ج ١١ في التعزير أن الناس اختلفوا في مقداره، وأن مالكا وأبا يوسف في أحد أقواله وأبا ثور والطحاوي من الحنفية قالوا: إن للإمام أن يبلغ بالتعزير ما يراه وأن يجاوز به الحدود بالغاً ما بلغ.

(١) من الآية ٢٢ من سورة المائدة.



وقد ابن حرير الطبري في تفسيره ج ٦ ص ١٢٦ بعد بيان الأقوال في تفسير آية (إما جزاء الدين يحاربون الله ورسوله) وأولى هذه الأقوال عدي بالصواب قول من قال المحارب لله ورسوله من حارب في سابلة المسلمين وذمتهم والمعبر عليهم في أمصارهم وقراهم حراً. وأما قوله (ويسعون في الأرض فساداً) فإنه يعني ويعملون في أرض الله بالمعاصي من إخافة سبل عباده المؤمنين به، أو سبب دمتهم وقطع طرقهم وأخذ أموالهم ظلماً وعدواً والتوشب على حرمهم فحوراً وقسوقاً.

ونخلص من هذا العرض إلى أن القتل تعزيراً يجبره فقهاء مذهب أبي حنيفة سياسةً، وأنه مشروع في لجرائم التي لا يمكن فيها دفع شر الجاني سيما إذا كان معزداً، وأيضاً الجرم التي تعذر إسداً لمحتتم وتكرر من المقرنف لها الإفساد، وقد وفق على هذا الرأي من الحنابلة ابن عقيل وابن نيمية وابن القيم. ومبدأ القتل تعزير مسلم به في إفق المالكى، كما جاء في قتل الجاسوس والمفسد في الأرض، وحرى بذلك قول بعض الشافعية سيما في أحكام دفع الصائر.

وبل في قول عمر بن عبدالعزیز رضي الله عنه تحدث للناس أقضية بقدر ما يحدثون من فحور. ما يشير إلى ضرورة الأخذ بقول جمهور فقهاء المذاهب - على نحو ما سبق بيانه - من جواز القتل تعزيراً سياسةً سيما هؤلاء المجرمين الذين يثبت حترافهم للقتل ولسطو على الناس في الشوارع والسيارات والقضارات بل وهي المنارل، وهؤلاء الذين يحطفون لأطفال والإبات، فمتى ثبت عيهم هذا الحرم بجوز عقابهم بالقتل، باعتبارهم حطراً على المحتتم ولا يرجى صلاحهم وباعتبار أن فعهم مناف لمقاصد الشريعة التي تدعو لحفظ النفس والدين والعرض، وفي أقوال ابن حرير الصري سالفه الذكر في تفسير آية الحاربة تأيد واضح لأقوال الفقهاء الذين أجازوا عقوبة القتل تعزيراً وسياسةً.



هذ ، ولما كانت الحرائم المسؤول عنها تمس أمن المجتمع وسلامته إذ فيها ما يهز الأمر، ومنها ترويع الأطفال والنساء والاعتداء على الأعراض التي صابها الإسلام، بل إنه حرم مجرد الطر إلى لساء الأحنليات، وهيها إشاعة الفوضى والاضطراب في البلاد، وإصاعة الثقة في قدرة الحكام على صمار الأمن العام، فإن المحرمين الذين اعتادوا الإجرام ولا يرجى منهم النوبة والإقلاع عن القتل والخطف والسرقة و لزا، كن هؤلاء يحوز أن تشرع لهم عقوبة القتل سياسةً، على أن توضع الصوابط الكفيلة بالتطبيق العادل لحماية اللسان، لذي حرم سه قتله إلا حق، فلا يؤخذ في مثل هذه العقوبة بالظنة والشبهة، بحيث يكون ملحوظاً في التشريع الحيطه في الإثبات سيما إذا لم يتم القبض على لجاني متلبساً بجرمه. والله سبحانه وتعالى أعلم.

### تمثيل شخصيات الأنبياء محرم شرعا

هل يجوز شرعا تشخيص نبي من الانبياء او زوجه او ولده او والده او والدته.

الإجابة

تعقبا على ما نشر بجريدة الأهرام يوم الجمعة ٢٠ رمضان ١٤٠٠هـ في خصوص المسسل التلفزيوني محمد رسول الله، إن القصص القراني على تنوعه ليس مجرد بيار معجز في أسوبه وصاعته وإنما هو مضمون موضوعي مقدر بعرض ديني يهدف إلى إبانته وتحقيقه وإقراره، فالقصة تتكرر في غير موضع وتصاغ في عبارات متعيره، وفي كل مرة تدعو دعوة مباشرة لشيء، وفي ذات الوقت لا تنفك عن إعجاز القرآن، ومع هذا وذاك تبتعد عن الخيال، وكيف يحتويها أو يحوطها خيال و لقرن كلمة انه. ومن بين قصص لقران كانت قصص الأنبياء عليهم السلام، حات تصحيحا لمفاهيم خاطئة امتلأت بها كتب الدبانات السابقة



المحرقة، كما جاءت مبينة لما كان لهم من شرائع درست بنبد أهلها إياها، وتحدث القرآن الكريم عن أنبياء الله ورسله باعتبارهم المصطفين الأخيار من بني الإنسان، ومع هذا فهم بشر يمشون في الأسواق ويأكلون الطعام ويجري عليهم الموت. اختارهم الله لما علمه فيهم سلفاً من نقاء وفضل، فهم أفضل بشر على الإطلاق وإن تفاوتوا في الفضل فيما بينهم، قال تعالى

﴿ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾ (١)

وهم بهذه المنزلة أعز من أن يمثلهم أو يتمثل بهم إنسان أو حتى شيطان، فقد عصمهم الله واعتصموا به فلم يزلوا لأن لهم عصمة تصونهم وتقودهم بعيداً عن الخطايا الكبار والصغار قبل الرسالة وبعدها

بدلنا على هذه الحصانة - كما نسميها في تعبيراتنا العصرية - الحديث الشريف الذي رواه أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال "من رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لا يتمثل بي"، وفي رواية أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول "من رآني في المنام فسيراني في اليقظة ولكنما رآني في اليقظة ولا يتمثل الشيطان بي" متفق على صحته.

وهذا واضح الدلالة في أن الشيطان لا يظهر في صورة النبي ﷺ عياناً أو مناماً صوناً من الله لرسله وعصمة لسيرتهم، بعد أن عصم ذواتهم ونفوسهم.

(١) الآية ٥٥ سورة الإسراء.



وإذا كان هذا الحدث الشريف بقودنا إلى أن الله قد عصم خاتم الرسل عليه الصلاة والسلام من أن يتقمص صورته شيطان، فإن فقه هذا المعنى أنه يحرم على أي إنسان أن يتقمص شخصيته ويقوم بدوره.

وإذا كان هذا هو الحكم والفقه في جانب الرسول الخاتم، فإنه أيضا الحكم بالنسبة لمن سبق من الرسل، لأن القرآن الكريم جعلهم في مرتبة واحدة من حيث التكريم والعصمة، فإذا امتنعوا بعصمه من الله أن يتمثلهم الشيطان امتدت هذه العصمة إلى بني الإنسان، فلا يجوز لهم أن يمثلوا شخصيات الرسل، إذ لا يوجد الإنسان الذي ابيضت صفحته وطهرت سريرته ونقاها الله من لخطايا والدنايا كما عصم أنبياءه ورسله ويستدل على ذلك من قول الله سبحانه

((ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللهِ وَمَلَكَيْهِ  
وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ))<sup>(١)</sup>

وإذا كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب كما قال القرآن

((لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى))<sup>(٢)</sup>

فإن القصة لا تستفاد منها العبرة اخذة بالنفوس إلا إذا كانت من الإنسان الذي اصطفاه الله واختاره لإبلاغ الرسالة وإيقاظ أمته، وكيف تتأتى الاستفادة من تمثيل إنسان لشخص نبي ومن قبل مثل شخصاً عربيداً مقامراً سكيراً رفيق حانات وأخاً للدعارة والداعرات، ومن بعد يمثل كل أولئك أو كثيراً منهم؟

(١) من الآية ٢٨٥ سورة البقرة.

(٢) من الآية ١١١ سورة يوسف.



## العناوين الإسلامية - الجزء الأول

به لجميل جداً أن نتح에 إلى لقصص الديني القراني نعرضه بطرق العصر ولعته ومواده ونقربه إلى أذهان اولادنا بدلاً من لقصص المسبورد الذي يحرض على التحلل و الانحلال

نعم، إن هذا أمر محمود، لكن لابد فيه من الالزام بآداب الإسلام ونصوص القرآن، ولنصور «لوفائع كما حكاه القرآن واقعاً لا حيال فيه ولنحجب شخص لبيبي الذي نعرض قصصه مع قومه، فلا بمثله أحد، وإنت نسمع صوت من يردد إبلاغه الرسالة ومحاجته لقومه وإيائيه لمعجزته كم اوردها لقرآن لكريم.

وإذا كان هذا، أمراً لازماً بمقتضى فقه ذلك لحديث لشريف فين ما بدا في مسلسل محمد رسول الله من إظهار شخص المتحدث باسم رسول الله موسى عليه السلام وقت ليطق بم يردده من قول هذا لبيبي، هذا الذي حدث يكون مباحياً لالتزامنا نحن لمسلمين نحو الأنبياء من التكرم و لتوقير والارتفاع عن العص من مكانتهم التي صانها الله

كما أن لبيبي هارون وأم موسى واحبه وروحه بأحدور هذا الحكم فلا يحوز أن يتقمص أشخاصهم حد من لمثليين، بل نسمع لأقوال لمسوبة إليهم بصف لأن الله سبحانه كرم أم موسى بقوله

(( وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ <sup>(١)</sup> ))

وأيا ما كن معنى هذا لوحي وصرفه فهو وحي من الله إلى من اصطفاها أم لبيبي ترتفع به عن مستوى لغير فلا تمثلها مرأة - مع الاحترام لأشخاص من قاموا بهذا التمثيل - وهذه أخنه وهذه زوجه لكل منهما مكانتها وموضعها الذي رفعها لله إليه هي قر به، ثم هذا النبي هارون شريب موسى في الرسالة قال تعالى

(١) من الآية ٧ من سورة الفصص.



﴿ أَشَدُّ بِهِ أَرَى ۖ وَأَشْرَكُهُ فِي أَمْرِي ۖ ﴾<sup>(١)</sup>

إن فقه كل ذلك يجعل لأولئك مكاناً علياً بالتبع لهدى النبي إن لم يكر لذواتهم التي كرمها الله وشرقها بالوحي.

ولعلنا نسترشد في هذا المعنى بقول الرسول ﷺ في حق نفسه وشأنه وسببه " أن خيار من خيار..<sup>(٢)</sup> وهذا الحكم - كما سبق - يمتد إلى غيره ممن سبقه من الأنبياء.

من أجل ذلك يجب أن ينقى هذا للسلسل وغيره من المناظر المصورة التي يمش الأنبياء فيها بأشخاص ظاهرين، أو يمثل فيها أصولهم كالأم و زوجاتهم وأولادهم، بل إن هذا الحصر يمتد إلى الأصحاب الذين عاصروا الرسالة وأسهموا في إبلاغها، لأن القدوة من بعد النبي في هؤلاء الأصحاب ومن ثم كان لزاماً صونهم عن التمثيل و التسخيص، ويكفي أن نسمع أقوالهم مرددة من حلال الأصوات التالية لها.

وإني لأهيب بالمسؤولين عن الإذاعة والتلفزيون أن يبادروا إلى تصحيح ما وقع من تحاور في هذا للسلسل وغيره، إن كان ما ألمحت إليه «الأهرام» فيما نشرت صحبها.

وأهيب بالمسؤولين عن الثقافة في المسارح أن يعيدوا النظر فيما لديهم من قصص مستقاة من القرآن أو السيرة النبوية الشريفة، وأن يرفعوا منها كل ما كان فيه تشخيص لأحد الأنبياء أو زوجه أو ولده ووالده ووالدته أو أحد أصحابه، فإله إذا كانت المصلحة في تقرب هذه القصص بتمثيلاً وتصويراً لبدن إلا أن

(١) الأتيان ٢١ و ٢٢ من سورة طه.

(٢) رواه الحاكم والبيهقي.



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

المفسدة في تجسيد النبي أو أحد هؤلاء الأقربين إليه عزيمة والخطر منها أفدح، ولاشك أن درء المفسد مقدم على جلب المصالح كما تقتضي قواعد الشريعة الغراء.

وأهيب بمن بيدهم الرقابة على هذه المصنفات أن يتابعوا مراحل إعدادها وإخراجها، وأن يقولوا للناس ما انتهوا إليه من رأي فيها، فإنهم إن سكتوا عما فيها من تجاوزات كانوا مقرين لها وهم في هذا أثمون مخالفون للحديث الشريف "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"<sup>(١)</sup>.

إن شريعة الإسلام هي قانوننا بمقتضى نصوص القرآن والسنة وتطبيقاتها بمقتضى المادة الثانية من دستورنا.

ومن أجل هذا أهيب بالمختصين في مجمع البحوث أن يتخذوا الإجراءات القانونية في حال ثبوت مخالفة النصوص المعتمدة للقصص القرآنية، أو المستمدة من السيرة النبوية لوقف إذاعتها أو إخراجها تمثيلاً أو تصويراً والله الهادي إلى سواء السبيل وهو ولي التوفيق.

### مشروب الكينا بأنواعها وأسمائها داخل في نطاق الخمر

هل مشروب الكينا بأنواعها وأسمائها المختلفة تدخل في إطار الخمر والمحرمات أم لا؟  
الإجابة:

إن الله سبحانه وتعالى حرم الخمر قطعاً وأمر باجتنابها باعتبارها رجساً نجساً في قوله جل شأنه

(١) رواه مسلم والترمذي وأحمد وابن ماجه وأبو داود والسنائي وابن حبان.



﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْحَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَرْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ  
الشَّيْطَانِ فَأَجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (١)

ولما كانت العبرة في المحرمات ليست بالأسماء، وإنما الاعتبار للمسميات،  
وهل تدخل في نطاق مواصفات التحريم الذي حكم به أم لا

ولما كانت العبرة في تحريم الخمر الإسكار، وكانت الخمر - كما فسرهما عمر بن  
الخطاب (٢) رضي الله عنه - ما خمر العقل، وكان كل ما ينطبق عليه وصف الخمر  
وعلة تحريمه يسري عليه حكمها الثابت قطعاً وهو التحريم في هذه الآية الكريمة  
وفي سنة رسول الله ﷺ وإجماع المسلمين.

ولما كانت دار الإفتاء سبق أن أصدرت عدة فتاوى في شأن حكم مشروب  
«الكينا» بمختلف أسمائه التجارية، منها الفتوى الصادرة بتاريخ ٢١ جمادى  
الأولى سنة ١٣٩٦ هـ - ٢٠ مايو سنة ١٩٧٦ م التي جاء فيها أنه ثبت من التقرير  
المؤرخ ١٨/٤/١٩٧٦ الذي أرسلته إليها الإدارة العامة للمعامل المركزية بوزارة  
الصحة بعد تحليلها لمشروب يحتوي على مادة الكحول الموجودة في الخمر المحرمة  
شروعاً بنسبة تتراوح ما بين ٢٥٪، ٣٥٪.

ولما كان كتاب الإدارة العامة لقطاع الصيدلة بوزارة الصحة المحرر في ٢٧  
يولية سنة ١٩٨١ رقم ١٢٥٢ الوارد لدار الإفتاء رداً على كتابها رقم ٢٢٨ المؤرخ  
٢ يولية سنة ١٩٨١ في شأن مشروب الكينا ونسبة مادة الكحول فيه قد جاء به

(١) الآية ٩٠ من سورة المائدة.

(٢) نيل الأوصار للشوكاني ج ٨ ص ١٧٦.



## الفناوس الإسلامية - الجزء الأول

إن لكيما تعتبر من الخمور وسطها المواصفات القياسية رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن لمشروبات الكحولية الصادرة من وزارة الصناعة.

كما أنه قد صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ باعتبار الكب من مشروبات الكحولية، وبأنها لا تعتبر من الأدوية.

لما كان ذلك وكان تقرير أهل الخبرة قد انتهى إلى أن مشروب، لكيما يعتبر من الخمور ومن لمشروبات الكحولية فقد عثرها لقانون من هذا القبيل أيضاً، ومن ثم صدرت بهذا كله من الخمور دون اشتباه.

ولما كانت الأحاديث لتتريفة قد وردت وفيرة مقررته مؤكدة أن ما أسكر كثيره فقليله حرام. وفي شأن بيع الخمور بوصفها العواني العام جاء الحديث الشريف "لعن الله الحمر وشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحامها والمحمولة إليه" <sup>(١)</sup> وإن كان مشروب الكب بكافة أنواعه وأسمائه داخل في نطاق الخمر بمفصلي تلك، سفيرير، ومنص القانون وأنه ليس من الأدوية كانت الكب باعتبارها مدره كحولية مسكره محرمة بنص آيات القرآن الكريم وبالسنة الشريفة وإجماع المسلمين لا يرفع عنها وصف الحريم بسببها بغير اسمها

هذا وإن هذا لفرار الذي أصدره المحس الشعبي لحي وسط القاهرة في شأن الخمور حسبما جاء بكتابه لمرقوم ليرصى عنه به ورسوله وصالح المؤمنين. لأنه تنهذ لأوامر الله، ودفع لإثم ومع لكبيرة من الكبائر، برحو الله أن يوفق أولي لأمر في اتخاذ مثل هذا لفرار وتعيده على كاهه المستويات صاعة لله ورسوله

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) رواه أحمد في مسنده عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.



﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (١)

## عورة المرأة

سؤال من المركز الاسلامي - كولومبيا - المانيا الاتحادية جاء به: المضموم لدينا ان زوج الأخت ليس من المحارم الذين ذكرهم الله في سورة النور، وقد اجازت سورة النور في القرآن الكريم ان تضع المرأة حجابها امام عبدها، كما اجازت وضع الحجاب عند تحرير العبد او مكاتبته. فهل يجوز بالنسبة لزوج الأخت ان تظهر عليه أخت زوجته دون حجاب، طالما ان أختها زوجته. على قيد الحياة يحكم حرمتها عليه؟ ثم تتحجب أمامه عند موت أختها، باعتبار أنها أصبحت حلاً له.

الإجابة

قال الله سبحانه

﴿ وَقُلْ لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَصْوَاحِهِنَّ وَلِيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُتْدِرْنَ رِجْلَهُنَّ لَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى خُوضِهِنَّ وَلَا يُتْدِرْنَ رِجْلَهُنَّ إِلَّا سَعْيَتَهُنَّ أَوْ أَثَابِهِنَّ أَوْ إِثَابَهُنَّ أَوْ ثَنَاءً يُعْطَيْنَهُنَّ أَوْ إِخْوِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَتِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُهُنَّ أَوْ كَتَمْتِ عَنِّي أَوَّلِي الْإِثَابَةِ مِنْ أَرْحَابٍ أَوْ لَطْفٍ أَلَدِيكَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ

(١) آية ١٥ من سورة النور.



الْإِسَاءَ وَلَا يَصْرِنَ بِأَرْحُبِهِنَّ لِمَعْلَمَ مَا تُحْفِنَ مِنْ رِيَّتِهِنَّ<sup>(١)</sup> وَتُتَبَوُّوا إِلَى اللَّهِ حَمِيْعًا إِلَيْهِ  
الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١﴾

في هذه الآية الكريمة بيان ما يحوز للمرأة إبداءه من زينتها وما لا يجوز ومن يحل لها أن تبدي بعض الزينة أمامهم من الرجال، ولقد جاءت كلمة (ولا يبدین زينتهن) مرتين في هذه الآية، الأولى بقوله تعالى (ولا يبدین زينتهن إلا ما ظهر منها) وقد اختلف العلماء في تحديد المقصود بكلمة (ما ظهر منها) وقدره، هل يكون معناه ما ظهر بحكم لضرورة من غير قصد، أو يكون ما جرت العادة بإظهاره وكان الأصل فيه الظهور؟ وقد أثر واشتهر عن أكثر السلف من فقهاء الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين الرأي الثاني، فقد اشتهر عن ابن عباس وعن أنس أنهما قالاً في تفسير (ما ظهر منها) الكل ولخاتم.

وإباحة إبراز هذين يلزم منها إظهار موضعيهما، وهم الوجه و لكفان. وهذا ما أميل للأخذ به، لأن إظهار<sup>(٢)</sup> لوجه والكفين ضرورة لتعامر وقصاء المصالح، ولأن في سترهما حرجاً للمرأة التي قد تخرج لكسب قوتها أو تعول أولادها كما أشار إلى هذا الفخر<sup>(٣)</sup> الرازي في تفسيره.

وقوله سبحانه في الآية للمرة الثانية (ولا يبدین ریتھن إلا لبعولهن) هذا القول حث لنساء وبهي للمؤمنات عن كشف الزينة الخفية من أجسادهن، كزينة

(١) الآية ٣١ من سورة النور.

(٢) بهذا قال المفسرون الطبري والقرطبي والرمحشري والرازي و لشوكي في فتح القدير وغيرهم في تفسير هذه الآية.

(٣) ص ٢٠٥ و ٢٠٦ ج ٢٢.



الأذن والشعر والعنق والصدر والساق أمام الأجنبي من الرجال، حيث رخص الله لها في إبداء الوجه والكفين فقط كما في افتتاح الآية (إلا ما ظهر منها).

وقد استتت الآية من حضر إبداء أزييه الحفيه اثني عشر صنفا من الناس هم

١ بعولتهن أي أزواجهن، فللزوح أن يرى من زوجته ما يشاء وكذلك المرأة وفي الحديث "أحفظ عورتك إلا من زوجتك"<sup>(١)</sup>.

٢ أبائهم ويدخل فيهم الأجداد لأب أو لأم، والأعمام والأخوال، إذ الصنفان الأخيران بمنزلة الآباء عرفا وفي الحديث<sup>(٢)</sup> "عم الرجل صنو أبيه".

٣- أباء أزواجهن فقد صدر لهم حكم الآباء بالنسبة لهن، حيث وقع التحريم بقوله تعالى

((وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ))<sup>(٣)</sup>

٤- أبناءهم ومثلهم فروع هؤلاء الأبناء وذريتهم ذكورا وإناثا.

٥ أبناء أزواجهن لضرورة الاختلاط الحاصل في العشرة والمنزل ولأنهم صارت بمنابة لأم فهي محرمة على هؤلاء الأبناء بقوله تعالى

((وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ))<sup>(٤)</sup>

(١) أخرجه الإمام أحمد وأصحاب السنن الأربعة وحاكم وبيهقي - لبيان والتعريف بأسباب ورود الحديث ج ١ ص ٩٩.

(٢) رواه مسلم

(٣) من الآية ٢٣ من سورة النساء.

(٤) من الآية ٢٢ من سورة النساء.



٧- بنو خوانهن للتحريم الواقع مؤبداً بين الرحر وعمته.

٨- بنو حواتهن لأن حرمة الحالة على الررج أندية أيضا بصر اية لتحريم في القرآن.

٩- نسوةهن أي لنساء المتصلات بهن سبياً أو دساً، أما المرأة غير المسلمة فلا يحور لها أن ترى من زينة المرأة المسلمة ما حفي، بر يجوز أن ترى ما أبيح للرجل الأجنبي رؤيته على أصح الأقوال.

١٠- ما ملكت أيمانهن أي عسدهن وحواربهن، لأن الإسلام صم هؤلاء إلى الأسرة فصاروا كأعصائها، وقد خص بعض لأئمة هـد بإلانات نون الذكور من املوكين<sup>(١)</sup>.

١١- التابعون عبر أولي الإربة من لرحال وهم الأتباع والأحرء الذين لا شهوة لهم في النساء لسبب بدني أو عقلي، فلايد من توفه هذين الوصفين، البعبعة لليت الذي يدخون عى سبائه، وهفدان اشهوة الجنسية، وكما قل لقرطبي من لا فهم له ولا همة يتبه بها إلى لنساء

١٢- الأطفال الذين لم يظهرو على عورت النساء وهم الصغار الذين لم تثر هي أنفسهم الشهوة الجنسية، فإذا ما لوحظ ظهورها عليهم حرم على المرأة إبداء زينتها الخفية أمامهم وإن كانوا نون اللوغ.

لما كان ذلك كان كل ما لا يجوز للمرأة إبدؤه من جسده عورة يجب ستره ويحرم كشفها. وكانت عورتها بالنسبة للرجال الأجانب عنها وعير لمسمات من النساء على الأصح حميع بدنها ما عدا الوجه والكفين، وكنت عورتها بالنسبة

(١) تفسير لقرطبي ج ١٢ ص ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٧ وفيه تفصيص



للأصناف الاثني عشر المذكورين في آية سورة النور تتحدد فيما عدا مواضع لرينة الباطنة من مثار الأذن والعنق و لشعر والصدر والبر عین والساقين التي يُبيح إبداءها لهؤلاء الأصناف، أما ما وراء ذلك مثل الظهر والبص والفخذين وما بينهما وما وراعهما فلا يجوز إبداءه لامرأة أو لرجل، لا للزوج.

كم بدل على هذا حديث<sup>(١)</sup> بهز بن حكيم عن حده قال قلت يا رسول الله عورتك ما نأني منها وما بدرك قال احص عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك، قبس إذا كان القوم بعضهم في بعض قال "إن استطعت ألا يراها أحد فلا يريبها"، قبل إذا كان أحدنا خالياً قال "به أحق أن يستحيا منه من الناس

هذا وقد قال القرطبي<sup>(٢)</sup> لما ذكر به تعالى الأزواج وبدأ بهم، ثنى بذوي المحارم وسوى بينهم في إبداء الزينة، ولكن تختلف مراتبهم بحسب ما في نفوس البشر، فلا مزية أن تكشف الأب والأخ على المرأة أحوط من كشف ابن زوجها، وتختلف مراتب ما يبدى لهم، فيبدى للأب ما لا يجوز إبداءه لابن الزوج

وفي موضع آخر<sup>(٣)</sup> قال والله تعالى قد حرم المرأة على الإطلاق لنظر ولد، ثم استثنى اللذة للأرواح وملك اليمين، ثم استثنى لزينة الاثني عشر شخصاً، العبد منهم، وقد تأول بعضهم الآية في شأن الأصناف الأخيرة فقل إن التقدير (أو ما ملكت يمينهن من غير ولي، لإربة أو لتابعين غير ولي الإربة من الرجال).

وإذا كان ذلك وكسر زوج الأخت لم يرد ضمن هذه الأصناف الاثني عشر، كان أجسداً من أخت روحته، لا يحل به كم لا يحل بها أن تبدي أممه، لا لزينة

(١) سبق تحريجه وطر البين والتعريف بأسباب ورود الحديث الشريف ابن حمزة

بمشفي ج ١ ص ٩٩

(٢) ج ١٢ ص ٢٢٢.

(٣) المرجع السابق ص ٢٢٧



الظاهرة التي هي الوجه والکفان. ويدين هذا ويؤكده أن الرسول ﷺ حذر من خلوة المرأة بأحمائها فقال إياكم والدخول على النساء، فقال رجل من الأنصار يارسول الله أفرايت الحمى؟ قال: "الحمى الموت" (١).

قال النووي (٢) الحمى أقارب الزوج غير أبائه وأبنائه، لأنهم محارم، وإما المرء غير لمحارم كاسن لعم، لأنه يحل لها بروجها لو لم يكن متزوجة وجرت العدة بالتساهل فيه، فيخلو بامرأة أخيه فشبهه بالموت وهو أولى بالبيع من لأجنبي.

فهذا الحديث الشريف يحذر - سداً للذرائع - من الدخول على النساء والخلوة بهن، إلا في الحدود التي أباحها الله سبحانه وبينها في القرآن الكريم

﴿وَلَا تَسْكُحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ۚ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعُمَّتُكُمْ وَحَلَائِلُكُمْ وَنِسَاءُ الْأَحْوَاشِ وَأُمَّهَاتُ مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ خُحُولِكُمْ مِنْ نَسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دُخُلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَحْمِلُوا أَوْ بَنِي الْأُحْثَانِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ۝﴾ (٣)

(١) متفق عليه.

(٢) فتح الباري في شرح البخاري ج ٩ ص ٢٧١ و ٢٧٢ في باب البكاح

(٣) آيتان ٢٢ و ٢٣ من سورة النساء.



## من أحكام الممنوعات

وعلى لسان رسوله ﷺ، ولا فرق بين دخول الأخ على زوجة أخيه، وبين دخول لرجل على أخت زوجته، فهو أجنبي عنها في كلا الحالين، والمحرم على زوج الأخت هو الجمع بين المرأة وأختها قال تعالى ((وَأَنْ تَحْمَمُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ))<sup>(١)</sup> قال التحريم للجمع لا لأصل الزواج، بدليل أنها تحل له إذا ما فارق زوجته بموت أو طلاق هذا ولا قياس في الحل والتحريم، لأن الحكم فيه من الله لا سيما بعد أن دلت الآية الكريمة في سورة البور وآيات المحرمات في سورة النساء على أن الرجل أجنبي من أخت زوجته، بمعنى أنه غير محرم لها، وأن التحريم إنما في الجمع بينها وبين أختها «زوجته».

واتقاء الشبهات لور من لتربية الإسلامية التي جاعنا بها رسول لإسلام، حيث قرر هذا المبدأ في قوله عليه الصلاة والسلام

«الحلال بين والحرام بين، وبين ذلك أمور متشابهات لا يدري كثير من الناس أمن الحلال هي أم من الحرام، فمن تركها استبرأ لدينه وعرضه فقد سلم، ومن واقع شيئاً منها يوشك أن يواقع الحرام، كما أن من يرعى حول الحمى<sup>(٢)</sup>، وشك أن يواقع، ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله محارمه<sup>(٣)</sup>».

وبهذا البيان المستمد منصوص القران والسنة، لا يحل للرجل أن يطلع من أخت زوجته على أكثر من الوجه والكفين، كما يحرم عليها تمكينه مما وراء هذا من جسدها كما تحرم عليهما الخلوة، ولا قياس في هذا الموضع، إذ لا قياس في الحلال والحرام.

والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) من الآية ٢٣ من سورة النساء

(٢) حمى مكان محصور يحمره لسطر لترعى فيه مشيته وحده ويمنع غيرها من دخوله

(٣) روه الشيخان عن العمان بن بشير، وهذا اللفظ من رواية الترمذي



## كهربة الحيوان قبل ذبحه

الدول الغربية تتبع طريقة معينة لذبح الحيوانات وذلك باستعمال الصدمة الكهربائية أو غيرها من طرق التخدير التي تخفف من الألم الحيوان دون أن تقيته. ويطلب السائل الإفادة عن حكم أكل الذبائح بعد استعمال إحدى طرق التخدير لمشار إليها.

الإجابة

قال الله تعالى

(( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ لَمْيَتُهُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَيْرِ وَمَا أَهْلٌ لِعَيْرِ اللَّهِ بِهِ )) وَلَمْيَتُهُ

وَلَمْيَتُهُ وَالتَّمْرِ ذِيهِ وَالنَّطِيجَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ))<sup>(١)</sup>

وقال رسول الله ﷺ إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا لذبح ولبيد أحدكم شفرته وليرح دميته<sup>(٢)</sup>، قال العلماء إحسان الذبح هي إسهان الرفق به، فلا يصرعها بعنف ولا يجرف من موقع إلى آخر، وإحداذ آلة الذبح، ثم إراحة لذيحة وتركها إلى أن تسكن وتترد. هذه أو مر الله في الذائح، وهما أحه وحرمة، فإذا كانت لصدمة الكهربائية للحيوان أو غيرها من طرق التخدير تساعد على التمكن من ذبحه بإضعاف مقاومته وقت الذبح، وإذا كانت هذه الصدمة لا تؤثر في حياته بمعنى أنه لو ترك بعدها دون ذبح عاد إلى حياته الطبيعية حر استعمال لصدمة الكهربائية أو غيرها من طرق التخدير بهذه المفهوم قبل الذبح وحسب الذبيحة بهذه الطريقة أم إذا كانت لصدمة الكهرباية أو تخدير الحيوان بأي صريق آخر تؤثر في حياته

(١) من الآية ٢ من سورة المائدة

(٢) روه مسلم و نسائي و بن حبان وأحمد وابن ماجه.



بحيث لو ترك بعدها دون ذبح فقد حبهته، فإن الذبح وقتئذ يكون قد ورد على ميتة فلا يحل أكلها في الإسلام لاحتمال موت الحيوان بالصدمة الكهربائية أو التحدير قبل الذبح، إذ تقضي بصوص فقه الشريعة، لإسلامية أنه إذا حتمع في لدبحة سبب محرم وأحر مبيع تكون محرمة، كما إذا رمى شخص صائرا فجرحه فسقط في الماء فابتشسه الصائد ميتاً فيه لا يحل اكله لاحتمال موته عرقاً لا بجرح لصيد. وفي واقعة السؤال، فإذا تأكد السائل أن الصدمة الكهربائية للحيوان قبل ذبحه لا تؤدي إلى موته، بحيث لو ترك دون ذبح عاد إلى حياته الطبيعية حار استخدامها لإضعاف مقاومته حال ذبحه فقط، وإن كاب تلك الصدمة أو غيرها من صرق التحدير تمت الحيوان فلا يحل استخدامها قبل الذبح، كما لا يحل الحيوان المدبوح بهذه الطريقة. ومما تقدم يعلم الجواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم.

### تحريم إتيان الرجل زوجته في غير الموضع المشروع

زوج يسيء معاملة زوجته رغم أنها مطيعة له، وقد أنجب منها بنتا ويريد أن يجامعها في دبرها، وقد فعل ذلك معها وجامعها في دبرها مرة واحدة كرها بالرغم منها، فتركت له البيت وذهبت إلى أهلها لأنه مصمم على هذا العمل. وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا العمل. وهل تحل له زوجته بعد ذلك؟

#### الاجابة

إن إتيان لرجل زوجته في دبرها أمر مكر وحرام شرعاً. وقد نهى رسول الله ﷺ عن ذلك، فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال ملعون من أتى امرأته في دبرها رواه أحمد وأبو داود وملتعون أي مضرود من رحمة الله، وفي لفظ لا ينظر الله إلى رجس جامع امرأته في دبرها رواه أحمد وابن ماجة ولا ينظر الله إليه أي يعرض الله عنه ولا يقبله. وعن حريمة بن ثابت أن النبي ﷺ نهى



أن يأتي لرجل امرأته في دبرها، رواه أحمد وابن ماجه. وبهي أي طلب الامتناع عن إتيان الشيء المنهي عنه. ومقتضى هذه النصوص تحريم إتيان الزوج زوجته في دبرها قطعاً. غير أن هذا الفعل المحرم لا تأثير له على عقد الزواج بينهما. وعلى هذا الزوج أن يقلع عن هذه المعصية، ويتوب إلى الله تعالى من فعل قوم لوط. ويأوي إلى المحل الذي شرعه الله سبحانه، وليعلم أنه لا يملك على زوجته إلا معاشرتها بما أحل الله، وأن هذا الفعل إذا ثبت قضاء موجب لتطليقها عليه، وعلى هذه الزوجة أن تصانع زوجها وتنصحه وترغبه فيما هو مشروع، ولا تمكنه من ارتكاب هذه المعصية والفعل المحرم معها. ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. وبهذا علم جواب السؤال والله يهدي إلى الحق وإلى صراط مستقيم وهو سبحانه أعلم.

### حكم تفاوت وزن الدنانير والدراهم في ربوية التعامل بها

- ١- التعامل بدنانير لروم ودراهم الفرس متعارف عليه عند العرب قبل الإسلام.
  - ٢- قرأ الرسول ﷺ أهل مكة على هذا التعامل.
  - ٣- استقر تعامل المسلمين بالذهب والفضة بشرط المثلية، وتكون الزيادة بهاربا وذلك منذ صدور الإسلام.
  - ٤- عند مبادلة الذهب بالذهب والفضة بالفضة يتحتم التساوي في الوزن دون العدد لعللة الثمنية.
- سئل: ما مدى تأثير تفاوت وزن الدنانير والدراهم في العصور الإسلامية المتفاوتة في ربوية التعامل بها قروضا كانت أم أثمان مبيعات أم غير ذلك، فإذا اقترض عمرو ١٠٠٠ دينار مثلاً من زيد فقد يقابلها في زمن الوفاء بها عند حلول أجل المتفق عليه ١١٠٠ دينار، بافتراض أن الدنانير المقترضة كان الواحد فيها يزن مثقالاً كاملاً، حائلة أنه عند الوفاء كانت الدنانير المتداولة تنقص عن وزن المثقال؛ والسؤال هو: هل المائة دينار التي تقاضاها



زيد الدائن في المثال السابق تعتبر من قبيل الربا المحرم أم لا؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب فكيف أقر الفقهاء أسلوب حساب الدين بالوزن لا بالعدد، ولم ينكره أحد منهم وجرى به عرف الأمة عالمها وعاميتها بلا خلاف طوال قرون عديدة.

### الإجابة

إن الدينار والدرهم الإسلاميين قد اختلف العلماء في تحديد قدرهما، وقد تعرض لبحث تطوره من العلماء والأقدمين أبو عبيد في كتابه الأموال، والبلادري في كتابه فتوح البلدان، والخطابي في معالم السنن، والموردي في الأحكام السلطانية، والذوي في المجموع شرح المذهب في كتاب البيوع، والمقرئ في كتاب انقود القديمة، لإسلامية، ثم علي باشا مبارك في الجزء ٢ من كتاب الخطط لتوفيقية، والدكتور عبدالرحمن فهمي في كتابه صبح السكة في الإسلام، ودائرة المعارف الإسلامية المترجمة ح٩ في مادتي درهم ودينار، ورسالة تحرير الدرهم والمتقال للأب أنستاس كرملي، وغير هذا من كتب لفقه و لتاريخ. وقد عرف العرب قبل الإسلام التعامل بالدينار حيث كتب ترد إليهم من بلاد الروم، وبالدرهم التي ترد كذلك من بلاد فارس، وكانت الدراهم الوردية تختلف حجماً ووزناً، وكان أهل مكة يتعاملون فيها وزناً لا عدداً كأنهم سبئ غير مضروبة، وقد أقر الرسول ﷺ أهل مكة على هذا التعامل وقال "لوزن وزن أهل مكة و لمكبال مكبال أهل المدينة" (١) نظراً لأن هؤلاء كانوا أهل زراعة وأولئك كانوا تجاراً، وقد استقر تعامل المسلمين بالذهب والفضة باعتبارهما ثمناً للتبادل كغيرهم من الأمم، ووضع الرسول ﷺ في حديث مشهور قاعدة هامة هي التماثل في التعامل بهذين المعدنين وغيرهما من الأصناف السنة ونص على أن الزيادة ربا، وفي لفظ الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن طريق عبادة بن لصامت رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يهوى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والتمر بالتمر و لبر

(١) رواه أبو داود وابن حبان و نسائي و يعقوب لأنبي داود.



بالبر والشعير بالشعير والملح بالملح إلا سواء بسواء عيباً بمن زاء أو استزاد فقد أرى. وقد نفق لفقهائى من العبرة بالتساوي والمماثلة في حال تبادل هذه الأنواع بمثلها من جنسها ورثاً أو كيلاً. وقال فقهاء الحنفية والحدبة إن المعيار الشرعي الموجب لمماثلة هو القدر والجس وإن اختلف فقهاء المذهبين في القدر الذي يتحرر فيه عن الرثا. وقال فقهاء الشافعية إن الذهب والفضة يحرم فيهم الرثا لعة واحدة هي أنها من جنس لأمان ومن أحل هذا حرموا الريادة في لورن كذلك فيهما دون غيرهم من الموروثات، وفقهاء المالكية قالوا إن عة تحريم الريادة في الذهب والفضة النقدية، فتوجبوا التسوي في القدر حين اتحاد الجس كذلك، ويستفاد من هذا العرض الموجر لأقوال فقهاء المذهب الأربعة أنه عند مبادلة الذهب بالذهب والفضة بالفضة يتحتم التساوي في القدر أي الورن دور نظر إلى عدد الوزن لعة الثمنية أي أن هدين المعدنين قد وضعا لقدس قيمه الأموال، وترتسباً على هذا ففي واقعة لسؤال إذا قرض عمرو ١٠٠٠ دينار من زيد وعند الوفاء هي الأحل المضروب بينهم كان سدد القرص بعدد ١١٠٠ دينار فإن هذا العدد مساو ورثاً للعدد الأول ١٠٠٠ دينار في هذا التعامل وصدر أسلوب حساب الدين وسدادها بالوزن لا بالعدد. وعلى ذلك فإن لمائة دينار التي تقاضاها الدائر في المثال لا نعتبر رثا إن ليس زائدة عن وزن الدين لدي قنرصه المدين، فهو وإن كان قد قبض ١٠٠٠ دينار عدداً لكنها مفترضة الوزن المنضبط. وعلى المدين أن يوفي الدين الذي قصه ورثاً لا عدداً، لأن المعيار الشرعي - على حد تعبير الفقهاء - هو اتحاد القدر والجس، فمن زاء أو استزاد فقد أرى. وفي مثال لا ريادة في لقدر ورثاً والجنس، متحدد لأن البدلين من الذهب، أم إذا افرصنا أن الـ ١١٠٠ دينار يزيد ورثاً عن ١٠٠٠ دينار فإن لرياده نند يكون رثا. والله سبحانه وتعالى أعلم.



## حكم دفن جثث موتى المسلمين مع المسيحيين

ما الحكم الشرعي في دفن جثث الموتى المسيحيين في قبر واحد مع الموتى المسلمين.

الإجابة

لمصوص عليه شرعاً أنه لا يجوز دفن جثة الميت المسلم في مقبر مسيحيين. كما لا يجوز دفن جثة الميت المسيحي في مقبر المسلمين، هذا إذا تعينت جثة الميت المسلم من جثته الميت المسيحي، أما إذا اختلصت جثث الموتى المسلمين مع جثث الموتى المسيحيين ولم تعرف جثة الميت المسلم من جثة الميت المسيحي فيهم يدفنون جميعاً في مقبر المسلمين تغليباً لحانب المسلمين على المسيحيين كما أنه لا يجوز شرعاً دفن أكثر من ميت في قبر واحد إلا للضرورة وعلى ذلك ففي حادثة السؤال لا يجوز دفن جثث الموتى المسيحيين في قبر واحد مع موتى المسلمين إلا إذا اختلصت جثث الموتى من المسلمين والمسيحيين ولم تعرف جثته ميت المسلم من الميت المسيحي وكانت هال ضرورة تدعو إلى ذلك، ومما ذكره نعم لجواب إذا كان الحل كما ورد بالسؤال.

والله سبحانه وتعالى أعلم.

## هجر الزوجة مدة طويلة محرم شرعاً بشرط تضررها

السائل مقيم بالسعودية مدة عامين تقريبا لم يحضر فيها إلى القاهرة، وزوجته في القاهرة، وهو يريد أن يعرف حكم الشرع في غيبته عنها هذه المدة، وهل هذا الغياب حرام أم حلال؟ كما أنه لم يؤد زكاة الفطر عن هذين العامين لأنه كان يفكر أن والده سيخرج عنه الزكاة في مصر، وهو يريد أن يعرف حكم الشرع في هذا، وماذا يجب عليه أن يفعله؟ كما أنه يريد أن يعرف حكم الشرع في الثلاث ركعات التي تؤدي بعد صلاة العشاء وركعتي سنتها، وهل الركعات الثلاث وتركلها أو فيهن شفع وفيهن وتر؟ كما أن السائل يحفظ سوراً صغيرة من القرآن الكريم، فهل إذا صلى وحده وقرأ سورة صغيرة تكون الصلاة صحيحة أم باطلة؟ كما أنه يقرأ في الثلاث ركعات سوراً صغيرة من القرآن فهل هذا يجوز أم لا؟



بمقرر شرعاً أنه لا يجوز للزوج هجر زوجته، ومن أجل هذا أجاز فقهاء مذهب الإمام مالك وفقهاء مذهب الإمام أحمد بن حنبل للزوجة التي يهجرها زوجها طلب التطلاق للضرر، وأخذ القانون المصري بذلك فجعل للزوجة التي يغيب عنها زوجها ويقيم في بلد آخر غير محل إقامتها سنة فأكثر دون عذر مقبول أن تطلب من لقاضي الطلاق إذا تصررت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه.

لما كان ذلك، فإذا كانت زوجة السائل متضررة من بعده عنها فإنه يحرم عليه شرعاً هجره لها هذه المدة الطويلة. ويجب عليه أن ينقلها إلى محل إقامته أو أن يحضر للإقامة معها، ولا يطيل غيبته عنها أكثر من سنة وفاء بحقها الشرعي عليه كزوجة - هذا فوق مالها من النفقة لشرعية مدة غيبته عنها إذا لم يكن قد أنفق عليها أو وكل أحداً بالإنفاق عليها.

أما زكاة الفطر فإنه يجب عليه شرعاً أن يخرجها عن العامين الماضيين عن نفسه وعن تحب عيه نفقته، ولا تسقط بفوات وقتها وإنما تصير ديناً في ذمته وعليه أدائها. أما عن الركعات الثلاث بعد صلاة العشاء وسنتها فإن فقهاء المذهب الحنفي يرون أنها كلها واجب، وتؤدى بتسليمة واحدة كهيئة صلاة المغرب ويقرأ المصلي في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة ثم القنوت "الدعاء" في آخر ركعة قبل الركوع - ويرى فقهاء مذاهب الأئمة مالك والشافعي وأحمد بن حنبل أن الوتر بعد أداء صلاة العشاء وسنتها - سنة، وأقله ركعة واحدة



وأكثره إحدى عشرة ركعة، والسائل اتناع أي من هذين الرأيين. هذا  
والسائل أيضاً أن يصلي بالسور التي يحفظها من القرآن الكريم فإن صلاته بما  
يحفظه صحيحة شرعاً متى استوفت باقي شروطها، ومن هذا يعلم الجواب إذا  
كان الحال كما ورد بالسؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم.

## أكل لحم الأدمي

ما حكم الشرع في الأمرين الآتيين:

١ - سمع السائل من بعض العلماء أن لحم الإنسان مباح أكله عند الضرورة. فهل هذا  
صحيح وما هي هذه الضرورة؟

٢ - ما هو الرأي في طعام أهل الكتاب مع العلم بأن الذبح عندهم غير شرعي؟

الإجابة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

عن السؤال الأول اتفق الفقهاء جميعاً على عدم جواز قتل الأدمي الحي وأكله  
عند الضرورة حتى ولو كان مباح الدم كالحربي والمستمن والزاني المحصر، لأن  
تكريم الله سبحانه وتعالى لبني آدم متعلق بالإنسانية ذاتها فتشمل معصوم الدم  
وغيره، أما أكل لحم الأدمي الميت. فاختلف فيه الفقهاء. فقال الحنفية على ما جاء  
في الدر المنثور لا يباح في حال الاضطرار ولو كان ميتاً لكرامته المقررة في  
قوله تعالى (( وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ))<sup>(١)</sup>

وبهذا أيضاً قال الظاهرية. وقال المالكية إنه لا يجوز أن يأكل المضطر لحم  
ادمي لأنه أمر تعبدية، وصحح بعض المالكية أنه يجوز للمضطر أكل لحم إنسان  
ميت بشروط منها ألا يجد غيره، وفي الفقه الحنبلي أن لحم الإنسان الميت لا يباح

(١) من الآية ٧٠ من سورة الإسراء







سواء رواه أحمد والبخاري. وأجمع المسلمون على تحريم الربا. ويظهر من هذا أن الربا بقسميه ربا السيئة، وربي الزيادة محرم شرعاً بنص القرآن والسنة وبإجماع المسلمين، ولما كان الاقتراض من المؤسسات التي تملكها الدولة و لاستدامة من البنوك مقابل فائدة محددة مقدماً مثل ٢/ يعتر قرضاً بفائدة وكل قرض بفائدة محددة مقدماً حرام. ومن ثم تدخل الفوائد المحددة مقدماً هي ربا الزيادة المحرم شرعاً بمقتضى النصوص الشرعية.

لما كان ذلك فإن اقتراض السائل من الأموال المذكورة في السؤال بالفائدة المحددة ٢/ يكون محرماً شرعاً، لأنه تعامل بالربا دون ضرورة أو حاجة ذاتية للسائل، لأن الظاهر من سؤاله أنه يريد الاقتراض بالفائدة لتشيد بناء لاستغلاله بالتأجير أو التمليك للغير فيكون كسبه على هذا الوجه مشوباً بالربا الذي يحرم على المسلم التعامل به ويجب عليه أن يتحرى الكسب الحلال ويتعد عن كل ما فيه شبهة الحرام مثلاً لقول الرسول ﷺ (دع ما يريك إلى ما لا يريك) ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم.

### التعويض عن إخلاء الأرض الزراعية غير جائز شرعاً

سائل يملك قطعة أرض مؤجرة للغير ويرغب في بيعها، والمستأجر يطلب منه نصف المساحة لمعطيه الباقي لبيعها. ويريد شراء شهادات استثمار بثمن القطعة المبيعة بفائدة ١٠% لتساعده على مواجهة أعباء المعيشة. ويطلب الإفادة عن نسبة الـ ١٠% هل هي حرام؟ وهل أخذ المستأجر نصف المساحة حلال أم حرام؟ وبيان الحكم الشرعي في ذلك؟



## الإجابة

قال الله تعالى في كتابه الكريم:

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الزُّبُورَ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الزُّبُورِ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزُّبُورَ فَمَنْ حَاذَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ۝ يَمْحَقُ اللَّهُ الزُّبُورَ وَيُزَيِّدُ الصَّدَقَاتِ ۝ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ۝﴾ (١)

وروى الإمام مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ "الذهب بالذهب وزناً بوزن مثلاً بمثل والفضة بالفضة وزناً بوزن مثلاً بمثل فمن زاد أو استزاد فهو ربا"، هذه النصوص وغيرها من لقران والسنة تدل صراحة على تحريم الربا بنوعيه ربا النسبة و ربا الزيادة، وقد أجمع المسلمون على ذلك. ولما كان إيداع الأموال في البنوك مقابل شهادات الاستثمار بفائدة محددة مقدماً بواقع ١٠٪ يعتبر من باب القرض بفائدة، وكل قرض بهذا الوصف محرم، ومن ثم تدخل هذه الفائدة في ربا الزيادة المحرم شرعاً بمقتضى النصوص الشرعية المشار إليها وإجماع المسلمين. فلا يحل للمسلم أن ينتفع بالمال المحرم، وإذا حصل عليه يتخلص منه بالصدقة، إذ على المسلم أن يتحرى الربح الحلال ويبتعد عن الكسب الحرام أو ما فيه شبهة الحرام. اتباعاً للحديث الشريف "دع

(١) الأيتان ٢٧٥ و ٢٧٦ من سورة البقرة.



ما يريبك إلى ما لا يريبك<sup>(١)</sup>، هذا، وأخذ المستأجر نصف الأرض المؤجرة إليه في نظير إحلالها ليتمكن المالك من بيعها ويصبح هذا إن تم من باب كل أموال الناس بالباطل المنهي عنه بقول الله سبحانه

﴿ بَنَاهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَاطِلًا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاصٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ۖ ﴾<sup>(٢)</sup>  
ويكون إثمه على المستأجر إن لم يرض المالك رضاء خالصاً بهذا التصرف.  
والله سبحانه وتعالى أعلم.

### الفوائد وتعليق الصور في المنازل

أولاً: كان للسائلة مبلغ من المال وضعت في البنك بفائدة وقد صرفت قيمة هذه الفائدة وهي معها، وتطلب الإفادة عن كيفية التصرف فيها بعد أن عرفت أنها تعتبر ربا محرماً.  
ثانياً: تطلب الإفادة عن الصور التي تعلق بحوائط المنازل بقصد الزينة. هل هي حلال أم حرام؟ وهل تمنع دخول الملائكة المنازل؟ وبيان الحكم الشرعي في ذلك.

الإجابة

عن السؤال الأول

يقول رسول الله ﷺ الذهب بذهب، وفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والمسح بالملح، مثلاً بمثل، يداً بيد، فمن زاد أو ستراد فقد أربى الأخذ والمعطي فيه سواء" رواه أحمد وأبو بخاري. ويظهر من هذا أن الرب يقسميه ربا السيئة وربما الردة محرم شرعاً بهذه الصور من القرائن والسنة وبإجماع المسلمين.

(١) رواه أحمد وابن حبان ولساني.

(٢) الآية ٢٩ من سورة نساء



لما كان ذلك فلا يباح للسائلة الانتفاع بهذه الفائدة، لأنها من قبيل ربا الزيادة المحرم شرعاً. وصريق التخصر من الكسب المحرم هو التصديق به على الفقراء أو أي جهة خيرية. وعلى كل مسلم ومسلمة أن يتحرى الكسب لحلال ويتعد عن كل ما فيه شبهة الحرام، أمثالاً لقول الرسول ﷺ "دع ما يريبك إلى ما لا يريب".

عن السؤال الثاني اختلف الفقهاء في حكم الرسم الضوئي بين التحريم والكراهة، ولذي يدل عليه الأحاديث السوية لشريعة التي رواها البخاري وغيره من أصحاب السنن وترددت في كتب الفقه، أن التصوير الضوئي للإنسان والحيوان المعروف الآن والرسم كذلك لا بأس به، إذا خلت الصور والرسوم من مظاهر التعظيم ومظنة التكريم والعبادة وخت كذلك عن دوافع تحريك غريزة الجنس وإشاعة لفحشاء والتحريض على ارتكاب المحرمات. ومن هذا يعلم أن تعليق الصور في المنازل لا بأس به متى خلت عن مظنة التعظيم والعبادة، ولم تكن من الصور أو الرسوم التي تحرص على الفسق والفجور وارتكاب المحرمات.

والله سبحانه وتعالى أعلم.

### كتابة شيء من القرآن بقصد الشفاء غير جائز شرعاً

السائل من حملة القرآن الكريم. ويطلب منه بعض المصلين أن يكتب له آية من كتاب الله تعالى تبرئاً بها، أو يكون عنده مريض فيكتب له آية من القرآن مثل آية الكرسي أو المعوذتين أو الفاتحة. وقد اعترض عليه بعض الناس على أساس أن هذا لا يجوز علماً بأن النبي ﷺ قال: "خذ من القرآن ما شئت لما شئت" فهل يجوز هذا العمل أم لا يجوز؟

الإجابة:

إن القرآن وحي إلهي نزل به الروح الأمين على قلب رسول الله محمد ﷺ. ليكون لعالمين نذيراً وبشيراً، جاء بالعقيدة والشرعة منه بنا السابقين، من قال به



صدق، ومن اهتدى به فقد هدى إلى صراط مستقيم وقد اختلف العلماء في جواز كتابة بعض آيات القرآن الكريم أو سورته وتعليقها في أعناق الأولاد أو حملها، أو بعبارة أخرى في جواز تعليق التمام من القرآن وأسماء الله تعالى وصفاته. فقال طائفة بجواره ونسبوا هذا إلى عمرو بن العاص وأبي جعفر الباقر ورواية عن الإمام أحمد. وطائفة أخرى قالت بعدم جواز تعليق التمام للحديث الذي رواه أحمد عن عقبة بن عامر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول "من تعلق تميمه فلا أتم الله له، ومن تعلق ودعة فلا ودع الله له"، والتميمة ما يعق هي أعناق الأولاد من خرزات وعظام وغيرها لدفع العين. وقد جزم كثير من العلماء بقول الطائفة الأخيرة احتحاحاً بهذا الحديث وما في معناه، لأن النص عام ولا مخصص لعمومه وسداً للزريعة حتى لا يعلق في أعناق الصغار ما يجعلهم يكبرون وهم يعتقدون أن شعاعهم أو حفظهم بهذا المكتوب ولم يكن من عند الله

﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِنَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ٢٢٠ ﴾ (١)

وقد سئل ابن أبي يزيد المالكي عن أجر من يكتب ورقة فيها نحو اسم الله وما أشبه ذلك مع قرآن، وهل يجوز كتابة هذا؟ فقال: لم يأت هذا في القرآن ولا هي الأحاديث الصحاح فلا يجوز، والسنة الثابتة عن النبي ﷺ أحب إلينا أن يدعى بالقرآن وبأسماء الله وصفاته. الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي المكي ص ٨٨. وهذا هو ما يشير إليه القرآن الكريم في آيات الدعاء وهيما حكاه عن الأنبياء والصالحين من الالتجاء إلى الله سبحانه من دعاء واستغاثة.

(١) الآية ١٠٧ من سورة يونس



لما كان ذلك كان العمل المسؤول عنه غير جائز، لأن فيه إساءة استعمال لآيات القرآن الكريم، ولا ينبغي لمسلم أن يتخذ القرآن تميمة يعلقها فقد أنكر رسول الله ﷺ التمايم بوجه عام، بل ودعا على من يستعملها بعدم التمام، أي قضاء حاجته من شفاء وغيره، وليس لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر وكتبه ورسله أن يستعمل القرآن في غير ما أنزل له، وليس لمسلم أن يستحل أجر كتابة آية أو سورة للاستشفاء بها على أي وجه من الوجوه، إذ قد اتفق الفقهاء على أن هذا العمل بهذا القصد لا تجوز الإجارة عليه شرعاً ولا يحل النكسب به. أما الحديث الوارد في السؤال فمد من القرآن ما ثبت لما ثبت فإنه غير صحيح، إذ لم يرد في أي كتاب من كتب السنة، ويصدق على من يقول به ويتحدث عنه ويعمل به قول الرسول ﷺ فيما رواه البخاري ومسلم والنسائي عن أنس قال إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثاً كثيراً أن النبي ﷺ قال "من نعد عني كذباً فليتنوا مقعده من النار" كذب عمدة القاري شرح صحيح البخاري ج ٢ ص ١٥٢، والله سبحانه وتعالى أعلم

### يحرم العربون عند عدم إتمام الصفقة

تعاقد أحد الأشخاص مع مالك لأرض، على شراء قطعة أرض من ملكه للمباني. ودفع عربوناً. مبلغاً من النقود. أثناء التوقيع على عقد الوعد بالبيع. ونص في العقد على دفع باقي الثمن على أقساط ثلاثة يحل أولها في آخر شهر يناير سنة ١٩٨٠ والثاني في آخر فبراير سنة ١٩٨٠ والثالث في آخر مارس سنة ١٩٨٠. واتفقاً على أن يطبق على مبلغ العربون قواعد القانون إذا لم يقم المشتري بتسديد الأقساط في مواعييدها. ولما لم ينفذ المشتري بالأقساط. انذره البائع بفسخ الوعد بالبيع، فحضر وتسلم القسط الأول الذي كان قد سددته المشتري، ورأى الحاضرون أنه غير محق في استرداد العربون لإخلاله بشروط العقد، وقد أنصرف المشتري معترفاً بخطئته.

والسؤال:



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

ما هو حكم لإسلام في العربون؟ وهل هو من حق البائع شرعاً؟  
وهل له أن يتبرع به في وجه من وجود البر مثلاً إذا لم يكن من حقه؟  
الإجابة:

روى مالك في الموطأ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع العربون، ورواه أيضاً أحمد ولساني ونودود، ورواه الدارقطني، ورواه السهقي موصولاً، وقد فسر الإمام مالك لعربون فقال: ما فيما نعلم أن يشتري الرجل لعدو أو بكتري الدابة ثم يقول أعصيت دياراً، على أني إن تركت السلعة أو الكراء فما أعطيتك لك وهذا، الحديث قد ورد من طرق يقوي بعضها بعضاً، وهو يدل على تحريم البيع مع العربون، لما فيه من الشرط الفاسد والغرر وأكل أموال الناس بالباطل، وقد نص على بطلان البيع مع العربون وعلى تحريمه فقهاء مذهب الأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي.

وروي عن الإمام أحمد إجازته.

قال الشوكاني في بيان علة تحريم العربون، إن البيع مع العربون تنمى على شراطين فاسدين، أحدهما: شرط كون ما دفعه إليه يكون محذوفاً لا مقبلاً إن لم يتم العقد.

ولشرط الآخر: الرد على البائع إذا لم يقع منه الرضا بالبيع، وأصاف الشوكاني أنه إذا دار الأمر بين الخطر والإباحة ترحح الخطر<sup>(١)</sup>

لما كان ذلك فهي واقعة السؤال يكون استنبلاء البائع على العربون غير حائز شرعاً لنهي النبي ﷺ عن بيع العربون.

(١) ابن لاوطار ح ٥ ص ١٥٢ و ١٥٤ و بروه صه السبه شرح لبرر الهيئة ح ٢ ص ٩٨ والمحموع لسووي وشرح المهذب للشيرازي ج ٩ ص ٣٣٤ و ٣٣٥



وإذ كان ذلك فما طريق التصرف في مبلغ العربون الذي ظهر أنه من المحرمات؟

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المسلم إذا أخذ مالا حراماً، كان عليه أن يصرفه إلى مالكه إن كان معروفاً لديه وعلى قبه، الحياة، أو إلى وارث إن كان قد مات، وإن كان غائباً كان عليه انتظار حضوره وإيصاله إليه مع زوائده ومنافعه، أما إن كان هذا المال الحرام، لمالك غير معين، ووقع اليأس من التعرف على داه، ولا يدري أمات عن وارث أم لا؟ كان على حائز هذا المال الحرام في هذه الحال التصديق به، كإنفاقه في بناء المساجد والقباطر والمستشفيات، وذهب بعض الفقهاء إلى عدم جواز التصديق بالمال الحرام، لأن الله طيب لا يقبل إلا طيباً.

وقد استدلل جمهرة الفقهاء على ما قالوا من التصديق بالمال الحرام، إذا لم يوجد مالكه أو وارثه بخبر الشاة المصلية<sup>(١)</sup> التي أمر رسول الله ﷺ بالتصدق بها بعد أن قدمت إليه، فكلمته بأنها حرام، إذ قال ﷺ "أطعموها الأسارى".

ولد قامر أبوبكر<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه المشركين بعد نزول قول الله سبحانه (ألم غلبت الروم..) وكان هذا بإذن رسول الله ﷺ، وحقق الله صدقه، وجاء أبوبكر بما قامر المشركين به. قال له رسول الله ﷺ "هذا سحت فتصدق به"، وكان قد نزل تحريم القمار بعد إذن لرسول عليه الصلاة والسلام لأبي بكر في المقامرة مع الكفار.

(١) الدر مختار وحاشية رد المحتار لاس عابدين ج ٣ ص ٤٩٨، ٤٩٩ في كتب اللفظة، وبحياء علوم الدين للعلري في كتاب لحلال والحرام خرج العراقي الحديث عن أحمد بسند جيد في هامشه.

(٢) المرجع اسابق وتحريج العراقي بهامشه.



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

وكذلك أثر عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه اشترى جارية، فلم يظهر بمالكها ليعطيه ثمنها، فطلبه كثيراً فلم يضره، فتصدق ثمنها وقال اللهم هذا عنه إن رضي وإلا فلا أجر لي".

واستدلوا أيضاً بالقياس<sup>(١)</sup> فقالوا إن هذا الما مردد بين أن يضيع وبين أن يصرف إلى خير، إذا وقع اليأس من ملكه، وبالنسبة يعلم أن صرفه إلى خير أولى به من رمية، لأن رمية لا يأتي بفائدة، أما إعطؤه الفقير أو لجهة خيره ففيه الفائدة بالانتفاع به، وفيه انتفاع ماله بالأجر، ولو كان بغير اختياره، كما يدل على هذا الخبر الصحيح أن للزارع والفقير أجر، في كل ما يصيبه الناس والطيور من ثماره وزرعه، ولا شك أن ما يأكل الطير من الزرع بغير اختيار الزارع وقد أثبت له الرسول ﷺ الأجر.

وقد رد الإمام الغزالي على القائلين بعدم جواز التصديق بالمال الحرام بقوله "ما قول القائل لا نتصدق إلا بالطيب، فذلك إذا طلبنا الأجر لأنفسنا، ونحس أن نطلب الخلاص من المظلمة لا الأجر، وترددنا بين التضييع وبين التصديق، ورجحنا التصديق على التضييع.

وقول القائل لا يرضى لغيرنا ما لا نرضاه لأنفسنا، فهو كذلك ولكنه عيبا حرام لاستغنائنا عنه، والفقير حلال، إذ أحله دليل الشرع، وإذا قُضت لمصلحة التحليل وجب التحليل<sup>(٢)</sup>.

لما كان ذلك، فهي واقعة لسؤال يكون مبغ العربور الذي دفعه المشتري إلى النائع ولم تتم الصفقة محرماً على النائع، ويتعين عليه رده إلى المشتري إذا كان

(١) المرجع السابق وتحريج العرقى بهامشه.

(٢) إحياء علوم الدين في الموضع السابق في البطر الذي في مصرف ص ٨٨٢ إلى ٨٩٠. هذه طبعة لجنة نشر الثقافة الإسلامية - القاهرة ١٣٥٦ هـ.



معروفاً لديه وعلى قيد الحياة، وإلى ورثته إن كان قد توفي، فإن لم يعلم بذاته ولا بورثته، فعلى البائع التصديق بمبلغ العربون في المصالح العامة لمسلمين كبناء المساجد أو المستشفيات، لأن عيه التحلص مما حازه من مال محرم، ولا يحل له الانتفاع به لنفسه، لأن كل مسلم مسؤول عن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه. كما جاء في الحديث الشريف<sup>(١)</sup> **واسه سبحانه وتعالى أعم.**

### المراهقات من قبيل القمار المحرم شرعاً

هل الرهان والمقامرة، والرهان على الخيول المتسابقة، يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية أم لا؟

أجاب:

قال الله تعالى:

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝ ﴾<sup>(٢)</sup>

وقال سبحانه

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ خِجْرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ۝ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدُوًّا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ۝ ﴾<sup>(٣)</sup>

(١) صحيح الترمذي ج ٩ ص ٢٥٢.

(٢) الآية ١٨٨ من سورة البقرة.

(٣) لايتان ٢٩ و ٣٠ من سورة البساء.



وقال

﴿ يَا أَيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْحَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَصَابُ وَالْأَرْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاحْتَبِوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْحَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنتُمْ مُنْهَوْنَ <sup>(٢)</sup>

قال أهل الفقه بلغة العرب إن اسم الميسر هي أصل اللغة إما هو للتجزئة، وكل ما جزئته فقد يسرته، ويقال للجازر الياسر، لأنه يجرىء الجزور، والميسر الجزور نفسه إذا تجرأ، وكانوا ينحرون جزوراً ويجعوبه أقساماً يتقامرون عليها بالقдах على عادة لهم.

وقالوا إن اشتقاق لفظ الميسر من اليسر بمعنى السهولة، لأنه أخذ الرجل مال غيره بيسر وسهولة من غير كد ولا تعب، أو من اليسار لأنه سلب يساره، والذي يؤخذ من هذا أن اشتقاق لفظ «الميسر» إما من يسر إذا وجب، أو من اليسر بمعنى السهولة، لأنه كسب بلا مشقة، أو من اليسار وهو الغنى، لأنه سبب للربح، أو من اليسر بمعنى التجزئة والاقتسام. قال أهل اللغة كل شيء فيه قمار فهو من الميسر، ويقال قامر الرجل مقامرة وقماراً راهنه وهو التقامر والقمار والمقامرة، وقد راهنه وهم يتراهنون، وراهنه فلاناً على كذا مراهنه خاطرته. والمراهنة والرهان: المسابقة على الخيل وغير ذلك.

أما الرهن فهو ما وصع عند الإنسان مما ينوب مناب ما أخذ منه <sup>(٣)</sup>

(١) الآيتان ٩٠ و ٩١ من سورة المائدة.

(٢) لسان العرب لاس مصور في مادتي قمر ورهن، وأحكم القرن لخصاص ج ١ ص ٢٨٨ و تفسير المنار ج ٢ ص ٣٢٤



وقد اختلفت كلمة فقهاء الميسر على ن الميسر وكل قمار محرم بالآية  
الكريمة

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَلْبَابُ وَالْأَرْطَمُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ  
السَّيِّئِينَ فَاحْشَوْهُ لَعَلَّكُمْ تُفْحَشُونَ ﴾ (١)

المرفوعة أخيراً إلا ما أباحه لشرع على ما سيأتي بيانه.

وإنما كان تحريم الميسر والقمار بعمومه لما فيه من المضار النفسية، إذ يعمل  
على إفساد الرعية بتعويد النفس الكسل، ولقعود عن طلب الرزق والسعي في  
سبيله انتظاراً لقبومه بأسباب موهومه، وصعف لقوة العقلية بترك الأعمال  
المفيدة في طرق الكسب الصبعية، وإهمال المقامرين للزراعة والصدعة و لتجارة  
التي هي أركان العمران، ولما فيه من المضار المالية، إذ يؤدي الميسر والقمار إلى  
حرب البيوت والإفلاس فحاة بالتحول من العنى إلى الفقر، و لحواث الكثيرة في  
لمجتمع شاهدة على ذلك.

ولقد نقل<sup>(٢)</sup> المفسرون عن ابن عباس وقتادة ومعاوية بن صالح وعطاء  
وطاؤوس ومحاهد أن «الميسر» القمار وأن كرم ما كن من باب القمار فهو ميسر  
بهذه الآية.

ولقد سئل<sup>(٣)</sup> لإمام علي بن أبي طالب عن رجل قال لرجل إن أكلت كد وكدا  
بيصة فلت كد، وكدا فقال علي كرم الله وجهه هذا قمار ولم يحره.

(١) الآية ٩٠ من سورة المائدة.

(٢) أحكام القمار للحصص ج ٢ ص ٥٦٦

(٣) أحكام القمار للحصص ج ١ ص ٢٨٨



ويحرم الميسر والقمار كذلك باعتبارهما أكلا لأموال الناس بالباطل. المنهي عنه في القرآن<sup>(١)</sup>، ذلك لأن أكل الأموال بالباطل كما عبر القرآن يتأتى في صورتين إحداهما أخذ المال بطريق محطور وبرضاء صاحبه كالربا والقمار. والصورة الأخرى أخذ المال بغير رضاء صاحبه وعلى وجه القسر والظلم والخفية، كالغصب والسرقة والخيانة وشهادة الزور واليمين الكاذبة وبحو هذا مما حرم الله سبحانه. فالمراد من النهي عن أكل أموال الناس بالباطل ما يعم الأخذ والاستيلاء وغيرهما عن طريق غير مشروع، وعبر القرآن بالآكل، لأنه أهم أغراض الانتفاع بالمال، وبين في الآية لأولى إحدى وسائل الكسب الحلال، وهي التجارة القائمة عن تراض بين المتعاملين. ويلحق بالتجارة كل أسباب التملك التي أتاحها لشارع، كالإرث والهبة والصدقة وتملك المنافع بالإجارة والإعارة، والمراد بكلمة «الباطل» في هاتين الآيتين - والله أعلم - ما كان بدون مقابلة شيء حقيقي، حيث حرمت الشريعة أخذ المال بدون مقابل حقيقي يعتد به ورضاء من يؤخذ منه، وكذلك إنفاقه في غير وجه حقيقي نافع. ويدخل في هذا التعدي على الناس بأخذ المنفعة بدون مقابل أو إيقاص الأجر المسمى، أو أحر المثل والغش والاحتيال والتدليس والقمار والمراهنات.

لما كان ذلك كار الرهان والقمار فوق أنهما من المحرمات باعتبارهما من أفراد الميسر، محرمين كذلك باعتبارهما من نوعيات أكل أموال الناس بالباطل، أي بلا مقابل حقيقي<sup>(٢)</sup>، ما قوله تعالى في سورة البقرة بعد آية المدابنة

(( وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَى مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ نَعْصُكُمْ نَعْصًا

فَلْيُؤَدِّ الَّذِي وُتِّمِنُ مَنَّتَهُ، وَلِيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ ))<sup>(٣)</sup>

(١) الانتان ١٨٨ من سورة البقرة و٢٩ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٢٨٣ من سورة البقرة.



## من أحكام الممنوعات

أما هذه فليست من هذا الباب، إذ الرهان في هذه الآية<sup>(١)</sup> من الرهن، بمعنى احتباس العين وتيقه بالحق، ليستوفي الحق من ثمنها أو من ثمن مدفعها عند تعذر أخذها من الغريم.

ومما تقدم يتقرر أن كل ما كان من تعامل على سبيل المحاطرة، بين شخصين أو أشخاص بحيث يعم بعضهم في تقدير، ويغرم من ماله على تقدير أحر قمار ثم هل الرهان على لخيول المتسابقة من القمار المحرم؟

الذي يستفاد مما سلف - وحسبما جاء في كتب المفسرين ولفقهاء - أن الرهان والقمار من الميسر المحرم إلا ما استثناه الشارع وأجاره لدوافع مشروعة. فالرهان بمال، إنما يكون مشروعاً، فيما دلّ لدليل على الإذن به كالسبق بالخيول والإبل والرمي والأقدام، وهي العوم، وقد شرع هذا وأجبر للحاجة إليه لتعلم العروسة وعدد لخيول الحرب، وللخبرة وللهارة في لرمي وللتفقه في الدين وغيره من لعوم النافعة للإنسان في حياته.

والسند هي إجارة السبق في هذا حديث<sup>(٢)</sup> أني هريرة رضي الله عنه الذي رواه الخمسة قال قال رسول الله ﷺ "لا سبق إلا في حف أو نصل أو حفر ولم يذكر فيه ابن ماجه أو نصل، أي في الخيل وإبل ولسلاح وحديث<sup>(٣)</sup> ابن عمر أن النبي ﷺ سابق بالخيول وراهز وفي لفظ سابق بين الخيل وأعطى السابق رواهما أحمد. وحديث<sup>(٤)</sup> أبي هريرة أن النبي ﷺ قل من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق فهو قمار رواه أحمد و أبو داود وابن ماجة.

(١) الجامع لأحكام القرآن لقرطبي ج٢ ص ٤٠٨ - ٤١٠.

(٢) بين لأوطار لشوكاسي ح ٨ ص ٧٧ وما بعدها في أبواب لسبق و برمي

(٣) المرجع لسابق.

(٤) المرجع لسابق



## العناوين الإسلامية - الجزء الأول

هذه الأحاديث وغيرها مما ورد في هذا الباب ستعدل بها لفقهاء على حور  
لسباق على جعل «جائزة»<sup>(١)</sup> في الأحوال الآتية

الأولى أن يكون الجعس أو الجائزة مقرره من غير المتسابقين كالإمام «ولي  
لأمر» وذلك بلا خلاف من أحد، وإن كانت لحائرة أو لجعس من حد المتسابقين  
جاز ذلك عند جمهور الفقهاء.

الثانية إذا كان السباق بين اثنين، وكانت الحائز موهوبة من أحدهما دون  
الأخر بن يقول أحدهم إن سبق فرسك فرسي فت مبي مبلغ كذا جائزة وإن  
سبق فرسي فرسك فلا شيء لي عليك

الثالثة أن تكون لجائزة من كل من المتسابقين، ويدخلان بينهما ثالثاً ويقولان  
لثالث إن سبقتك فإدلك وإن سبقتك فلا شيء لك، مع بقاء لشرط لدى  
شرطاه بينهما، وهو أنهما سبقا له على صاحبه جعل «جائزته» بق على حاله،  
فإن غلبهما الثالث أخذ المالكين

وإن علبه فلا شيء لهما عليه وبأحد أيهما علب المشروط له من صاحبه وأما  
إذا كن المال المشروط جائزة من كرميهما ولم يدخل هذا الثالث فهو من القمار  
المحرم، وقد حكى عن الإمام مالك أنه لا يحير أن يكون لعوض «الجائزة» من غير  
لإمام «ولي الأمر».

وفيما تحور المسابقة فيه خلاف بين الفقهاء، لكن لشوكني<sup>(٢)</sup> قد بقر عن  
لقرطبي قوله لا خلاف في حوار المسابقة على الحد وغيرها من الدواب وعلى  
لأقدام، وكذا الرمي بالسهم وسعمل الأسلحة، لما في ذلك من التدريب على  
الجري.

(١) أحكام القرآن لخصاص ١ ص ٢٨٨ و لفتوى رقم ٣٢١ سحر ٤٦.

(٢) لمرجع السبق وسبل السلام لصعبي ص ١٠٤ ح ٤



وإذ كان ذلك، وكان الرهان على الخيل المتسابقة. إما تؤدى جوائزه من حصية تذاكر المراهنات، وكان إقدام حائزي هذه التذاكر على شرائها. إما هو لمراهنة والكسب بهذا الطريق فقط، وليس إقدامهم على الاشتغال فيها تبرعا، لإنماء روح الفروسية المشروعة، كما أن هذه المسابقات لا تجرى لتدريب لحيول لمسابقة على فنون الفروسية التي تستعمل في حفظ أمن البلاد داخياً وخارجياً، وإنما أعدت تلك الخيول لهذه المراهنات.

لما كان ذلك، كان إحراء هذه المسابقة محرماً، وكانت هذه المراهنات حسماً تجري في عصر لم يست لغير مشروع، ولا بالشروط التي نص عليها الشارع في الأحاديث الشريفة عن رسول الله ﷺ، وكان كل ذلك داخلاً - بواقعه وشروطه - في أنواع القمار المحرم شرعاً، لأنه من قبيل الميسر الذي سمى الله سبحانه في الآية الكريمة

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْحَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلٍ

الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۖ﴾ (١)

وقد امتد هذا الحكم ليشمل كل تعامل يدخل تحت هذا الاسم، بالاعتبارات المشروحة التي 'همها' المخاطرة والحصول على مال بدون مقابل حقيقي ويؤكد هذا حديث رسول الله ﷺ (٢) قال " لخير ثلاثة فرس يربطه الرجل في سبيل الله، فثمنه أجر وركوبه أحر، وعاريته أجر وعلفه أحر، وفرس يغالقه (٣) فيه الرجل ويراهن، فثمنه وزر (٤) وعلفه وزر وركوبه وزر، وفرس للبطنة (٥) فعسى أن يكون سداداً من الفهر إن شاء الله .

(١) الآية ٩ من سورة المائدة.

(٢) نيل لأوطار لشوكاني ج ٨ ص ٨٠ و ٨١

(٣) المعينة المراهنة كما في القاموس.

(٤) الوزر لذب والأنم

(٥) بمعنى طب إنتاجها بالولادة



وإذا كان الحفاظ على المال وإنفاقه في الوجوه المشروعة من الضروريات في الإسلام، كانت المقامرة به في الرهان والقمار أياً كانت صورهما من الأمور المحرمة قطعاً، فقد عني الإسلام بتوجيه المسلمين إلى كسب المال بالطرق المباحة الحلال، وإلى إنفاقه كذلك فيما يفيد الإنسان، وكانت حكمة بالغة تلك التي أشار إليها لنص القرآني الكريم

﴿يَمَا يُرِيدُ سَيُصْرَفُ أَنْ يُوَقَعَ نَيْكُمُ الْعُدُوَّةَ وَالنَّعَصَاءَ فِي الْحَرِّ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ ۚ﴾<sup>(١)</sup>

هذه الحكمة تجريم لهذا العمل لما يترتب عليه من المفسد والمناسي التي تفصي إلى إصاعة المال وتحريب السيوت العامرة، وكم دفع القمار محترفيه إلى ارتكب صوف الجرائم كالسرقة و لاختلاس بل والانتحار. ولأمراء في أن الرهن على الحيول لمسايفة يحمل هذا الشر المسصير، وأن كل ما جاء عن طريقه يسار موقوف لا خير فيه ولا دوام له، كما أفاء الحديث الشريف الأخير حيث نص صراحة على تحريم اتخاذ الخيول للمراهبات.

وبعد فإن الله سائل كل إنسان عن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، كما أخبرنا بذلك رسول الله ﷺ في الحديث الذي رواه بن مسعود رضي الله عنه قل لا ترول قدم ابن آدم يوم لقيمة من عند ربه حتى يسأل عن خمس عن عمره فيم أفده، وعن شبابه فيم أبلاه، وماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وماذا عمل فيما علم<sup>(٢)</sup>.  
والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) الآية ٩١ من سورة المائدة.

(٢) صحيح الرمزي ج ٩ ص ٢٥٢



## تعاطي المخدرات بالحقن محرم شرعاً

سائل يقول: إن له زميلة بالعمل متزوجة من رجل يعيش مع والديه، ووالدته مريضة من مدة طويلة وتعطى حقناً مخدرة باستمرار مثل: «الفاكافين» «مورفين» وهي تتعاطى هذه الحقن بناء على كشف أطباء مسلمين ومسيحيين أجمعوا على ضرورة إعطائها هذه الحقن باستمرار. ويطلب الإفادة: هل هذا حلال أم حرام؟ وبيان الحكم الشرعي في ذلك.

الإجابة:

الذي تدل عليه البصوص الشرعية أن كل شراب من شأنه الإسكار عند تعاطيه يكون خمرًا محرماً بقوله تعالى

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأُرْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلٍ

الشَّيْطَانِيِّ فَأَجْنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْحَحُونَ ۚ ﴾ <sup>(١)</sup>

وقوله عليه الصلاة والسلام ما أسكر كثيره فقلبه حرام <sup>(٢)</sup>. فيحرم لذلك شربها أو تعاطيها عن طريق الحقن صحيح والمريض، غير أن بعض الأئمة قد رحص للمريض في التدوي بالمحرم إذا تعين دواءه به بقول طبيب أمين حاذق مسلم تقديراً لضروره، لأن المريض إذا توقف سفاؤه على تعاطي الخمر ولو لم يتعاطاها لهدت سبل له شرعاً أن يشربها لهذه الضرورة دفعا للضرر عن نفسه عملاً بقوله تعالى

(( وَلَا تُقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْهَلَكَةِ )) <sup>(٣)</sup>

(١) الآية ٩٠ من سورة المائدة.

(٢) روه أحمد وابن ماجة ودارقطني.

(٣) من آية ١٩٥ من سورة البقرة.



وهذا إذا تعينت دواءً لشفائه ولم يوجد دواء آخر يدفع عنه النهلكة غيرها، لأن حرمة تناولها ساقطة في حالة الاستشفاء، كحل الخمر والميتة للعطشان والجائع عند الضرورة.

وقد تقدم العلم والطب في هذا العصر، وتوحد بدائل كثيرة من الأدوية التي لا تحتوي على المحرم، أو احتوته ولكن تحول بالصناعة، فتكون لضرورة غير موجودة، وإن وجدت تقدر بقدرها.

لما كان ذلك فإذا كن الدواء لمصدر الذي تتعاطاه السيدة لمسئول عنها لا بدليل له من الأدوية التي تحبو من المخدرات أو المحرمات عموماً، جار لها أن تتناوله مادام قد نصح الطبيب، لمسلم الموثوق بدينه وعمه ببقعه لها وانعدم بديله. فقد قل سبحانه في ختام آية المحرمات.

(( فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ سَاعٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ))<sup>(١)</sup>

والله سبحانه وتعالى أعلم.

## الاحتفال بوفاء النيل ليس من الدين

١- وأد البنات عادة جاهلية لدفع العار وخشية الفقر وقد أبطلها الإسلام.

٢- العودة إلى الاحتفال بزفاف عروس النيل ارتداد إلى جاهلية عمياء، لا تفريق فيها بين الحلال والحرام.

إن قدماء المصريين كانوا يقومون باختيار أجمل فتاة عذراء في مصر، ويلبسونها أفخر الثياب ويزينونها بأغلى الحلوى، ثم يسفرون بها في موكب بحري كبير في النيل، ويلقونها في الماء ليتزوجها النهر الخالد إرضاء له وشكراً على فيضانه، وعندما جاء العرب استبدلوا

(١) من الآية ١٧٣ من سورة البقرة.



## من أحكام المنوعات

العروسة البشرية بتمثال لعروس النيل، وفي هذا العام يتخذ الاحتفال مظهراً أكثر حيوية. ويضج المجال أمام الفتيات من سن ١٥ إلى ٢٥ للاشتراك في مسابقة ملكة جمال النيل أمام لجنة التحكيم التي ستعقد لاختيارها، وأن العروس الفائزة بلقب ملكة جمال النيل ستطلق يوم ٢٤ أغسطس الجاري من أمام الميرديان في موكب داخل مركب فرعوني. ثم مركب بها ٤٠٠ اربعمائة مدعو من مختلف الهيئات الدبلوماسية. ومن ورائهم ٥٠ خمسون مركباً شراعياً. حيث يسير هذا الموكب من فندق الميرديان إلى كوبري قصر النيل. حيث يتوقف الموكب وتبدأ المراسم المتبعة في ذلك، ويلقي محافظ القاهرة الوثيقة. وتطلق الصواريخ وتقض العروس في النيل فما حكم الشرع في هذه الاحتفالات والمظاهر؟

### الإجابة

كان للأمم لغبرة عادات يرونها حسب معتقدهم من لو زمهم، ولقد جرت بعض قبائل العرب في الحاهية على ود البنات، بما للفقر و حسنة عارهن إذا احرف بهن الحياة أو احرفن بها، وحاء الإسلام وقال لهم القرآن

﴿ وَإِذَا الْمَوْءُدَةُ سُئِلَتْ بِمَا سَأَىٰ دُبِّ فَتَلَّتْ ۖ ﴾ (١)

فخشعت قلوبهم لما نزل من الحق، وارتفع لقرن بحواء وأبن مكانته. أما وزوجاً وبنياً وأختاً، وكشف عن وقعها في الحياة، فلها ذمتها ولها حركة حياتها في نطاق نظام العام الإسلامي ولم يكن لعرب وحدهم هم وأداة البنات بل تسركهم في ذلك المصريون القدماء، فقد روى التاريخ أن المصريين كانوا يحتفلون يوم وفاة لبل في شهر ثوت أو مسرى كل عام، وقد كان هذا الحفل ينتهي بإلقاء عروس في النيل، أي و به عروس فتاة من بني الإنسان تلقون بها في البهر وفت

(١) لايتال ٨ و ٩ من سورة النكوير



فيضانه، في أمواجه الهادرة في غرسة وطمه، عقدة منهم أن النهر برضى عنهم إذا زوجه تلك العروس، فيفيض دائماً ولا يفيض<sup>(١)</sup> ولا دخلت مصر في الإسلام، وارتفع في سمائها نداؤه ودعاؤه، وعمت أن لله وحده هو واهب النيل إلى مصر، وهو سبحانه الذي فجر هذا النهر، حتى فاضت جنباته عيوباً من الأرض وأنهاراً من السماء، أوقف حاكم مصر المسم وأد البسات فيها، وأجرى فيها حكم الله، وتلا عليهم قوله

﴿ وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُبِّتَ ﴿١﴾ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾<sup>(٢)</sup>

وأعلمهم بأن الله سبحانه هو صاحب هذه النعمة، نعمة هذا النهر لجاري بإذنه وأمره حتى شق الفياضي والقفار، واجتار بلاداً وحدوداً ليروي كدنة الله في أرضه، مصر، ويهبها الحياة، واستندل عروسهم التي يتدونها في لنيل، بكلمة الله ألقاها في مبعده التي فاضت، وقال أيها النيل إن كنت تجري باسم الله ومن الله، فإن الله مجريك، وإن كنت لاتحري إلا بهذه العروس فلا تجر لأن الله مرسل الرياح ومجري السحاب. قال جل شأنه

(( وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلْ فِيهَا رَوَاسِيَ وَهَرَارًا ))<sup>(٣)</sup>

وقال أيضاً

(( وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا يَسْقِيهِ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ ))<sup>(٤)</sup>

(١) لبيان ٨ و ٩ من سورة النكوير

(٢) من الآية ٢ من سورة الرعد.

(٣) من الآية ٩ من سورة فاطر.



فهل يحوز بعد أن مضى على ود هذه العادة المصرية الجاهلية قرابة أربعة عشر قرناً من الزمان أن نعود إليها وبخالف حكم الله، فقد صالحت قبل أيام خيراً يتحدث عن النية إلى إقامة مسابقة لاختيار ملكة جمال النيل، وعودة الاحتفالات بوفاء النيل بعد توقفها ١٢ عاماً، يا هول هذا الخبر وما حواه من استعراض لأحاساد فتياتنا من سر ١٥ إلى ٢٥، أعود إلى سوق الخاسنة والرقيق الأنيس؟ وهذا المهرحار يدعو إلى حفل رفاف عروس النيل الذي تشهده الدولة رسمياً وبسطمه، بل وتدعو إليه الهيئات الدبلوماسية في مصر، مصر الإسلام، مصر الأزهر، مصر التي وضعها العالم رائدة وقائدة للعرب والمسلمين، تترد إلى جاهلية عمياء، لا تفرق فيها بين الحلال والحرام. أي وثيقة هذه التي يلقيها المسؤول الكبير في النيل مع العروس، لتي اشترط أن تجيد سباحة وأن تلتقطها فرق لإنقاذ، أي خدش، وأي إهانة للأبني لتي كرمها الله وحرّم وأدها، بل وحرّم لمسها لغير محرمها أو زوجها. أي وثيقة تلك ومادا تحوي؟ هل تحوي جريز النيل باسم الله وبلوغ مياه الفيضان القدر المقرر لتحصيل الضرائب إظهاراً للعدل في الرعية وشكراً لنعماء الله؟ أو تحوي ترويج هذه العروس للنيل والعودة إلى وثيقة محاها الإسلام؟

((وَمَنْ يُنَدِلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ))<sup>(١)</sup>

إلى المسؤولين عن تنظيم هذا المهرجان أسوق الحديث. إن مصر لا تروج فيها هذه المهرجانات، ولا ينبغي أن تقام فيها. أيها المسؤولون جميعاً أوجه الرحاء والبداء، أوقفوا هذه المهازل إنا ندعو المسؤولين جميعاً بالتدحر لوقف هذه المهرجانات الفاسدة. و به يهدي إلى الحق وإلى صراط مستقيم.

(١) من الآية ٢١١ من سورة البقرة.



هد وقد نشرت حريدة الأهرام بعدها لصدر بتاريخ ١٩٨١/٨/١٠ في باب أخبار الصباح مايلي عزيز فاسم مدير عام الميرديان بالقاهرة ألغى مسابقة وهاء السير كما نشرت جريدة الجمهورية بعدها الصدر بتاريخ ١٩٨١/٨/١٠ مايلي الميرديان يلغى المسابقة ويعتذر لـ ٧٠ فدة.

### كسب مصفف شعر المرأة حرام

سئل:

سائل يقول إن ابنه يعمل مصففا لشعر السيدات، وأشار في سؤاله إلى أن هذا العمل هو مورد ابنه وليس له مصدر رزق آخر. وسأل عن حكم ذلك شرعا.

الإجابة

يقول الله تعالى

﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْصُوا مِنْ أَنْصُرَهُمْ وَتَحْفَظُوا فُرُوحَهُمْ ذَلِكَ أَرْتَى لَهُمْ إِنْ كُنْ خَيْرٌ مِمَّا يَصْعُونَ ﴾ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْصُوا مِنْ أَنْصُرَهُنَّ وَتَحْفَظْنَ فُرُوحَهُنَّ وَلَا يُتَدِيرْنَ رِيَسَهُنَّ إِلَّا مَا طَهَّرَ مِنْهَا وَلْيَصْرِنَ حُمْرُهُنَّ عَلَى خِيَابِ وَلَا يُتَدِيرْنَ رِيَسَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّشْعِيرَ غَيْرَ أُولَى الْإِزَةِ مِنَ الرَّحَالِ أَوْ الطِّفْلِ الذَّيْبِ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ وَلَا يَصْرِنَ بَارْحِبَهُنَّ لِيَعْلَمَ مَا تُخْفِينَ مِنْ رِيَسَتِهِنَّ وَتَوْنُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا إِنَّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١﴾

(١) الآية ٢٠ و ٢١ من سورة نور



هذا أمر من الله تعالى للرجال والنساء على السواء بأن بغضوا أبصارهم عما حرم عليهم، فلا ينظروا إلا إلى ما أباح الله لهم النظر إليه، لأن النظر داعية إلى فساد القلب وذريعة للوقوع في المحرمات.

وقد روي حديث قدسي عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ "إن نظرة سهم من سهام إبليس مسموم، من تركها محافتي أبدلته إيماناً يجد حلاوته في قلبه".<sup>(١)</sup>

وروي البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال "كتب على ابن آدم حطه من الزنا أدرك ذلك لا محالة، فزب لعين النظر، وزن اللسان الطق، ورنأ لأذنين الاستماع، ورنأ اليدين لبطش، وزن الرجلين الخطى، والفسس بمنى ونشتهي، والفرح يصدق ذلك أو يكذبه".<sup>(٢)</sup>

وقد أوضحت الآية الأخيرة أن عى المرأة أن تستر جسدها من قمة رأسها إلى لقدمين، وفقط يباح لها كشف وجهها وكفيتها حسماً جاء في حديث سببة اسماء، عن خالد بن دريك عن عائشة أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رقاق فأعرض عنها وقال "يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض، لم يصلح لها أن يرى منها إلا هذا وهذا" وأشار إلى وجهه وكفيه.<sup>(٣)</sup> رواه أبو داود.

ومن ثم فلا يحل لغير الزوج ومحارم المرأة النظر إلى ما عدا الوجه وكفين من جسدها.

(١) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٢٨٢.

(٢) المصدر السابق

(٣) بل الأوصار ج ٦ ص ١١٤ باب إن المرأة عورة، لا وجهه وكفيتها



ولما كانت هذه النصوص من القرآن والسنة قد أوجبت على المرأة ستر جسدها من قمة رأسها إلى قدميها، وحرمت النظر إليها من غير روجها ومحارمها الدين بينهم الله في هذه الآية الأخيرة، كان من شيء من جسدها محرماً، لأنه إثارة للغرائز من النظر.

ولما كان لرجل لذي يقوم بتصفيف الشعر لغير زوجة له أو لغير محرم منه إنما يمس جزءاً من جسدها وحب ستره، وحرم الله النظر إليه وبالتالي حرم مسه. كان هذا لعمل محرماً على لرجال، وكل عمل محرم يكون كسبه محرماً، مع أن تحري الكسب الحلال من لواجبات التي أمر الله سبحانه وتعالى بها هي القرآن الكريم، وعلى لسان رسول الله ﷺ، قال الله تعالى

﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَشْكُرُوا لِلّٰهِ إِنْ كُنْتُمْ

إِئْتِهٖ تَعْبُدُونَ ﴾ (١)

وروي أن سعداً سأل رسول الله ﷺ أن يسأل الله تعالى أن يجعله مجاب الدعوة. فقال له "أطب طعمتك تستحب دعوتك" (٢).

والله سبحانه وتعالى أعلم.

### حكم الإسلام فيما يهدى إلى الحكام

إذا كان دسبور مصر قد خلا من النص الذي يبيع لموظف بالدولة أيأ كنت درحه وطيفته وموقعه قبول لهداي، سواء من الأفراد أو الهيئات، وصية أو أجنبية

(١) لاية ١٧٢ من سورة البقرة

(٢) إحياء علوم الدين ج٥ ص٢٢ كتاب لالحلال و لحر م



## من أحكام الممنوعات

أو يمنع ذلك ويحرمه، فإنه قد نص في المادة الثانية منه على أن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع. وتنفيذاً لهذا النص ينبغي الرجوع إلى مصدر الشريعة الإسلامية عندما يعوزنا النص القابوي الصريح في إباحة أو التحريم، ذلك ما يجب حتى لا نضل السبيل إلى الطريق لمستقيم الذي نرجو أن يكون هدفت فيما نبتغي من الطهارة والابتعاد عن الريب والشكوك. ولعلنا لسنا في حاجة إلى التنبية إلى أن القوم بين الحاليتين قد اعتدت بمبادئ الشريعة الإسلامية في التطبيق كما جاء في المادة الأولى من التقنين المدني، وإن جاء حكمها في غير الموضع لواجب وعندما نطالع سنة رسول الله ﷺ نراه قد قطع وأبان الحكم جلياً لا شبهة فيه، ولا يحتمل التأويل في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم وأبو داود عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه، ونقله لمذري في كتابه الترغيب والترهيب. قال استعمل أسبي ﷺ رجلاً من الأزد «اسم قبيبة باليمن» يقال له ابن اللبية على الصدقة «أي يجمع الركة ممر وجبت عليهم. فلما قدم قال هذا لكم، وهذا أهدي إلي قال فقام رسول الله ﷺ فحمد الله وأثنى عليه ثم قال «أم بعد، فإني أستخدم الرجل منكم على لعمر مما ولاني الله فبئني فيقول هذا لكم، وهذا هدية أهديت لي. أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقاً؟ والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه إلا لقي الله يحمله يوم القيامة، فلا أعرف أحداً منكم لقي الله يحمل بغيراً له رعاء أو بقره لها خور، أو شاة تيعر أي تصيح» ثم رفع يده حتى رؤي بياض إبطيه يقول اللهم هل بلغت. هذا حديث رسول الله ﷺ الذي أمر لدستور بتعديده، يقول واصتاً صريحاً للموظف في الدولة «يا كان موقعه، إن الهدايا لا يقدم إليك إلا لأنك في هذا الموقع من لخفير إلى الوزير، وإلا فاجلس في بيتك دون وظيفة في لحكومة فانظر أيهدى إليك؟ وقطع بتحريم قبول هذه الهدايا معلناً أن من قبل



## العناوين الإسلامية - الجزء الأول

الهدية بوصفه من عمال الدولة واصطفاها لنفسه يأتي يوم القيامة وقد حمل ما أهدي إليه باعتباره استغلالاً لموقعه.

ونحن في حاجة إلى القدوة حتى يقتدي بها كل العاملين في وظائف الدولة أياً كان قدر تلك الوظائف وموقعها، وحتى يعمل الموظف ويؤدي واجباته باعتبارها واجباً عليه، وليست ممة أو منحة يتفصل بها على أصحاب المصالح والحقوق التي وضعتها الدولة أميب عليها، وأن تحريم قبول الهدايا لشخص الموظف ولحسابه الخاص يجعله مؤدياً لواجباته بالدمة والصدق، لا يتهاون في تنفيذ صفقة من الصفقات بشروطها ومواصفاتها، ولا يثري على حسب مصلحة الوطن والمواطنين، بل ولا يغالي في تنفيذ ما عهد إليه تنفيذ من أمور الدولة، وما أكثره. إن لإسلام قد حرص في أحكامه على نقاء عمال الدولة الذين يباشرون مصالح الوطن والمواطنين، واحتسب كرامة فائدة أو عائد أباً كان وصفه يعود عليهم بسبب وصانقهم غمولا وسرقات، يحمس وررها في الدنيا وعقاباً وتشهيراً به على الملأ في لاجرة، يوم يقوم الناس لرب العالمين ولسنا بحاجة لنقر الشريعة من ها أو هاك، فدينا شرع ينطق بالحق ويرشد إلى الاستقامة قال تعالى

﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلِّى هِيَ أَقْوَمُ وَيُنَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَغْمُونَ

الصَّلَاحَتِ أَنَّ هُمْ أَحرًا كَثيرًا ۝ ﴾ (١)

والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) الآية ٩ من سورة الإسراء



## الجواهر المخدرة حرام شرعا

ما حكم الشريعة الإسلامية فيما اذا كانت الجواهر المخدرة تأخذ حكم الحدود أو التعازير وما نصاب الشهادة، والشروط الواجب توافرها في الشاهد بالنسبة لهذا الموضوع؟

الإجابة

إن لحوهر المخدرة «لحشيش وأمباله» بحرم تناولها باعتبارها بغير وفاء، وتصرف العقل وغيره من أعضاء الجسد الإنساني، فحرمها لست لذاتها وإنما لآثارها وضررها.

وقد اتفق جمهور فقهاء المذهب الإسلامية على حرمة الحشيش وحوه، والأصل في هذا التحريم ما رواه أحمد في مسنده وأبو داود في سننه بسند صحيح عن أم سلمة رضي الله عنها قالت نهى رسول الله ﷺ عن كل مسكر ومفتر وذلك لنبوت ضرر كل داء في البدن والعقل، كما اتفق الجمهور على أن من أكل شيئا من هذه المواد أو استعمله لغير الدواوى الباع طيبا لا يحد حد شرب الخمر وإنما يعرر متعاطيها بالعقاب لراجر له ولا مثاله، وقد ذهب بعض فقهاء إلى أنه إذا وصل الحشيش لحد السدة المطربة، وجب توقيع حد الخمر على من تعاصه بهذه الصفة كشارب الخمر، كما ذهب بن تيمية ونحوه بن القيم من فقهاء المذهب الإمام أحمد بن حنبل إلى إقامة الحد على متعاطي هذه المخدرات كشارب الخمر، باعتبار أنها شدة خنا وصررا من الخمر، واستحسن الشيعة الإمامية القول بالحاق المخدرات بالمسكرات في وجوب الحد نماين جده، وأفنى بعض فقهاء المذهب الإمام أي حيفة بالحد أيضا.

ومما تقدم يضح أن هذا الخلاف قد نزل في كتب الحدودات تعتبر بداهة حمرها يقام الحد على متعاطيها مطلقاً ثم أنها تعتبر من قبيل الخمر علة، باعتبار نه ينط العفر، وبورب الصرر به وبالحسد شذنها في ذلك سنن لخمير أو شذ



ولما كانت الحدود مسماة من الشارع و لعقوبات عليها مقدرة كذلك إما بنص في القرآن الكريم، أو بقول أو فعل من الرسول ﷺ، كان إثبات القول بدخول تعاطي المخدرات هي التعازير هو الأولى والأحوط في العقوبة، باعتبار أن الضرر تطلق عادة على الأضرار، المسكرة، وإذا دخل تعاطي المخدرات ضمن المنكرات التي يعاقب عليها بالتعزير كان للسلطة المنوط بها التشريع تقنين ما تراه من عقوبات على الاتجار فيها أو تعاطيها تعزيراً، ومن العقوبات المشروعة عقوبة الجلد باعتبارها أجدي في الردع والزجر.

أما عن نصاب الشهادة والشروط الواجب توافرها في الشاهد على جريمة تعاطي المخدرات، فإن جرائم التعازير تثبت بما تثبت به الحقوق، أي بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين، وبالشهادة على الشهادة وبالقرائن القاطعة، ولا تثبت بالشهرة السائدة أو بالشائعات، ولا تقبل شهادة رجل واحد ولا أي عدد من نسوة منفردات دون رجل معهن في إثبات هذه الجرائم.

أما عن الشروط الواجب توافرها في الشاهد فواحدة سواء كانت الشهادة في جرائم الحدود والقصاص، أو في جرائم التعازير. وهي بإجمال الذكورة في الحدود، بمعنى أنه لا تقبل فيها إلا شهادة الرجال، وبعد هذا يشترط أن يكون الشاهد أو الشاهدة - فيما تجوز فيه شهادة النساء - بالغاً، عاقلاً، قادراً على حفظ وفهم ما وقع بصره عليه أو سمعه مما يشهد به، مأموناً على ما يقوله، لا يلحقه عفة أو نسيان، وأن يكون ناطقاً متكلماً، فلا تقبل شهادة الأخرس في قول فقهاء المذهب الحنفي ومذهب أحمد وقول في فقه الإمام الشافعي، وتقبل الإشارة المعهومة من الأخرس وتعتبر شهادة في فقه الإمام مالك وقول في مذهب الإمام السافعي والرسدية، وختلف الفقهاء كذلك فيما تجوز فيه شهادة الأعمى، وإن تفت كلفتهم على عدم قبول شهادته هم يفتقر إلى الرؤية والمعاينة.



ويشترط في الشاهد العدالة باتفاق وإن اختلف الفقهاء في مداها وضوابطها بتفصيلات أوضحها الفقهاء في كتبهم، وإن كان الإمام أبو حنيفة وفقهاء المذهب الظاهري يرون أن العدالة مفترضة في الشاهد حتى يثبت جرحه بمعنى أنه إذا لم يوجه إلى الشاهد طعن يمس عدالته قبلت شهادته.

ويشترط في الشاهد الإسلام باتفاق، ثم اختلف الفقهاء في قبول شهادة غير المسلم على مثله أو على المسلم في السفر وغيره، وعند الضرورة وعدمها، ويشترط ألا يفوم بالشاهد مانع من موانع قبول شهادته، وهذه الموانع هي القرابة على خلاف في مداها ودرجة القرابة المانعة والعدو، إذ إن جمهور الفقهاء لا يقبلون شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة بين الشاهد والمشهود عليه في أمر من أمور الدنيا، أما العداوة في أمور الدين بسبب اختلافهما ديناً أو الفسق فلا يمنع من قبول الشهادة.

وهذه تفصيلات للفقهاء واستدلالات يرجع إليها في مواقعها

والتهمة مانع من موانع قبول شهادة الشاهد، وهي أن يكون دين الشاهد والمشهود له ما يبعث على الظن بالمحاباة في الشهادة، أو أن يكون للشاهد مصلحة تعود عليه من أداء الشهادة، ولم يتفق الفقهاء أو يحصروا المواضع التي ترد فيها الشهادة للتهمة، وقد جرى فقه الأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والزيدي على رد الشهادة للتهمة، واختلفوا في التطبيق على النحو المبين في كتب فقه هذه المذاهب، أما الظاهرية فقد جروا على قاعدتهم في قبول الشهادة ما دام الشاهد عدلاً.

لما كان ذلك، واتساعاً لرأي جمهور الفقهاء، كنت حراً ثم تعاطي المحذرت أو حيزتها - خة في باب التعازير الشرعية، وكان للسلطة المنوط بها التشريع تحديد



## العناوين الإسلامية - الجزء الأول

العقوبة التي تراها ردة، وكن بصب الشهادة على هذه لجرائم هو بصب  
لحقوق، أي تثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين، وكانت لشروط الواجب  
توفرها في الشاهد بوجه عام هي ما تقدم بياحه

والله سبحانه وتعالى أعلم.



## من أحكام الذبائح واللحوم المستوردة

### أكل اللحوم المستوردة

١ - الذكاة شرعاً عبارة عن إنهار الدم وفري الأوداج في المذبوح. والنحر في المنحور. والعقر في غير المقدور عليه.

٢ - إذا ثبت قطعاً أن اللحوم والدواجن والطيور المستوردة لا تذبح بالطريقة التي قررها الإسلام، وإنما تضرب على رأسها بحديدة ثقيلة أو يضرغ في رسها محتوى مسدس مميت، أو تصعق بتيار الكهرباء ثم تلقى في ماء مغلي تلفظ فيه أنفاسها، فإنها تدخل في نطاق المنخنقة والموقوذة المحرمة بنص القرآن الكريم.

٣ - ما جاء ببعض الكتب والنشرات عن طريقة الذبح السابق ببيانها لا يكفي بذاته لرفع الحل الثابت أصلاً.

٤ - لا بد أن يثبت أن الاستيراد من هذه البلاد التي لا تستعمل سوى هذه الطرق.

٥ - على الجهات المعنية أن تتثبت بمعرفة الطب الشرعي أو البيطري. إذا كان هذا مجدياً. في الطريفة التي ينم بها إلهاء حياة الحيوان في البلاد الموردة. وهل يتم بطريق الذبح الشرعي أو بطريقة تخالف أحكام الإسلام؟ أو تتحرى بواسطة مبعوث موثوق به.

٦ - إلى أن يثبت الأمر قطعاً يكون الأعمال للقواعد الشرعية. الأصل في الأشياء الإباحة. اليقين لا يزول بالشك.

بناء على ما نشرته إحدى المجلات عن حكم الإسلام في الطيور واللحوم المستوردة، وقد جاء في المقال الذي حرره فضيلة الشيخ عبد اللطيف مشتجري أن المجلة أحالت إليه الاستفسارات الواردة إليها في هذا الشأن. وأنه رأى إثارتها ليكون موضع بحث السادة العلماء وبخاصة لجنة الفتوى بالأزهر والمفتي، وقد ساق فضيلته في مستهل المقال القواعد الشرعية التالية المستقرة على السند الصحيح من القرآن والسنة:

١ - الأصل في كل الأشياء الإباحة قال تعالى:



(( هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ حَيْعًا ))<sup>(١)</sup>

فلا يمكن رفع هذا الأصل. إلا بيقين مثله حتى نحرم المباح، أي أن اليقين لا يرفع بالشك، ويترتب على هذه القاعدة أن:

(أ) مجهول الأصل في المطعومات المباحة حلال وفي السوائل المباحة طاهر.

(ب) الضرورات تبيح المحظورات أو إذا ضاق الأمر اتسع.

(ج) ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما، ما لم يكن إثماً أو قطيعة رحم.

(د) حل ذبائح أهل الكتاب بنص القرآن، إذا ذبحت على الطريقة الشرعية، لأن تحريم الميتة والدم وأخواتهما ثابت بالنص الذي لم يخص.

(هـ) ما روي أن قوماً سألوهُ ﷺ عن لحم يأتيهم من ناس لا يدرون أسموا عليه أم لا ؟

فقال ﷺ: "سموا الله أنتم وكلوا" وإن قال القرطبي: إن هذا الحديث مرسل عن هشام عن عروة عن أبيه، لم يختلف عليه في إرساله. أخرجه الدارقطني وغيره.

ثم استطرد المقال إلى أنه: إذا أخبرنا عدول ثقات ليس لهم هدف إلا ما يصلح الناس وتواطؤهم على الكذب بعيد، فهم من العلماء الحريصين على خير الأمة، إذا أخبرونا عن شيء يحرمه الإسلام شاهدوه بأعينهم على الطبيعة في موطنه وصدقهم في هذا أفراد وجماعات وجمعيات دينية ومراكز ثقافية إسلامية في نفس الوطن، أعتقد أن تحريم هذا الشيء يجب أن يكون محل نظر واعتبار. يفيد الشبهة إن لم يند الحرام.

ثم ساق نبذاً من كتاب الذكاة في الإسلام وذبائح أهل الكتاب والأوروبيين حديثاً مؤلفه الأستاذ صالح على العود التونسي، المقيم في فرنسا. ومما نقل عنه:

١- إن إزهاق روح الحيوان تجري هناك كالآتي: تضرب جبهة الحيوان بمحتوى مسدس فيهوي إلى الأرض ثم يسالخ.

٢- إن المؤلف زار مسلخين بضواحي باريس ورى بعينيه ما يعملون، لم يكن هناك ذبح أو نحر ولا أعمال سكين في حلقوم ولا غيره، وإنما تخذف جبهة الحيوان بحديدة قدر الأنملة من مسدس فيموت ويتم سلخه، أما الدجاج فيصعقونه بالتيار الكهربائي

(١) من الآية ٢٩ من سورة لقطة.



## من أحكام الذبائح واللحوم المستوردة

بمسسه في أعلى لسانه فتزهق أرواحه، ثم يمر على آله تقوم بتنزع ريشه، وآخر ما اخترعوه سنة ١٩٧٠ تدويخ الدجاج والطيور بمدوخ كهربائي أتوماتيكي.

٢- جمعية الشباب المسلم في الدانمرك وجهت تداء قسائلت فيه، إن لدجاج في الدانمرك لا يذبح على الطريقة الإسلامية المشروعة.

٤- أصدر المجلس الأعلى العالمي للمساجد بمكة المكرمة في دورته الرابعة توصية بمنع استيراد اللحوم المذبوحة في الخارج، وإبلاغ الشركات المصدرة بذلك، وطالب أيضا بمنع استيراد المأكولات والمعلبات والحلويات والمشروبات التي علم أن فيها شيئا من دهن الخنزير والخمور.

٥- نقل عن مجلة النهضة الإسلامية العدد ١١٧ مثل ذلك. وأضاف أن الدجاج والطيور التي تقتل بطريق التدويخ الكهربائي توضع في مغطس ضخمة حار جدا محرق يعمل بالبخار حتى يلفظ الدجاج فيه آخر أنفاسه، ثم تشطف بآلة أخرى وتصدر إلى دول الشرق الأوسط ويكتب على العبوات: ذبح على الطريقة الإسلامية. وأضاف أن بعض المسلمين الذين يدرسون أو يعملون في ألمانيا الغربية والبرازيل أخبروا أنهم زاروا المصانع والمسالخ وشاهدوا كيف تموت الابقار والطيور وأنها كلها تموت بالضرب على رءوسها بقضبان من الحديد أو بالمسدسات.

الإجابة:

إنه يخلص من هذا المقال - على نحو ما جاء به - أن اللحوم والدواجن والطيور المستوردة لم تدبح بالطريقة المقررة في الشريعة الإسلامية، وإنما نضرب على رأسها أو يفرغ في الرأس حشو مسدس مميت أو تصعق بالكهرباء، ثم تلقى في ماء يغلي وأنها على هذا الوجه تكون ميتة.

وإذ كانت الميتة محرمة ببص القرن الكريم، هي ما فارقته الروح من غير ذكاة مما يذبح، أو مامات حكماً من الحيوان حتف أنه من غير قتل بذكاة، أو مقنولا بغير ذكاة.



وإذ كانت الموقوذة - وهي التي ترمى أو تضرب بالخشب أو بالحديد أو الحر حتى تموت - محرمة بنص القرآن الكريم في آية

(( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ ))<sup>(١)</sup>

حيث حانت لموقوذة من المحرمات فيها، والوقد شدة الضرب - قال قتادة: كان أهل الجاهلية يفعلون ذلك ويأكلونه. وقال الضحاك: كانوا يضربون الأنعام بالخشب لآلههم حتى يقتلوها فيأكلوها. وفي صحيح مسلم عن عدي بن حاتم قال قلت: يا رسول الله فإنني أرمي بالمعراض<sup>(٢)</sup> الصيد فأصيب. فقال: إذا رميت بالمعراض<sup>(٣)</sup> فخرقه فكله، وإن أصابه بعرضه فلا تأكله وفي رواية "فإنه وقيد"<sup>(٤)</sup>.

وإذ كان الفقهاء قد اختلفوا على أنه نصح بتذكية الحيوان الحي غير الميؤوس من بقاءه، فإن كان الحيوان قد أصابه ما يؤنس من بقاءه مثل أن يكون موقوذاً أو منخنقاً فقد اختلفوا في استباحته بالذكاة.

ففي فقه الإمام أبي حنيفة وإن علمت حياتها وإن قلت وقت الدبح أكلت مطلقاً بكل حال. وفي إحدى روايتين عن الإمام مالك وأظهر الروايتين عن الإمام أحمد، متى علم بمستمر العادة أنه لا يعيش حرم أكله ولا تصح تذكيته، وفي الرواية الأخرى عن الإمام مالك أن الذكاة تبيح منه ما وجد فيه حياة مستقرة وينافي الحياة عنده أن يندق عنقه أو دماغه.

وفي فقه الإمام الشافعي أنه متى كانت فيه حياة مستقرة تصح تذكيته وبها يحل أكله باتفاق فقهاء المذهب.

(١) من الآية ٢ من سورة المائدة.

(٢) المعراض سهم يصيب بعرض عوده دون حده.

(٣) خرق السهم بعد في الرمية والمعنى بعد وأسال الدم، لأنه ربما قُت عرصه ولا يحور.

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ٤٨



## من أحكام الذبائح واللحوم المستورده

و لذكاة في كلام لعرب الذبح، فمعنى «ذكينم»<sup>(١)</sup> هي لايه الكريمة أدركتم ذكبه على لتمام، إذ يقال ذكبت الديحة أركيها، مشنقة من التطيب، فالحيوان إذا أسيل دمه فقد طيب.

و لذكاة في الشرع عبارة عن إنهر الدم وفري الأوداح في المسوح والبحر في المحور والعفر في غير المفور عليه واخفف العلماء فيما يقع به الذكاة، والذي حرى عنه جمهور العلماء أن كر ما أنهر الدم واقرى الاوداح فهو له للذبح ما عدا لصفه والسن إذا كايا عبر منزوعين، لأن لذبح بهما فائمن في لحسد من باب الخنق.

كما اختلفوا في العروق التي يتم الذبح بقطعها بعد الانفق على أن كماله بقطع أربعة هي: الحلقوم والمريء والودجان. واتفقوا كذلك على أن موضع الذبح لاخبري، من مبدأ الحلق إلى مبدأ الصدر.

وإذا كان ذلك كان الذبح الاختياري الذي يحل به لحم الحيوان لمباح أكله هي شريعة الإسلام هو ما كان في رقبة الحيوان فيما بين الحلق والصدر، وأن يكون بالة ذات حد قصع أو تحرق بحدها لا ثقلها، سواء كنت هذه الالة من الحديد أو لاجر على هيئة سكين أو سيف أو بلطة أو كانت من لخشب بهذه الهيئة أيب، لقول النبي عليه الصلاة والسلام «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا» لم يكن سنا و طفر<sup>(٢)</sup>

(١) من لالة ٢ سورة مدته

(٢) معوق عليه



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

لما كان ذلك فإذا ثبت قطعاً أن اللحوم والدواجن والطيور المستوردة لا تذبح بهذه الطريقة التي قررها الإسلام، وإنما تضرب على رأسها بحديدة ثقيلة، أو يفرغ في رأسها محتوى مسدس مميت أو تصعق بتيار الكهرباء ثم تلقى في ماء مغلي تلفظ فيه أنفاسها - إذا ثبت هذا - دخلت في نطاق المنخقة والموقوذة المحرمة بنص الآية الكريمة

(( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ))<sup>(١)</sup>

وما سافه المفال نقلا عن بعض الكتب والبشرات عن طريقة الذبح، لا يكفي بذاته لرفع الحل الثابت أصلا بعموم نص الآية الكريمة

((وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ))<sup>(٢)</sup>

مضلا عن أنه ليس في المقال ما يدل حتما على أن المطروح في أسواقنا من اللحوم والدواجن والطيور مستورداً من تلك البلاد التي وصف طرق الذبح فيها من نقل عنهم ولا بد أن يثبت أن الاستيراد من هذه البلاد التي لا تستعمل سوى هذه الطرق، ومع هذا فإن الطب - فيما أعلم - يستطيع استجلاء هذا الأمر وبيان ما إذا كانت هذه اللحوم والطيور والدواجن المستوردة، قد أزهقت أرواحها بالصعق بالكهرباء والإلقاء في الماء المغلي أو البحار، أو بالصرب على رأسها حتى بهوي ميتة، أو بإفراغ محتوى المسدس المميت في رأسها كذلك.

(١) من الآية ٢ من سورة المائدة.

(٢) من الآية ٥ من سورة المائدة.



## من أحكام الذبائح واللحوم المستوردة

فإذا كان الطب ليطري أو الشرعي يستطيع عمياً بيان هذا على وجه لثوت، كان على لقائمن بأمر هذه السلع اسطهار حلها بهذا الطريق أو بغيره من الطرق المجدية، لأن الحلال والحرام من أمور الإسلام التي قطع فيها بالنصوص الواضحة، فكما قال الله سبحانه:

(( الْيَوْمَ أُحِبُّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ<sup>(١)</sup> وَطَعَامُ الدِّينِ أَوْتُوهُ<sup>(٢)</sup> الْكَتَبَ جِلُّ لَكُمْ<sup>(٣)</sup> ))

قال سبحانه قبل هذا

(( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَيْرِ وَمَا أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ<sup>(١)</sup> وَالْمُتَخَفَةُ

وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمُرْدِيَّةُ وَالطَّيْحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّعُ إِلَّا مَا دَكَيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصَبِ<sup>(٢)</sup> ))

وقد جاء في أحكام القرآن<sup>(٣)</sup> لابن عربي في تفسيره للآية الأولى فإن قيل فما أكلوه على غير وجه الذكاة كالخنق وحطم الرأس، فالجواب أن هذه ميتة وهي حرام بالنص وهذا يدل على أنه متى تكلمنا أن الحيوان قد أزهقت روحه بالخنق أو حطم الرأس أو الوقذ كان ميتة ومحرم بالنص. والصعق بالكهرباء حتى الموت من باب الخنق، فلا يحل ما انتهت حياته بهذا الطريق.

أما إذا كانت كهربية الحيوان لا تؤثر على حياته، بمعنى أنه يبقى فيه حياة مستقرة ثم يذبح، كان لحمه حلالاً في رأي جمهور الفقهاء، أو أي حياة وإن قلت في مذهب الإمام أبي حنيفة.

(١) من الآية ٥ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٣ من سورة المائدة.

(٣) ج ٢ ص ٥٥٥



وعملية الكهرباء هي ذابها، كـ الغرض منها فقط إضعاف مقاومة الحيوان والوصول إلى التعلب عليه وإمكان دبحه حائزة ولا بأس بها، وإن لم يكن لغرض منها هذا، أصبحت نوعاً من تعذيب الحيوان قبل دبحه، وهو مكروه، دون تأثير في حله إذا دبح بالطريقة الشرعية، حل وحوذه في حبه مستقرة، أما إذا مات صرعاً بالكهرباء فهو ميتة غير مباحة ومحرمة قطعاً.

وإذا كان ذلك كان الفصل في هذا الأمر لثار، هو أن يثبت على وجه قطع أن اللحوم والدواجن والطيور المستوردة لمتداولة في أسواقنا قد دبحت بوحدة من الطرق التي تصيرها من المحرمات المعدودات في آية المائة، لاسيما، والمقال لم يقطع بأن لاستيراد لهذه اللحوم من تلك البلاد التي نقل عن الكتب ولشركات اتباعها هذه الطرق غير المشروعة في الإسلام لتذكية الحيوان، ومن ثم كان على الجهات المعنية أن تثبت فعلاً بمعرفة الطب الشرعي أو السطري إذا كان هذا محدياً في ستظهار الطريقة التي يتم بها إنهاء حياة الحيوان في البلاد لموردة، وهل يتم بطريق الدبح بالشروط الإسلامية، أو بطريقة ممبته تخالف أحكام الإسلام، أو التحقق من هـد بمعرفة بعوث موثوق بها إلى الجهات التي تستورد منها لحوم وطيور والدجاج المعروضة في الأسواق، نتحرى هذه البعوث الأمر وتستوثق منه.

أو بتكليف البعثات التجارية المصرية في البلاد لموردة لا ستكشف الأمر والتحقق من واقع الذبح، إن لا يكفي لفحص في هذا بالتحريم محرد الخبر، وإلى أن يثبت الأمر قطعاً بكون الأعمال للقواعد الشرعية ومنها ما سبق في فـيدح المقال من أن الأصل في الأشياء الإباحة، وأن اليقن لا يزول بالتك، أمثالاً لقول لرسول ﷺ لذي أخرجه الزار وطراني من حديث أبي السرد بسند حسن ما احـه فهو حلال وما حرم فهو حرم وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته، فإن به بكن لبسي شيئاً وحدثني تـعة ادي رواه الطبراني إن



## من أحكام الذبائح واللحوم المستوردة

الله فرض فرائض فلا تضيعوها، ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء من غير نسيان، فلا تبحثوا عنها" وفي لفظ "وسكت عن كثير من غير نسيان فلا تتكلفوها، رحمة لكم فاقبلوها".

وروى الترمذي وابن ماجه من حديث سلمان أنه رضي الله عنه سئل عن الجبن واسمن والفراء التي يصنعها غير المسلمين فقال "الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكت عنه، فهو مما عفا عنه".

وثبت في الصحيحين أنه رضي الله عنه توضأ من مزادة امرأة مشركة، ولم يسألها عن دباغها ولا عن غسلها. <sup>(١)</sup> والله سبحانه وتعالى أعلم

### استقبال الذابح للقبلة عند الذبح

بمناسبة إنشاء المجزرا الآلي لحافظة القاهرة بمنطقة البساتين، واعداد الرسومات التنفيذية لهذا المشروع، وحرص المسؤولين على أن تتم عملية الذبح طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وأن المديرية لذلك تطلب بيان الحكم الشرعي فيما إذا كان يجب أن يكون الذابح والحيوان عند ذبحه موجهاً نحو القبلة الشريفة أو عدم وجوب هذا الشرط؟ حتى تتمكن الإدارة من العمل بما يطابق الشريعة الإسلامية عند إعداد الرسومات التنفيذية لهذا المشروع.

الإجابة:

إن ابن قدامة <sup>(٢)</sup> نقل عن ابن عمر وابن سيرين وعطاء والثوري والشافعي وأصحاب الرأي أنه يستحب أن يستقبل الذابح بذيبحته القبلة، وأن ابن عمر وابن سيرين قالوا بكرهه أكل ما ذبح إلى غير جهة القبلة.

(١) الأشبه والبطنر للسيوطي - تحقيق المرحوم فضيلة الشيخ محمد حامد الفقي سنة ١٣٥٦هـ

- ١٩٣٨م - ص ٦٠ في باب لأصل في الأشياء الإدخلة حتى يدل الدليل على التحريم.

(٢) المغني ج ١ ص ٤٦ مع الشرح الكبير.



ونقل النووي في المجموع<sup>(١)</sup> استحباب توجيه الذبيحة إلى القبلة، لأنه لابد لها من جهة، فكانت جهة القبلة أولى.

وبفل ابن رشد في بداية المجتهد<sup>(٢)</sup> حثلاف لفقهاء في هذا فقال إن قوماً استحبوا ذلك وقوماً أجازوا ذلك وقوماً أوجبوه وقوماً كرهوا ألا يستقبل بها لقبله. وإذا كان ذلك فإذا كان توجه الذابح بالذبيحة وقت ذبحها نحو القبلة أمراً ميسوراً، ويمكن العمل عليه في الرسومات المقترحة كان أولى خروجاً من اختلاف الفقهاء، المنوه عنه، وبعداً بالمسلمين عن تناول ذبيحة مكروهة، امتثالاً لقول الله سبحانه وتعالى

(( كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ))<sup>(٣)</sup>

وقول الرسول ﷺ فيما رواه الترمذي عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال حفظت عن رسول الله ﷺ "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك". والله سبحانه وتعالى أعلم.

### ما ذبح على الشريعة اليهودية

أرسلت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أن الهيئة تلقت استفساراً من فرعها بالعريش عن مدى الاعتداد بشهادات الذبح المرافقة لرسائل الدواجن المجمدة الواردة من إسرائيل والتي تصيد، أن الذبح قد تم حسب الشريعة اليهودية والمقبولة في الشريعة الإسلامية.

وإن الهيئة ترجو الإفادة عن الرأي الشرعي في الذبح بصفة عامة على الشريعة اليهودية، ومدى موافقتها للشريعة الإسلامية، حتى يتسنى إذاعة هذا الرأي على فروع الهيئة.

(١) ج ٩ ص ٨٢.

(٢) ج ١ ص ٣٥٩.

(٣) من الآية ٥٧ من سورة البقرة.



الإجابة:

إن الله سبحانه وتعالى قال في كتبه الكريم

(( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمُتَّةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَبِقَةُ  
وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالطَّيْحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّعُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ))<sup>(١)</sup>

وقال

(( أَيُّومَ أَجَلَ لَكُمْ الطَّيِّبَتُ<sup>(٢)</sup> وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ ))<sup>(٣)</sup>

وقد اتفق علماء الإسلام على أنه لا يحل شيء من الحيوان المأكول البري المقدور عليه بدون ذكاة (أي ذبح) لقوله سبحانه هي آية المحرمات السابقة «إلا ما ذكيتم» فقد استثنى الله سبحانه وتعالى الحيوان المذكى من المحرم والاستثناء من التحريم إباحة، والذكاة الشرعية التي يحل بها الحيوان البري المقدور عليه هي أن يذبح الحيوان أو ينحر بآلة حادة مما ينهر الدم ويفري الأوداج، أي يفجر دم الحيوان ويقطع عروقه من الرقبة بين الرأس والصدر، فيموت الحيوان إثرها، وأكمل الذبح أن يقطع الحلقوم والمريء (وهما مجرى الطعام والشراب والنفس) وأن يقصع معهما الودجان (وهما عرقن غليظان بجاسبي الحلقوم والمريء)، والذبح معروف بالفطرة والعادة لكل الناس، وقد أقر الإسلام ببسره وسماحته وبساطته ما جرت به عادة الناس وأعرافهم، وأقرته سنة رسول الله ﷺ الفعلية في ذبح الأضحية

(١) من الآية ٢ من سورة المائدة.

(٢) من الآية ٥ من سورة المائدة



ومن ثم، فما أثاره بعض الفقهاء من أنه هل من الواجب في الذبح قطع الأربعة (الحلقوم والمريء والودجين) وهل يجب في المقطوع قطع الكل أو الأكثر، وهل يشترط في القطع ألا تقطع الجوزة إلى جهة لبدن، بل إنما تقطع إلى جهة الرأس، وهل إن قطعت من جهة العنق حل أكلها أم لا؟ وهل من شروط الذكاة ألا يرفع اذابيح يده عن الذبيحة حتى تتم الذكاة أم لا؟ كل هذه التساؤلات خاض فيها الفقهاء، دون اعتماد على نص صريح باشتراطها، والذي ينبغي مراعاته، هو إنهار دم الحيوان من موضع الذبح المعروف عادة وعرفاً بقطع تلك العروق كلها أو أكثرها للحديث الشريف الصحيح ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا<sup>(١)</sup> وقول الرسول ﷺ "إِنْ لَّهِ كُتِبَ الْإِحْسَانُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلِيُحْدِثَ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلِيُرِحَ ذَبِيحَتَهُ"<sup>(٢)</sup>، وما رواه ابن عمر عن رسول الله ﷺ "إِذَا ذَبَحَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْهَرْ"<sup>(٣)</sup>.

هذا وقد قال أهل اللغة إن كل ذبح ذكاة، وإن معنى التذكية في قوله تعالى «إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ» أي ما أدركتم وهيها بقية تشخب معها الأوداج، وتضطرب اضطرب المذبوح الذي أدركت ذكاته

### ذبائح أهل الكتاب:

اليهود والنصارى هم أهل الكتاب، لأنهم في الأصل أهل توحيد، وقد جاء حكمه في الآية بإباحة طعامهم للمسلمين، وإباحة طعام المسلمين لهم في قوله سبحانه

(١) روه البخاري وغيره

(٢) روه مسلم عن شداد بن أوس.

(٣) رواه ابن ماجة.



((وَلَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِينَ لَكُمُ))<sup>(١)</sup>

ومعنى هذه الآية على وجه الإجمال والله أعلم أن طعام الذين أُوتوا الكتاب من اليهود والنصارى حل لكم بمتقضى الأصل، لم يحرمه الله، وطعامكم كذلك حل لهم فلا بأس أن تأكلوا من اللحوم التي ذكوا حيواناتها، أو التي صابوها ولكم أن تطعموهم مما تذكون ومما تصطادون.

وكلمة «وطعام الذين أُوتوا الكتاب» عامة تشمل كل طعام لهم، فتصدق على الذبائح ولأطعمة المصنوعة من مواد مباحة، فكل ذلك حلال لنا، ما لم يكن محرماً لذاته، كالميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير، فهذه لا يجوز أكلها بالإجماع سواء كانت طعام مسلم أو كتابي.

### هل يشترط أن تكون ذبائحهم مذكاة بآلة حادة، وفي الحلق؟

لقد اشترط أكثر فقهاء المسلمين لحل ذبائح أهل الكتاب أن يكون الذبح على لوجه الذي ورد به الإسلام، وقال بعض فقهاء المالكية إن كانت ذبائحهم وسائر أطعمتهم مما يعتبرونه مذكى عندهم حل لنا أكله، وإن لم تكن ذكته عندنا ذكاة صحيحة، وما لا يرويه مذكى عندهم لا يحل لنا، ثم استدرك هذا الفريق فقال فإن قيل فما أكلوه على غير وجه الذكاة كالخفق وحطم الرأس، فالجواب إن هذه ميتة وحرام بالنص، فلا تأكلوها نحن كالخنزير، فإنه حلال ومن طعامهم، وهو حرام علينا، فهذه أمثلة والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

وهي فقه الإمام أبي حنيفة إنما تؤكل ذبحة الكتابي إذا لم يشهد ذبحه ولم

(١) من الآية ٥ من سورة المائدة.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي المجلد الثاني ص ٥٥٣-٥٥٦ طبعة دار المعرفة



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

يسمع منه شيء أو سماع وشهد منه تسمية الله تعالى وحده، وقد روي عن الإمام علي بن أبي طالب حين سئل عن ذبائح أهل لكتاب قوله قد أحل الله ذبائحهم وهو يعلم ما يقولون<sup>(١)</sup>.

وفي فقه الإمام الشافعي<sup>(٢)</sup>، أنه لو أخبر فاسق أو كتابي أنه ذكى هذه المشاة قبلناه لأنه من أهل الزكاة.

وما تشير إليه هذه النصوص الفقهية يمكن تجميعه في القاعدة التي قررها الفقهاء وهي أن ما غاب عنا لا نسأل عنه.

إذ إنه ليس على المسلم أن يسأل عما غاب عنه، كيف كانت ذكاته وهل استوفت شروطها أم لا؟ وهل ذكر اسم الله على الذبيحة أم لم يذكر؟ بل إن كل ما غاب عنا مما ذبحه مسلم أيّاً كان جاهلاً أو فاسقاً أو كتابياً، حل أكله.

والأصل في هذا الحديث الذي رواه البخاري إن قوماً سألوا النبي ﷺ فقالوا إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندري أذكروا سم به عليه أم لا؟ فقال ﷺ "سموا الله عليه أنتم وكلوا".

فقد قال الفقهاء إن في هذا الحديث دليلاً على أن التصرفات والأفعال تحمل على حال الصحة والسلامة حتى يقوم دليل على الفساد والبطان. لما كان ذلك كان الأصل العام المقرر من به في القرآن الكريم

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لكسائي ج ٥ ص ٤٥، ٤٦.

(٢) نهاية المحتاج إلى شرح لهاج للرمي ج ٨ ص ١٠٧، والإقناع بحاشية الجبرمي ج ٤ ص ٥٦.



﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَبِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَبِقَةُ  
وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّعُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبَحَ عَلَى التُّصْبِ  
وَأَنْ تَسْتَفْسِمُوا بِالْأَرْلَمِ ذَلِكَكُمْ فَسَوْءَ الْيَوْمِ يَبْسُ الدِّينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا  
تُخْشَوْهُمْ وَاحْتَشَبُوا الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ  
الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْصِيَةٍ غَيْرِ مُتَحَابِّ لِلْإِثْمِ فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١﴾  
يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحْرَ هُمْ قُلْ حِينَ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَمَّتُمْ مِنَ الْخَوَارِجِ مُكَلِّبٍ  
تُعَلِّمُوهُمْ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ  
إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿٢﴾ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الدِّينِ أُوتُوا الْكِتَابَ حِينَ  
لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ هُمْ وَالْمَخْصِيَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَخْصِيَةُ مِنَ الدِّينِ أُوتُوا  
الْكِتَابَ مِنْ قَتْلِكُمْ إِذَا نِيَّمُوهُمْ أُخُورَهُمْ مُحْصِينَ غَيْرِ مُسْفَحِينَ وَلَا مُتَّحِدِينَ  
أَحْذَرِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْأَجْرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ ﴿٣﴾

إن هناك محرمات ستثني فيها الذكي، وإن هنال إباحة لطعام أهل الكتاب،  
اليهود والنصارى، ومن طعامهم الذبائح، والارتباط بين حكمي الابتين قائم، فلا بد  
أن نحرّم من ذبائحهم ما يعتبر بحكم القرآن ميتة أو منخنقة أو موقوذة أو متردية  
أو نطيحة، أو انتهت حياتها بأحد هذه الأسباب ولم تدرك بالدكاة، وكن مع هذا

(١) الآيات من ٣ ٥ من سورة المائدة.



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

عليها أن نراعي وصايا الرسول ﷺ هي هذا الشأن ونعمل بها، فقد أخرج الزار والطبراني من حديث أبي الدرداء بسند حسن ما أحس الله فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله عافيه، فإن به لم يكن لئسى شيئاً وما أخرجه الصبراني من حديث أبي نعيلة "إن الله فرض فرضاً فلا يصيعوها، ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها، وحد حدوداً فلا تعدوها، وسكت عن أشياء من غير سيار فلا تبحثوا عنها" وهي لفظ وسكت عن أكثر من غير نسيين فلا تتكلفوها، رحمة لكم، فاقبلوها

وهو روى الترمذي وابن ماجه من حديث سلمان أن رسول الله ﷺ سئل عن لجبن والسمن ولفراء التي بصنعها غير المسلمين فقال "الحلال ما أحس الله في كذبه والحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو عفو عنه" (١).

د إن هذه الأحاديث تدل صراحة على أنه لا يسعى أن يسارع إلى تحريم شيء لم يحرمه الله صراحة، ولابد أن ينبذ قبل التحريم وأن نرجع الأمر إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ

وإذا كان الله ورسوله قد ببب للمسلمين الحلال والحرام على هذا النحو الذي لا شبهة فيه. كن الحكم الشرعي العام أن نبأح اليهود والنصارى حل للمسلمين بصر القرن الكريم وسنة رسول الله ﷺ قولاً وفعلاً فقد ثبت هي الصحيحين (٢) أنه ﷺ توضأ من مزادة (٣) امرأة مشركة، ولم يسألها عن دباعها ولا عن غسلها

(١) الأشبه والنوائر للسيوطي تحقيق المرحوم شمس حامد عفي سنة ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م ص ٦٠ في باب الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم.

(٢) ارجع سابق

(٣) امرأة وعاء من حب من صفة أو طيقتين أو ثلاث يحس فيه الماء. لمصباح وتاج لعروس هي مادة رود



## من أحكام الذبائح واللحوم المسبورة

والخبر المشهور من حديث<sup>(١)</sup> أنس رضي الله عنه أن يهودية أهدت لرسول الله ﷺ شاة مسمومة فكل منها، أي دون أن يسأل عن طريقة ذبحها، أو يتحقق من أنه لذبح.

لما كان ذلك - ونزولا على ما صرح به الفقهاء من قبول خبر المسلم الفاسق أو الجاهل وخبر الكتابي في حل الذبيحة - باعتبار أن كلا منهم أهل للدكاة بصر القرآن والسنة على ما سلف بيار سنده - يجوز الاعتداد بشهادات الذبح المرافقة لرسائل الدواجن واللحوم التي تستورد من بلاد يقوم بالذبح فيها كتابيون (اليهود والنصارى).

وذلك ما لم يظهر من فحص رسائل الدواجن واللحوم المستوردة أنها لم تدبح، وإنما أميتت بالصعق بالكهرباء، أو بالقذف في الماء المغلي أو في البحار أو بالضرب على الرأس أو بإفراغ محتوى المسدس المميت في رأسها، أو متى ظهر أنها قد أرهقت روحها بطريق من هذه لطرق وأمثالها، أصبحت ميتة محرمة، لأنها بهذا تدخل في نطاق آية المحرمات<sup>(٢)</sup> في سورة المائدة.

ولما كان الحلال و لحرام من أمور الإسلام التي قطع فيها كل من القرآن والسنة بالنصوص الواضحة التي يجب العمل بها جميعاً، كان على المسؤولين عن الرقابة على الواردات من اللحوم والدواجن المدبوحة، بل والمعلبة، التثبت مما إذا كانت قد ذبحت، أو أرهقت روحها بطريق جعلها من تلك المحرمات، وأن تطالب الجهة الموردة بوصوح لشهادة وذلك بتحديد طريقة الذبح ومكانه، أن يكون بآلة حادة وهيما بين الرأس والصدر، وليس بالصعق أو الحنق وأمثالهما على ما سبق

(١) الروض البصير ج ٢ ص ١٦٧ وما بعده

(٢) الآية الثالثة.



بيانه ذلك لأن اليهود بوصف عام أصحاب كتاب سماوي شرع الذبح تحليلاً لأكل الحيوانات المسحرة للإنسان، ومثلهم النصارى باعتبارهم من أهل الكتاب أيضاً، غير أنه يشترط أن تكون اللحوم مما أباح الإسلام تناولها.

وإذا كان ما تقدم، وترتيباً عليه، وبمراعاة تلك القيود، يجوز الاعتداد بشهادات الذبح المرافقة لرسائل الدواجن المجمدة لمستول عنها، ما لم يظهر من الفحص أنها لم تدبح وإنما أزهق روحها بطريق آخر كالصعق أو الحرق، وأنه باب الاحتياط لحلال والحرام.

وأقترح أن تطالب الجهة الموردة ببيان طريقة الذبح وألا يكتفى في الشهادة بأن الذبح تم حسب الشريعة اليهودية.

هذا، وإن لله سائل كل راع عما استرعاه، حفظ أم ضيع والعمل أمانة والرقابة على قوات الناس وطعمتهم أمانة، قال تعالى

(( فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَهُ، وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ ))<sup>(١)</sup>

والله سبحانه وتعالى أعلم.

### ذبائح اليهود والنصارى

يسل ع.م.أ. لندن بإنجلترا، أنه قرأ تفسيراً لقول الله سبحانه في القرآن الكريم في سورة المائدة (اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم) إلى آخر الآية الكريمة. وهذا التفسير باللغة الانجليزية مؤلفه المفسر محمد أحمد والمنشور في ١٩٧٩ بلندن بإنجلترا، وقد قال في صحيفة ١١٠ تفسيراً لهذه الآية ما ترجمته (اليوم أحل لكم الطيبات من الرزق. كما يحل لكم أن تأكلوا، كما أن ذبيحة اليهود

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.



## من أحكام الذبائح واللحوم المسورده

والمسيحيين مسموح لكم بها، وطعامكم مسموح حل لهم، ويجوز لكم الزواج بالحرائر المؤمنات، وكذا من حرائر اليهود والمسيحيات على أن تعطوهن المهور).

والسؤال هو: هل يجوز للمسلم أن يأكل من ذبيحة اليهود والنصارى كما فسرها الأخ محمد أحمد في تفسيره هذا باللغة الإنجليزية، مع العلم بأن ذبيحتهم لم يذكر اسم الله عليها، كما أن المسيحيين لا يذبحون البهيمة إلا بعد خنقها أو كتم أنفاسها نتيجة ضربة بما يشبه المسدس؟.

### الإجابة

إن جمهور المفسرين للقرآن ولفقهاء قد قالوا بمثل ما جاء في هذا لتفسير المترجم، إذ قالوا إن المراد من كلمة

(( وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ ))<sup>(١)</sup>

في هذه الآية الذبائح أو اللحوم، لأنها هي التي كانت موضع الشك، أم باقي أنواع المكولات فقد كانت حلالاً بحكم الأصل، وهو الإباحة والحل.

فقد نقل بن جرير وابن المنذر والبيهقي وغيرهم عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب) أي ذبائحهم.

وما جاء بالسؤال من أن اليهود والنصارى لا يسمون على الذبائح وقت الذبح باسم الله تعالى، فقد سئل رسول الله ﷺ عن هذا حسبما رواه الدارقطني قال إن قوماً سألوا النبي ﷺ عن لحم يأتيهم من ناس لا يدري أسموا الله عليه أم لا فقال عليه الصلاة والسلام "سموا" الله أنتم وكلوا.

(١) من الآية ٥ من سورة المائدة



كما حفلت كتب السنة والسيرة بأن رسول الله ﷺ كان يأكل من ذبائح اليهود دون أن يسأل هل سموا الله عبد الذبح أم لا، وكذلك الصحابة رضوان الله عليهم، وما جاء بالسؤال من أن النصراني لا يدبح وإنما يميتون الحيوان بالخنق أو بضرب الرأس بنحو المسدس، فإيه إذا تبين أن الحيوان مخنوق وأنه لم يذبح من المحل المعروف بقطع الأربعة العروق (الودجين والمريء والحلقوم) أو أكثرها كان على المسلم الامتناع عن أكل لحمه، لأنه يدخل بهذا الاعتبار في الآية الأخرى في سورة المائدة

(( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْجَرِيرِ وَمَا أَهْلُ لَيْغِرٍ اللَّهِ بِهِ وَالْمُتَحَنِّقَةُ وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمُتَرَدِّيةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ لَسَعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ))<sup>(١)</sup>

لما كن هذا هو ما نقله المفسرون والفقهاء وأصحاب كتب السنة تفسيراً لهذه الآية وهو موافق للترجمة الواردة في السؤال، كن ما قل به ذلك المفسر في ترجمته على هذا الوجه الوارد بالسؤال صواباً لا خروج فيه على حكم الإسلام. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) من الآية ٢ من سورة المائدة



## من أحكام اتفاقية السلام

### اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل وأثرها

عن حكم اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل وأثرها.

أجاب:

كان الإسلام ولا زال دين الأمر والامان والسلام، والسكينة والصفاء والمودة والإحياء وليس دين حرب أو شحاء و بعصاء، لم يستخدم السيف للحكم و لتسلط، إنما كانت حروبه وسيلة لتأمين دعوته، وقد أمر القرآن الكريم المؤمنين بالامتناع عن القتل إذا لم تكن هنالك ضرورة، ففي كتاب الله قوله سبحانه وتعالى

( فَإِنْ أَعْتَرَلُوكُمْ فَلَمْ يُفْتِلُوكُمْ وَأَتَقُوا إِلَيْكُمْ أَسْلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا )<sup>(١)</sup>

وقوله

﴿ وَإِنْ حَسِبُوا لِلسَّلَامِ فَاحْشَ هَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ۝ ﴾<sup>(٢)</sup>

ومن نعاليم الإسلام لمسلمين أن يردوا كل ما يختلفون في معرفة أحكامه إلى الله ورسوله، قال تعالى

---

(١) من الآية ٩٠ من سورة النساء

(٢) الآية ٦١ من سورة الأنفال.



﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ٥٩ ﴾ (١)

وأكد الله سبحانه هذا المبدأ بوجوب إبداء لحكمه وحكم رسوله في قوله في القرآن الكريم

﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ٥ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ٦٠ ﴾ (٢)

وما نحن لعرب قد اختلفنا مع اليهود، وقامت الحرب بيننا سنوات ثم قامت لهم دولة اعترف بها المجتمع الدولي، وظهرتها أقوى دول العالم وعقدت معها اتفاقية الهدنة بعد الحرب الأولى بينا سنة ١٩٤٨، ثم وقعت حرب سنة ١٩٥٦ مع مصر وقامت هدنة أخرى ثم حرب سنة ١٩٦٧ حيث احتلت إسرائيل جميع أراضي فلسطين وزادت فاحتلت سبأ من أرض مصر وأحولا من سوريا، ولم ترض مصر بهذه الهزيمة وما استكملت، بل استعبد وجندت أبناءها وعبأت مواردها ثم ضربت ضربة رمضان المنتصرة فاستردت بها هيبة العرب، وصرطت معها إسرائيل أن تستغيب بظرائها، وفي أوج انصر العكسرى عرض رئيس مصر للسلام أملا في أن يسود هذه المصقة لأمن وان يسترد العرب أنفاسهم من حرب

(١) الآية ٥٩ من سورة النساء،

(٢) الآية ٥١ من سورة النور،



## من أحكام اتفاقية السلام

طالت واستطالت دون أن يبدو في أفقها نهاية، واستطاع رئيس مصر أن يسترد أحزاء كبيرة من سيناء مسلماً فوق ما استرده بالحرب، ثم كانت مبادرته وندؤه بالسلام في القدس وفي حضور الخصوم ليشهد عليهم العالم إن أبوا الدخول فيه وصبر، وحادلهم بالحجة والمنطق كما جالدهم بقوة السلاح وعزم الرجال حتى حبسوا للسلام وارتضوه عهداً تنحل به هذه الأزمة، وقللوا أن يرحلوا عن الأرض التي احتلوها فوق العشر سنوات، ورضوا من الغنيمة بالإياب والمسلة فما حكم الله ورسوله في هذا الصلح الذي تم بين مصر وإسرائيل بعد تلك الحروب، وإما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا؟ إننا إذا نظرنا في كتاب الله، قرآنه الكريم، نجد أنه قد قرر أن العلاقة الأساسية بين الناس جميعاً هي السلم، نجد هذا واضحاً في قوله تعالى

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ۝ (١) ﴾

وقوله سبحانه

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا رَوْحَهَا وَتُنْزَلُ مِنْهُم رِجَالٌ كَثِيرًا وَبِئْسَ مَا تَفْعَلُونَ ۚ وَاللَّهُ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝ (٢) ﴾

(١) الآية ١٣ من سورة الحجرات.

(٢) الآية ١ من سورة النساء.



وبهذا النداء للناس بوصفهم بني الإنسان كن السلم هو الحالة الأصلية التي تشيع المودة والتعاون والخير بين الناس، وكانت الدعوة إلى غير المسلمين بأنهم إذا ساءلوا كانوا سوء مع المسلمين في نظر أحكام الإسلام لأنهم جميعاً بنو الإنسان، ولم يحز الإسلام الحرب إلا بعلاج حالة صارت ضرورة، وإذا كانت هذه هي منزلة الحرب في الإسلام، فإنه يقرر بأنها إذا وقعت وحيث أحد الطرفين المحاربين إلى السلم وحب حفر الدماء، يرى هد واصل وحلياً في قوله تعالى

﴿ وَإِنْ حَارَبُوا لِلْإِسْلَامِ فَحَنَحْهُمُ وَمَوْكِنٌ عَلَى اللَّهِ بِهِ، هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾

وإن يُريدُوا أَنْ تَحْذَعُولَكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي يُدَلِّكُ بِنُصْرِهِ.

وبالْمُؤْمِنِينَ ﴿١﴾

هذا حكم الله أنزله إلينا، وهو يحيز لنا أن نتعهد ونقيم لمعاهدات مع غير المسلمين إبقاءً على السلم أصلاً أو رجوعاً إليه بوقف الحرب وفقاً بمدة أو وقفاً دائماً، كما يحيز أن تتضمن المعاهدة مع غير المسلمين تحالف حريص وتعاوناً على رد عدو مشترك.

قال القرطبي إن كان لمسلمين مصلحة في الصلح لنفع يجتلبونه أو ضرر يدفعونه فلا بأس أن يتدبىء المسلمون إذا احتاحوا إليه، وقد صالح رسول الله ﷺ أهل حير على شروط نقضوه فبقض صحتهم، وهادن قريش عشرة أعوام حتى يقضوا عهده ثم قال وما زالت الخفاء والصحة على هذه السبل التي شرعناها سالكة وبألوحوه التي شرحناها عامة، وقال ابن حبيب عن مالك رضي الله عنه تحور مهابة المشركين السنة والسبب والثلاث وإلى غير مدة<sup>(٢)</sup>.

(١) لايتان ٦١ و ٦٢ من سورة الأنفال

(٢) لجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ٣٩-٤١ في تفسير سورة الأنفال.



وفي التعقيب على تفسير الآيتين ٨٩ و ٩٠ من سورة النساء حيث انتهت لأخيرة بقوله تعالى (فإن اعتزلواكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً) قال القرطبي في هذه الآية دليل على إثبات المودعة بين أهل الحرب وأهل السلام إذا كن في المودعة مصحة للمسلمين<sup>(١)</sup>.

وفي فتح الباري لابن حجر العسقلاني بشرح صحيح البخاري في باب المودعة والمصالحة مع المشركين تعليقا على الآية الكريمة (وإن جبحوا للسلم...) إن هذه الآية دالة على مشروعية المصالحة مع المشركين.

وقال الشوكاني في غزوة الحديبية بعد أن نقل الأحاديث في شأنها إن مصالحة العدو ببعض ما فيه ضيم على المسمين جائره للحاجة والضرورة دفعا لحظور أعظم منه<sup>(٢)</sup>.

وإذا تتبعنا سيرة الرسول ﷺ وأصحابه من بعده، نجد أنهم قد تعاقدوا مع غير المسلمين، ولم ينقصوا عهداً عقده إلا أن ينقص من العير، ولعل فاتحة عهد الرسول ومعاهداته كان العهد مع يهود المدينة وتحالفه معهم، ثم تعامله وصحبه معهم اقتصادياً، ولقد ظل وفياً بهذا الوعد و لعهد حتى نقصه اليهود فانتقض. وصلاح الحديبية وشروطه مشهورة، واعتراض الصحابة عليه، كل ذلك فعله رسول الله، ولما فيه القدوة، لأنه فعل ما فيه المصلحة للمسلمين، ولقد عاهد خالد بن الوليد أهل الحيرة وصالحهم، وصالح عمر بن الخطاب أهل إيلياء وكان يستدعي الزعماء غير المسمين ويشاورهم ويستأسر بأمرهم كما فعل عندما أراد تنظيم الطرق بعد فتحها، وكما استشار المفوقس عظيم القط في مصر بعد الفتح.

(١) المرجع لسابق ص ٢٠٩ ح ٥

(٢) مسمى لأخبار من الحديث سند الأخبار وشرحه نس لأوطر لشوكاني ج ٨ ص ٣٩.



## العتاوى الإسلامية - الجزء الأول

وقد عقد الفقهاء المسلمون على اختلاف مذاهبهم الفقهية أبواباً في كتبهم أبنوا فيها أحكام المهادنة والمصالحة مع غير المسلمين، واتفقت كلمتهم على أن لرئيس الدولة المسلمة له أن يهادن ويصالح محاربيه من غير المسلمين ويوقف لحرب معهم ما دام في هذا مصلحة للمسلمين، واستندوا في هذا إلى قول الله سبحانه

(١) ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ لَلْإِسْلَامِ فَاحْضَرُوا عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ حَلِيمٌ غَفُورٌ ﴾

والى صلح الرسول ﷺ مع أهل مكة عام الحديبية، وأضف الفقهاء قولهم ولأن لموادعة جهاد معنى إذا كان خيراً للمسلمين لأن المقصود هو دفع الشر لحاصر بالحرب. (٢)

بل إن فقهاء الشيعة الإمامية صرحوا بهذا في كتبهم. ففي كتاب احتصر النافع في فقه هذا المذهب ج ١ ص ١١٢ في كذب الجهاد وإن فبصت المصلحة المهادنة جاز لكن يتولاها الإمام ومن يذن له.

ويقول الفقيه ابن القيم في كتابه زاد المعاد ج ٢ ص ١٨٤.

ولما قدم النبي ﷺ المدينة صار الكفار معه ثلاثة أقسام

(١) الآية ٦١ من سورة الأنفال.

(٢) كتاب البحر الرائق شرح كبر لدقائق لابن نجيم حقي ص ٧٨ وما بعدها ح ٥ وندع الصانع لكسدي الحقي ص ١٠٨ وما بعده ح ٧ ومجمع الأنهر شرح مفتي الأبحر - فقه حقي ج ١ ص ٦٤٥ وما بعده والمعنى لابن قدامة لحسي ج ١ ص ٥١٧ وما بعده وحاشية لسوحي على الشرح بكبر فقه مكّي ج ٢ ص ٢٢٢ وحاشية تحفه لمصاح شرح مسيح ج ٩ ص ٤٢ وما بعده وكتاب قواعد الأحكام في مصالح الأناس لسلطان العلماء العز بن عبد السلام لشعبي ج ١ ص ١٠٢.



## من أحكام اتفاقية السلام

قسم صالحهم ووادعهم على ألا يحاربوه ولا يظاهروا عليه ولا يؤولوا عليه عدوه، وهم على كفرهم امنون على دمائهم وأموالهم. وقسم حاربوه ونصبوا له العداوة. وقسم لم يصالحوه ولم يحاربوه بل استظروا ما يؤول إليه أمره وأمر أعدائه. فقابل كل طائفة من هذه الطوائف بما أمره به ربه تبارك وتعالى

ثم قال في ص ٢٠٠ في حقه صلح خبير وفي لقصة دليل على حواز عقد الهدنة مطلقاً من غير توقيت بل ما شاء الإمام، ولم يجيء ما ينسخ هذا الحكم البتة، فالصواب حوازه وصحته. وقد نص عليه الشافعي في رواية المزني، ونص عليه غيره من الأئمة. ويقول العلامة ابن تيمية في كتابه الاختبارات ص ١٨٨ في باب الهدنة ويجوز عقدها مطلقاً ومؤقناً والمؤقت لازم من الطرفين يحب الوفاء به ما لم ينقضه العدو، ولا ينقض بمجرد خوف الحبابة في أظهر أقوال العلماء وأما المطلق فهو عقد جائز يعص الإمام فيه بالمصلحة.

## أسس المعاهدات في الإسلام

وحيثما نطالع أقوال علمائنا في تفسير آيات القرآن وأحاديث رسول الله ﷺ في شأن الحرب والصح، ونطلع كذلك على ما نقله الفقهاء في هذا الشأن نرى أنهم قد استوجبوا توافر الأسس التالية لقيام لمعاهدات مع غير المسلمين شرعاً

الأول: ما دل عليه قول الرسول عليه الصلاة والسلام "كل شرط لبس في كتاب الله فهو باطل"<sup>(١)</sup>، وهذا مفاده أنه يتعين على ولي أمر المسلمين الذي يتعاهد مع غير المسلمين ألا يقل شرطاً يتعرض صراحة أو دلالة معصوص القرآن الكريم محافظة على سمة الشريعة العامة واحتفاظاً بعزه الإسلام والمسلمين، قال تعالى

(١) رواه البخاري ومسلم وأحمد وابن ماجة وابن حبان



(( وَبِاللهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَئِكَ الْمُنْفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ))<sup>(١)</sup>

ومتال الشروط الباطلة أن تتضمن المعاهدة التحالف مع غير المسلمين ضد المسلمين أو التعهد بمقتضاها بالقعود عن نجدة المسلمين عند الاعتداء على ديارهم وأموالهم.

الثاني: تحديد الشروط في المعاهدات بينة واضحة على مثال المصالحات التي عقدها الرسول عليه الصلاة والسلام، فقد كانت محددة في الحقوق والالتزامات المتبادلة بين المتعاقدين وذلك حتى لا تكون وسيلة للغش والخداع واستلاب الحقوق.

الثالث: أن تعقد المعاهدة في نطاق التكافؤ بين طرفيها، فلا يجوز لولي أمر المسلمين أن يعاهد ويصالح تحت التهديد، لأن مبدأ الإسلام التراضي في كل العقود.

ومسألة المسلمين لمخالفهم في الدين أمر يقره الإسلام، فمن المبادئ العامة التي قررتها الشريعة في معاملة أهل الكتاب تركهم وما يدينون والمنع من التعرض لهم متى سالموا بل والتسوية بينهم وبين المسلمين في الحقوق والواجبات العامة، وأجازت مواساتهم وإعانة المنكوبين، وأباححت الاختلاط بهم ومصاهرتهم، وما أباحت قتالهم إلا رداً لعدوان، قال تعالى

(( فَمَا اسْتَقْتُمُوا لَكُمْ فَاسْتَغْنُوا هُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ))<sup>(٢)</sup>

(١) من الآية ٨ سورة المفقون.

(٢) من الآية ٧ من سورة النوبة



وقل سبحانه

۱) (وَطَعْدُ أَلْدِينِ أَوْتُوا لَكْتَبَ حَلُّ لَكُمُ وَطَعَامُكُمْ حَلُّ لَهُمْ وَالْمُخَصَّصُ مِنَ  
الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُخَصَّصَاتُ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا أَلِكْتَبَ مِنْ فِتْلِكُمْ إِذَا أَتَيْتُمُوهُنَّ  
جُوزَهُنَّ مُحْصِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ وَلَا مُتَّحِدِينَ أَحْدَارٍ) <sup>(۱)</sup>

وكان من أوامر الإسلام أبوء بهذه المعاهدات إذا نعتت بشروطها رخصة في نطاقه غير خرجة على أحكامه وحفظ عليها الطرف الآخر ولم تنعد ظروف انعقادها، وهذا هو القرآن الكريم يقول

إِلَّا بَدِيلَ عَهْدِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوا شَيْئًا وَلَمْ يُظْهِرُوا عَلَيْكُمْ  
حَدًّا فَأَتَوْا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴿٢٦﴾

ويقول في شأن نوقع الخيانة من المعاهد دعوة إلى اليقظة و لحذر

﴿ وَمَا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ حَيَاةً فَأُذِإِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ۚ بَلْ أَنتَ لَا تُحِثُّ الْخَافِينَ ﴾ (٢)

دلت حكم الإسلام هي التعاهد والمصالحة بل والمخالعة مع غير المسلمين، يفر المعاهدات التي تضمن السلام المستقر وتحفظ الحقوق، وهو في ذات الوقت ينهى عن خيانة العهد ويأمر بالوفاء بالوعد، فالعلاقة بين الناس في دستور الإسلام

(١) من الآية ٥ من سورة المائدة.

(٢) الآية ٤ من سورة النوبة.

(٣) الآية ٥٨ من سورة الأنفال.



علاقة سلم حتى يضطروا إلى الحرب للدفاع عن النفس أو للوقاية منها، ومع هذا يأمر لإسلام بأن يُكتفى من الحرب بالقدر الذي يكفل دفع الأذى، ويأمر كذلك بتأخيرها ما بقيت وسيلة إلى الصبر والمسالمة، ولم يجعل الإسلام الوفاء بالعقود والعهود من أعمال السياسة التي تحوز فيها المر وغة عند القدرة عليها، بل جعله أمانة من الأمانات واجبة لأداء يكاد الخرح عنها أن يخرج عن الإسلام، بل ويخرج عن ادميته ويصبح بهذا في عداد السائطة، قل تعالى

﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزَلَهَا مِنْ عِدِّ قُوَّةٍ كُنْتُ تَتَّحِدُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ رُوِيَ مِنْ مَّةٍ إِنَّمَا يَتُوكُمْ كَلَّةٌ لَهُمْ وَلِيُبَيِّنَ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ۖ ﴿١﴾

وبعد فإن الإسلام صاع الحياة البشرية في نطاق قوله تعالى

﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَخَمَسْنَاهُمْ فِي الْآلِ وَالْآخِرِ وَزَوَّجْنَاهُمْ مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ ﴿٢﴾

هذا التكريم للإنسان، أي إنسان، بعص النظر عن لونه أو ديه أو حبسه أو وطنه، أعدد إلى فكر الإنسان وقلبه أن الناس جميعاً بنو آدم وحواء، جعلهم الله

(١) الابتنان ٩١ و ٩٢ من سورة ص.

(٢) الآية ٧٠ من سورة الإسراء



## من أحكام اتفاحيه السلام

شعوباً وقبائل لتعارفوا، وأرسل إليهم لهدايتهم من الصلال، حتى كان الإسلام حاتماً لجميع الرسالات يحوي كتابه ما حملنه الكتب السابقة عليه منقياً عقيدته وعبادته وتشريعه مما لم يعد ملائماً لدين الله الحالد إلى يوم لدين.

تم حث الإسلام على الدعوة إلى به بالمصق و لعقل، فحمل توحيد الله أساساً تتعاون في ظله كل الديانات، قال تعالى

(( قُلْ يَهْلُ الْكِتَابِ نَعَالُوا إِلَى كَيْمَةٍ سَوَاءٍ نَيْسًا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعُدَّ إِلَّا اللَّهُ وَلَا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ نَعَصًا نَعَصًا أَرْتَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ ))<sup>(١)</sup>

ووجه القرآن الكريم رسول الله محمداً ﷺ لنمط الدعوة المطلوب فقال

(( إِذْعُ بِنِ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحَيْكَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ))<sup>(٢)</sup>

وفي نطاق هذا الانحاء والتوجيه، عقد الرسول حين قدم المدينة مهاجراً معاهدة بين المسلمين واليهود وباقي لأقليات التي كانت تساكنت في المدينة وما حولها، رسم بها سبيل دولة الإسلام في التعاون المستتر مع موطنها وحبرانها من أهل لأديان الأخرى، وهذه المعاهدة التي قد نسميها بأسلوبنا المعاصر «معاهدة دفاع مشترك» يرشدنا فقها إلى أن بسلك هذا السبيل وبقدي بها ما دام في مثلها مصلحة للمسلمين.

(١) من الآية ٦٤ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ١٢٥ من سورة لبحل



## العناوين الإسلامية - الجزء الأول

ولقد كان من تار هذه المعاهدة - كما سبق القول - اتعاون المالي والاقتصادي بين جميع الفاطنيين في المدينة وما حوفا دون نظر إلى ، لاحتلاف في العقيدة والدين .

والإسلام يضع بذل طراً لتعايش بين بني الإنسان على اختلاف مللهم وبحمهم بهذا الوصف الإنساني ، وبخاصتهم به داعياً إياهم للبراحم والتعاضد والسند في السند و للملأ ، ثم يحص المسمين ببوجيه أوهى ونوصيف أوسع وتسمى ، فيجعل أخوتهم لدينية أعى سببا وقوى لحمة من كل ، لأسباب والأحساب التي يتفاحرون بها ، ويضع لهم سادح نقيه لما يحب أن يأخذوا أنفسهم به فقل تعالى

(١) \* وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ \*

وقال جل شانه

(٢) (( وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ غَضُوبُهُمْ أَزْلَىٰ عَصْرِ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ))

وقال أيضا

\* وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ \* وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ \* (٣)

(١) من الآية ٢ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٧١ من سورة لقوة

(٣) الآية ١٠٤ من سورة ال عمران



بهذا المنطق كان توجيه القرآن الكريم للمسلمين إلى أحسن السبل للتعاون وتنقية المجتمع والحفاظ على مصالح المسلمين.

وبنفس المنطق يحدد الرسول ﷺ المسؤولية ويضعها على عاتق أولياء الأمور كل في موقعه فيقول.

"كلكم راع ومسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسؤول عن رعيته" <sup>(١)</sup> ويقول. "ما من أمتي أحد ولي من أمر الناس شيئاً لم يحفظهم بما يحفظ به نفسه إلا لم يجد رائحة الجنة.." <sup>(٢)</sup>

ومن هذا يبين مدى مسؤولية رئيس الدولة في الإسلام، وأن عليه أن يحفظ الرعية مما يحفظ به نفسه، لأنه قد لزم العمل لمصلحتها. وفي نطاق هذه المسؤولية وفي خضم نزاع العرب وإسرائيل وفي ظلال هزيمة سنة ١٩٦٧ التي لحقت بالعرب كل العرب فنكست رؤوسهم، خطط رئيس مصر لرفع هذا العار، وحاربت مصر في رمضان وكان النصر من عند الله للمؤمنين الذين رابطوا وحاهدوا حتى محوا خزي العار ووضعوا أكاليل الغار، ثم كانت تلك النظرة الثاقبة الفاحصة للمجتمع الدولي وموقفه من النزاع، هذه النظرة التي تمثلت في مبادرة السلام في نوفمبر سنة ١٩٧٧، لسلام المطلوب، سلام العزة، ومن موضع القوة لا من موقع الضعف والهزيمة، وجاهد رئيس مصر وفاوض وكافح حتى سلم الحصم أو استسلم بعد إذ رأى مفاوضاً قوي الحجة ثابت الجنان مستمسكاً برض العرب كل العرب ومقدسات المسلمين، لم يعرض في حق ولم تلن عزيمته، بل كان صابراً ومثابراً للوصول إلى غاية الطريق بعد أن بدأ بخطوات رشيدة شديدة، وما زال

(١) رواه البخاري.

(٢) رواه الطبراني عن ابن عباس في الصغير و الأوسط



يهدف إلى الغاية ويحث الخطى حتى يصل الحق إلى أصحابه بعون من الله وتأيدده. قال تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَصُرُوا ءَآلَهُ يَصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ۚ ﴾<sup>(١)</sup>

وإذا عرضنا اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل على قواعد الإسلام التي أصلها القرآن وفصلتها السنة، وبينها فقهاء لمذاهب جميعاً على نحو ما أجملنا الإشارة إليه نجد أنها قد انطوت تحت لواء أحكام الإسلام. فهي قد استخلصت قسماً كبيراً من الأرض التي احتلتها إسرائيل في هزيمة سنة ١٩٦٧ بما فيها وعليها من مواطنين عادت إليهم حريتهم، وثروات نستفيد بها بدلاً من أن يستنزفها الخصوم، فهي استرداد الأرض والثروة مما يأمر به الإسلام أو مما ينهى عنه؟ وهل في هذا مصالحة محققة للمسلمين أو شر ماحق لاحق بهم؟ وهل في عودة المواطنين الذين تحررت أرضهم إلى دولتهم ترعى شؤونهم من تعليم وصحة وتجارة وكل مسؤوليات الدولة نحوهم، هل هذا مما أمر به الإسلام أو مما نهى عنه؟

حين نعرض هذه الاتفاقية في ضوء مسؤوليات الحاكم المسلم نجد أن رئيس مصر قد نصح للأمة وقام بالمسؤولية، فحافظ على الرعاية حفاظه على نفسه، حارب حين وجد ألا مندوحة من الحرب بعد أن استعد وأعد، وفأوض وسالم حين ظهر ألا مفر من السلم وأنه يستطيع الوصول إلى الحق والحصول عليه سلماً لا حرباً، والإسلام يقرر أن الحرب ليست حرفة ولا غاية وإنما هي ضرورة دفاع أو وقاية، وكما قال الرسول الأكرم إن الله يحب الرفق في الأمر كله<sup>(٢)</sup> أي إن الله سبحانه يحب لين الجانب في الفعل والقول، كما يحب الأخذ بالأسهل في أمور الدين والدنيا

(١) الآية ٧ من سورة محمد.

(٢) رواه البخاري ومسلم.



## من احكام اتفاقية السلام

ومعاشرة لناس، فإذا ستعصت الحرب كوسيلة لاسترداد الحق، وتيسر السلم،  
أفلا يكون هو الأول والأولى؟

اللهم إن السلام تحية الإسلام وخو الإسلام وصمام أمه وأمانه، يتمثل هذا  
في قول رسول الله عليه الصلاة والسلام «إن به جعل السلام تحية لأمتنا وأماناً  
لأهل ذمتنا»<sup>(١)</sup> وإنما كنت تحية المسلمين بهذا اللفظ للإشعار بأن دينهم السلام  
والأمان وأنهم أهل السلم محبون للسلام.

بقي أنه قد يقال إن مصر انفردت بالصلح مع إسرائيل وخرجت بذلك عن  
تعاهد العرب على حل جماعي ولكن هذا القول لا يلتقي مع الواقع، واقع الاتفاق  
الذي تم والخطوات المترتبة عليه، فإن العرب متفقون على حل سلمي بعد أن  
استحالت الحرب للظروف الدولية التي لا يمكن الإغضاء عنها، فإذا تقاعس بعض  
العرب عن السعي إلى الحل السلمي دون سبب ولا سند، كان على من يستطيع  
كسب الموقف السباق إليه وصولاً للغاية المرجوة، والأمر موكول إلى القدرة على  
الحركة، فمن اسنطاع تقدير الأمور وارباطها الدولية، ووجد من نفسه القدرة  
على استخلاص الحق، كان له بل كان عليه أن يسعى إليه، لأن هذه مسؤولية ولي  
أمر المسلمين يعمل لصالح الجماعة ويحافظ عليها.

وإذا كانت بصرة المسلم للمسلم واجبة "انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً"<sup>(٢)</sup> فقد  
كان واجب الحكم العرب بل المسلمين أن ينصروا رئيس مصر وهو يكافح وينافح  
في سبيل استرداد الأرض والمقدسات، لا أن يخذلوه ويقيموا العراقيل في سبيله  
بينما هو يعمل لصالح الجميع "المؤمنون تكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم  
ويسعى بذمتهم أدناهم"<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه لطبراني والبيهقي.

(٢) متفق عليه من حديث أس.

(٣) رواه النسائي وابن حبان وأحمد وأبو داود.



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

حين نستعرض بصوص اتفاقية السلام وملحقاتها ونعرضها على القرآن والسنة، لانجد فيها ما يذئ بها عن أحكامها إذ لم تضع حقاً وما أقرت احتلال أرض وإنما حررت واستردت.

وما دامت هذه الاتفاقية قد أفادت المسلمين ووافقت مصلحتهم فإنه لا يليق بمسلم أن يبخصها حقها من التقدير. قال تعالى

((وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ نَعَدَ إِصْلَاحُهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ))<sup>(١)</sup>

بل إن العصر من شأنها والعشر في بيان أهدافها وأثرها لا يليق بمسلم، لأن من واجبه بحكم القرآن والسنة أن يشد من أزر من ثابر وبذل الجهد بل غاية الوسع في سبيل استخلاص الحقوق التي لولا حرب مصر في رمضان لصارت نسياً منسياً، ولصارب سياسة الأمر الواقع واللا سلم واللا حرب قانوناً يقضى به على رقاب العرب، وتصيع في طلاله حقوقهم، ولكن الله قيض خير أجناد الأرض وشد من عزيمهم فكانت رمية الله هي رمايتهم، فصعق العدو من بأسهم بعد أن أخذوا بتلابيبه، وسر الصديق بنصر الله.

ولعلنا نذكر الأخوة المسلمين بوصايا أرسول ﷺ بمثل قوله. "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً"<sup>(٢)</sup> ولا إيذاء بين المسلمين بقول أو فعل "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"<sup>(٣)</sup>

(١) من الآية ٨٥ من سورة الأعراف.

(٢) متفق عليه.

(٣) متفق عليه من حديث عبدالله بن عمرو.



## من أحكام إغاثة السلام

ويقول في ختم حديث طويل يأمر فيه بالفصائل . فإن لم يقدر فدع الدس من الشرف فإنها صدقة تصدقت بها على نفسك<sup>(١)</sup> .

وسعد فيه لاند من كلمه وجيرة اوحها لعلماء المسلمين في كافة أنحاء الأرض على ، ختلاف جسياتهم السياسية، هي أن الله وكل إليهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال جل شأنه

﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْعُرْفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>

وقل

(( فتولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين وليدروا قوتهم ))<sup>(٣)</sup>

هذا هو وجب العلماء الذين سماهم فقهاء لإسلام أهل لحر والعقد، أهل العلم والبصر بأمور الدين والدنيا كل ذي خبرة في ناحية من نواحي الحياة، علماء المسلمين قد فاه بعضهم بما ليس حكماً لله تعالى ولا لرسوله، بما ليس نصّاً لله ولا لرسوله ولا لأئمة المسلمين وعامتهم، إرضاء للسياسة الدين لا يحتكمون إلى الله ورسوله، قل تعالى

(١) منفق عليه من حديث أبي در

(٢) الآية ١٠٤ من سورة آل عمران

(٣) من لاة ١٢٢ من سورة اتوبة.



﴿ تَخْلِفُونَ بِلَآءِ اللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ وَبِلَآءِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (١)

مُؤْمِنِينَ ﴿ (١)

وما كن لبعض من رمى مصر والمصريين بالخروج بهذه الاتفاقية عن الإسلام. ما كان لهؤلاء أن يسارعوا إلى حكم لا يملكون إصداره، قال تعالى

(( يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا صَرْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَنُّوْا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ ءَلْقَى

إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَتَّبِعُونَ عَرَصَ لَحْيَةِ الدُّبِّ )) (٢)

ما كان لهذه القلة من العلماء الذين انساقوا أو سيقوا إلى الحكم بغير ما أنزل به، ثم انزلوا إلى السباب دون أن يراجعوا أحكام شريعة به، ومن غير أن يتثبتوا وزعوا الكفر على المسلمين دون روية أو استظهار لحكم الإسلام، مع أن القرآن علمنا ألا نتقدم على حكم الله فقال تعالى

﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَقُولُوا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ

عَلِيمٌ ﴾ (٣)

نعم. لهؤلاء الذين تسرعوا في الحكم دون علم أو عن غرض نلتوا قول الله

تعالى:

(١) آية ٦٢ من سورة النوبة.

(٢) من الآية ٩٤ من سورة النساء.

(٣) الآية ١ من سورة لحيات.



﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ ﴾<sup>(١)</sup>

إن كل مسلم بلغه حكم الله في أي أمر من الأمور يجب عليه أن يتبعه ولا يحل له أن يتخطاه، بل وعليه أن يعلمه ويعلمه الناس سيما إذا كان من العلماء الذين وكل الله إليهم علم دينه وبيان أحكام شريعته.  
إن ربنا سبحانه يقول:

((وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَيطُونَهُ مِنْهُمْ))<sup>(٢)</sup>

ويقول:

﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾<sup>(٣)</sup>

ولقد رددنا أمر اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل وعرضناها على القرآن والسنة فوسعتها أحكامهما. قال تعالى  
﴿ قُلْ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِ مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ ﴾  
إِن الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضُ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْمَصْلُوحِينَ<sup>(٤)</sup>

(١) الآية ٣٩ من سورة يونس

(٢) من الآية ٨٣ من سورة النساء.

(٣) الآية ٢١ من سورة الأحزاب.

(٤) الآية ٥٧ من سورة الأنعام.



وبعد فإن الإسلام دين الوحدة، وحدة المعبود ووحدة العبادة ووحدة القبة، ومن أجل هذا دعا الله سبحانه إلى الاعتصام بحبه، قل تعالى

((وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا<sup>(١)</sup>))

فكونوا أيها العلماء دعاة وحدة وإخاء كما أمر الله، وبصروا لحكام بأوامر الله حتى تجتمع أمة على كلمة الله لا تفرقها الأهواء، واستمعوا لقول رسول الإسلام لا تدبروا ولا تباعضوا ولا تحاسدوا ولا تقاطعوا وكونوا عباد الله إخوانا، المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يحرمه ولا يخذله، بحسب المرء من الشر أن يحقر أخاه المسلم<sup>(٢)</sup>.

وهذا أمر الله سبحانه للمسلمين حكاما وعلماء ومحكومين قال تعالى

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا دِينَهُ  
يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا دِينَهُ  
يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا دِينَهُ

وقال سبحانه

((إِنْ رِئْدُ إِلَّا إِلَىٰ صُلْحٍ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ<sup>(٤)</sup>))

(١) من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة.

(٣) الآية ١ من سورة الأنفال.

(٤) من الآية ٨٨ من سورة هود



وقال جل شأنه

(( ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ تَحْكُمُ بِهِكُمْ وَعَلَيْكُمْ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ))<sup>(١)</sup>

وبعد فإن صلح الحديبية كان خيراً وبركة على الإسلام والمسلمين، فتح الله به قلوباً غلغلت بالأمّة وبرزوا به وبرزوا له وانضوت تحت لواء القرآن على بصيرة من الله، وفي طريق عودة الرسول ﷺ من الحديبية أنزل الله عليه أكرم بشرى، سورة الفتح، قال تعالى:

﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾<sup>(٢)</sup>

فانظروا أيها العرب والمسلمون كيف كان هذا الصلح فتحاً ونصراً لدين الله ورسوله، وكيف مهد الأرض لانتشار الإسلام، مع أن أصحاب الرسول كانوا له من الرافضين وعن تنفيذ من القاعدين، حتى علموا خيره فانصاعوا لأمر الله ورسوله. ونحن في صلحنا المعاصر مع إسرائيل نتفاءل، ونأمل أن يكون فتحاً نسترد به الأرض ونسترد به العرض، وتعود به القدس مقدسة عزيزة إلى رحاب الإسلام وفي ظل السلام.

(١) من الآية ١٠ من سورة الممتحنة

(٢) الآية ١ من سورة الفتح.







## من أحكام التصرفات في مرض الموت

### بيع في الصحة لو ارث وفي مرض الموت لباقي الورثة

١- بيع الوالد لابنته حصة في عقار مملوك له بعوض قبضه جائز وصحيح شرعاً متى تحققت شروط العقد.

٢- بيع الوالد العقار كله إلى باقي الورثة بما فيه المبيع لابنته وهو مريض مرض الموت موقوف على إجازة باقي الورثة ولو كان بثمن المثل فإن أجازوه نفذ ولا بطل فيما زاد على الثلث إذا صح بيعه بالعقد الأول.

٣- المريض مرض الموت ممنوع من التصرف في ملكه فيما يرجع إلى إبطال حق الورثة.

تسأل أ.ع.س أن والدها باع لها ثلث ما يملك من عقار بموجب عقد بيع مؤرخ ٥ يناير سنة ١٩٧٩ وقبض الثمن فوراً أمام الشهود وهو بكامل قواه العقلية. ثم عاد وباع ذات العقار جميعه بما في ذلك الثلث المبيع منه لها بالعقد المشار إليه، وهذا البيع الأخير بعقد مؤرخ في ١٩٧٩/٤/٢٢ إلى باقي ورثته بما فيهم ابن قاصر له. وقد كان والدها وقت هذا التصرف الأخير مريضاً مرض الموت حيث ظل يتردد على الأطباء والمستشفيات ويعاني من مرضه من ١٩٧٩/٤/١٠ إلى أن مات. وأن لديها أوراقاً وشهادات رسمية من المستشفيات. ثم انتهت الطالبة في السؤال إلى:

أولاً: ما حكم الشرع في البيع الأول وهو الخاص بثلث العقار من حيث الصحة والبطالان؟

ثانياً: ما حكم العقد الأخير ببيع العقار جميعه. هل وقع صحيحاً ببيع وهو في حال مرض الموت لباقي الورثة أو وقع باطلاً؟



في كتب لفقهاء أن عقد البيع يتم شرعاً بالإيجاب والقبول متى توافرت شروط الانعقاد من حيث أهلية المتعاقدين ومشروعية البيع ذاتاً وصيغة وكما يكون الإيجاب والقبول بكل لفظين دالين على معنى التملك يكون كذلك بالكتابة دلالة على الإيجاب والقبول المفيد لستملك والتملك.

ونص الفقهاء على أن لبيع المريض أحكاماً خاصة وقالوا إن مرض الموت هو المرض الذي يعجز معه المريض عن مباشرة مصالحه خارج داره إن كان رجلاً وداخل الدار إن كانت امرأة، وأن يغلب على الطن الموت من هذا المرض على الأكثر، وأن يتصل به الموت قبل مضي سنة على بدء المرض فلو مضت السنة وهو مريض على قيد الحياة كانت تصرفاته صحيحة كتصرفات غير المريض.

لما كان ذلك فإذا كان العقد الأول بين لطالبة ووالدها ببيعه إياها ثلث عقاره قد انعقد بإيجاب وقبول صحيحين وكانت أهلية العاقدين تامة وقع هذا العقد صحيحاً ناهذاً شرعاً.

وإذا كان العقد الثاني بين والده وبقية ورثته ببيعه إياهم العقار جميعه قد وقع وهو مريض مرض الموت "بالمعنى والمؤدى السابق تحديدهم كان العقد<sup>(١)</sup> موقوفاً على إجازة باقي الورثة ولو كان بثلث المثل فإن أجازوه نفذ وإن لم يجيزوه بطل. وذلك لتعلق حق الورثة بالتركة عينا ومالية، والمريض مرض الموت ممنوع من التصرف في المرض فيما يرجع إلى إبطال حق الورثة.

(١) تعيق المفصود بالعقد هذا هو العقد المنصوب على ما عدا الثلث المبيع - لعقد الأول



## من أحكام التصرفات في مرض الموت

بهذا قال الإمام أبو حنيفة، وقال أصحابه أبو يوسف ومحمد بحوز البيع إلى الوارث في المالية.

وتمثل قول الإمام أبي حنيفة قال أصحاب الإمام الشافعي وهو رواية عن الإمام أحمد بن حنبل وفي فقه الإمام مالك إن هذا التصرف في مرض الموت للورثة أو لبعضهم لا يصح «المبسوط للسرخسي ج ١ ص ١٥٠ في باب الشفعة في المرض و لمعني لابن قدامة الحنبلي ج ٦ في وقف المريض على بعض الورثة والإفصاح عن معالي الصحاح لاسن هجرة الورث في وقف المريض».

وإن كان قول جمهور الفقهاء يقضي بأن بيع المريض مرض الموت لبعض الورثة يكون موقوفاً على إجازة باقي الورثة، كان العقد الثاني المسؤول عنه موقوفاً على إجازة من ليس طرفاً فيه من الورثة، إذا ثبت أن البائع كان مريضاً فعلاً مرض الموت بالتحديد السابق، والله سبحانه وتعالى أعلم.







## مسائل متنوعة

### أحداث الزاوية الحمراء

بمناسبة حوِّث الراوية الحمراء يوم الأربعاء ١٧ يونية ١٩٨١ أصدرت دار  
الإفتاء البيان التالي

### لمصلحة من هذا الذي حدث

قرأت بأسف شديد البيان الذي أذاعته وزارة الداخلية أمس عن وقوع شجار  
بين اثنين من المواطنين، أحدهما مسلم والآخر قبطي، امتدت آثاره إلى قتل وجراح  
لغيرهما، ومأساة أخرى. فتذكرت قول الله سبحانه في القرآن الكريم

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَحَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ  
أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (١)

مساواة تامة في الإنسانية، تتبعها المساواة العادلة في الحقوق والواجبات،  
ويؤكد هذا ويشرحه قول رسول الله محمد ﷺ في حجة الوداع «أيها الناس إن  
ربكم واحد وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأعجمي على  
عربي، ولا لأحمر على أبيض ولا لأبيض على أحمر إلا بالتقوى» رواه أحمد. هذه  
دعوة الإسلام إلى المساواة تذكيراً لبني الإنسان أن أصلهم واحد لا تفرقة بسبب  
الدين أو الجنس أو اللون، بل لقد أوصى الإسلام بغير المسلمين، وأوصح أن لهم  
ما للمسلمين من حقوق وعليهم ما على المسلمين من واجبات، تسري على هؤلاء

(١). الآية ١٣ سورة الحرات.



## العناوين الإسلامية - الجزء الأول

وأولئك قوانين الدولة، إلا أن غير المسلمين تحترم عقائدهم، وما يدينون به. فدماء  
غير المسلمين وأموالهم وأعراضهم حرام كحرمة دماء وأموال وأعراص المسلمين.  
حكم بهذا ووصى به رسول الله محمد ﷺ حين قال «من ظلم معاهد أو يتقصه  
أو كلفه فوق طاقتة أو أخذ منه شيئاً بغير طب سفسفتنا حقيقه يوم القيامة»  
رواه أبو داود وبنه لعهد كب عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص، إبان ولايته  
على مصر (إن مع أهل الذمة و لعهد فاحرنا عمرو أن يكور رسول الله  
خصمنا..) وقال رضي الله عنه في عهده لأهل بيت المقدس عقب فتح المسلمين له..  
(هذا ما أعطى عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان أعطاهم أماناً لأنفسهم  
وموالبهم وكائسهم.) (إن الإسلام حين ذكر أخبار الأنبياء السابقين احترامهم  
جميعاً، دفع عنهم الإثم ونهى عنهم لعدوان في سورة الأنبياء، خطبنا، بل خاطب  
الإنسانية على امتدادها فقال

﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ۚ ۝ (١)﴾

إن الإسلام دين السلام مع الله، ومع الناس، ومع لنفس، هكذا فصل القرآن.  
وبهذا أمر رسول الإسلام عليه الصلاة والسلام، وما كان الإسلام باغياً ولا  
معتدياً، إنه يدعو إلى الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح، وبالرسل وأنبياء  
الله السابقين عليه. قال تعالى

(( ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ، وَلِلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِهِ  
وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ )) (٢)

(١) الآية ٩٢ من سورة الأنبياء.

(٢) من الآية ٢٨٥ من سورة البقرة



وإذا كان لأهل كل دين عقائدهم، وأساليبهم الإيمانية في ظل من حرية العقيدة والعبادة فإن الإسلام قد سبق كل النظم لأنه دين لله، فقرر أن ((لَا إِكْرَهَ فِي الدِّينِ))<sup>(١)</sup>

إن أهل مصر اشتهروا في التاريخ - كس لتاريخ - بالأخوة والسماح، ولهذا كانوا عوناً للمظلوم، وموثلاً للمطارد يجد عندهم الأمن والأمان. هذه مريم وبنها عيسى عليهما السلام يفدان إلى مصر تضيئهما، وتحميتهما، وقد كان أمامهما - حين طوردا - جهات وبواح شتى، ولكن الله سبحانه قد اختار لهذه الأسرة المقدسة هجرتها إلى مصر، ووجدت من المصريين كل رعاية وعون بل وحماية وتقديساً. وهاهي مصر في ظل الإسلام موئل سلالة رسول الله محمد ﷺ حين طردهم الأمويون. أيها المصريون - مسلمين وأقباطاً - هذا شرف لبلادكم العزيزة الكريمة، هذا رضوان من الله عليها وتكريم لها فصونوا هذه البلاد، واحفظوها من الفرقة والاختلاف، وحافظوا عليها كما كانت دائماً واحة الأمن والأمان فهكذا كنت مصر وسنظل، امانة بأهلها ويتخطف الناس من حولها، لقد عاش الإسلام والمسيحية هنا هذه القرون، يرتوي المسلمون والمسيحيون من ماء النيل، ويفلحون أرضها يذرون الحب ويعتمدون على لرب ويعيشون إخوة متجاورين متحابين. ليتذكر المواطنون أن مصر قد تحررت من الاستعمار بوحدة، فلبعد إلى التاريخ أيضاً ولطالع تلك الصحائف لغنية صحائف الرجال، الذين تعاصوا عن كل أسباب الفرقة والتباعد في ثورة الشعب هي سنة ١٩١٩، فدخل القس الأزهر خصباً ودخل عالم الأزهر الكنيسة داعياً للوطن والوطنية، و لتقت القلوب قبل الكلمات، وكان رصاص العدو لا يفرق بين المسلم والمسيحي، ولقد ستمر جهاد

(١) من الآية ٢٥٦ من سورة لقمة.



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

المواطنين، دون تراخ أو تباعد عن ساحة الاستشهاد حتى تحررت مصر واستردت ذاتها. ولما نكبت فيما كسبت، وولي أمرها الرشيد من أبنائها، احتسب نفسه وجهده لخلاصها واسترداد كرامتها، فماذا كان؟ كان هذا الإخاء الوطني في حرب رمضان ١٣٩٣ - أكتوبر ١٩٧٢ أن وقف المصريون، بل والوطن العربي - مسلمين ومسيحيين - يقاتلون، لا يفرقهم الدين، فقد ارتوت أرض المعارك بدماء المسلمين والمسيحيين على السواء، هذا الإخاء في الوطن، ليس وصية للمسلمين فحسب، بل هو كذلك صلب المسيحية، التي ترفع دائماً بداء وشعار المحبة والسلام، السلام الذي ينادي به الإسلام، ويتمثل في دعاء الرسول محمد ﷺ «اللهم أنت السلام، ومنك السلام وإليك السلام، فحينا ربنا بالسلام» ويقرؤه إخواننا الأقباط في الإنجيل إذ يقول (المجد لله في الأعالي وعلى الأرض السلام وبالناس المسرة) إن الدير بأهله، وعلى أهل الدين - أي دين - أن يحفظوا تعاليمه لحقة، فيؤدوا واجباتهم، ويأخذوا حقوقهم، وبالكلمة الصيبة الهادئة، وبسبب باستثارة الطائفية وإثارة البغضاء والشحناء التي تستتبع إراقة الدماء، وقتل الأنفس التي حرم الله في جميع شرائعه قتلها إلا بالحق.

إنه لا ينبغي أن يتسبب حادث فردي في هذا الذي رواه بلاغ وزارة الداخلية الذي اهتزت له قلوب المواطنين مسلمين ومسيحيين، فلا أحد في هذا الوطن يود أن يجري فيه ماجرى في غيره. وإذا كان ما حدث قد تولاه المختصون من رجال الأمن والنيابة العامة فليترك الجميع التحقيقات تأخذ سيرها، لتكشف عن الحقيقة في هذا الأمر، إذ إنني أستبعد أن يقدم مواطن صالح مخلص لوطنه ولديده على إثارة الفتنة وإشاعة الفرقة، وقد يكون وراء هذا دوافع ليست من أخلاق المواطنين. إن الشياطين يئسوا من الاستحابة لهم، فيما حاولوا ويحاولون من فتن واضطراب هركبوا موجة اختلاف الدين والطائفية، لأنهم يعلمون أن شعب مصر، شعب



متدين، جاعوا ليلبسوا عليهم دينهم، ويدفعونهم ليخلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً. أيها المواطنون - أقباطاً ومسلمين - لا تدعوا لشياطين الإنس سبيلاً للتفرقة بينكم تحت أي شعار، إن أعداء الوطن يتربصون به.

﴿ وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ ۝ (١) ﴾

إن الله نصحننا في القرآن الكريم بقوله سبحانه

((وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)) (٢)

نعم إن الفتن يجب أن تواد في مهدها، ولا تترك لتزداد اشتعالاً بفعل أهل السوء الذين تؤرقهم وحدة هذا الوطن، فهم لا يفترون، يعيشون في الأرض فساداً وفرقة، والله سبحانه يدعونا بهذه النصيحة إلى أن نأخذ على يد المفسدين بحزم وعزم، وهذا ما نأمل من أولي الأمر لأن معظم النار من مستصغر الشرر. حفظ الله كتابه هي أركانه وأمن عليها بعمدة الوحده والأمن، والله متم نوره - ولو كره الحاقدون - على مصر، أمنها، وأمانها، ووحدتها وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون، وعندئذ يفرح المؤمنون بنصر الله، وإنا لهذا النصر لمرتقبون دعوة قالها نبي وحكها القرآن

((أَدْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ)) (٣)

(١) الآية ٢٠ من سورة لبروح

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الأنفال.

(٣) من الآية ٩٩ من سورة يوسف.



## الروح والنفس

- ١- هل الروح هي النفس؟
  - ٢- هل الروح هي التي تعذب أم النفس؟
  - ٣- هل يجوز جمع النقود في الجوامع؟
  - ٤- ما أقوال العلماء والمفسرين في حق الزوج؟
  - ٥- إذا ماتت المرأة الحامل عند الولادة، ما حكم غسلها والصلاة عليها؟
- وقد انتهى الخطاب بطلب نشر الإجابة على هذه الأسئلة بمجلة منبر الإسلام.

### الإجابة

#### عن السؤال الأول:

إن كلمتي الروح والنفس ترددتا في آيات كثيرة في القرآن الكريم، وكثر ورود الكلمة الأخيرة مفردة ومجموعة قرابة الثلاثمائة مرة أو تزيد.

وقد اختلف العلماء في الروح والنفس، هل هما شيء واحد؟ أو هم شيان متغايران؟

فقال فريق إنهما يطلقان على شيء واحد، وقد صح في الأخبار إطلاق كل منهما على الأخرى، من هذا ما أخرجه الزار بسند صحيح عن أبي هريرة

«إن المؤمن ينزل به الموت، ويعاين ما يعاين، يود لو خرجت نفسه والله تعالى يحب لقاءه، وإن المؤمن تصعد روحه إلى السماء فأتية أرواح المؤمنين فيستخرونه عن معارفه من أهل الدنيا»

فهذا الحديث يؤيد إطلاق الروح على النفس، والنفس على الروح، وقال الفريق الآخر إهما شيان، فالروح ما به الحياة، والنفس هذا الجسد مع الروح، فالنفس يدان وعينان ورجلان ورأس يديرها وهي تلتد، وتفرح وتبكم وتحزن.



فالروح جسم نوراني علوي حي يسري في الحسد المحسوس بآذن به وأمره  
سري في الماء في الورد، لا يقبض التحلل، ولا النبدل ولا التمزق ولا التفريق، يعطي  
لجسم المحسوس الحياة وبوابعها ويرفئ الإنسان باعتدله نفساً بأحواميس التي  
سبها به وأمر بها فهو حين يولد يكون كناقى جسده لحيواني، لا يعرف إلا الأكل  
والشرب، ثم تظهر له باقي الصفات لنفسه من شهوة والعصب، والمرض  
والحسد والحلم والشجاعة، فإن علبت عليه إنبته إلى به وحلاصه في العبادة  
تعلبت روحه على نفسه فأحب به و مثل أوامره وأبعد عم نهى عنه، وإذا تغلبت  
نفسه على روحه كانت شقوته.

وقد جاء الروح في القرآن الكريم وفي السنة بعمار، فهي نارة الوحي كما  
في قوله تعالى

﴿ رَفَعُ الْإِنْسَانَ مِنْ أَمْرِهِ ۖ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عَادٍ لِنُذِيرَ  
يَوْمَ التَّلَاقِ ۚ ﴾ <sup>(١)</sup>

ويسمى القرآن روحاً باعتباره أحيا النفس من الكفر الشبيه بالموت، وأطلق  
الروح على جبريل

﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۚ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ۚ ﴾ <sup>(٢)</sup>  
وقوله

((وَيَذِّنُّهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ)) <sup>(٣)</sup>

(١) الآية ١٥ من سورة غافر.

(٢) لايتان ١٩٣، ١٩٤ من سورة الشعراء

(٣) من لاية ٢٥٣ من سورة البقرة



وفي الحديث الشريف «تحابوا بذكر الله وروحه» قيل المراد بالروح هنا أمر النبوة أو القرآن، وهو المعنى عند أكثر العلماء في قوله تعالى

(( وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ))<sup>(١)</sup>

ولكن الروح المسؤول عنها هي ما سأل عنها اليهود رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجابهم الله في القرآن بقوله سبحانه

﴿ وَنَسْأَلُكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾<sup>(٢)</sup>

فهذه الروح التي يحيا بها الإنسان، قد استتتر الله في علمه بكنهها وحقيقتها، لم يحبر بذلك أحداً من خلقه، ولم يعط علمه العباد، وهي التي بعثها في آدم وهي بنيه من بعده وهي من خلق الله سر أودعه في المخلوقات، وكلمة النفس تجرى على لسان العرب في معان

فيقولون خرجت نفسه أي روحه، وفي نفس فلان أن يفعل كذا أي في روعه وفكره.

كما يقولون قتل فلان نفسه أو أهلك نفسه أي أوقع الإهلاك بذاته كلها وحقيقتها، فمعنى النفس في هذا جملة الإنسان وحقيقته، كما هي قوله تعالى

(( وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ))<sup>(٣)</sup>

(١) من الآية ٥٢ من سورة الشورى.

(٢) الآية ٨٥ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ٢٩ من سورة النساء.



وتطلق كلمة النفس على الدم فيقال سالت نفسه، ذلك لأن النفس تخرج بخروجه وقد أطلق القرآن هذه الكلمة على الله في قوله (..تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك). والمعنى والله أعلم - نعلم ما عندي ولا أعلم ما عندك أو كما قل ابن الأنباري إن النفس في هذه الآية الغيب، ويؤكد ما انتهت به الآية ((إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ))<sup>(١)</sup>

أي تعلم ما أعلم ولا أعلم ما تعلم.

فلفظ الروح والنفس من الألفاظ التي تؤدي أكثر من معنى يحددها السياق، وهما في الواقع متغايرتان في الدلالة حسبما تقدم وإن حلت إحداهما محل الأخرى في كثير من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة، ولكن على سبيل المجاز لا الحقيقة.

وقد اختلف أهل العلم في الروح، هل تموت أو لا تموت؟

فذهبت طائفة إلى أنها تموت لقول الله سبحانه

((كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ))<sup>(٢)</sup>

وقالت طائفة أخرى إنها لا تموت للأحاديث الدالة على نعيمها وعذابها بعد المفارقة إلى أن يرجعها الله تعالى إلى الجسد.

قال الفاصي محمود الألوسي في تفسيره<sup>(٣)</sup> والصواب أن يقال موت لروح هو مفارقتها للجسد، فإن أريد بموتها هذا القدر فهي ذائقة الموت، وإن أريد أنها تنعدم وتضمحل فهي لا تموت، بل تبقى مفارقة ما شاء الله تعالى ثم تعود إلى

(١) من الآية ١١٦ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٨٨ من سورة القصص.

(٣) ح ١٥ في تفسير سورة الإسراء ص ١٩٥ دار الطبعة الميرية.







## الغناوى الإسلامية - الجزء الأول

رضي الله عنه<sup>(١)</sup> «مر النبي ﷺ على قبرين فقال إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير ثم قال بلى أما أحدهما فكان يسعى بالنميمة، وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله..» وهذا ما ذهب إليه أهل السنة، ولجماعة خلافاً لأن حزم، وابن هبيرة.

هذا وما استأثر به بعلمه لا ينبغي الاشتغال به، فلا تذهبن إلى ما نقل عن الفلاسفة قديماً وحديثاً، فإنهم انطلقوا إلى ما لا يعرفون، فتأهوا ولا يزالون. وقرأ دائماً قول الله سبحانه

﴿ وَتَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ۝ ﴾<sup>(٢)</sup>

وابتعد في عظائمك للناس عن التشابهات حتى لا تزيغ عن الجادة وتنحاز عن الطريق المستقيم.

وقرأ قول الله سبحانه وتوجيهه

﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ۝ ﴾<sup>(٣)</sup>

فقد قال القاصي ابن العربي قول الناس هل الحوض قبل الميزان والنصراط أو الميزان قبلهما أم الحوض، فهذا هو ما لا سبيل إلى علمه، لأن هذا أمر لا يدرك بنظر العقل ولا بنظر السمع وليس فيه خبر صحيح<sup>(٤)</sup>.

(١) البحاري ج١ ص ٢٢٤.

(٢) الآية ٨٥ من سورة الإسراء.

(٣) الآية ٣٦ من سورة الإسراء.

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ص ١٢١٢ القسم الثالث طبع - ر، المعروف بـ «بروت



ولا ريب أن حقيقة الروح والنفس ومن يعذب ومن يثاب كل أولئك من هذا القبيل<sup>(١)</sup>.

### عن السؤال الثالث،

لا بأس أن يُعطى السائل في المسجد شيئاً لحديث عبدالرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ هل منكم أحد أطعم اليوم مسكياً؟<sup>(٢)</sup> فقال أبو بكر دخلت المسجد فإذا أنا بسائل فوجدت كسرة خبز في يد عبدالرحمن فأخذتها فدفعتها إليه. وفي كتاب الكسب لحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة قال أبو مطيق البلخي لا يحل للرجل أن يعطي سؤال المسجد لما روي في الآثار. ينادي يوم القيامة مناد ليقم بعض الله فيقوم سؤال المسجد قال

والمختار أنه إن كان السائل لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر بين يدي المصلي، ولا يسأل الناس إلحافاً فلا بأس بالسؤال والإعطاء، لأن السؤال كانوا يسألون على عهد رسول الله ﷺ في المسجد حتى يروى أن علياً تصدق بخاتمه وهو في لركوع، فمدحه به بقوله

(( وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ زَاكُّونَ ))<sup>(٣)</sup>

(١) يراجع في السؤالين الأول والثاني تفسير الفخر الرازي ج ٥ ص ٤٣٤ وم بعدها لطبعة الثانية سنة ١٣٢٤هـ وتفسير أبي السعود ج ٦ ص ٤٥٨ وص ٤٥٩ على هامش الفخر الرازي طبعة ثانية سنة ١٣٢٤هـ، وتفسير الألويسي ج ١٥ ص ١٥٥ - ١٦٤ طبع إدارة الطباعة المسرية، وتفسير ابن كثير ص ٦٠ و ٦١ ج ٣ ص ١٣٦٧ هـ ١٩٤٨ م ولسان العرب لاس مطور في مادتي روح ونفس ومعجم ألفاظ القرآن الكريم من عمل مجمع اللغة لعربية لطبعة ثالثة مائة روح بالحد الأول ص ٥٢١ ٥٢٣ ومادة نفس بالحد الثاني ص ٧٤١-٧٤٧.

(٢) رواه أبو داود.

(٣) من الآية ٥٥ من سورة المائدة.



أما إذا كان السائل يتخطى رقاب الناس، ويمر بين يدي المصلي فيكره إعطاؤه لأنه إعانة له على أذى الناس<sup>(١)</sup>.

لما كان ذلك جاز جمع الحقوق في الحوامع متى دعت حاجة إلى ذلك بمراعاة تلك الشروط التي وضحها الفقهاء أخذاً من الآثار والأخبار الواردة في كتب السنة عن إذن رسول الله ﷺ في ذلك، دون تشويش أو تخط أو مرور بين أيدي المصلين.

#### عن السؤال الرابع:

ليس من السهل تفصيل حقوق كل من الزوجين قبل الآخر، أو تفصيل حق واحد منهم لكثرة تنوع تلك الحقوق وتجديدها، لأنها تشمل كل ملابسات الحياة في جميع حقائنها ومظاهرها، ولقد فصل القرآن الكريم بعض الحقوق التي لكل منهما على الآخر، وحاعت الأحاديث النبوية لشريعة بذكر شيء منها زائد على ما ورد في القرآن.

وحما ع هذه الحقوق قول الله سبحانه وتعالى

(( وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهُنَّ بِطَعْرُوبٍ وَلِلرَّحَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ))<sup>(٢)</sup>

وحاء ذلك في قول رسول الله ﷺ في حجة الوداع، (إن لكم من نسائكم حقاً وإن لنسائكم عليكم حقاً)<sup>(٣)</sup> ومع ذلك فقد قرر الله سرجال على النساء درجة، ي منزلة أكدتها الآية

(١) كتاب إعلام الساجد بأحكام المسجد للبركشي ص ٢٥٢ مسنة ٥١ طبع المجلس الأعلى  
شؤون إسلامية سنة ١٣٨٥هـ.

(٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

(٣) ببل الأوطر ج ٥ ص ٣٦٤.



## ((الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ))<sup>(١)</sup>

وهذه القوامة أو تلك الدرجة، لا تخل بالمساواة بين الرجل والمرأة، إذ الدرجة التي هي قيام الرجل على المرأة يقضيها النظام في كل عمل مشترك، وإلا صار الأمر فوضوي، ومراعاة لنساء هذه الدرجة، بحمل لما لهن من شؤون الزوجية قبل ارواحهن مثل ما عليهن لهن تماماً وقد جاء هذا القول فيمروه الطبري هي تؤيد قوله تعالى (والرجال عيهن درجة) لا أعلم إلا أن لهن مثل الذي عيهن إذ عرفن تلك الدرجة<sup>(٢)</sup>

والقاعدة العامة التي تسود كل حقوق الزوجية وتقيد هي الإحسان في المعاملة وتحب المضارة<sup>(٣)</sup>.

و - كن بين حقوق الروح على وجه الحصر متعدياً فإنه يكفي أن يشير فيم بي إلى أبرزها

أولاً، حق تدبير المعيشة وإدارة حياتهما من حيث الإسكان والاستقرار في بيت الزوجية ومراقبة سلوكهما داخل المسكن وخارجه، وانصاتها بالخير والبطر فيما يجوز لها أن تراوله من عمل داخل المنزل وخارجه، والانتقال بها إلى حيث يشاء ويرتزق ما دام مأموراً عليها.

وإعطاء الزوج هذا الحق أو تلك السلطة يقصد به المحافظة على ما محته الشريعة من حقوق قبل زوجته بمقتضى عقد الزواج، ودفع الضرر عن نفسه وعنهما وحماية حياتهما الزوجية مما قد يضر بها.

(١) من الآية ٣٤ من سورة النساء

(٢) تفسير الطبري ج ٢ ص ٢٥٧.

(٣) الأم بلام شافعي ج ٥ ص ٩٥ و لنداع لكسبي الحفي ج ٢ ص ٢٣٤



وقد تحدث الفقهاء في تلك الحقوق المفوضة للزوج وقالوا إنها مقبدة بما تنقيد به سائر الحقوق في شريعة الإسلام وهو ألا يترتب عليها ضرر بالزوجة. كما تحدثوا في حقه في منعها من الاتصال بمحارمها وقالوا إنه ليس له منعها إلا إذا كانوا مفسدين أو بفسدونها عليه.

ثانياً: حق التأديب وأساس هذا الحق التشريعي قول الله سبحانه

(( وَالَّتِي تُخَافُونَ نُشُورَهُنَّ فِعْظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْطُرِبُوهُنَّ<sup>١</sup> فَإِنْ أَطَعَكُمْ فَلَا تَتَّبِعُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً<sup>(١)</sup> ))

وهذا الحق فرع عن كون الرجل قوامين على النساء، وقد قال الفقهاء في حدود هذا الحق بأن للرجل حق تعزيز زوجته، كما للقاضي حق تعزيز الناس كافة، لكنهم قبلوا هذا الحق بقيود، يعتبر بخروجه عنها متعدياً لأن شرعية هذا الحق مقصود به إصلاح حال الزوجة، إذا ما بان لزوجها أنها قد تنكبت لسبيل المستقيم، فلا حق له في تعزيزها لحرد الانتقام والإيذاء ولا في لخروج عن تلك الوسائل التي قررتها تلك الآية الكريمة.

ثالثاً: حق المباشرة الجنسية على خلاف بين الفقهاء فيما إذا كان هذا حقه الخالص أو أن الاستمتاع حق مشترك بينهما، لأنه لا يمكن لأحدهما الانفراد به، بل لابد من المشاركة التي تدعو إليها طبيعة الفعل، وأياً ما كان فإن حق الزوج أن يستجيب له زوجته متى بدت رغبته، ولم يكن بها مانع شرعي وفقاً لأحكام الله تعالى

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء



(( فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ))<sup>(١)</sup>

وقوله:

(( نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ))<sup>(٢)</sup>

ويتقيد هذا الحق بالأحداث منه ضرر للزوجة، والأحاديث الشريفة في هذا الباب كثيرة.

ولعله من المرجحات للقول بأن العمل الجنسي بين الزوجين حقهما معاً ولكل منهما الاستجابة للآخر أنه قد أجاز للزوجة طلب الطلاق للهجر في الفراش وترك المصاحبة، وأن الإيلاء من الزوجة والإصرار عليه سبب للطلاق في قول الأئمة الفقهاء من غير مذهب أبي حنيفة الذي مذهبه أنه بمجرد مضي مدة الإيلاء المقررة في القرآن دون أن يفيء إليها تطلق منه طلاقاً بائناً.

رابعاً: حفظ مال الزوج وكنتم أسراراً، وألا تدخل بيته أحداً دون إذنه<sup>(٣)</sup>.

وفي بيان هذه الحقوق أحاديث كثيرة منها ما جاء في خطبة الرسول ﷺ في حجة الوداع.

استوصوا<sup>(٤)</sup> بالنساء خيراً، فإنما هن عندكم عوان، ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك، إلا أن يأتين بفاحشة مبينة، فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع، واضربوهن ضرباً غير مبرح، فإن أطعنكم، فلا تبغوا عليهن سبيلاً، إن لكم من

(١) من الآية ٢٢٢ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٢٢٣ من سورة البقرة.

(٣) في بيان حقوق كل من الزوجين من غير حصر كتب فقهاء المدعي في باب النفقة وحدث كلكم راع.

(٤) روه ابن ماجة والترمذي مستقى الأخيار وشرحه بيل الأوطار للشوكاني ٦ ص ١٢٠ وما بعدها ففيه بيان حقوق أخرى للزوج.



نسائكم حقاً، ولنسائكم عليكم حقاً فأما حقكم على نسائكم، فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن. ومنها الحديث الذي رواه البخاري ومسلم كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته<sup>(١)</sup>

وهيه والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسؤولة عن رعيته.

عن السؤال الخامس:

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أن المرأة الحامل إذا ماتت في الولادة تغسل ويصلى عليها، ولها حكم الشهداء في الآخرة وثوابهم فضلاً من الله ورحمة. قال ابن قدامة في المعنى (.. فأما الشهيد بغير قتل كالمبطون و لغريق وصاحب الهدم والنفساء، فإنهم يغسلون ويصلى عليهم، لا نعلم فيه خلافاً إلا ما يحكى عن الحسن لا يصلى على النفساء لأنها شهيدة وما أن النبي ﷺ صلى على امرأة ماتت هي بعاسها فقام هي وسطها. متفق عليه<sup>(٢)</sup> والله سبحانه وتعالى أعلم.

### دور الشريعة الإسلامية في تحقيق أهداف المجتمع

يقول السيد محمد رشيد رضا لأحكام المنزل من الله تعالى فيها أ ما يتعلق بالدين نفسه كأحكام العبادات وما في معاشها كالنكاح والطلاق وهذه لا تحل مخالفتها. ب- ومنها ما يتعلق بأمور الدنيا كالعقوبات والحدود والمعاملات المدنية والمنزل من الله تعالى في هذا قليل وأكثره متروك للاجتهاد.

(١) زاد لمسلم اتفق عليه البخاري ومسلم برقم ٥٥٩ ج ١ ص ٢٠٢ و ٢٠٣.

(٢) ج ٢ ص ٤٠٥ مع لشرح لكبير مطبعة لمر سنة ١٢٤٥ هـ



ويقول الكاتب توفيق الحكيم إن الثابت من أحكام الدين هو الإلهيات بما في ذلك علاقة الإنسان بالله وإن المتغير هو الإنسانيات مثل المعاملات والأخلاقيات.

فما هو رأي فضيلتكم في نصيب هذين الرأيين من الصواب والخطأ فيما يتصل بالدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية؟

جاء كرم الإسلام الإنسان وسخر الله له ما في الأرض جميعاً وجعله خليفته فيها وعلمه ما لم يكن يعلم ليحمر هذا العالم وشاعت رادته تعالى ألا يترك الناس تسودهم الأهواء يستقل القوي بكل شيء وتحسر يد الضعيف صفراً بغير شيء فجاءت رسله تترى في كل عصر و زمان للهداية والرشاد حتى كانت خاتمة الرسالات الإسلام الذي هدفت شريعته إلى تكوين مجتمع فاضل يضم الأسرة الإنسانية كلها فبدأت بتربية ذات المسلم ليكون عضواً سليماً في هذا المجتمع فهذبت نفسه بالعبادات

((إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ))<sup>(١)</sup>

ومن أجل هذا الهدف كانت الضروريات في الشريعة الإسلامية خمساً لحفظ النفس الإنسانية سامية نقية آمنة مطمئنة - حفظ النفس والدين والعقل والنسل والمال - ثم كانت أحكام هذه الشريعة بمعناها العام اشامل لمعقيدة أي ما يحب الإيمان به فيما يتعلق بالله تعالى وصفاته والدار الآخرة والرسل السابقين والقضاء والقدر وغير هذا مما اصطلح العلماء على تسمية بحوثه بعلم الكلام أو اسوحيذ، وما يشمل ما سمي به بالعلاقات الاجتماعية وهو المثل الأعلى الذي يجب على الإنسان بلوغه في التعامل مع مجتمعه. واصطلح على أنه علم الأخلاق، ثم فقه

(١) من الآية ٤٥ من سورة لعنكوت



الشريعة الشامل لأحكام الله تعالى فيما يخص العمل من عبادات ومعاملات وحدود وتعازير، فهذه الشريعة الخاتمة لا بد أن تحكم أحوال الإنسان حتى غاية الزمان، ومن أجل هذا جاءت أحكام الله محددة فيما فرضه من عبادات وفيما يتصل بتكوين الأسرة وترتيب نظامها منذ بدء الولادة لطفل الإنساني وحتى مماته وتوريث تركته؛ كما جاءت الحدود العقابية على بعض الجرائم الماسة بنظام المجتمع محددة كذلك، ومن ثم فإن الأحكام الشرعية التي فصلها المصدران الأساسيان وهما القرآن والسنة وما أجمع عليه المسلمون وما ثبت بالقياس الصحيح كل هذا ثابت لا يقاشر فيه، أما ما لم يرد فيه نص قاطع أو إجماع فهو محل لاجتهاد، ويدخل فيه العقود المالية وغيرها من طرق الكسب والتجارة وعقوبات التعزير على ما جد من جرائم، واستنباط الأحكام لمثل هذا لا بد أن يكون في نطاق الضوابط العامة للتعامل بين الناس الواردة في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ مثل

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَحْثَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ۝ ﴾<sup>(١)</sup>

ففي هذه الآية ضوابط عامة لا يسوغ لأحد مخالفتها والمجتمع الإسلامي أن يقننها في قواعد حاكمة لتعامله، ويجوز أن تتغير أسماء التعرفات والتجارات بتغير العصر والزمن وانحسار العادات والأعراف ولكن يظل التعامل قائماً في هذا النطاق الذي أمرت به هذه الآية الكريمة، وعلى هذا فإن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجتمع إنما يعني ربطه بالأسس الشرعية الثابتة دون

(١) الآية ٢٩ من سورة النساء.



الجزئيات المتغيرة، على أن الأخلاق الإسلامية لا تدخل في المتغيرات بل هي من العمد الثابتة التي يجب أن يلتزم بها المجتمع، فالصدق والأمانة والعفة ليس التحلي بها موضع اجتهاد، على أنه لا يغيب عن البال أن الإسلام قد ربط دائماً العمل بالنية وحاسب عليها فقد يتصدق المسلم وينفق أمواله بغية الذكر في الدنيا أو التقرب من حاكم وهو في هذا الحال مرء فلا يقلل الله منه هذا العمل، وفي سعي الرجل وكسبه للإنفاق على زوجته وولده صدقة مع أنه يؤدي واجباً لزمه بعقد نطاق الزواج وبمقتضى الأبوة لطفله. فالاجتهاد في الأحكام الشرعية لا يدخل نطاق ما حدده المشرع سبحانه بنص قاطع في القرآن الكريم، أو بقول الرسول أو فعله أو تقريره، كما لا يدخل الاجتهاد في أخلاقيات هذا الدين، ولا بد أن نفرق بين أخلاقياته وعادات الناس وأعرافهم، لأن هذين يكتسبان وقد ينشآن عن أصل في الدين أو البيئة أو تقليداً للغير، ويجب رد كل أولئك إلى النصوص الأصلية للشريعة احتكاماً إليها.

﴿ قُلْ لَا يَسْتَوِي الْحَيِّثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْحَيِّثِ ۚ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَأُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (١)

(( فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ )) (٢)

**س٢: ما دور الشريعة الإسلامية في تحقيق أهداف المجتمع روحياً ومادياً؟**

ج: عني الإسلام بتربية الفرد المسلم لأنه عماد الأسرة التي هي الخلية الأولى في المجتمع الإنساني فرباه على نقاء السيرة والسريرة وعلى الإخلاص

(١) الآية ١٠٠ من سورة المائدة.

(٢) من الآية ٥٩ من سورة النساء.



والنصيحة لدينه وعشيرته لم يفرق بين بني الإنسان بسبب اللون أو الجنس  
قال تعالى

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقَكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلَكُم شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ١٣ ﴾<sup>(١)</sup>

وفرض الصلاة وسن فيها الجماعة خمس مرات في اليوم والليلة ثم صلاة  
أسبوعية جامعة ثم مؤتمراً سنوياً أشمل في الحج كل ذلك لتصفو نفس الجماعة  
المسلمة بل الأمة الإسلامية وتجتمع على كلمة سواء.

أرأيت كيف حث الله تعالى في آياته على صدق العقيدة مع الإخلاص له وحده  
في العبادة وعلى البر بالوالدين وصلة الرحم وإكرام اليتيم والمسكين والإحسان  
إلى الحار ولرحمة بالفقير والمحتاج ومساعدة الضعفاء، ثم التحذير من البخل  
والرياء والنهي عن الكفر والجحود ومعصية الرسول إلیث واحدة من هذه الآيات

﴿ • وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۚ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسًا ۖ وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ  
وَالْمَسْكِينِ وَالْحَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا  
مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ٢٦ ﴾<sup>(٢)</sup>

ورسول ﷺ صلوات الله عليه يقول حماية للمجتمع «لا ضرر ولا ضرار» أرأيت  
أجمع وأشمل من هذه العبارة الوجيزة كيف جاءت بقاعدة شاملة تحمي الفرد  
والأمة. وقول الله

(١) لاية ١٣ من سورة الحرات.

(٢) الآية ٢٦ من سورة النساء.



﴿ وَاعْبُدُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعْبُدُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ ﴾<sup>(١)</sup>

تم ما فرضه الإسلام من تكفل بين الأسره الواحدة ثم بين الأسر المتحاوره  
ثم الأمة كلها، كل هذا متمثل في نظام الزكوات والكفارات والصدقات والذور  
ووصايا، تم مع هذا وقبه دعوة هذه الشريعة الإنسان للعمل والكسب والعمارة  
محاطاً بقواعدها في بيان الحلال والمحرم من الكسب والأموال قال جن شأنه

﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَاسْتَرُوا فِي الْأَرْضِ وَانْعَمُوا عَلَىٰ نَفْسِكُمْ ۚ وَأَذْكُرُوا اللَّهَ ۚ  
كثييراً لَّعَلَّكُمْ تُفْحِشُونَ ۚ ﴾<sup>(٢)</sup>

وقال تعالى

(( وَأُفْقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ ))<sup>(٣)</sup>

أليس الإنسان خليفة لله في الأرض فما في يده من مال ومتع ملك لمولاه  
ومستخلف فيه، ومن هنا كانت شريعة الإسلام دواء لما أصابنا من علل وأمراض  
اجتماعية وتخلق فيه روح الصفاء والتألف والبذل والعطاء ومع كل هذا تدفعه  
للعمل والكسب وعمارة الأرض حتى يكون قوي البناء كالجسد الواحد.

**س٢: ما مدى ضرورة الشريعة الإسلامية في القرن العشرين؟**

جاء الإسلام دين ودنيا غير موقوت بعصر وأوان وإلما هو دين الله ما دامت  
على الأرض حياة، أرأيت إلى شريعة حفظت حياة الإنسان وكرمه في

(١) من الآية ٢ من سورة المائدة.

(٢) الآية ١٠ من سورة الجمعة

(٣) من الآية ٧ من سورة الحديد.



## العناوين الإسلامية - الجزء الأول

إنسان منذ تحرك في بطن أمه جنيناً قمضت الاعتداء على نفس الإنسان أو أي جزء منه بل حافظت على سمعته وبعثت به عن مواطن الاحتقار والإهانة وقدست حرية وجعلت كل هذا ضرورياً وشرعت عقوبات التعدي قال تعالى

﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَأْتِيهِ الْآلِيبُ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾<sup>(١)</sup>

وعقوبة القذف والزنا ثم حافظت على عقل الإنسان وسلامته، ومن أجل هذا حرمت الخمر وكل ما يضر بعقل الإنسان ثم حافظت على النسل الإنساني فكان على الوالد كفالة ولده. ومن هنا كان تنظيم الإسلام للزواج ومنع الاعتداء على الأعراس ثم حفظ الدين فكانت حماية العقيدة لأنها رابطة الإخلاص في المجتمع، ونحن نرى من حولنا المجتمعات المادية منحلة متحللة لا تدعمها رابطة ولا تشدها عاطفة، ثم لمحافظة على المال، فبعد أن دعت إلى تحصيله بالطرق المشروعة وإنفاقه في أوجه البر والخير منعت الاعتداء عليه بالسرقه أو الغصب أو أكله بالباطل رشوة أو تغريراً أو نصباً واحتيالاً أو رباً. هذه الضروريات الخمس اعتبرها الإسلام غاية وأساساً لقيام المجتمع السليم، وذلك لا يختلف في القرن العشرين عنه في القرون السابقة بل إننا لو رجعنا البصر كرتين في تاريخ الإسلام لوجدنا أن الأمة الإسلامية سادت نفسها وغيرها حين سادتها أحكام شريعتها وحين غفل المسلمون عن تطبيقها غاض خيبرهم وانفض جمعهم وهانوا على أنفسهم وعلى غيرهم حتى تخطفتهم الأمم من حولهم، أليس التاريخ خير شاهد؟ ثم أرأيت نظاماً قانونياً عاش أربعة عشر قرناً فما وهن لما أصاب أهله وما استكان لانصرافهم، تلكم هي الشريعة الإسلامية بسطت ظلها على الإنسان في

(١) الآية ١٧٩ من سورة البقرة.



المجتمع لمسلم نفساً ومالاً وعيلاً تدعمه وتنفض فيه من قوتها حتى يستوي عوده على هدي الله. قل تعالى

﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُخْرِجُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الصَّبَاحَ أَنْ هُمْ أَحْرَاءَ كَبِيرًا ﴾ (١)

س: ما موقف غير المسلمين في حالة تطبيق الشريعة الإسلامية؟ وهل تضار الوحدة الوطنية؟

ج: يلزم أن يستقر في الأذهان أن شريعة الإسلام قامت على اعتبارات من الدين والأخلاق والعدالة المطبقة بين الناس على اختلاف عقائدهم الدينية وهي في تقديسها لهذه العدالة لم ترع المسلمين وحدهم بل كافة المواطنين، وحين حرمت التعدي والظلم وغيرهما من الموبقات لم تفرق بين المسلم وغير المسلم قال تعالى:

(( يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوِّمِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَحْرِمَكُم شَفَاؤُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَتَقُوا اللَّهَ )) (٢)

أي لا ينبغي أن يحملكم أي خلاف مع آخرين بسبب ما كملخافة في الدين على مجاننة العدل في الأحكام، ومن ثم فإن الإسلام سوى في الحكم و لأحكام بين طوائف الناس جميعاً، ومن هنا فإن غير المسلمين إنما يلتزمون بالقانون الإسلامي كقانون فقط لا أساس فيه بالعقيدة ولا ما يتبعها من الأمور اللصيقة بها كمسائل

(١) الآية ٩ من سورة الإسراء

(٢) من الآية ٨ من سورة المائدة.



الزواج والطلاق، ففي هذا الخصوص يقرر فقه الإسلام أن غير المسلمين يبركون وما يدينون، فيجب إذً ألا نخلط بين الإسلام كدين وبينه كقانون، وما لنا نذهب بعيداً فالشريعة كقانون مطبقة فعلاً على جميع المصريين، ونحرج أو اعتراض، فهذه قوانين الميراث و الوصية و لوقف و لولاية على المال جميعها مصدرها الوحيد فقه الشريعة الإسلامية و لكل راض بها ووحدة الأمة مصوبه في صلحها، وقد كانت البلاد العربية في إمار حضرتها يحكمها قنون واحد يتمثل في الشريعة الإسلامية التي صلت سائدة مطبقة تطبيقاً شاملاً في مختلف النواحي على مدى قرون طويلة دون تفريق بين المسلم وغير المسلم، بل الكل أمام قانونها سواء، كما يأمر بذلك النص القرآني الكريم سالف الذكر، فإذا عانت بلادنا إلى مفومتها الأصيلة تعسر علينا الرجوع إلى هذه الثروة الفقهية لندقق فيها أنظمة تتسق مع حاجات العصر، وإلا فهل يرضى غير المسلم أن يعاقب سارقاً بقطع يده إذا ثبتت السرقة بثبوت شرعياً بل هل يليق أن يتعدى على عرض غير المسلم دون عقاب راسخ؟ إن نظام التحريم في فقه الإسلام مقصوده لحر والردع عن قتراف تلك الحرائم، بل والعلاج الحاسم للعود، ثم هل هناك مجتمع يشفق أو يرحم من يسرق أمواله ويهتك أعراضه ويروع الأطفال والنساء، إن توفير الأمن في الأمة وتقويم لسلوك أمر متعلق بالنظام العام في الدولة، وهو في نفسه لا يمس عقيدة دينية ولا يحد منها، ولقد عاشت وحدة لوطن في ظل القانون الإسلامي أكثر من ثلاثة عشر قرناً من الزمان آمن فيه غير المسلمين قبل المسلمين على أموالهم وأعراضهم وأنفسهم، فالمسلم يقتصر منه عدلاً بقتل غير المسلم كما يرجم إن ربي بغير المسببة كما تقطع يده إذا سرق لئلا والحال كذلك بالنسبة لغيري إذ كان غير مسلم لأن القصد هو سلامة المجتمع كله ومعقبة المحرم أيا كان منه لصلح المجتمع، ومن هذا يتضح أن صيغة العقوبة على الشريعة لا تسمح بالتفريق في العقوبة بين الأفراد لأي



سبب أو وصف من الأوصاف إذ العقوبة مقررة للجريمة حتى تسري لنصوص الجنائية على كافة.

### س: ما هو رأي فضيلتكم فيما يثار حول الردة؟

ج: إن الأساس في الشريعة في التجريم هو حماية الأمة، ومن أجل هذا كانت لحدود في الإسلام حزمة بالقدر الذي يكفي لاستئصال الجريمة وتأديب المجرم على وجه يمنعه من العودة إلى ارتكابها، بل ويزجر غيره عن التفكير في مثلها، وعقيدة الجماعة في حاجة إلى هذه الحماية حتى تعيش مستقرة، من أجل هذا كان حد الردة كغيره من الحدود المكافحة للجريمة المناسبة بأمن المجتمع، ذلك لأن التساهل يؤدي حتماً إلى تحلل الأخلاق وفساد المجتمع، وفي تطبيق حد الردة على المسلم الذي يرتد عن الإسلام استقرار للعقائد لدينية السماوية المتأخية في هذا الوطن، ولنع هؤلاء الذين يتنقون بين الأديان لأهواء فاسدة لا يقرها الدين أي دين، والمحاكم مليئة بالمفزعات التي تارت بئر الأزواج، والتي لجأ بعض الأطراف فيها إلى اعتناق دين غير دينه هرباً من الزوج أو من الروجة. أو قصداً للزواج بمن لا تدين بدينه، ومن الأمور الثابتة أن رجال القانون المصريين من غير المسلمين قد شاركوا في تقنين المواريث و الوصية والوقف و لولاية على المال من فقه الإسلام، بل وكثير من أحكام التقنين المدني من هذا الفقه. ومن يتصفح محاضر لجان مجلس الشيوخ والنواب فيما قبل يولية سنة ١٩٥٢ يجد ذلك واضحاً، كما يجد أن هؤلاء القبطونيين لم يعترضوا على هذا التقنين، وأمر آخر يجب أن يكون في الحسبان أن آثار الردة مطبقة فعلاً في المواريث وغيرها، فإذا جاءت الدولة الآن لتقن أمراً قائماً تحمي به وحدة الأمة وهذه الوحدة مسألة أمن دولة يقضي بها الدستور فإن على جميع المواطنين أن يعاونوا في هذا السبيل، ثم



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

يُنْهَى هي حوادث الارتداد الفعلي؟ إن الواقع هو حيل قانونية لا تتصل بالعقيدة وإنما تتخذ وسيلة للهروب من التزامات أو للحصول على مكاسب ليست حقاً، ولعل الحقائق التاريخية الثابتة شاهدة على أن غير المسلمين عاشوا بين مواطنهم المسلمين ثلاثة عشر قرناً من الزمان، وقد كن الجميع شركاء في السراء والصراء والكل في الوطن سواء، وكما سبق أن قلت إن لحدود تطبيق قانوني على الجميع وإن إبقاء حد الردة يحمي العقائد الدينية ويجعل الثبات عليها والالتزام أمراً مستقراً.

س: ما رأي فضيلتكم في أن التشريع الإسلامي يعتمد اعتماداً كبيراً على ضمير الفرد وإحساسه برقابة الله تعالى وأنه بغير هذا الضمير وهذا الإحساس لا يمكن أن يستقيم التطبيق، وإنما يقتضي وجودهما إعداد جيل جديد على أساس خلق الإسلام وقيمه ومبادئه؟

ج: إننا لا نبدأ من فراغ، فالدين الإسلامي قائم بحمد الله المعبود، ونحن نتلو القرآن الكريم ونسمعه ونعمل بشرعه في الكثير من نواحي الحياة وليست الصلة منقطعة بين الإسلام وواقع الحياة، فإن التقنين المدني في مصر قد أخذ بالكثير من قواعد الفقه الإسلامي وقانون العقوبات أكثره يدخل تحت باب التعاريف، والإسلام حين علم المسلم أن الله مطلع عليه ومراقب له قال تعالى

﴿ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ ﴾ (١)

(١) الآية ١٩ من سورة غافر.



وقال جل شأنه.

(( مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ))<sup>(١)</sup>

وحين وضع الرسول صلوات الله وسلامه هذا بقوله «إنما الأعمال بالنيات وإما لكل امرئ ما نوى» إنما أراد بهذا أن يكون المسلم سليم السيرة والسريرة. فالأخلاق ترتبط في الإسلام أشد الارتباط بالقانون المستنبط من القرآن والسنة، ولكنه من الخط أن يقال إنه لا تمييز بين السلوك أو الأخلاق وبين القواعد القانونية، لأن الإسلام وإن جعل التربية الخلقية جزءاً من العمل يخضع للثواب والعقاب، إلا أن الفقه الإسلامي قد ميز بين قواعد الأخلاق وقواعد القانون. ففي كتب هذا الفقه على اختلاف مذاهبه يفرقون بين ما هو واجب قانوناً ويعبرون عنه بقضاء، وما هو واجب ديانة أي خلقاً دون جزاء دنيوي، بل إن القرآن الكريم قد جنب هذه عن تلك فجاءت نصوصه في الحدود سابعة قاطعة وفي الأخلاق بقوله تعالى.

﴿ وَلَا تَطْعَمْ كُلَّ حَلَاظٍ مَّهْمٍ ۖ هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ ۖ مَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۖ ﴾<sup>(٢)</sup>

﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَّةٍ ۚ أَلَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ ۚ ﴾<sup>(٣)</sup>

فهذا من قبيل قواعد الأخلاق التي يحاسب عليها المسلم في لاهرة، ولم يفرض لها جزاء في الدنيا، والإسلام حين يسع على القاعدة القانونية صفة

(١) من آية ٧ من سورة المجادلة.

(٢) الآيات ١٠، ١٢ من سورة القلم.

(٣) الآيتان ١، ٢ من سورة الهمزة.



الأخلاق إنما يريد أن يقرها في نفس المجتمع لبحاسب كل فرد نفسه. ومن هذا يتضح أننا لسنا في حاجة إلى التريث في تطبيق الشريعة الإسلامية في الحكم والقضاء حتى نعد جيلاً جديداً على أساس خلق الإسلام وقيمه ومبادئه، لأننا أمة مسلمة نقيم أمور الإسلام ولا ينقصنا إلا القليل نبغي استكمالها، وبه يعتدل سلوكنا على الجادة.

س٧، هل تتفضل فضيلتكم بتفصيل العلاقة بين السياسة والدين في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية؟

ج: لعل الرد على هذا التساؤل في آيات من القرآن الكريم وعدد من أحاديث الرسول صلوات الله وسلامه عليه، ففي القرآن قول الله تعالى

(( إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ))<sup>(١)</sup>

إلى آخر هذه الآية والتي تلها. فقد قال لعلماء في شأن هاتين الآيتين إن فيهما جماع السياسة العادلة والولاية الصالحة.

ومن هنا ندرك أن الإسلام نظم أمور الناس في علاقتهم بربهم وفي علاقاتهم الأسرية وحقوق الحيرة، ثم سياسة الدولة، فجعل الحكم شورى ورسم طريق العدالة المطلقة، واحتتج لآيات القرآن وأحاديث الرسول يرى صنوف لسياسة وقواعدها في إدارة أمور الناس وحسب اختيار الحكام والقضاة، كما يرى أن الإسلام والسياسة متداخلان لا انفصام بينهما لأنه دين ودنيا يسوس نفس الإنسان ويهذبها بالعبادات وصالح العمل، ويسوس علاقة الإنسان بزوجه وولده

(١) من الآية ٥٨ من سورة النساء.



ووالديه والناس جميعاً، ويصع كل علاقة حكماً محدداً، ولكل عمل مواصفات العامل الذي يقوم به، يتمثل هذا في قول الرسول الأمين «إن لله يحب البصر الدفء عند ورود الشبهات ويحب العقل الكامل عند حلول الشهوات»<sup>(١)</sup>. حتى في الصلاة وضع معاير لمن يؤم ليس فيها «يؤم، يقوم، قرؤهم لكتاب الله تعالى فإن كانوا في لقراءة سواء فقدمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فقدمهم بحرة فإن كانوا في لهجرة سواء فقدمهم إسلاماً، ولا يؤمن لرجل لرجل في سلصاته ولا يقعد في بيته على تكريمته إلا بإذنه» رواه مسلم. وقد حمل إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه مال عظيم من لخمس فقال «إن قوماً أدوا لأمانة في هذا لأماء فقل له بعض لاضررين بك ربب لأمانة إلى الله تعالى فدوا الأمانة إليك ولو رتعت رتعو» من هذا وغيره مما تزخر به كتب هذه الشريعة من نصوص واثار يبدو حلياً أن الإسلام لا يفارق السياسة وإنما هو دين وسياسة، ولذلك فالنصوص التشريعية في لقرآن والسنة عامة تعرض لكليات الأمور مقرونة بحكمة تشريعية والمصلحة التي اقتضتها للإرشاد إلى استنباط لأحكام لما يحد من أحداث في العلاقات الخارجية كدولة وفي لعلاقات بين الأفراد بل وبينهم وبين أولياء أمورهم على اختلاف صيغهم. أرأيت بعد هذه الإشارات كيف أن الإسلام شريعة وعقيدة لا يفصل عن السياسة ولا تضرب به لأنه صمام الأمن والأمان له.

س: كيف يمكن استخلاص أسس التسلاح المنشود بين أصول الشريعة الإسلامية والتشريع العصري بما يوافق البنيان أو التركيب الحضاري الراهن لعصرنا ومجتمعنا؟

(١) رواه البيهقي مرسلًا.



جدلا جدل في أن مصدر الأحكام في لشرعية الإسلامية هو نصوص القرآن والسنة وما يلحق بهما مما أجمعت عليه الأمة ثم ما هدى إليها اجتهاد علمائها على أساس هذه الأصول، وأن النصوص منها العام القطعي مثل قول الله سبحانه:

(( يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ))<sup>(١)</sup>

(( وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ))<sup>(٢)</sup>

(( يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ))<sup>(٣)</sup>

وهناك نصوص قطعية خاصة مثل آيات المواريث وتحريم الربا والزنا والخمر والميسر، ومما أجمعت عليه الأمة بطلان زوج المسلمة بغير المسلم ووجوب نفقة الزوجة على زوجها، ومما قطعت فيه السنة، يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.

وفي هذا النطاق يدور استنباط الأحكام من هذه المصادر في باب المعاملات وفي التقنين الإداري والاقتصادي والتجاري والجنائي ما دامت في نطاق القواعد العامة لهذه الشريعة، ويضيق الوقت والنصق عن تلاوة آيات القرآن الكريم التي نصت أو أشارت إلى قواعد قانونية في شتى فروع القانون، كما اصطلاحا على تسميتها الآن، ففي كتابه أهم قواعد القانون الدولي المتعلقة بالسلم والحرب

(١) من الآية ١ من سورة المائدة.

(٢) من الآية ٧٨ من سورة الحج.

(٣) من الآية ٢٩ من سورة النساء.



والمعاهدات، ففيه قاعدة المعاملة بالمثل وفيه حكم الأسرى في الحروب والالتزام بالمبرم من المعاهدات والوفاء بها ووجوب إعلان إلغاء المعاهدات دون غدر، وفي هذا يقول فقيه مسلم «وفاء بعهد من غير غدر خير من غدر بغدر» وفي القرآن الدعوة إلى السلم وفيه العمل على الصلح بين المتنازعين وردع المعتدين، وفيه المساواة بين الناس والدعوة إلى تحكيم الحجة والبرهان و لمجادة بالحسنى وصولاً للحق، وفيه المساواة بين الرجل والمرأة في الأهلية حيث حفظ لها رأيها وحريتها لا تذوب ولا تؤول إلى ولاية زوجها كما تقرر أكثر قوانين الغرب الذي نسعى إلى تقليده، وفيه القواعد العامة للمعاملات المدنية، وفيه مبادئ قانون الإثبات مدنياً وحائياً، وفيه أحكام الزواج والطلاق وتنظيم أمور حقوق الزوجين وفاقاً واعتراقاً، وحقوق الأولاد والوالدين وذوي القربى، وفيه عقوبات محددة للجرائم الماسة بأمن وسلامة المجتمع وثمة جرائم أخرى ناط تقدير العقوبة عليها بآليات الأمور وهذا موضع الاجتهاد ومحل للتعديل والتبديل تبعاً لتطور الأزمان، وكما قيل يحدث للناس أفضية بقدر ما يحدثون من معصية، وهذا هو مؤدى القول لمشهور إن الشريعة صالحة لكل زمان ومكان. إذ عموم قواعدها ومرونتها تجعلها غير جامدة ولا هامة، ولا مانع إطلاقاً من تحكم العرف والعادة إذا لم يصادم نصاً قطعياً في القرآن والسنة أو إجماعاً سابقاً للأمة في عصر من العصور، وقد جرت نصوص الفقه المسلمين بذلك بل إن البولة الإسلامية حين امتدت أطرافها نقل عمر بن الخطاب نظام لدواوين وطرق جباية الأموال عن الفرس والروم واستخدمهم في هذه الأعمال لتقيام بها ولتدريب المسلمين عليها ومن هنا كان لنا أن ننقر عن غيرنا ما لا يناقض أصول الإسلام

وبعد فإن كتب فقه الإسلام على اختلاف مذاهبه تحوي الكثير الوفير من القواعد العادلة التي تعالج مشاكل مجتمعاتنا بروح لعصر دون تضيق أو حروح



## العناوين الإسلامية - الجزء الأول

على أحكام الإسلام العامة والخاصة القصصية، وأنه ينبغي أن نكون تلك القواعد هي المورد للمقننين والمصححين بدلا من أن يستورد ما ساء على غير أرضنا وهي عبر بيئتنا وعاداتنا، وسنجد - إن فعلنا ذلك - أن تشريع المسلم من أصول الإسلام عصري بواك هذه الحضارات التي نعيشها، ويهود المجتمع إلى بر الأمن والسلام حافظاً عنه دينه وتقاليده متمولاً برضى الله الذي رضى لنا هذا الدين

(( كُتِبَ حَيْرُ مَةٍ تُحَرِّحُ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللهِ ))<sup>(١)</sup>

### أحوال النبي عيسى عليه السلام

١- ما هو حال النبي عيسى وفق الكتاب والسنة الشريفة الثابتة،

٢- ما حكم من قال إن عيسى قد مات؟

٣- هل توجد أية أدلة تدل على أن عيسى قد نشر دعوته لأناس في الهند وأفغانستان والسند وإيران؟

٤- لماذا لم تطبع ترجمة القرآن الكريم في دولة إسلامية إذ إن الترجمة التي نشرها اساتذة مسلمون من الهند بينهم من يدعى / محمد أسد - جاء فيها أن النبي عيسى عليه السلام مات وإن اعتقاد المسلمين في عودته خطأ.

الإجابة:

إن لقرآن الكريم قد حُرِّبَ بهية مر عيسى عليه السلام مع قومه في ثلاث سور على الوجه التالي

(١) من الآية ١١٠ من سورة آل عمران.



﴿ فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْ أَصَارِهِ إِلَى اللَّهِ قَالَ مَنْ أُنصَارُوتُ ۖ فَالِكِ الْخَوَارِيتُ ۚ  
تَحْسُ أُنصَارُ اللَّهُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَشَهِدَ بَأَنِّ مُسْلِمُونَ ۚ رَبَّنَا ءَامَنَّا بِمَا أُنزِلَتْ وَاتَّبَعْنَا  
الرَّسُولَ فَأَكْتَنَّا مَعَ الشَّاهِدِينَ ۚ وَمَكْرُوهٌ وَمَكْرَ اللَّهُ وَأَسَءُ حَيْرُ الْمَكْرِينَ ۚ  
إِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْصِي أَمْرِي مُتَوَقِّلٌ ۖ وَرَافِعُكَ إِلَىٰ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَخَافِعُ  
الَّذِينَ اسْتَعَوْكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَمَةِ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ فَأَحْكُمُ  
بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ۚ ﴾ (١)

﴿ وَقُولِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِمَّنْ لَهُمْ بِهِ مِنْ عَمٍ إِلَّا اتَّبَعَ الظَّالِمُونَ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴾ م رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿٢﴾

﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْصِي أَمْرًا مَرِيئًا أَأَنْتَ قُلْتَ لِبَنَاتٍ أَلْهَبِي مِنْ دُونِ اللَّهِ  
قَالَ سُبْحٰنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَمْ يَكُنْ لِي بِحَقِّكِ أَنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ  
مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ۝﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا

(٢) الايتان ١٥٧، ١٥٨ من سورة الباء.



أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنتَ أَرْقِيبٌ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١﴾

**تأويل قوله تعالى "متوفيك" وأصل مادة توفي في لغة العرب.**

لفظ «إني متوفيك» في آيات سورة آل عمران ولفظ «فلما توفيتني» في آيات سورة المائدة المتبادر منهما أن عيسى عليه السلام قد مات لأن كلمة «توفي» وردت في القرن الكريم بمعنى الموت، حتى صار هذا المعنى هو المتبادر منها عند النطق بها، كما يأتي لفظ «توفيت» في اللغة بمعنى القبض والأخذ، وعلى هذا يكون معنى «إني متوفيك» و«فلما توفيتني» إني قابضك من الأرض، كما يقال توفيت من فلان مالي عليه بمعنى قبضته واستوفيته - ويأتي لفظ «يتوفى» بمعنى النوم كما في قوله تعالى

﴿ وَهُوَ الَّذِي يُوَفِّيكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِبُقْضَىٰ حَلٍّ مُّسْمًى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنصِّبُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ﴿٢﴾

ففي هذه الآية جاء لفظ «يتوفى»، مقصودا به النوم، كما استعمل لفظ «يبعث» - الذي يشير عادة إلى البعث في حياة أخرى بعد موت في الدنيا - بمعنى الإيقاظ من النوم وعسى هذا فإنه يمكن أن يقصد بلفظ «إني متوفيك» و«فلما توفيتني» معنى النوم أيضا بدلا من الوفاة بمعنى الموت لسابق ذكره

(١) آيتن ١١٦، ١١٧ من سورة المائدة

(٢) الآية ٦٠ من سورة الأنعام



## تأويل قول الله: ورافعك إليّ - بل رفعه الله إليه

فلفظ «ورافعك إليّ» في آيات آل عمران و«بل رفعه الله إليه» في آيات سورة النساء فسره جمهور المفسرين على أن الله رفع عيسى عليه السلام إلى السماء، واللفظ الأخير «بل رفعه الله إليه» إخبار عن تحقيق ما وعد الله به في آيات آل عمران بقوله تعالى «إني متوفيك ورافعك إليّ» وقد جاء لفظ الرفع في القرآن الكريم بالرفع المادي وبالرفع المعنوي الذي يدر على لتشريف والتكريم، وإذا كان القول بالرفع المادي هو المقبول لأن به حياة عيسى عليه السلام من أعدائه فعلا روحاً وجسداً، لزم عليه أن يسبق هذا الرفع المادي موته حقيقة أو حكماً بالنوم، لأن في رفعه حب حياته العادية في الدنيا تعذيباً له لما علم الآن بالتجربة العلمية من أن الإنسان كلما صعد في الحو إلى أعلى ضاق صدره لقلّة الأكسجين في لهو، كما يقول العلماء لتجريبهم الآن. ولعل الآية الكريمة

﴿فَمَنْ يُرِدْ أَنَّهُ يُهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنَّهُ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيْقًا حَرَجًا كَثُفًا يَصْعَدُ فِي سَّمَاءٍ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (١)

تشير إلى صدق هذه التجربة العلمية «.. يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد في السماء» فجماع ما تقدم يشير إلى أن الله سبحانه وتعالى رفع عيسى عليه السلام وأنحاه من القتل والصلب، يعني أنه توهده وأمته إما حقيقة أو حكماً بالنوم ليعفيه ويجنبه بهذه النوبة أقسى العذاب الذي يتعرض له الجسد الإنساني الحي لو صعد بحالته العادية في الدنيا إلى السماء، أو أنه رفع حياً ومارال كذلك حياة لا تدري طبيعتها

(١) الآية ١٢٥ من سورة الأنعام.



تأويل قوله تعالى (ولكن شبه لهم) فلفظ (ولكن شبه لهم) في آيات سورة النساء لسابق تلاوتها اختلف المفسرون في صفة التشبيه وكيفيته - على ما حكاها الطبري في تفسيره - فقال بعضهم: إن اليهود حين أحاطوا بعيسى عليه السلام مع أصحابه لم يكونوا يعرفونه بشخصه وأشكل عليهم استخراجه بذته من بين من كانوا معه لأن الله حولهم جميعاً إلى شبه عيسى وصورته، ولذلك ظنوا أن من قتلوه هو عيسى وليس كذلك. وقال آخرون إن شبه عيسى ألقي على أحد أصحابه فأخذه اليهود وقتلوه.

ويأتي لفظ «شبه» في اللغة العربية بمعنى لبس الأمر من هوهم اشتبهت الأمور، وتشابهت التست فلم تتميز ولم تظهر، ومنه اشتبهت القبة ونحوها أي لم تتبين جهتها - ومعنى «ولكن شبه لهم» على هذا أن الأمر بشأن المصلوب لبس على من قبصوا عليه وحاكموه ومن صلبوه، وأن الذي جعل الأمر يلتبس عليهم أن الله قد خلص المسيح عليه السلام ورفعته إليه دون أن يدرك ذلك من حصروا للقبض عليه بعد أن التبس عليهم شخصه وذاته فواقع الأمر قد لبس عليهم أو التبس واختلط فلم يدركوا ذات المسيح عليه السلام.

ويمكن أن يقال أيضاً إن قوله تعالى «ولكن شبه لهم» معناه أي وقعت الشبهة لهم فطنوا أنهم قتلوه مع أنهم قتلوا غيره ضالين أنه هو. وقد كذب الله سبحانه وتعالى وهمهم بقوله «وما قتلوه وما صلبوه» كما زعموا ولكن وقعت لهم شبهة هي ذاته فقتلوا وصلبوا غيره.

ومن هذا العرض لما تحتمله هذه الآيات في شأن وفاة عيسى عليه السلام وهل كانت وفاة موت أو وفاة يوم أو وفاة قبض ونقل ورفع وما يحتمله قوله تعالى «ورفعه» وقوله «بل رفعه الله إليه» من الرفع المادي بمعنى أنه نقله بذاته وجسمه



من بين من أرادوا القبض عليه وقتله فلم يمكنهم منه، أو أن الرفع أدبي ومعنوي رفع مكنة وتشريف، وما قيل في قوله تعالى «ولكن شبه لهم» من هذا يظهر اختلاف العلماء في شأن عيسى عليه السلام.

### المختار من هذه التأويلات

والذي أختاره أن الله سبحانه وتعالى قد رفع عيسى عليه السلام من بين أعدائه ولم يمكنهم من القبض عليه فلم يقتلوه ولم بصلبوه كما يزعم تباعه الآن وأن أمره التبرؤ، شتمه على خصومه بأي صريق من طرق التبرؤ بالاشتباه التي أرادها الله سبحانه وأنجاه به بها ولم تفصح الآيات لملوثة انفاً عن هذا الطريق بل جاء الفصح «شبه» بالبراء للمجهول لأمر الذي كثرت في بيانه وسميائه الأفهام، ومن لحكمة وحسن التوفيق لآيات القرآن الكريم الوقوف عند ما سكنت عن بيانه والكف عن استكشاف ما لا طائل وراءه لأنه غير ثابت قطعاً - إن الأمر الذي تفيدته قطعاً تلك الآيات أن الله تعالى لم يمكن ليهود من قتل عيسى عليه السلام وصلبه ولكن شبه لهم والتبرؤ أمره عليهم فلم يعرفوا ذاته وقصع القرآن في رفعه من بين أظهرهم و ستملأه من أيديهم بقوله تعالى « . وما قتلوه يقيناً بل رفعه الله إليه وكان الله عزيزاً حكيماً »

### ما يجب الإيمان به

وبدل تكون العقيدة الصحيحة لمسم في هذا هو ما قطعت به هذه الآية من هي قتل عيسى عليه السلام وصلبه ومن إثبات رفعه إلى الله تعالى، فهذا القدر لا يجوز لمسلم جحوده، ويخرج عن الإسلام من اعتقد ما يقول به المسيحيون الآن من قتل ذات هذا النبي وصلبه. أم رفعه عليه السلام حباً أو ميماً أو بائناً إن كان حياً وم مكانه وما كيفية حياته وهيئتها فإن هذا مما اختلف في شأنه لعلماء إن



لم تفده آيات القرآن الكريم على وجه قطعي الدلالة. وجمهور أهل العلم على أن عيسى عليه السلام حي عند الله تعالى حياة لم تثبت كيفيتها ولا طبيعتها مستدلين بما سنورده فيما يلي عن واقعة نزوله وعودته إلى الأرض.

### نزول عيسى إلى الأرض

يدل مجموع الأحاديث المروية في كتب السنة على أن عيسى عليه السلام سينزل إلى الأرض دعيًا بالإسلام وحاكمًا بشريعته ومتبعًا رسول الله محمدًا ﷺ. من هذا ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأنبياء عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «والذي نفسي بيده يوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية «أي يلغيها ولا يقبلها من أحد من أهل الأديان الأخرى إذ لا يقل منهم غير الإسلام ديناً» ويفيض المال حتى لا يقبله أحد، حتى تكون السجدة لواحدة حيراً من الدنيا وما فيها.» ثم قال أبو هريرة اقرعوا إن شئتم قول الله تعالى

﴿وَمَنْ أَمَلَ الْكُتُبَ لَا يُؤْمِنُ بِهِ قُلْ مَوْتُهُ وَيَوْمَ تَقِيمُ يَكُونُ عَلَيْهِ شَهِيدًا﴾ (١)

وقد رواه مسلم في صحيحه هكذا عن أبي هريرة وزاد أنه «يقتل الجال»..

### ما حكم من جحد نزول عيسى؟

هذا الحديث الشريف وأمثاله ليس من الأدلة القطعية الدلالة لأنه ليس من المتواتر فلا يفيد قطعاً نزول عيسى عليه السلام للأرض. كذلك لم تفد آيات القرآن الكريم نزوله على وجه قاطع، وإن كانت الايتان ١٥٩ من سورة النساء، ٦١ من سورة الزخرف تحتملان الدلالة على هذا في أحد التأويلات الكثيرة لكل منهما

(١) الآية ١٥٩ من سورة النساء



والتي ورد بها الطبري في تفسيره. ولما كانت أسس العقيدة الإسلامية إنما تثبت بالدليل القطعي الثبوت والدلالة من القرآن والسنة. فإن من جحد نزول عيسى عليه السلام وعودته إلى الأرض لا يخرج عن الإسلام ولا يعتبر كافراً لأن ما جحده غير ثابت بدليل قطعي من القرآن أو السنة. ومع هذا فقد تقبل جمهور أهل العلم منذ حدث روة هذا الحديث به وبأمثاله من الصحابة رضوان الله عليهم ومنذ أن دوت السنة الشريفة تقبلوا الأحاديث الشريفة الدالة على نزول عيسى عليه السلام وعودته إلى الأرض قبولاً حسناً وامسوا به وعدوا نزوله من أشراط الساعة وعلاماتها الكبرى.

وأختار طريق هؤلاء والاقتداء بهم باعتبار ذلك خبراً عن المعصوم صلوات الله وسلامه عليه وهو لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى. مع عدم تكفير من يجحد نزول عيسى عليه السلام.

**ما حكم من قال بموت عيسى؟**

لما كانت عبارة القرآن الكريم في قوله تعالى «إني متوفى» في آيات سورة آل عمران و «فما توفيتني» في سورة المائدة تحتل الموت والنوم والاسياف والقبض على ما سبق بيانه فإنه مع هذه الاحتمالات تكون دلالة الآيات على حياته عليه السلام الآن غير قاطعة، فمن قبل من مسلمين بموته فعلاً يكون متولاً لما يحتتمل التأويل فلا يخرج بهذا القول من الإسلام ولا يعتبر كافراً مادام معتقداً ومقرأً بأن الله سبحانه وحلت قدرته قد رفعه إليه من بين أعدائه ولم يمكنهم من قتله وصلبه مثلاً وتصديقاً لقوله تعالى «وما قتلوه يقيناً بل رفعه الله إليه وكان الله عزيزاً حكيماً».



### هل نشر عيسى دعونه بالهند؟

أما أن عيسى عليه السلام قد نشر دعونه في الهند وأفغانستان والسند وإيران فليس هناك ما يؤكد هذا الرعم وإنما انتشرت بفعل أتباعه وجهدهم كما هو مموس الآن من انتشار حمصات التبشير التي تلس ثوب الإصلاح الاجتماعي والنصيب العلاحي أو يفتح المدرس للتعليم في المجتمعات التي تغلب فيها الأمية.

### هل تجوز ترجمة القرآن الكريم؟

ما عن ترجمة القرآن الكريم فإن الترجمة الحرفية لأيات لقران الكريم غير جائزة شرعاً، وإنما تحوز ترجمة المعنى والتفسير، فإذا وجدت ترجمة لفظية للقرآن فيحب ألا يعتمد عليها ولا تعتبر قرآناً، وما تأمل أن تقوم الجهات المعنية بترجمة تفسير مختار للقرآن الكريم بدلاً من الترجمة المشار إليها في السؤال وغيرها من الترجمات المستترة في لعرب والشرق بيد المستشرقين أو بعض المسلمين، الذين لا يحسنون صنعاً، والله الموفق والهادي إلى الصراط المستقيم وهو سبحانه وتعالى أعلم.

### نقل الأعضاء من إنسان إلى آخر

- ١ هل تجوز الوصية بقطع عضو أو جزئه من الميت إذا أوصى بذلك أو بموافقة عصبته؟
- ٢ هل ينطبق على هذه الوصية المعنى الشرعي أو القانوني أو اللغوي؟
- ٣- هل يجوز تبرع إنسان حي بعضو من أعضاء جسده لشخص آخر مهدد بالموت أو التبرع ببعض دمه، وما معيار ذلك؟ وهل يجوز اقتضاء مقابل مادي في نظير العضو أو الدم المتبرع به؟
- ٤- هل يمكن نقل عضو من ميت دون وصية منه أو ترخيص من ورثته. ومن أصحاب الحق في هذا الترخيص شرعاً؟



٥- ما التعريف الفقهي للموت. ومتى يعتبر الإنسان ميتاً؟

٦- ما حكم شق بطن من ماتت حاملاً وجنينها حي، وما إذا مات الجنين في بطن أمه؟ وما حكم شق بطن الميت لاستخراج ما يكون قد ابتلعه من مال قبل وفاته وآراء الفقهاء في ذلك والرأي المختار للفتوى؟

٧- ما حكم المفاضلة بين عدد من المرضى تساوت حالتهم المرضية في وجوب نقل عضو أو نقل دم مع عدم وجود أعضاء أو كمية من الدم أو الدواء كافية لإنقاذ الجميع؟

٨- ما حكم الإسلام في استعمال الأجهزة الطبية التي تساعد على التنفس والنبض مع التأكد من موت الجهاز العصبي؟

وقد وردت تلك الأسئلة بالطلب المقدم من السيد /المستشار عبد المجيد أبوطالب- المقيد برقم ١٤٩ سنة ١٩٧٩ المتضمن أنه قد انتشر في بلاد الغرب التبرع أو الإيصال ببعض أجزاء الجسم بعد الوفاة خدمة للمرضى المحتاجين إليها كالكلي والقرنية وغيرها، ويطالب بعض الأطباء في مصر بنشر هذا التقليد النافع- وأن للسائل رغبة في مسايرتهم للاعتبارات الإنسانية، إلا أنه يخشى أن يكون في ذلك مخالفة لتعاليم الدين أو امتهان للجسم البشري.

وبالطلب المقدم من السيد / ناجي مصطفى كمال- الطالب بنهائي طب الأزهر المقيد برقم ١٩٧٩/١٧٧ الذي جاء به أن لديه رغبة في كتابة وصية نصها « اتبرع بجسدي بعد الوفاة لمدرسة كلية طب جامعة الأزهر للاستفادة من الأعضاء السليمة إذا لزم الأمر لزرعتها للمحتاجين إليها من المسلمين أو للاستفادة بها بقسم التشريح للدراسة العملية لطلاب الكلية».

وطلب السائل الأول بيان ما إذا كان يوجد من النصوص الشرعية والفقهية ما يؤيد اتجاهه؟

وطلب السائل الآخر بيان ما إذا كانت وصيته على هذا الوجه مقبولة من الناحية الشرعية، وإذا لم تكن مقبولة شرعاً، فهل هناك قانون وضعي يبيح هذه الوصية؟



إن الوصية في اصطلاح فقهاء الشريعة لإسلامية تميك مضاف إلى ما بعد الموت، وبهذا المعنى تكون الوصية شرعاً جارية في لأموال والمدفع والديون وقد عرفها قنون الوصية بأنها، تصرف هي التركة مضاف لما بعد الموت.

وبهذا فإن الإيصاء ببعض أجرء الجسم كما جاء في السؤل لا يدخل في نطاق الوصية بمعناها الاصطلاحي الشرعي، لأن جسم الإنسان ليس تركة ولكنه يدخل في المعنى اللغوي للفظ الوصية، إن هذا اللفظ يطلق بمعنى لعهد إلى الغير في القيام بفعل شيء حال حياة الموصي أو بعد وفاته.

كما أن التبرع بجزء من الجسم حال الحياة هل يجوز شرعاً باعتبار أن لإنسان صاحب التصرف هي ذاته أو غير حائز باعتبار أن هذه لإرادة ليست مطلقة بدليل النهي شرعاً عن قتل الإنسان نفسه؟

والذي أحثاره أن كل إنسان صاحب إرادة فيما يتعلق بشخصه وإن كانت إرادة مقيدة بالنطاق المستفاد من قول الله تعالى

﴿ وَتَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ

الْمُحْسِنِينَ ۝ (١)

وقوله سبحانه

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَلَا أَنْ تَكُونَ

بِجَنَةِ عَنْ تَرَضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ۝ (٢)

(١) الآية ١٩٥ من سورة لقمة.

(٢) الآية ٢٩ من سورة نساء.



يدل لذلك ما ساقه الفقهاء من نصوص هي شأن الجهاد بالنفس وتعريضها بذلك للقتل، وما أوجبه الإسلام في شأن إيقاظ الفرقى والحرقى والهدمى مع ما قد يترتب على ذلك من هلاك المجاهد أو المقتد، فإذا جزم طبيب مسلم ذو خبرة أو غير مسلم كما هو مذهب الإمام مالك بأن شق أي جزء من جسم الإنسان الحي بإذنه وأخذ عصب منه أو بعصه لنقله إلى جسم إنسان حي آخر لعلاجه إذا جزم أن هذا لا يضر بالمأخوذ منه أصلاً «إد الصرر لا يزال بالصرر» ويفقد المنقول إليه حار هذا شرعاً بشرط ألا يكون الجزء المنقول على سبيل البيع أو بمقابل، لأن بيع الإنسان الحر أو بعصه باطل شرعاً.

وبعد هذا فإن السؤال المصروح هل يحوز شرعاً للإنسان التبرع أو الإصاء ببعض أجزائه جسمه بعد الوفاة خدمة للمرضى المحتاجين كالكلبي والقرنية وغيرها أو لا يباح ذلك؟ لا جدال في أن به سبحانه كرم الإنسان وفضله على كثير من خلقه، ونهى عن ابتذال ذاته ونفسه والتعدي على حرمانه حياً وميتاً وكن من مقاصد التشريع الإسلامي حفظ النفس، كما تدل على ذلك الآيتان الكريمتان المتלותان انفاءً، ويدل على تكريم الإسلام للموتى من بني الإنسان ما شرع من التكفين ودفن وتحرير نبش القبور إلا لضرورة، كما يدل على هذا نهى الرسول ﷺ عن كسر عظم الميت بقوله «كسر عظم الميت ككسره حياً». وإذا كان الإسلام قد كرم للإنسان حياً وميتاً فهل يحوز شق جسده بعد الوفاة ومنى؟ حين يرجع إلى كتب الفقه الإسلامي التي بأيدينا نرى أن الفقهاء قد تحدثوا في باب الجائز عن شق بطن من ماتت حاملاً وجنينها حي وما إذا مات الجنين في بطن أمه، وعن شق بطن الميت لاستخراج ما يكون قد اتبعه من مال قبل وفاته، وفي هذا يقول فقهاء المذهب الحنفي حامل ماتت وولدها حي يضرب، شق بطنها من الجانب الأيسر ويخرج ولدها، ولو بالعكس من مات الولد في بطن أمه وهي حية قطع



وأخرج، وذلك لأنه متى بانث علامة غالبية على حياة الجنين في بطن الأم المتوفاة كان في شق بطنها وإخراجه صيانة لحرمة الحي وحياته، وهذا أولي من صيانة حرمة الميت، ولأن الولد إذا مات في بطن أمه الحية وخيف على حياتها من بقاءه ميتاً في بطنها ولم يكن إخراجه دون تقطيع كان للقابلية إدخال يدها بالة تقطعه بها وتخرجه حفظاً لحياة الأم، وفي شق البطن لإخراج ما ابتلعه الميت من مال قالوا إنه إذا ابتلع الإنسان مالا مملوكاً له تم مات فلا يشق بطنه لاستخراجه لأن حرمة الأدمي وتكريمه أعلى من حرمة المال، فلا تبطل الحرمة الأعلى للوصول إلى الأدنى ما إذا كان المال الذي ابتلعه لغيره فإن كان في تركته ما بقي بقيمته أو وقع في خوفه بدون فعله فلا يشق بطنه، لأن في تركته وفاء به ولأنه إذا وقع في خوفه بغير فعله لا يكون متعدياً، أما إذا ابتلعه قصداً فإنه يشق بطنه لاستخراجه لأن حق الأدمي صاحب المال مقدم في هذه الحال على حق الله تعالى. سيما وهذا الإنسان صار متعدياً ظالماً بانتلاعه مال غيره فزال حرمته بهذا التعدي.

وفي فقه لشافعية إنه إن ماتت امرأة وفي جوفها جنين حي شق بطنها لأنه يستسقاء حي بإتلاف جزء من الميت، فأنشبه إذا اضطر إلى أكل جزء من الميت، وهذا إذا رحي حياة الجنين بعد إخراجه، أما إذا لم ترج حياته ففي قول لا تشق بطنها ولا تدفر حتى يموت، وفي قول تشق ويخرج. وعن بتلاع الميت المال قالوا وإن بلع الميت جوهرة لغيره وطالب بها صاحبها شق جوفه وردت الجوهرة، وإن كانت الجوهرة له ففيه وجهان أحدهما يشق لأنها صارت للورثة، فهي كجوهرة لأحسب، والثاني لا يجب لأنه استهلكها في حياته فلم يتعلق بها حق الورثة.

وفي فقه المالكية أنه يشق بطن الميت لاستخراج المال الذي ابتلعه حياً سواء كان المال له أو لغيره، ولا يشق لإخراج جسده وإن كنت حبه مرجوة. ويقول فقه الحنابلة إن المرأة إذا ماتت وفي بطنها ولد يتحرك فلا يشق بطنها، ويخرجه



القوالب من المحس المعتد، وإن كان الميت قد بلغ ما لا حال حياته حين كان مملوكاً له لم يشق لأنه استهلكه في حياته إذا كان يسيراً، وإن كثرت قيمته شق بطنه واستخرج المال حفصاً له من الصبي ع ولنفع الورثة الذين تعلق به حقهم بمرصه، وإن كس المال لعبره وابتلعه بأذن مالكة فهو كحكم ماله، لأن صاحبه أذن في إتلافه وإن بلعه غصباً ففقه وجهان أحدهما لا يشق بطنه ويغرم من تركه، والثاني يشق إن كان كثيراً لأن فيه دفع الضرر عن مال مرد ماله إليه، وعن الميت بإبراء ذمته، وعن الورثة بحفظ التركة لهم.

وفي فقه الريدية إن المرأة إذا ماتت وفي بطنها ولد حي شق بطنها واستخرج الولد لقوله عز وجل

(( وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ حَمِيْعًا ))<sup>(١)</sup>

وذلك بشرائط أن يكون الولد قد بلغ وقتاً ومدة يعيى إذا خرج حياً، وأن يكون الشاق بصيراً بإحراجه، وأن يكون هناك من يكفله ويقوم به إذا خرج حياً، وروى صاحب لروض البصير عن الحسن بن زياد قال كنت عند أبي حنيفة فجاءه رجلان على حمارين فسلما عليه ثم مصيا فقال لي أبو حنيفة أتدري من هذان يعني أحدهما فقلت لا فقال هذان ماتت أمه وهي حامل به فجاءوا فسألوني عن امرأة ماتت وفي بطنها ولد حي فقلت الحقوا الساعة فشقوا بطنها وأخرجوا الولد، قال فهذا هو.

وينص فقه الشيعة الإمامية على أنه إذا مات ولد الحامر قصع وأخرج ولو ماتت هي دونة يشق جوفها من الجانب الأيسر وأخرج، وفي رواية يخاط بطنها.

(١) من الآية ٢٢ من سورة المائدة



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

وخلاصة ما تقدم أن فقه مذهبي الإمامين أبي حنيفة والشافعي يجيزان شق بطن الميت سواء لاستخراج جنين حي أو لاستخراج مال، وأن فقه مذهبي مالك وأحمد بن حنبل يقول: الشق في المال دون الجنين.

والذي أختاره في هذا الموضع هو ما ذهب إليه فقهاء، لحنفية والشافعية من جواز شق بطن الميت لمصلحة راجحة، سواء كانت لاستخراج جنين حي أو مال للميت أو لغيره، إذا كان ذا قيمة معتد به عرفاً ينتفع بها الورثة أو تقضى به ديونه، وأما الحديث الشريف الذي رواه السهقي في السنن الكبرى كما روي في سنن أبي داود وسنن ابن ماجة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال «كسر عظم الميت ككسره حياً» فالصاهر أن معناه أن للميت حرمة وكرامة كحرمة الحي، فلا يعننى على جسمه بكسر عظم أو غير هذا مما فيه بتذال له لغير ضرورة أو مصلحة راجحة<sup>(١)</sup> وهذا المعنى ظاهر مما ذكره المحدثون في بيان سبب الحديث من أن الحفار الذي كان يحفر القبر أراد كسر عظم إنسان دون أن تكون هناك مصلحة في ذلك.

وبهذا المفهوم يتفق الحديث مع مقاصد الإسلام المبنية على رعاية المصالح الراجحة، وتحمل الضرر لأحرف لجلب مصلحة تفويتها أشد، وفي استدلال الفقه الزيدي بالاية لكرامة «ومن أحيائها فكأنم أحياء الناس جميعاً» إشارة إلى رجحان العمل بهذه الرخصة التي ارتأها فقهاء مذاهب لحنفية ولزيدية والشافعية والشيعة الإمامية كما تقدم في النقل عنهم

وإذ قد انتهبنا إلى اختيار جواز شق بطن الميت لاستخراج ما يتلعه من مال أو لاستخراج جنين حي ترحى حياته، فهل يجوز هذا شرعاً لأخذ جزء من حسم الميت

(١) لبيان والمعريف في أسباب ورود الحديث الشريف ج ٢ ص ٦٤



ومضافته إلى جسم الإنسان الحي على سبيل العلاج و لدواء أو لا يحل هذا؟ أو بعبارة أخرى هل يحل شرعاً نقل جزء من جسم إنسان ميت إلى جسم إنسان حي بقصد علاج هذا الأخير أو لا يحل؟.

وتقدمة للإجابة على هذا التساؤل يتعين التعرف على حكم الإسلام على الإنسان بعد الموت، هل جسده ميتة نجس كسائر الميتات، وهل ما انفصل منه حال حياته يصير ميتة نجساً كذلك؟

يقول الإمام لنووي الشافعي في كتابه المجموع شرح المذهب في بيان لجلود النجاسة إن الصحيح في المذهب أن الأدمي لا ينجس بالموت لكن لا يجوز استعمال جلده ولا شيء من أجرئه بعد الموت لحرمة وكرامته، وأن قولاً ضعيفاً في المذهب قد قل بنجاسة الأدمي بالموت.

وفي لفقه الحنفي أن الأدمي ينجس بالموت ثم اختلف فقهاء المذهب هل هي نجاسة خبث باعتبارها حيواناً دموياً فيتنجس بالموت كسائر الحيوانات أو هي نجاسة حدث يطهر بالغسل كالجنب والحائض إعمالاً لحديث أبي هريرة رضي الله عنه كما جاء في فتح القدير للكمال بن الهمام (سبحان الله. المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً) وحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال (لا تنجسوا موتاكم فإن المؤمن ليس ينجس حياً أو ميتاً)، أخرجه الحاكم والدارقطني مرفوعاً كل بسنده.

والأظهر في لفقه المالكي أن الأدمي الميت ولو كافراً طاهر كما جاء في الشرح الكبير وحاشية لدسوقي في بيان الأعيان لطاهرة والنجاسة، وأن ما انفصل منه حياً أو ميتاً طاهر كذلك.

والصحيح عند الحنابلة كما جاء في المغني لابن قدامة في بيان ما ينجس به المال أن الأدمي طاهر حياً وميتاً ومقابل الصحيح أنه ينجس بالموت ويطهر بالغسل



ويرى فقه لزيدية أن جسد الأدمي المسلم صاهر حياً أو ميتاً، وأن ما سحفه هو الحدث الأكبر أو الأصغر، ويقول ابن حزم في كتابه المحلى إن كل ما قصع من المؤمن حياً أو ميتاً طاهر.

ومن هذا العرض لوجس نرى أن كلمة الفقه الشافعي والمالكي والحنبلي والريدي والظاهري متفقة على أن الصحيح أن جسد الإنسان المسلم طاهر حياً أو ميتاً، وإذا أحداً من لفقه لحنفي القول بأن الحاسة بعد الموت إنما هي نجاسة حدث لا حث ويصهر بالعسل كالحب والحاضر، فإن رأى هذه المذاهب يكاد يتفق على طهارة جسد المؤمن بعد الموت، وعلى طهارة ما يفصل منه حال الحياة كذلك. ثم نتقل بعد هذا للبحث في أقوال الفقهاء عم إذا كان يحس قطع جزء من جسم إنسان حي أو ميت ونقله إلى جسم إنسان حي لعلاج أو دواء لجزء تالف في جسد هذا الأخير أو لا يحل ذلك؟.

يقول الفقه المالكي كما جاء في شرح الكبير وحاشيته لدسوقي - إن سقط لس جاز ردها وربطها بشريط من ذهب أو من فضة وإن جار رده لأن ميتة لأدمي طاهرة، وكذا يجوز أن يرد بدلها من حيوان مدكى وأف من ميتة فقولان الحوار والمع، وعلى الثاني فيجب قلعها في كل صلاة ما لم يتعدر عليه قلعها وإلا فلا.

وفي الفقه الحنفي بقى العلامة ابن عابدين في حاشيته رد المحتار على الدر المحتار في الجزء الأول في بيان حكم الوشم عن حرية لفتاوى في مفسدات لصلاة كسر عصمه فوصل بعصم كلب ولا يبرع إلا بصبر جارت الصلاة وفي بدع الصنائع للكاساني في أواخر كتاب الاستحسان ولو سقطت سنه يكره أن يأخذ سن مب فيشدها مكبها لإجماع، وكذا يكره أن يعبد تلك السن لساقطة



مكانها عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، ولكن يأخذ سن شاة مذكاة فيشدها مكانها وقال أبو يوسف رحمه الله لا بأس بسنه ويكره سن غيره، ونقل صاحب البحر الرائق في كتاب الحظر والإباحة عن الذخيرة رجل سقط سنه فأخذ سن الكلب فوضعه في موضع سنه فتثبت لا يجور ولا يقطع ولو أعاد سنه ثانياً وثبت قال ينظر إن كان يمكن قلع سن الكلب بغير ضرر يقطع. وإن كان لا يمكن إلا بضرر لا يقطع.

وفي الفقه الحنبلي قال ابن قدامة في المغني في الجنائز: وإن جبر عظمه بعظم فحبر ثم مات لم ينزع إن كان طاهراً وإن كان نجساً فأمكن إزالته من غير مثله أزيل لأنه نحاسة مقدور على إزالتها من غير مضرة.

وفي الفقه الشافعي كما جاء في المجموع للنووي في باب طهارة البدن إذا انكسر عظمه فينبغي أن يجبره بعظم طاهر. قال أصحابنا ولا يجوز أن يجبره بنجس مع قدرته على طاهر يقوم مقامه، فإن جبره بنجس نظر إن كان محتاجاً إلى اجبر ولم يجد طاهراً يقوم مقامه فهو معذور. وإن لم يحتج إليه أو وجد طاهراً يقوم مقامه أثم ووجب نزع إن لم يخف منه تلف نفسه ولا تلف عضو ولم يوجد أحد الأعذار المذكورة في التيمم فإن لم يفعل أجبره السلطان ولا تصح صلاته معه ولا يعذر بالألم إن لم يخف منه وسواء اكتسى لعظم لحماً أم لا؟ هذا هو المذهب، وهناك قول أنه إذا اكتسى العظم لحماً لا ينزع وإن لم يخف الهلاك. حكاه الرافعي ومال إليه إمام الحرمين والغزالي وهو مذهب أبي حنيفة ومالك. وإن خاف من النزاع هلاك النفس أو عضو أو فوات منفعة عضو لم يجب النزاع على الصحيح من الوجهين ثم قال. في مداواة الحرحي بدواء نجس وخطاطته بخيط نجس كالوصل بعظم نجس ولو انقلعت سنه فردها موضعها. قال أصحابنا العراقيون لا يجوز لأنها نجسة وهذا بناء على طريقتهم أن عضو آدمي المنفصل في حياته نجس



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

وهو المنصوص عليه في الأم ولكن المذهب طهارته وهو الأصح عند الخراسانيين، فلو تحركت سبه فله أن يربطها بفضة وذهب وهي طاهرة بلا خلاف.

وفي استبدال جزء من جسم لإنسان بالذهب ورد حديث عرفة بن أسيد الذي أصيب نفه يوم الكلاب، فاتخذ أنها من فضة فأتت، فأمره رسول الله ﷺ أن يتخذ أنها من ذهب، وقد أخذ بهذا الحديث فقهاء الحنفية في باب الحظر والإباحة وفقهاء الحنابلة كما بقه ابن قدامة هي غير موضع من كتابه المغني، وفقهاء الشافعية. فقد أورده النووي في باب الآنية وغيره، ونصر الشافعية على أنه يحل لمن ذهب سبه أو أنمته أن يتخذ بديلاً لها من الذهب إمضاء لحديث عرفة، سواء أمكه اتحاد ذلك من فضة أم لا واحتلفت كلمتهم فيمن ذهب أصبعه أو كفه أو قدمه هل له أن يتخذها من فضة أو من ذهب بين محرم ومباح؟.

وهي جواز أكل لحم الأدمي عند الضرورة قال فقهاء الحنفية - على ما جاء في الدر المختار لمصنفه وحاشية رد المحتار لابن عديم هي الجزء الخامس - إن لحم الإنسان لا يباح في حال الاضطرار ولو كان ميتاً لكرامته المقررة بقول الله تعالى

(( وَلَقَدْ كَرَّمْنَا نَبِيَّ ءَادَمَ ))<sup>(١)</sup>

وكذلك لا يحوز للمضطر قتل إنسان حي وأكله ولو كان مباح الدم كالحربي والمرتد والزاني المحصن لأن تكريم الله لبني آدم متعلق بالإنسانية ذاتها فنشمل معصوم الدم وغيره، وبهذا أيضاً يقول الظاهرية بتعليل آخر غير ما قل به الحنفية.

ويقول الفقيه المالكي إنه لا يحوز أن يأكل المضطر لحم أدمي وهذا أمر تعبدي، وصحح بعض المالكية أنه يجوز للمضطر كل الأدمي إذا كان ميتاً بقاء

(١) من الآية ٧٠ من سورة الإسراء.



على أن العلة في تحريمه ليست تعبدية وإنما لشرفه وهذا لا يمنع الاضطرار على ما أشار إليه في شرح الصغير بحاشية الصاوي في الجزء الأول.

وأجاز الفقه لشافعي والزيدي أن يأكل المضطر لحم إنسان ميت بشروط منها ألا يجد غيره كما أجاز للإنسان أن يقطع جزء نفسه كلحم من فحذه ليأكله استبقاء لكل بزوال البعض كقطع العصى المتاكل الذي يخشى من بقائه على بقية البدن، وهذا بشرط ألا يجد محرماً آخر كالميتة مثلاً، وأن يكون الضرر الناشئ من قطع الجزء أقل من الضرر الناشئ من تركه الأكل. فإن كان مثله أو أكثر لم يجز قطع الجزء، ولا يجوز للمضطر قطع جزء من أدمي آخر معصوم الدم، كما لا يجوز للآخر أن يقطع عصباً من جسده ليقدمه للمضطر لأكله.

وفي لفقه الحنبلي إنه لا يباح للمضطر قتل إنسان معصوم الدم ليأكله في حال الاضطرار ولا إتلاف عضو منه مسيماً كان أو غير مسلم، أما الإنسان الميت فهي إباحة الأكل منه في حال الضرورة قولان أحدهما لا يباح والآخر يباح الأكل منه لأن حرمة الحي أعظم من حرمة الميت، قال بن قدامة في المغني إن هذا القول هو الأولي

ويخلص مما سلف إلى أن فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة قد صرحوا بأنه إذا كسر عظم الإنسان فينبغي جبره بعظم صاهر على حد تعبير الشيرازي الشافعي في المذهب، وأنه لا يجوز جبره بعظم نجس إلا عند الضرورة، كما إذا لم يوجد سواه، وأنه يجوز رد السن الساقطة إلى مكانها وربطها بالعضة أو بالذهب، كما يجوز استبدالها بسن حيوان مذكي.

ونصر الفقه الحنفي على أنه لو وصل عظم إنسان بعظم كلب ولا ينزع إلا بضرر جارب الصلاة معه، وهذا النوع وأمثاله من فروع الحنفية يخرج عليه أنه



إذا قضت الضرورة بوصل العظم المكسور بعظم نحس فلا حرج في ذلك ولا إثم،  
بدليل إجازة الصلاة ما دام يتعذر نزعها إلا بضرر.

كما نخلص إلى أن جسم الإنسان الميت طاهر وما انفصل منه حال حياته  
كذلك طاهر، وإلى حواز شق بطن آدمي الميت لاستخراج جيب حي ترجى حياته  
أو مال ابتلعه قبل وفاته على الاختلاف بين فقهاء المذاهب كما تقدم بيانه، وإلى أنه  
يجوز اضطراراً أكل لحم إنسان ميت في قول فقهاء الشافعية والريدية أن يقصع  
الإنسان من جسمه فلذة ليأكلها حال الاضطرار بالشروط السابق الإشارة إليها،  
ويجوز وصل عظم الإنسان المكسور بعظم طاهر على نحو ما تقدم أيضاً في سنده  
الفقهي.

وتخريجاً على ذلك وبناءً عليه يجوز شق بطن الإنسان الميت وأخذ عضو منه  
أو جزء من عضو لنقله إلى جسم إنسان حي آخر يغلب على ظن الطبيب استفادة  
هذا الأخير بالجزء المنقول إليه، رعاية للمصلحة الراجحة التي ارتأها الفقهاء  
القائلون بشق بطن التي مدت حاملاً والحنين يحرك في أحشائها وترجى حياته  
بعد إحراجه، وإعمالاً لقاعدة الضرورات تبيح المحظورات، وأن الضرر الأشد يزال  
بالضرر الأخف، التي سندها الكتب الكريم والسنة الشريفة، فإن من تطبيقاتها  
كما تقدم جواز الأكل من إنسان ميت عند الضرورة صوباً لحياة الحي من الموت  
جوعاً، المقدمة على صون كرامة الميت إعمالاً لقاعدتي اختيار أهون الشرين، وإذا  
تعارضت مهسدتان روعيت أعظمهما صبراً بارتكاب أخفهما، وإذا جاز الأكل من  
جسم آدمي لميت ضرورة حاز أخذ بعضه نقلاً لإنسان آخر حي صوباً لحياته  
متى رجحت فائدته وحاجته للجزء المنقول إليه.

هذا عن الإنسان الميت، أما عن الإنسان الحي، وقتصاع جزء منه فقد تقدمت  
الإشارة إلى أن فقه كل من الشافعية والريدية يجيز أن يقطع الإنسان لحي جزء



نفسه ليلأكله عند الضرورة بشرط أن لا يحد مباحا ولا محرماً آخر يأكله ويدفع به مخلصته، وأن يكون الضرر لدنسى، من قطع حرته أفل من لضرر الماشىء من تركه الأكس.

ومتى كان الحكم هكذا فإنه يجوز بخريجا عليه القول بجوار ترع إسن حي جزء من حسده لا يترتب على قتصاعه ضرر به متى كان مفيداً لمن يقبل إليه في غالب ظن الطبيب لأن للمبرع - كما تقدم - نوع ولأيه على دته في نطاق الأبتن الكريمتين (ولا تقتلوا أنفسكم) و(لا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) ولا بدح أي جزء. بل الجزء أو العصو الذي لا يؤدي قطعه من المتبرع إلى عجزه أو إلى تشويهه. وبهذا المعيار يكون حكم نقل الدم من إنسان لآخر.

وإد قد انتهى الرأي إلى إحارة شق جسم الميت أو تشريحه لأخذ عضو أو جزء منه وحوز نقله إلى جسم إنسان حي يستفيد به، وإلى جواز ترع إنسان حي بأخذ عضو منه أو جزء عضو وحوز نقل هذا إلى إنسان آخر حي بالشروط سالفة الإشارة، فيه يمكن إيجار الإجابة على الأسئلة المردة في هذا الموضع على الوجه التالي

به يحوز نقل عضو أو جزء عضو من إنسان حي متبرع لوصعه في جسم إنسان حي بالشروط الموضحة انفا. ومن هذا الباب أيضا نقل الدم من إنسان لآخر بدات الشروط.

ويحرم اقتضاء، مفايل للعصو المبقول أو حرته، كما يحرم اقتضاء مفايل للدم لأن بيع الدمى الحر باصل شرعا لكرمه بنصر القرن، لكرمه وكذلك بيع جزئه ويجوز كذلك أخذ جزء من إنسان ميت وبهذه إلى إنسان حي، مادام قد علب على ظن لصيب سنده هذا لأحبر بهذا النقل بعناره علاهاً ومداه وذلك بناء على ما تقدم من أسس.



ويكون قطع العضو أو قطع حرثه من الميت إذا أوصى حي بذلك قبل وفاته أو بموافقة عصبته بترتيب الميراث إذا كنت شخصية المتوفى المتخود منه معروفة وأسرته وأهله معروفين، أما إذا جهلت شخصيته أو عرفت وجهه فإنه يجوز أخذ جزء من جسده نقلاً لإنسان حي آخر يستفيد به في علاجه أو نركه لتعليم طلاب كليات الطب، لأن في كل ذلك مصلحة رجحة تعلو على الحفاظ على حرمة الميت، وذلك يذن من العناية العامة التي تتحقق من وجود وصية أو إذن من صاحب الحق من لورثة أو ذمه هي في حالة جهالة شخص المتوفى أو جهالة أسرته.

ولا يقطع عضو من ميت إلا إذا تحققت وفاته. والموت - كما جرى بيانه في كتب الفقه - هو زوال الحياة. وعلامته إشخاص البصر وأن تسترخي القدمان وينعوج الأنف وينحسف الصدعان وتمتد جبهة الوجه فتخلو من الأكماش.

وفي نطاق هذا يجوز اعتبار الإنسان ميتاً متى زالت مظاهر الحياة منه، وبدأت هذه العلامات الحسدية، وليس ما يسمع من استعمال أدوات طبية للتحقق من موت الجهاز العصبي، لكن ليس هذا وحده أية لموت بمعنى زوال الحياة بل إن استمرار التنفس وعمل القلب ولبض وكل أولئك دليل على الحياة، وإن دلت الأجهزة الطبية على فقدان الجهاز العصبي لخواصه الوظيفية، فإن الإنسان لا يعتبر ميتاً بتوقف الحياة في بعض أجزائه بل يعتبر كذلك شرعاً وتترتب آثار الوفاة من تحقق موته كلية فلا تبقى فيه حياة ما، لأن لموت رول الحياة، ويمتنع تعذيب المريض المحتصر باستعمال أية أدوات أو أدوية متى بان للطبيب أن هذا كله لا حدود منه، وأن الحياة في لندن هي سبيل التوقف، وعلى هذا فلا إثم إن وقفت الأجهزة التي تساعد على التنفس وعلى النبض متى بان للمختص القائم بالعلاج أن حالة المحتضر ذاهبة به إلى الموت.



ولعله من التتمة بيان حكم ما قد بثار عن المفضلة بين عدد من المرصى الذين تساوت حالتهم المرصية في ضروره نقل عضو أو نقل دم أو إعطائه دواء، حالة أن لوحود هو عضو واحد أو كمية من الدم أو الدواء لا تكفي لإنقاذ لجميع، فهل تحور المفضلة بين المرصى في هذه الحال المتعفه بأمور الحياة و لموت أم ماذا؟

لامراء في أن الأحال موقوفه عند الله سبحانه وتعالى، وأمر عيني لا يصل إليه عم الإنسان. وأن المرصى ليس دائم علامة على قرب الأجر و على حتمية الموت عقبه، وغلبة الظن أساس شرعي تقوم عليه بعض الأحكام فإذا علم عسى من الصبيب المختص بحكم التجربة والممارسة، وبشرط إحاطته وحققه مهية لصب أن احد هؤلاء المرصى يفيد هذا العضو أو تت الكمية من الدم أو دواء كمن به إثارة بذلك، باعتبار أن لعلامات والقرائن قد كذب انتفاعه بهذا العضو أو بالدم إذا نقل إليه، أم إذا لم يغيب على ص الطبيب ذلك بقرائن وعلامات مكسبه من الخبرة و تجربة، فإن الاسلام قد أرشد إلى اتحاذ القرعة صريق لاستئانة المسحق عند التسوي في سبب الاستحقاق وانعدام أوجه المفضلة الأخرى، وهذه القرعة قد فعلها رسول الله ﷺ في أمور كثيرة، منها الإقراع لمعرفة من ترافقه من نسائه أمهات المؤمنين في سفره. والله سبحانه وتعالى أعلم

## الحيل المشروعة

- ١ الحيل المشروعة هي ما لا تهدم اصلاً شرعياً ولا تتعارض مع مصلحة شرعية.
- ٢- منى الشريعة على مصالح العباد في العاجل والاجل
- ٣ قبض الشخص مبلغاً لشراء شيء ثم استقطعه منه مبلغاً باعتبار أنه حقه ورده الباقي لصاحبه من الحيل غير المشروعة.



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

سئل،

السائل يشتغل في شركة قطاع خاص، وقد اتفق معه صاحب العمل على أجر إضافي بواقع ٥٠٪ من الأجر الأصلي إذا مكث في العمل من الساعة السابعة صباحاً حتى الساعة السادسة مساءً. وأنه قبل ونفذ العمل في هذه المدة طوال أيام الشهر، وأنه في نهاية الشهر صرف له صاحب العمل المرتب فقط، وامتنع عن صرف الـ ٥٠٪ المتفق عليها اجراً إضافياً.

وأن السائل بحكم وضعه في العمل قبض مبلغ ١٢٠ جنيهاً لشراء مستلزمات للورثة، مع أن الورثة في غير حاجة إلى شراء هذه المستلزمات وبعد أن قبض هذا المبلغ في يده ذهب إلى الإدارة المالية بالشركة لحساب قيمة الأجر الإضافي وهو الـ ٥٠٪ فبلغ ٩٥ جنيهاً أخذها من المبلغ الذي كان قد قبضه لحساب شراء المستلزمات، ورد إلى الإدارة الباقي وهو ٢٥ جنيهاً. إعلماً لصاحب العمل بأنه قد فعل ذلك لهذا الغرض.

والسؤال،

ما رأي الدين، هل طريقة أخذه للمبلغ والحصول عليه حرام أو حلال؟

أجاب،

في لسان العرب لابن منظور إن الحيلة - بالكسر - الاسم من الاحتيال، ويقال لا حيلة له ولا حتيال ولا محالة ولا محيلة، والاحتيال مطالبتك لشيء بالحيث.

وقل الشطبي في كتاب الموافقات في أصول الشريعة

التحبل بوجه سائغ، مستروع في الظاهر، أو غير سائغ على إسقاط حكم أو قلته إلى سائغ - حسنة - بوجه أو بغيره - الاسم إذا لم يسطر عليه - فيوصل بها إلى إعرار الأمر - بوجه الاسم، لا بوجه أمره - هذا الاسم، مشتملاً على أمره.

أحدهما قلب أحكام الأفعال بعينها إلى معص هي طهر الأمر

والآخر - بغير ألفاظ - وهو ما في الحديث - هذا يوم من يوم الله - الأحكام.



ثم قال الحيل في الدين بالمعنى المذكور غير مشروعة في جملة والدليل على ذلك ما لا ينحصر من الكتاب والسنة، لكن في خصوصيات يفهم من مجموعها منعها والنهي عنها على القطع

وساق الشاطبي الأدلة على هذه لقاعدة التي قررهما إلى أن قال لما ثبت أن لأحكام شرعت لمصالح العباد كانت الأعمال معتبرة بذلك، لأن مقصود الشارع فيها كما يتبين، فإذا كان الأمر في ظاهره وبطنه على أصل المشروعية فلا إشكال، وإن كان الظاهر موافقاً و لمصلحة مخالفة فالفعل غير صحيح وغير مشروع، لأن الأعمال لشرعية ليست مقصودة لأنفسها، وإما قصد بها أمور أخرى هي معانيها، وهي لمصالح التي شرعت لأجلها، فالذي عمل من ذلك على غير هذا الوضع فليس على وضع المشروعات<sup>(١)</sup> وقد أقام الشاطبي حكمه هذا على الاحتيال والحيلة على جملة من الأصول الشرعية الكلية، والقواعد القطعية موجرها

#### أولاً: الاحتيال ومخالفة قصد الشارع

ذلك أن المحتال قد قصد إلى ما ينافي قصد الشارع فبطل عمله لأن قصد المكلف ينبغي أن يكون موافقاً لقصد الشارع، ومن ابتغى غير هذا فدألك هم العدون، لأنه ناقض الشريعة وكل من ناقضها كان عمه النقبض باطلاً.

وقد أقام الشاطبي الأدلة على أن مخالفة قصد الشارع مبطلة للعمل، باعتبار أن هذه المقاصد مشروعة للامتنال<sup>(٢)</sup>.

(١) ح ٢ ص ٢٧٨ ٢٨٠ حتى ٢٨٥ وما بعدها تحقيق لمرحوم الشيخ عبد له دراز طبع مكتبة لتحرارية.

(٢) الموفقات ج ٢ ص ٢٢١ وما بعدها.



ثانياً: الاحتيال وقاعدة اعتبار المال

فقد بين الساطني أن تقديم عمل ظاهر الجوز لإبطال حكم شرعي أو تحويله في الصاهر إلى حكم حر، كان مل العمل حرم هو عد الشريعة في لواقع<sup>(١)</sup>.  
إذ إن هذا العمل مناقض لقاعدة المصالح مع أنها معبرة في الأحكام وهو أيضاً مضاد لقصد لشرع من جهة أن السبب لم انعقد سبباً وحصل في الوجود صار مقصداً شرعاً لمسببه لا لغيره وما كان مضاداً لقصد لشرع كان باطلاً<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: في الاحتيال اعدام الإرادة في العقد المتحبل به

ذلك أن ركن العقد هو الرضا، وإذا كنت لإرادة أمراً خفياً لا يطع عليه أحد جعل الشارع مظهر الرضا، وهو صيغه العقد قائمه مقام لرضا، وإذا قصد العاقد خلاف معنى فط العقد لم يصح القول بأنه قاصد لدلوله حكماً، وبرتب الأثر إنما يكون بحكم الشارع لا بإرادة العقد<sup>(٣)</sup>.

هذا وقد أفاض ابن القيم في حديث عن الخير مبيهاً منها المحرم والمباح مورداً أمثلة شتى بلغت المائة وستة عشر مثلاً<sup>(٤)</sup>.

هذا ولما كان قد نريد في بعض القول لسابقة أن الحيلة قد تكون مباحة لاسيما بعد ما سبق من أن ابن القيم قد ورد أمثلة للمباح منها في كتابيه إعلام الموقعين، وإعانة اللفهن من مصايد الشبصار - لزم أن يتبر إلى ضبط عام لحيل

(١) المرجع السابق ج ٤ ص ٢٠١

(٢) ذات المرجع ج ٢ ص ٢٧٨

(٣) المرجع السابق ج ١ ص ٢١٦ و ج ٢ ص ٢٣ وإعلام الموقعين لابن القيم ج ٣ ص ٩٥ وما بعدها ص ١٠٠ لطبعة الميمنية

(٤) المرجع السابق ج ٢ ص ١٤٠ وما بعدها حتى نهاية ج ٢ من فندحه حتى ص ١٠١، وإعانة اللفهن من مصايد الشبصار لابن القيم ج ٢ ص ٩٦



لمشروعة، ذلك ان الحيل التي جاء لسرع بدمه والتحذير منها، بل وإبطالها هي ما هدم أصلاً شرعياً، أو بقض مصلحة شرعية، فإن كانت الحيلة لا تهدم أصلاً شرعياً، ولا تناقص مصلحة شهد الشارع باعتبارها، فهي غير دحله في لشي وغير باطية، وقد وقع اختلاف الفقهاء في بعض مسائل الحيل من جهة أنه لم يتبين فيها بدليل واضح أنها من النوع المحطور، أو من ذلك النوع المشروع، ومن ثم يلحقها بعضهم بالأول، بينما قد يلحقها بعضهم بالثاني

والحيل المشروعة هي ما كان المقصود به إحياء حق، أو دفع ظلم أو فعل واجب، أو ترك محرم، أو إحقيق حق، أو إبطال باطل، وبحو ذلك مما يحقق مقصود الشارع الحكيم، إذا كان الطريق سائناً مأدونا فيه شرعاً.

وبهذا الاعتبار يمكن تعريف الحيلة الحائزة بأنها طريق خفي مأدور فيه شرعاً، يتوصل به إلى جلب مصلحة أو درء مفسدة لا تتنافى ومقاصد الشرع ولابد فيها من توافر ثلاثة أمور

الأول: أن يكون طريقها خفياً إما لأن ظهره خلاف باطنه، أو لأن الدهن لا يلتفت إلى هذا الطريق عادة وإن لم يكن له صهر وباطن.  
الثاني: أن يكون الطريق مأدوماً فيه شرعاً، فلا يكون فيه تفويت حق لله أو لعباد.

الثالث: أن يكون المقصود الذي يراد التوصل إليه مشروعاً.

ومع هذه الأمور قد قسموا الحيل الحائزة إلى قسمين

الأول: أن تكون الصريق التي يسلكها لاحتال مفضية إلى المقصود شرعاً، ولكن في إفضائها إليه نوع خفاء.

أما إن كانت مفضية إلى المقصود إفصاء طاهراً بوضع الشارع لها فبست من الحيل عند الإطلاق لعة، كالعقود لشرعية التي ترتب عليها



## الغناوى الإسلامية - الجزء الأول

أحكامها مثل البع و لاقالة والكفالة والحوالة والإجارة والسلام والخيارات، فإن أحكامها تترتب عليها حكم الشارع وإذنه، وهي في الأحكام الشرعية ورار الأسباب الحسية في الأحكام القدرية كد يفضي إلى لمقصود وسالكة سالك للطريق المشروع.

الثاني: أن تكون الطريق التي يسكها المحتال لمقصوده قد وصعت في الشرع لمقصود آخر، غير أن ما يقصده لمحتال منها لا يتنافى مع ما يقصده الشارع، فإن حصلت المنافسة بين لمقصودين كانت الحيلة من الفريق المحطور<sup>(١)</sup>.

وقد قال ابن القيم في إغثة اللهفان بعد يراده لأمثلة من الحيل الحائزة بلغت ثمانين مثالا، قال

ولمقصود بهذه الأمثلة وأضعافها مما لم نذكره بيار أن سه سبحانه أغنانا بما شرعه لنا من لحنيفية السمحة، وما يسره من لدين على لسان رسوله ﷺ، وسهله للأمة عن الدخول في الأصار والأغلال وعن ارتكاب طرق المكر والخداع والاحتيال، كما أغنانا عن كل باطل ومحرم وصار بم هو نفع لنا منه من الحق والمباح النافع<sup>(٢)</sup>.

لما كان ذلك وكان بناء لشريعة على مصالح العباد في العاجر و لائل وهذا ثابت بالعديد الوفير من آيات القرآن الكريم وأحاديث رسول الله ﷺ، كانت الأعمال معتبرة بذلك، لأن مقصود الشارع فيها.

(١) هد التيسيم فيه من سمات لائل حائره مستخلص من المرجع سادفه

(٢) ج ٢ ص ٦٩



فإذا كان الأمر هي ظاهره وباطنه على أصل المشروعية، كان موافقاً لأحكام الشرع دون إشكال، وإن كان لظاهر موافقاً ولباطن مخالف فالعمل غير صحيح وغير مشروع لوجوه

الأول أن الشارع لما لم يشرع هذا السبب لذلك اسبب المعين دل على أن ذلك التسبب مفسدة لا مصلحة، وأن المصلحة لمشروع لها التسبب متفعية بذلك التسبب، فيصبح العمل باطلا لمخالفته لقصد الشارع.

الثاني: أن هذا لسبب بالنسبة إلى المقصود غير مشروع، فصار كالسبب الذي لم يشرع أصلاً، وإذا كان لسبب الذي لم يشرع أصلاً لا يصح، فكذلك ما شرع إذا أخذ لما لم يشرع له

الثالث: أن الأعمال الشرعية ليست مقصودة لذاتها وإنما المقصود بها أمور أخرى هي معانيها، وهي المصالح التي شرعت لأصلها، فما يفعل على غير وصعه الشرعي لا يكون مشروعاً

من حر ذلك كست قاعدة سد الدر ثع من قواعد الشريعة لثابته قطعاً  
بالكتاب والسنة، لأن من الأفعال ما يكون مسببها في ذاته، ولكنه يؤدي إلى  
لا ضرر بالنفس و بالعباد، فإحذرة الحيل باصلاق فيه عت صهر بالحقوق، فوق ما

فيه من مساكن الدر ، ، اذا الا . م

وإذا زاد الحقوق لشرعية مدته، و... الذي أتم قاعدته بعد مدته فإنه وفيه  
الأنه الشريعة في مواسمها، و... التي تخصها فيها من... فإن...  
السياسة إذا في... الجدة... لأنه قد... من...  
بما... من الحقوق... التي... من...  
... وهذا... هذا... هذا... هذا...



وهذا هو القصد لمشروع من هذا الفعل، ولدى يقره الشرع حين أقبضه المبلغ (١٣٠ جنيتها) فإذا ما قتبصى السائل من هذا المبلغ ما اعتبره ديباً له على رب لعمل فقد حنّال إلى هذا بطريق غير مسروع لاقتضاء الدين الذي قد يكون محل مازعة، وقد انقلب السائل بهد العمل إلى قاض يقصي لنفسه في حصومة هو مدعها، دون رضاء أو استماع لأقوال المدعى عليه رب لعمل. وبذلك فقد صفر السائل - بغير اختيار من عبه الحق - بما يدعيه حقاً له مع ان سبب الحق في هذه الواقعة ليس ثاساً قطعاً، والأخذ بهذا الطريق ظلم هي لطاهر، وقد نهى رسول الله ﷺ عن هذه الفعل وسمى الأخذ بهذا الطريق خائناً في الحديث الذي رواه أبو هريرة (١) «أد الأمانة إلى من تئمنك ولا تخن من حاث» وبزولا على هذا الحديث كان عسى السائل سلول الطريق القابوني لاقتضاء الحق إن كن. والله سبحانه وتعالى أعلم.

## تحية الإسلام

سئل،

بالمطلب المقيد برقم ٤٠٦/١٩٨١ المتضمن أن أحد الخطباء قال في إحدى خطبه: ان «صباح الخير» لا يقولها إلا المشرك والكافر ولا يقولها المسلم لأخيه.

ويسأل عن حكم ذلك شرعاً.

أجاب:

عن أبي هريرة رضي الله عنه (٢) (أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال لسلام عليكم قال النبي ﷺ عشر ثم حاء، آخر فقال السلام عليكم ورحمة الله

(١) بكر لثمين هي أحاديث لابي الأمين برقم ١٠٩ ومراجعة من كتب السنة.

(٢) صحيح لترمذي ح ١٠ ص ١٦٠ ١٦٣ باب الاستئذان والآداب



فقال النبي ﷺ عشرون. ثم جاء آخر فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فقال النبي ﷺ ثلاثون).

وهي الصحيح<sup>(١)</sup> خير الإسلام أن تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لا تعرف.

ومن هذه النصوص الشريفة يتضح لنا أن تحية الإسلام هي السلام عليكم ورحمة الله وبركاته يحبب بها المسلم أخاه المسلم، إذ إن هذه التحية إذا صدرت دعت القلوب الواعية لها إلى الإقبال عليها وتحصيل ثوابها العظيم وأثرها أعظم وهو شيوع السلم بين المسلمين والمحبة الصادقة فيما بينهم، وهذا من أسس الإيمان الذي هو مفتاح الجبة.

وتحية السلام<sup>(٢)</sup> هي أول كلمة دار بها الحوار بين آدم والملائكة، فإنه لما خلقه الله قال له اذهب إلى أولئك النفر من الملائكة فسلم عليهم فاسمع ما يجيبونك به فإنها تحبتك وتحية دريتك، فقال لهم السلام عليكم، فقلت له الملائكة وعليك السلام ورحمة الله وكل سلام منه بعشر حسنات. قال تعالى

﴿ مِنْ حَاءٍ بِأَحْسَنَ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا وَمِنْ حَاءٍ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا تَحْزَنُ إِلَّا مَثَلُهَا وَهُمْ لَا يُظْمَرُونَ ۖ ﴾<sup>(٣)</sup>

فعبينا نحن المسلمين النمسك بسنة الإسلام في التحية، وهي إفشاء السلام الزاماً بما ورد عن سيدنا محمد ﷺ وامتثالاً لقول الله سبحانه

(١) صحيح الترمذي ج ١٠ ص ١٦٠-١٦٣ باب الاستئذان والآداب

(٢) لمصدر السابق مع شرح الإمام أبي بكر لعربي المالكي ط ١٢٥٣ هـ ١٩٣٤ م

(٣) الآية ١١٠ من سورة الأنعام.



## الفاصول الإسلامية - الجزء الأول

(١) (( وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْكُمْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَنْتَهُوَ وَنَحْنُ فَخِذُهُ وَمَا هَمَّكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوَ )) وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ))

أما ألفاظ التحية الشائعة في عصرنا كصباح لحير ومساء الخير وأمثالها فغير مشروعة في الإسلام والأولى بالمسلم أن يتمسك بما جاء به رسول الله ﷺ هذا ولا يترتب على التحية بالألفاظ الشائعة بدلاً من كلمة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته كفر المسلم أو وقوعه في الشرك، بل إنه من باب ترك الأولى فقط، ولا ينبغي لمسلم أن يكفر مسلماً أقام الصلاة، بل جاء في حديث رسول الله ﷺ الذي رواه أبو داود «ثلاث من أصل الإيمان الكف عن قول لا إله إلا الله، لا نكفره بذنوب ولا نخرجه من الإسلام بعمل» والجهاد ماض منذ بعثني الله إلى أن يقاتل خمر أمتي الدجال، لا يظلمه جور جائر ولا عدل عادل، والإيمان بالأقدار» والدعوة إلى الله وإلى تعاليم الإسلام ينبغي أن تكون في نطاق قول الله سبحانه

(٢) (( ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ))

و الله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) من الآية ٧ من سورة الحشر.  
(٢) من الآية ١٢٥ من سورة النحل.



## تقرير عن كتاب الفريضة الغائبة

### اطلعنا على صورة ضوئية لهذا الكتاب في أربع وخمسين صفحة:

وقد احتوى في جملته على تفسيرات لبعض النصوص الشرعية من القرآن والسنة وعنى بالفريضة الغائبة، الجهاد داعياً إلى إقامة الدولة الإسلامية، وإلى الحكم بما أنزل الله، مدعياً أن حكام المسلمين اليوم في ردة، وأنهم أشبه بالتتار، يحرم التعامل معهم، أو معاونتهم، ويجب الفرار من الخدمة في الجيش، لأن الدولة كافرة، ولا سبيل للخلاص منها إلا بالجهاد وبالقتال كأمر الله في القرآن، وأن أمة الإسلام تختلف في هذا عن غيرها في أمر القتال وفي الخروج على الحاكم، وأن القتال فرض على كل مسلم، وأن هناك مراتب للجهاد، وأن العلم ليس هو كل شيء، فلا ينبغي الانشغال بطلب العلم عن الجهاد والقتال، فقد كان المجاهدون في عصر النبي ﷺ ومن بعده وفي عصور التابعين، وحتى عصور قريبة ليسوا علماء، وفتح الله عليهم الأمصار ولم يحتجوا بطلب العلم، أو بمعرفة علم الحديث وأصول الفقه، بل إن الله سبحانه وتعالى جعل على أيديهم نصراً للإسلام، ثم يقيم به علماء الأزهر يوم أن دخله نابليون وجنوده بالخيل والتعال فماذا فعلوا بعلمهم أمام تلك المهزلة؟؟؟ وآية السيف نسخت من القرآن مائة آية وأربعاً وعشرين آية.

وهكذا سار الكتاب في فقراته كلها داعياً إلى القتال والقتل.

الجواب:

فيم يلي الحكم الصحيح مع النصوص الدالة على من اقرآن ومن السنة في أهم ما أشير في هذا الكتيب

تمهيد:

(أ) لقرآن نزل بلسان عربي مبين على رسول عربي، لا يعرف غير لغة العرب  
ففي القرآن الكريم قول الله سبحانه



﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ٢٠ ﴾<sup>(١)</sup>

وقوله تعالى

(( وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ))<sup>(٢)</sup>

فوجب أن يرجع إلى لغة العرب وأصولها لمعرفة معاني هذا القرآن واستعمالاته في الحقيقة و لحن وغيرهما وفقاً لأساليب العرب، لأنه جاء معجزاً في عبارته، متحدياً لهم أن يأتوا بمثله أو بسورة أو بآية. ولا شك أنه نزل على رسول عربي قال جل شأنه

(( وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ))<sup>(٣)</sup>

### (ب) الإيمان وحقيقته:

الإيمان في لغة العرب، هو التصديق مصقاً، ومن هذا القبيل قول به سبحانه حكاية عن إخوة يوسف عليه السلام قال تعالى

(( وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ))<sup>(٤)</sup>

أي ما أنت بمصدق لنا فيما حدثك به عن يوسف والنائب وقول النبي ﷺ في تعريف الإيمان « أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، والقدر خيره وشره »<sup>(٥)</sup> ومعناه لتصديق قلبي بكل ذلك وبغيره مما وجب الإيمان به.

(١) آية ٢ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٢٧ من سورة الرعد.

(٣) من آية ٤ من سورة إبراهيم.

(٤) من آية ١٧ من سورة يوسف.

(٥) رواه الرمزي







## تقرير عن كتاب الغريضة الغائبة

بحقها، وحسابهم على الله<sup>(١)</sup>. وفي قوله «يخرج من النار من قل لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن برة، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة»<sup>(٢)</sup>.

هذا هو المسم، فمتى يخرج عن إسلامه؟ وهل ارتكاب معصية بفعل أمر محرم، أو ترك فرض من لفروض ينزع عنه وصف الإسلام وحقوقه؟ قال الله سبحانه

((وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَيْكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، وَيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا نَعِيدًا))<sup>(٣)</sup>

وفي حديث طويل لرسول الله ﷺ قال «ذاك جبريل أتاني فقال من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة. قلت وإن زنى وإن سرق؟ قال وإن زنى وإن سرق...»

هذه النصوص من القرآن والسنة تهدينا صراحة إلى أنه وإن كانت الأعمال مصدقة للإيمان ومظهراً عملياً له، لكن المسم إذا ارتكب ذنباً من الذنوب بأن خالف نصاً في كتاب الله، أو في سنة رسوله ﷺ، لا يخرج بذلك عن الإسلام، ما دام يعتقد صدق هذا النص ويؤمن بلزوم الامتنال له، وفقط يكون عاصياً وأثماً لمخالفته في الفعل أو لترك بل إن الخير الصادق عن رسول الله ﷺ دال على أن الإيمان بالمعنى السابق منقذ من لذر فقد روى أنس رضي الله عنه قال كان عامر يهودي يخدم النبي

(١) روه البخاري.

(٢) رواه البخاري.

(٣) من الآية ١٣٦ من سورة النساء.

(٤) روه البخاري.



## الغياوى الإسلامية - الجزء الأول

صلى الله عليه وسلم، فمرص فناء لنبي ﷺ يعوده «بعني يزوره وهو مريض» ففعد عند رأسه، فقال له (اسلم) حضر العلام إلى أبيه وهو عده فقال له ابوه اطع أب القاسم. فأسلم، فخرج لبي ﷺ وهو يقول (الحمد لله اسي نُقده من لبار) <sup>(١)</sup>.

### (هـ) ما هو الكفر؟

هي البغية كفر الشيء ستره «أي عصاه» والكفر سرعاً أن يحدد لإسبن سبب مما أوجب لله الإيمان به بعد بداعه إليه، وفيه الحجة عليه وهو على أربعة أنحاء، كفر إنكار، بأن لا يعرف به أصلاً ولا يعترف به، وكفر جحود وكفر معاندة، وكفر نهاق ومن لقي به بأي شيء من هـ الكفر لم يغفر له، قال تعالى

((إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ)) <sup>(٢)</sup>

وقد شاع الكفر في مقابلة الإيمان، لأن الكفر فيه ستر لحق، بمعنى إخفائه وطمس معالمه، وباتى هذا لفظ بمعنى كفر لنعمة، وهو بهد صد الشكر وأعظم الكفر جحود وحدانية الله باتخاذ شريك له، وجدد نبوه رسول الله محمد ﷺ فالكفر متعارف بوجه عام فيمن يجحد كل ذلك.

وإذا كان ذلك هو معنى الإيمان وإسلام و لكفر مستفاد من نصوص القرآن والسنة، كان المسلم الذي ارتكب ذنباً وهو يعلم أنه مذنّب عاصياً لله سبحانه وتعالى معرضاً بنفسه لعصبه وعقابه، لكنه لم يخرج بما ارتكب عن رتبة الإيمان وحقيقته، ولم يزل عند وصف الإسلام وحقيقته وحقوقه.

(١) رواه البخاري وأبو داود

(٢) من الآية ١٤ من سورة احمرت.



## تعريف عن كتاب الغرضة الغائبة

وأيا كانت هذه الذنوب التي يقرؤها المسم حصاً وحطية، كائر أو صفائر، لا يخرج بها عن إسلام ولا من عداد المؤمنين، بل مصداقاً لقول «سبحانه

((وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ))<sup>(١)</sup>

وقول رسول الله ﷺ فيما رواه عدة بن الصامت<sup>(٢)</sup> قال «أخذ علينا رسول الله ﷺ البيعة ألا يشرك بالله شيئاً ولا يسرق ولا يزني ولا يقتل ولا يعضه بعضنا بعضاً» أي لا يرم أحد الآخر بالكذب والنهبن، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أتى منكم حداً فاقم عليه فهو كفارة له، ومن ستر الله عيبه، فأمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، وبهذا يكون تفسير خلود العصاة في نار جهنم لوارد في بعض آيات القرآن الكريم مثل قوله تعالى

﴿وَمَن يَعْصِ أَمْرًا مِّن رَّبِّهِ يُدْخِلْهُ فِيهِمُ أَجْرًا كَبِيرًا﴾<sup>(٣)</sup>  
مُهِينٌ ۖ

يمكن تفسير هذا - والله أعلم - بالخلود الأبد المؤبد إذا كان العصيان بالكفر أم إذا كن العصيان بربكاب ذنب - كبير أو صغير خطأ وخطيئة دون إحلال بالتصديق والإيمان كان لخلود النقاء في النار مدة ما حسب مشيئة الله وقضائه، يدل على هذا أن الله سبحانه ذكر في سورة الفرقان عدداً من كبائر لأوزر<sup>(٤)</sup> ثم أتبعها بقوله سبحانه

(١) من الآية ١١٦ من سورة النساء.

(٢) المحي لاس حزم ج ١١ ومثله رواه مسم.

(٣) الآية ١٤ من سورة النساء.

(٤) لابان ٦٨ و٦٩ من سورة الفرقان



﴿ لَا مَرَّتَاتٍ وَأَمْرٌ وَعَمَلٌ غَمَلًا صَبِيحًا وَقُلَيْكَ يُنْدِلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ  
حَسَنَتْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (١) وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى  
اللَّهِ مَنًّا (٢)

وهذا لا يعني الاستهانة بأمر الله طمعاً في مغفرته، أو استهتاراً بأوامره  
وبواهيه، فإن الله أغير على حرمانه وأوامره من الرجس على أهله وعرضه، كما جاء  
في الأحاديث الشريفة. ذلك هو الكفر، وتلك هي المعصية، ومنهما تحدد الكافر،  
والعاصي أو الفاسق، وأن هذين غير ذاك في الحال وفي المال.

(و) هل يجوز تكفير المسلم بذنوب ارتكبه؟ أو تكفير المؤمن الذي استقر الإيمان  
في قلبه؟ ومن له الحكم بذلك إن كان له وجه شرعي؟

قال الله سبحانه

(( وَلَا تَقُولُوا مَنْ أَلْفَى إِلَيْكُمْ أَسْلَمَ سِتْ مُؤْمِنٌ تَتَّبِعُونَ عَرْضَ الْحَيَاةِ  
الدُّنْيَا فَعَدَّ اللَّهُ مَعَادَهُ كَثِيرَةً )) (٣)

وفي حديث رسول الله ﷺ (ثلاث من أصل لإيمان) وعد منها (الكف عمن قال لا  
إله إلا الله، لا يكفره بذهب، ولا يخرجه من الإسلام بعمل...) (٤) وقوله (لا يرمي رجل  
رجلاً بالفسق، أو يرميه بالكفر إلا أرادت عليه، إن لم يكن صاحبه كذلك) (٥)

(١) لايتان ٧٠ و ٧١ من سورة الفرقان

(٢) من الآية ٩٤ من سورة النساء.

(٣) رواه أبو داود.

(٤) رواه الإمام أحمد في مسنده ج ١٨



من هذه النصوص نرى أنه لا يحس تكفير مسلم بذنوب اقترفه سواء كان الذنب ترك واجب مفروض، أو فعل محرم مبهى عنه، وأن من يكفر مسيماً أو يصفه بالفسوق، يرتد عليه هذا بوصف إن لم يكن صاحبه على ما وصف.

من له الحكم بالكفر أو بالفسق؟

قال الله تعالى

(( فَإِنْ تَسْرَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ))<sup>(١)</sup>

وقال سبحانه

(( فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ))<sup>(٢)</sup>

وقوله

(( فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ))<sup>(٣)</sup>

وفي حديث رسول الله ﷺ الذي رواه الزهري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال<sup>(٤)</sup> سمع النبي ﷺ قوماً يتمارون في القرآن «يعني يتجادلون في بعض آياته» فقال (إنما هلك من كان قبلكم بهذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضاً، ولا يكذب بعضه بعضاً، فما علمتم منه فقولوا، وما جهلتم منه، فكلوه إلى عالمه).

(١) من الآية ٥٩ من سورة النساء.

(٢) من الآية ١٢٢ من سورة التوبة

(٣) من الآية ٧ من سورة الأنبياء

(٤) إعلام الموقعين لابن القيم ج ٢ ص ١٢٦



هذا هو القرآن، وهذه هي السنة، كلاهما يأمر بأن النزاع في أمر من أمور الدين يجب أن يرد إلى الله وإلى رسوله، أي إلى كتب الله وإلى سنة رسوله، وأن من يتولى العصر وبيان الحكم هم لعلماء بالكتاب والسنة، فليس لمسلم أن يحكم بالكفر أو بالفسق على مسلم وهو لا يعلم مفارقاً لأوامر الله، إذ الإسلام عقيدة وشرعية له عماؤه الذين تخصصوا في علومه بتنفيذ لأمر الله ورسوله فالندين للمسلمين جميعاً ولكن لدين وبيان أحكامه وحلاله وحرامه لأهل الاختصاص به وهم العلماء قصاء من الله ورسوله.

وبعد هذا التمهيد ببيان هذه العناصر، نسمع قراءه ذلك لكنيب على الوجه التالي لنرى ما إذا كانت أفكاره في نطاق القرآن والسنة أو لا؟  
أولاً الجهاد،

حاء في ص ٣ وما بعدها إن الجهاد في سبيل الله بالرغم من أهميته القصوى، وخطورته العظمى على مستقبل هذا الدين فدأه علماء العصر وتجاهلوه، بالرغم من علمهم بأنه السبيل الوحيد لعودته ورفع صرح الإسلام من حديد تم ساق الكتاب حديث (بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له وجعل رزقي تحت ظل رمحي)<sup>(١)</sup> الح الحديث

وأن رسول الله ﷺ حاطب فريشاً فقال (تسمعون يا معشر قريش أما والذي نفس محمد بيده لقد جئكم بالدين)<sup>(٢)</sup> وبهذا رسم الطريق القويم الذي لا حدال فيه، ولا مد هنة مع أئمة الكفر وقادة الضلال وهو في قلب مكة.

ولجهاد في سبيل الله أمر حاء به القرآن، وحررت به السنة، لا يماري في هذا

حد.

(١) رواه أحمد في مسنده ج ٢ ص ٥٠

(٢) رواه أحمد في مسنده ج ٢ ص ٢١٨.



## ولكن ما هو الجهاد؟

الجهاد في اللغة أصله المشقة، يقال جاهدت جهاداً، أي بلغت المشقة.

وفي لشرع جهاد في الحرب، وجهاد في السلم

هالأول: هو محاهدة لشركين بشروطه، والآخر هو جهاد لنفس والسيطان  
ففي الحديث (رجعت من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر، ألا وهو جهاد النفس)  
ولحديث روايات أخرى وليس من الأحاديث الموضوعة كما جاء في هذا الكتيب.  
هقد رواه البيهقي وخرجه العراقي عى الإحياء<sup>(١)</sup> فالجهاد ليس منحصرأ لغة ولا  
شرعأ في القتال، بل إن مجاهدة الكفر تقع باليد وبالمال وباللسن وبالقلب، وكل  
أولئك سبيله لدعوه إلى الله بالطريق الذي رسمه الله تعالى في القرآن، وانبه  
رسول الله ﷺ عليه وسلم، قال تعالى

(( ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَاتَّبِعْ خُطَاةَ الَّذِينَ هَدَىٰ إِلَى الْهَلَاكِ إِنَّ سَبِيلَ اللَّهِ كَانَ هَدًى ))<sup>(٢)</sup>

## هل الجهاد فرض عين على كل مسلم؟

قال أهل العلم بالدين وأحكامه إن الجهاد بالقتال كان فرصاً في عهد  
نبي ﷺ على من سعاد الرسول من المسلمين للخروج لقتال، وأما بعده فهو فرض  
كفية إذا دعت الحاجة ويكون فرض عين على كل مسلم ومسلمة في كل عهد  
وعصر إذا احتلت بلاد المسلمين ويكون بالقتال وبالمال وباللسن وبالقلب  
لقوله ﷺ<sup>(٣)</sup> (جاهدوا المشركين بأموالكم وأيديكم وألسنتكم).

(١) إحياء علوم الدين للبرالي وعليه مشه حرج لأحاديث يعرف في كتب شرح حديث القف

(٢) من الآية ١٢٥ من سورة النحل.

(٣) رواه أحمد وأبو داود والسنائي



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

وجهاد لنفس هو فرض عين على كل مسلم ومسلمة دائماً وفي كل وقت، وهي هذا أحاديث شريفة كثيرة، منها قول، لرسول عليه الصلاة والسلام<sup>(١)</sup> (المجاهد من جاهد نفسه في طاعة الله عز وجل).

حديث: (يعثت بالسيف بين يدي الساعة..)

هو حديث صحيح لكن ما مدلوله؟ وهل تؤخذ ألفاظه هكذا وحده دون النظر إلى الأحاديث الأخرى وإلى سير الدعوة منذ بدأت؟ إن ما قال به هذا الكتيب هو ما قال به المستشرقون، حيث عابوا على الإسلام فقالوا: إنه انتشر بالسيف.

لا ساء ما قال هؤلاء وأولئك، فإن القرآن قد فصل في هذه لقضية وما كان رسول الله إلا مبلغاً ومنفذاً للوحي، ولا يصدر منه ما يباقض القرآن الذي يقول ((لَا يَكْرَاهِي الْدِينَ قَدْ تَبَيَّنَ لِرُشْدٍ مِنَ الْغَيِّ))<sup>(٢)</sup>

ويقول

((ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَخَدِّ لَهُم بِالنِّبْيِ هِيَ الْخَيْرُ))<sup>(٣)</sup>

ويقول

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى

يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) ضمن حديث رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح

(٢) من الآية ٢٥٦ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١٢٥ من سورة النحل.

(٤) الآية ٩٩ من سورة يونس.



ويقول

((وَقُلْ لِلدِّينِ أُتُوهُ الْكِتَابَ وَالْأُمِّيَّةَ أَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدْ أَهْتَدُوا  
وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَاللَّهُ نَصِيرُ الْعِبَادِ))<sup>(١)</sup>

ويقول

﴿بَنَّا لَا تَهْدِي مَنْ أَحْسَنَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾<sup>(٢)</sup>

ذلك القرآن أصل الإسلام، والسنة مفسرة له لا تختلف معه، وحديث بعثت بالسيف مع هذه الآيات لا يؤخذ على ظاهره، فقد جاء بيانا لوسيلة حماية الدعوة عند التعدي عيها، أو التصدي للمسلمين، وإلا فهل استعمل الرسول ﷺ لسيف لإكراه أحد على الإسلام؟ اللهم لا وما كان له أن يخالف القرآن الذي نزل على قلبه وقوله الشريف (وجعل رزقي في ظل رمحي) إشارة إلى آية الغنائم<sup>(٣)</sup> وقسمتها، وأن له رزقا في بيت مال المسلمين، حتى لا ينشغل عن الدعوة بكسب الرزق وكن هذا مبدءا في الإسلام، فأصبح لولي أمر المسلمين راتب في بيت مال المسلمين حتى يتفرغ لشؤونهم، وهذا هو ما فهمه أصحاب رسول الله، فإن أبا بكر رضي الله تعالى عنه بعد أن اختاره المسلمون خليفة توجه إلى السوق كعادته للتجارة، فقابله عمر رضي الله عنه وقال له ماذا تصنع في السوق؟ قال أعمل لرزقي وورق عيالي، فقال له قد كفياك ذلك، أو قد كفاك الله ذلك مشيراً إلى هذه الآية، فإن فيها قول الله «فإن لله حمسه...» فمرتب الخليفة من هذا الخمس

(١) من الآية ٢٠ من سورة آل عمران

(٢) الآية ٥٦ من سورة القصص.

(٣) الآية ٤١ من سورة الأنفال (وعمو ثم عميم من شيء فإن لله حمسه والرسول ونبي لفرس)



## العاصي الإسلامي - الجزء الأول

هذا هو الحديث الذي يستهدي به الكتب في حنيفة القفال لشعر لإسلام فهو استدلال في غير موضعه، وإيراد لخص في غير ما جاء فيه ولا يحتمله وإلا - على زعم هذا الكتيب - كن الحديث مناقضا للفرار وذلك ما لا يقول به مسلم

أما ما نقله الكتاب من قول لرسول ﷺ لقريش (أستمعون يا معشر قريش، أما ولدي نفس محمد بيده لقد حننكم بالذبح) فإن قصة هذا القول - كما جاءت في السيرة النبوية<sup>(١)</sup> لاس هشام بن أبي إسحاق فحدثني يحيى بن عمرو بن الزبير عن أبيه عمرو بن الزبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال ما أكثر ما رأيت قريشاً أصابوا من رسول الله ﷺ فيما كانوا يظهرون من عداوته

قال حصرنهم وفد اجمع أشرافهم يوما هي الحجر، فنكروا رسول الله ﷺ فقالوا ما رأينا مثل ما صرنا عليه من أمر هذا لرجل قط سفه أحلامد، ونستم باعنا، وعاب ديننا، وفرق حماعتنا، وسب لهتنا، لقد صبرنا منه على أمر عصيم، و كما قالوا، فسيم هم في ذلك، إذ طلع رسول الله ﷺ، فاقبل يمشي حتى استلم الركن، ثم مر بهم طائفا باليب، فما مر بهم غمروه ببعض القول قال فعرفت ذلك في وجه رسول الله ﷺ قال ثم مضى، فلما رجع مر بهم الثانية غمزوه مثلها، فعرفت ذلك في وجه رسول الله ﷺ، ثم مر بهم الثالثة فغمزوه بمثلها، فوقف ثم قال (أستمعون يا معشر قريش أما ولدي نفسي بيده، لقد حننكم بالذبح) ثم استطردت الرواية إلى ما كان بين لرسول ﷺ وهؤلاء الذين غمزوه بالقول ثلاث مرات وهو يطوف حول البت في ذات اليوم واليوم التالي، فما معنى هذه العبارة الأخيرة في قول الرسول حسما جاء في هذه القصة (لقد حننكم بالذبح)؟

(١) ح ١ ص ٣٠٩ و ٣١٠ طبعة ناشئة در إحياء التراث العربي بيروت سنة ١٣٩١ هـ  
١٩٧١ م



نعود إلى اللة تجدها تقول دبح لحيوان ذبحاً قطعت العروق المعروفة هي موضع لدبح بالسكين، ولدبح لهلال، وهو مجاز، فإنه من أسرع أسبابه، وبه فسر حديث ولاية القضاء (مكثما دبح بغير سكين) ويطلق الدبح للتدكية، وفي الحديث (كل شيء هي لبحر مذبوح) أي دكي لا بحتح إلى لدبح، ويستعار الدبح للإحلال، أي لحمل الشيء المحرم حلالاً، وهي هـ حديث أبي البراء رضى الله عنه (دبح الحمر، الملح والشمس) أي أن وضع الملح في لحم مع وضعها في شمس يذبحها أي يحولها خلا فتصبح حلالاً.<sup>(١)</sup>

فأي معنى لغوي للفظ الدبح في هذه القصة يعتد به؟

لا يجوز أن يكون المراد المعنى الأصلي لدبح، وهو قطع العنق من الموضع المعروف، لأن الله أبلغ الرسول في القرآن

(( لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ))<sup>(٢)</sup>

\* إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمُهْتَدِينَ ۖ<sup>(٣)</sup>

\* وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَ اللَّهِ وَأَحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ عَلَى رُسُومِ اللَّعْمِ  
الْمُسِيءِ ۖ<sup>(٤)</sup>

(١) ناح العروس في مادة دبح ح

(٢) من لانه ٢٥٦ من سورة البقرة

(٣) لابة ٥٦ من سورة بقره

(٤) لانه ٩٢ من سورة بقره



(١) ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْكَفُّ الْمُبِينُ﴾ (١)

(٢) ﴿وَمَنْ تَوَلَّى فَإِنَّمَا عَلَيْهِ الْكَفُّ الْمُبِينُ﴾ (٢)

وهو لم يفعل ذلك، يعني لم يذبح أحداً لا في مكة ولا في غيرها، ولم يكره أحداً على اتباعه، فيستعد لمعنى الأصلي لمعارضته للقرآن. إذا يكون المعنى المحاري هو المراد بهذا التهديد، فإنهم قد غمروه وعبوه وشتموه وهو يطوف بالبيت فهددهم بالهلاك، بأن يدعو الله عليهم كما فعل السابقون من الأنبياء، أو بالتصهير مما هم فيه من الشرك، يعني أنه جاءهم بالدين الصحيح الذي يتصهرون باتباعه، وهذا المعنى الأخير هو المتفق مع ما أثر عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يدعو لقومه بالهدية إلى الإسلام وبهد أسنان - من واقع لقرآن والسنة، ومن لغة العرب التي نزل بها القرآن - يظهر نوحه قاصع أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يهد قومه بالدخ الذي قصده هذا الكتيب وصرف الفصح إلىه وهو القتل، فالرسول إنما كن يهدد بما يمتد بر له بهم، لا بما يفوق قدرته الداسه، فقد كان ومن بعده قبه، لا يستطيعون دبح مخالف لهم، وهو لم يفعل حتى بعد أن هاجر وصارت له عدة وعدد من المؤمنين.

والله اعلم بالصواب، والحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، وبعد، فهذا النص من كتاب...

(١) ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْكَفُّ الْمُبِينُ﴾ (١)

(٢) ﴿وَمَنْ تَوَلَّى فَإِنَّمَا عَلَيْهِ الْكَفُّ الْمُبِينُ﴾ (٢)

(٣) ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْكَفُّ الْمُبِينُ﴾ (٣)

(٤) ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْكَفُّ الْمُبِينُ﴾ (٤)



وقال سبحانه

((فَمَا رَحْمَةُ مِنِّ اللَّهِ لَئِنَّ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَطًّا عَلِيطَ الْقَلْبِ لَأَخْفَضُوكَ مِنْ هَؤُلَاءِ))<sup>(١)</sup>

وقال

﴿وَإِنَّكَ لَعِنَى خَلْقٍ عَظِيمٍ﴾<sup>(٢)</sup>

ثانياً: الحكم بما أنزل الله

في القرآن الكريم قول الله سبحانه

((فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَخَّرَ بَيْنَهُمْ))<sup>(٣)</sup>

وقوله

﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَرْيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾<sup>(٤)</sup>

وقوله

﴿وَهَٰذَا كِتَابُ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾<sup>(٥)</sup>

وقوله

﴿وَيَوْمَ نَعْتَبُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِّلْمُسْلِمِينَ﴾<sup>(٦)</sup>

(١) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٤ من سورة القلم.

(٣) من الآية ٦٥ من سورة النساء.

(٤) الآية ٨٢ من سورة الإسراء.

(٥) الآية ١٥٥ من سورة الأعمام.

(٦) الآية ٨٩ من سورة البحل.



## الفناوس الإسلاميه - الجزء الأول

وفي الحديث الشريف الذي رواه مالك في الموطأ «تركب فيكم أمرين إن تضلوا ما تمسكن بهما كتاب الله وسنة رسوله».

فالقرن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، هم المرجع في لتشريع الإسلامي، فقد شتملا على العقائد والعددا والمعاملات، وعلى أحكام وحكم وعلوم وفضائل واداب ونداء عن ليوم الآخر وغير هذا مما يلزم الانسان في حياته وفي آخرته وقد أمر لقرار بالأخذ به، وبما جاء به رسول الله - أي سنته -، ذلك قول الله سبحانه

(١) (( وَمَنْ يَعْصِ أَمْرَ الرَّسُولِ فَقَدْ طَاعَ اللَّهَ ))  
وقوله تعالى:

(٢) ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَافِظًا ۖ ﴾

وقوله حل شئ

(٣) (( فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَافُونَ عِزَّ اللَّهِ ))  
وقوله تعالى:

﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۖ ﴾ (٤)

(١) من الآية ٧ من سورة الحشر.

(٢) الآية ٨٠ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٦٢ من سورة البور.

(٤) لآة ٥١ من سورة سور.



وقوله تعالى

((وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ))<sup>(١)</sup>

وقوله تعالى

((وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ))<sup>(٢)</sup>

وقوله تعالى

((وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ))<sup>(٣)</sup>

ذهب الخوارج إلى أن مرتكب الكبيرة كافر محتجين بهذه الآيات لثلاث الأخيرة، وهذا لظن منهم غير صحيح ذلك لأننا إذا رجعنا إلى قول الله تعالى ودلالات الحروف والأسماء نجد أن كلمة «من» الواردة في تلك الآيات من أسماء الموصول، وهذه لأسماء لم توضع في البع - في البع - لعموم، بل هي لحسن، تحتمل لعموم، ويحتمل اختصاص كما قال أهل العلم بالغة والفسر، وعلى هذا يكون المراد والمعنى - والله أعلم - «ما من لم يحكم بشيء مما أنزل الله أصلاً، أي من ترك أحكام الله بهائياً وهدم شرعه كله، فأولئك هم الكافرون وهم الظالمون وهم الفاسقون، وذلك بدليل ما سبق من الأحاديث لدالة على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج بها عن إيمانه وإسلامه وما يكون أثماً فقط.

و أن المراد هي هذه الآيات بقول الله (بما أنزل الله...) هو التوراة، بقريئة ما فيه وهو قوله (إنا أنزلنا التوراة...) وإد أخذ هذا المعنى كانت الآيات موحية

(١) من الآية ٤٤ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٤٥ من سورة المائدة.

(٣) من الآية ٤٧ من سورة المائدة.



## العتاوى الإسلامية - الجزء الأول

للبيهود الذين كان كتابهم التوراة، فإذا لم يحكموا بها كانوا كافرين أو ظالمين أو فاسقين، ولمسمون غير متعبدين بما اختص به غيرهم من الأمم السابقة، فقد كانت - مثلاً - توبة أحدهم من ذنب ارتكبه قتل نفسه

(( فَتُوبُوا إِلَىٰ بَرِّكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ))<sup>(١)</sup>

وحرّم هذا في الإسلام

﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾<sup>(٢)</sup>

وشرع بديلاً لقتل النفس التوبة بالاستغفار وبالصدقات.

وبهذا البيان يكون مجرد ترك بعض أوامر الله أو مجرد فعل ما حرم الله مع التصديق بصحة هذه الأوامر وضرورة العمل بها، يكون هذا إثماً وفسقاً، ولا يكون كفراً، ما دام مجرد ترك أو فعل دون جحود أو استباحة.

وعلى ذلك يكون تكفير الحاكم لتركه بعض أحكام الله وحدوده دون تطبيق لا يستند إلى نص في القرآن أو في السنة، وإنما بصوصهما تسبيغ عليه إثم هذه المخالفة، ولا تخرجه بها من الإسلام، ولعل فيما قاله رسول الله وأمرنا به فيما سبق من قوله «ثلاث من أصل الإيمان الكف عن قال لا إله إلا الله، لا نكفره بدنّب، ولا نخرجه من إسلام بعمل...» لعل في هذا الرد القاطع على دعوى تكفير المسلم الذي لم يجحد شيئاً من أصول الإسلام وشريعته.

(١) من الآية ٥٤ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٢٩ من سورة النساء.



### ثالثاً: بلادنا دار إسلام،

جاء في ص ٧ من هذا الكتيب أن أحكام الكفر تعلق ببلادنا، وإن كان أكثر أهلها مسلمين، وهذا قول مناقض للواقع، فهذه الصلاة تؤدي، وهذه المساجد مفتوحة وتبنى، وهذه الزكاة يؤديها المسلمون، ويحجون بيت الله، وحكم الإسلام ماض في لدولة، إلا في بعض الأمور كالحدود و لتعمير بالربا وغير هذا مما شمله القوانين لوصعية وهذا لا يخرج الأمة والدولة عن أنها دولة مسلمة وشعب مسلم، لأننا - حاكماً ومحكومين - نؤمن بتحريم الربا والزنا و لسرقة وعير هذا، ونعتقد صادقين أن حكم الله خير وهو الأحق بالاتباع، فلم نعتقد حر الربا وإن تعامنا به، ولم نعتقد حل الرنا والسرقه وغير هذا من الكسائر وإن وقع كل ذلك بيننا، بل كنا - محكومين وحاكمين - ببتغي حكم الله وشرعه ونعمر به في حدود استطاعت والله يقول

(( فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ))<sup>(۱)</sup>

وعَفَيْتَنَا قِيمًا ۖ مَرَّ لَهِ بِقَدْرِ مَا وَهَبَا مِنْ قُوَّةٍ.

رابعاً: ما السبيل إلى تطبيق أحكام الله غير المنضدة؟ وهل يبيح هذا هتل الحاكم والخروج عليه؟

میں نے ان کو دیکھا تھا کہ وہ اپنے آپ کو بہت اہم سمجھتے تھے۔ ان کے پاس ایک بڑی سیلانی گاڑی تھی۔ ان کے پاس ایک بڑی سیلانی گاڑی تھی۔ ان کے پاس ایک بڑی سیلانی گاڑی تھی۔



## العصاوى الإسلامية - الجزء الأول

تغصوبهم وبعصونكم، وتلعنوبهم وبلعنوبكم» قال قلنا يا رسول الله أفلا يابدهم؟ (أى بقاتلهم) قال «لا، ما أقاموا فيكم لصلاة، وصله الحديث الذى روه أحمد وأبو يعلى قال يكون عليكم أمراء يصمّن إليهم القلوب وتلين لهم الحود، ثم يكون عليكم أمراء تشمّن منهم لقلوب وتقسعر مدهم الحلود»، فدل رجل بقاتلهم يا رسول الله؟ قال «لا، ما أقاموا فيكم لصلاة) ومعنه أن من كره بقبه، ولم يستصع إكرأ بيد ولا لسان، فقد سرىء من الإثم وادى وظففته، ومن انكر حسب طاقته فقد سم من هذه المعصية، ومن رضى بفعلهم وديعهم فهو لعصى

ب هذه الاحاديث لصحبة وعيرف بهتدي إلى أن الإسلام لا يبيح لخروج على لحاكم المسلم وقتله، ما دام مقما على الإسلام يعمل به، حتى ولو بإقامة الصلاة فقط، وأن على المسلمين إذا حالف لحاكم الإسلام أن يتولوه بالنصح والدعوة لسليمة المسقيمة كما هي الحديث الصحيح<sup>(١)</sup> «الدين النصيحة» قلنا لم يارسول الله؟ قال «لله ولرسوله ولأمة المسلمين وعامتهم» فإذا لم يقم لحاكم حدوده ويعد شرعه تام، فبست له طاعه فيما أمر من معصية أو مكر، ومعنى هذا أن لحكم بما يرل الله لا يقتصر على الحاكم في دولته، بل يشمر كل أفراد المسلمين رجالا ونساء، عيهم لالنرم بثمر الله فيم افترض من طاعاب، والاستهاء عما نهى من مكرات وذلك أخذاً بمحموع نصوص القرآن والسنة، وإلا فإن هذا الاتجاه ولفكر الذي سافه هذا الكتاب من باب من يقرأ قول الله (( قَوْلٌ لِّمُضَلِّينَ ))<sup>(٢)</sup> ويسكت ولا يتبعها بقوله

«الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ»<sup>(٣)</sup>

(١) رواه سمرمدى ج ٨ ص ١١٢ و ١١٤ شرح لعصى بن لعرى

(٢) لانس ٤ و ٥ من سورة ماعون



ومن يقرأ قول الله

(( لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ ))<sup>(١)</sup>

ويسكت ولا يتبعها بقوله سبحانه (( وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ))<sup>(٢)</sup>

بل إن هذا الفكر ممن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض، ويقول في دين الله بغير علم، وذلك إثم عظيم يحمله كل من يبث هذا الفكر، وعلى المجتمع مقاومته ونبذ، وعلى الدولة الوقوف ضده، والسبيل المستقيم مع أصول الإسلام في القرآن والسنة أن نطالب جميعاً بتطبيق أحكام الله دون نقصان، بالأسوة الحسنة والحجة الواضحة لا بالقتل والقتال وتكفير المسلمين وإهدار حرمتهم هكذا أوضح رسول الله ﷺ، قال تعالى: (( لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ))<sup>(٣)</sup>

وهكذا يجب أن نكون، وأن تكون دعوتنا إلى الله وإلى تطبيق شرع الله وتعميق العمل به في السلوك والحكم  
خامساً، آية السيف: (ص ٢٧-٢٩).

وقد عني الكتيب المعروض بها وهي قول الله سبحانه في سورة التوبة

﴿ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى وَحْدَتُهُمْ وَحْدُهُمْ وَخَصَرُهُمْ  
وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنْ تَأْتُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ  
اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾<sup>(٤)</sup>

(١، ٢) من الآية ٤٣ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب

(٤) الآية ٥ من سورة التوبة



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

نقل الكتاب أن هذه الآية نسحت مائة وأربع عشرة آية في ثمان وأربعين سورة، فهي ناسخة لكل آية في القرآن فيها ذكر الإعراض والصبر على أذى الأعداء.

هذه الآية لكريمة، كم هو مطوقها واردة في مشركي العرب الذين لا عهد لهم، حيث نذرت عهدهم، وضرب لله لهم موعد الأربعة الأشهر الحرم، وقد فرق القرآن في معاملة بين مشركي لعرب، واشركين وأهل لكتاب من لأمم الأخرى والأمر بفدل مشركي العرب في هذه الآية وما قسها مني على كوبهم البادئين بقتال المسلمين و لباكتين لعهودهم، كما جاء في آية تالية هي ذات السورة

((أَلَا تَقْتُلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ رَسُولٍ وَهُمْ نَذَاءُكُمْ أُولَئِكَ  
مَرَّةً أَنْتَحِشُونَهُمْ<sup>(١)</sup>))

ولقد أطلق بعض الناس القول في أن آية السيف ناسخة لغيرها من الآيات حسبما نقل هذا الكتيب، ولكن الصواب أنه لا نسخ، وأن كل آية واردة في موضعها، كما أن الأصل أن الأعمال مقدم على الإهمال بل إن آية السيف جاء في آخرها ما يوقف حكم أولها

((إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عَبْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا يَسْتَفْتِمُوكُمْ فَاسْتَقِيمُوا هُمْ<sup>(٢)</sup>))

فمن آمن وأسلم تائباً بذلك عن الشرك وأقام الصلاة وتى الزكاة امتنع قتالهم وقتلهم فالآية موجهة إلى المشركين الكافرين بأصول الدين، وعير موجهة إلى

(١) من الآية ١٢ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ٥ من سورة التوبة.



## تقرير عن كتاب الفريضة الغائبة

المسلمين، فالاستدلال بها على أنها أمره بقتال المشركين وغيرهم في غير موضعه، بل يناقض لفظها، وفي صدد المشركين أجاز القرآن التعاقد معهم والوفاء بهذه المعاهدة في قوله تعالى:

(( إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عَبْدَ الْمَسِيحِ الْحَرَامِ<sup>ط</sup> فَمَا اسْتَقَمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا هُمْ<sup>ع</sup> ))<sup>(١)</sup>  
وقوله:

(( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ<sup>ع</sup> ))<sup>(٢)</sup>

وقوله

﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ<sup>ع</sup> إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا<sup>ع</sup> ﴾<sup>(٣)</sup>

فكيف إذن يقال. إن آية السيف ناسخة لأمثال هذه الآيات التي نظمت التعاقد مع المشركين وغيرهم من أهل الكتاب، وكيف يمدون حكمها إلى المسلم الذي ترك فرضاً من الفرائض عن غير جحود أو فعل موبقة منهيّاً عنها تحريماً، والرسول ﷺ يقول «أمرت أن أقاتل لناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها»<sup>(٤)</sup> وقد فسر الرسول ﷺ هذا الحق بثلاث في قوله «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث. كفر بعد إيمان، أو زناً بعد إحصان، أو قتل نفس بنفس»<sup>(٥)</sup>.

(١) من الآية ٧ من سورة التوبة

(٢) من الآية الأولى من سورة المائدة.

(٣) من الآية ٢٤ من سورة الإسراء.

(٤) سنن البسائي ج ٦ ص ٦.

(٥) سنن أبي داود ج ٤ ص ١٢٩.



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

كيف مع هذا يستباح قتل لمسم لذي يصلي ويزكي ويتلو القرآن باسم آية السيف؟  
فليقرأوا قول الله سبحانه

﴿ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَنَّهُمْ كَكُرْ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ وَعِندَ  
الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ يَطْعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُنْكَرٍ خَبِيرٍ ﴾<sup>(١)</sup>

### سادساً: السلاجقة والتتار؛

هم أولئك الوثنيون الزاحفون من الشرق، أحضعوا واحتلوا بلاد ما وراء النهر  
وتقدموا إلى العراق، وظلوا يزحفون حتى وقعت في أيديهم أكثر الأراصي  
الإسلامية، ثم من بعدهم المغول التتار المتوحشون الوثنيون الذين سفكوا دماء  
المسلمين بالقدر الذي لم يفعله أحد من قبلهم.

وقد وصف ابن الأثير فظائعهم، وجعلهم مسجداً بخارى اصطبلات خيل،  
وتمزيقهم للقرآن الكريم، وهدم مساجد سمرقند وبلغ فقال<sup>(٢)</sup> لقد بقيت عدة سنين  
معرضاً عن ذكر هذه الحادثة، استعصاماً لها كارهها لذكرها، فأتنا أقدم إليها رجلاً  
وأؤخر أخرى، فمن الذي يسهل عليه نعي الإسلام إلى المسلمين؟ ومن الذي يهون  
عليه ذكر ذلك؟ .. الخ)

هؤلاء هم الذين حاربهم ابن تيمية وأفتى في شأنهم فتاويه التي ولغ فيها هذا  
لكتيب احتصاراً وابتساراً واستدلالاً بها في غير موضعها.

أين هؤلاء من المسلمين هي مصر وأولي الأمر المسلمين فيها، وهل هناك وجه  
للمقارنة بين أولئك الذين صنعوا بالمسلمين ما حملته كتب التاريخ في بطونها وبين  
مصر حكامها وشعبها، أو أن هناك وجهاً لتشبيه هؤلاء بأولئك؟

(١) آية ٢٥ من سورة عافر.

(٢) ابن الأثير حوادث سنة ٦١٧هـ.



هذا الكتيب إنما يروج ما قل به المستشرقون من انتشار الإسلام بالسيف، ووقع الإسلام قرأناً وسنة، وواقع تاريخه يقول لهم.

(( كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ))<sup>(١)</sup>

سابعاً، فتاوى ابن تيمية التي نقل منها الكتيب،

تقدم القول بأنه لا وجه للمقارنة بين حكام مصر المسلمين وبين التتار. لكن هذا الكتيب قد أشار إلى فتوى لابن تيمية في المسألة ٥١٦ من فتاويه في باب الجهاد وبمطالعة هذه الفتوى نرى أنها قد أوضحت حال التتار، وأنهم وإن نطق بعضهم بكلمة الإسلام، لكنهم لم يقيموا فروضه حيث يقول

وقد شاهدنا عسكر القوم، فرأينا حمهورهم لا يصلون، ولم نر في عسكرهم مؤذناً، ولا إماماً وقد أخذوا من أموال المسلمين وذراريهم وخربوا من ديارهم ما لا يعلمه إلا الله، ولم يكن معهم في دولتهم إلا من كان من شر الخلق، إما زنديق منافق، لا يعتقد دين الإسلام في الباطن، وإما من هو من شر أهل البدع، كالرافضة والجهمية، والاتحادية ونحوهم، إلى أن قال. وهم يقاتلون على ملك جنكيز خان.. إلى أن قال وهو ملك كافر مشرك من أعظم المشركين كفراً وفساداً وعدواناً من جنس بختنصر وأمثاله. إن اعتقاد التتار كان في جنكيز خان عظيماً، فإنهم يعتقدون أنه ابن الله. إلخ هذه العبارات وأمثالها مما جاء في تسبيب الفتوى تفصح عن أن ابن تيمية قد وقف على واقع حال التتار، وأنهم كفار غير مسلمين وإن نطقوا بكلمة الإسلام تضليلاً للمسلمين

(١) من الآية ٥ من سورة الكهف.



## العتاوى الإسلامية - الجزء الأول

فما لهذا الكتيب قد ابترس الفتوى؟ إن واضع هذا الكتاب وأتباعه تصدق عليهم الآية

﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِحُونَ فَرِيقًا مِنْ دِينِهِمْ تَبْهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَى تَقْدُدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا جِزَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ (١)

أين هؤلاء التتار من جيش مصر الذي عبر وانتصر بهتاف الإسلام « هـ أكبر » في شهر رمضان ورجاله صائمون مصلون يؤمهم العلماء، وفي كل معسكر مسجد وإمام يذكرهم بالقرآن وبأحكام دين الله. إن هذه الأقوال الجائرة التي حانت في هذا الكتيب فاسدة مخالفة للكتاب والسنة (( أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ )) (٢)

ثامناً، هذا الكتيب لا ينتسب للإسلام وكل ما فيه أفكار سياسية،

نرى هذا واضحاً في الكثير من عناوينه

أ- الخلافة والبيعة على القتال:

إن الشورى هي أساس الحكم في الإسلام، وبهذا أمر الله رسوله ﷺ في قوله: (( وَشُورَهُمْ فِي الْأَمْرِ )) (٣) أي في الأمور التي تتعلق بأمور الحياة والدولة، لا في شأن الوحي والتشريع، وما يأتي من عند الله

(١) الآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٥٩ من سورة البحل.

(٣) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.



وقال سبحانه

(١) (( وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنِهِمْ ))

وقال

(٢) « لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُضَيِّطٍ »

وقال

(٣) (( وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِخَافٍ ))

والحاكم في الإسلام وكي من الأمة، لذلك كان من شأنها أن تحتار الحكام وعزلهم، وتراقبهم في كل تصرفاتهم، ويجب أن يكون الحاكم لمسم عادلاً قوياً في ديبه ومقاومته لأهل البغي والعدوان.

ويتفق أهل العلم بالإسلام وأحكامه على أن «خيفة المسلمين» هو مجرد وكيل عن لأمة يخضع لسلطانها في جميع أمورهم، وهو مثل أي فرد فيها فهو فرد عادي، لا امتياز له ولا منزلة إلا بقدر عمله وعدله.

فالإسلام أو من سن بتلك الآيات مبدأ لأمة مصدر السلطات. وإجماع منعقد منذ عصر الصحابة على وجوب تعيين حاكم للمسلمين، ستناداً إلى أحاديث رسول الله ﷺ في هذا الموضع، ولم تحدد نصوص الإسلام طريقاً لاختيار الحاكم «ولي الأمر» لأن هذا مما يحذف باختلاف الأرمم والأماكن. ومن ثم كان لاختيار بصريق الانتخاب المباشر أو بغيره من الصرق داخل في نطق الشورى في لإسلام.

(١) من الآية ٣٨ من سورة الشورى

(٢) الآية ٢٢ من سورة العاشية.

(٣) من الآية ٤٥ من سورة ق.



## العتاوس الإسلامية - الجزء الأول

وتسمية خليفة للمسلمين أمر تحكمه عوامل السياسة في الأمة الإسلامية على امتداد أطرافها وأقطارها، وليس من الأمور التي تتعطل من أجلها مصالح الناس وإقامة الدين، بعد أن تفرق المسلمون إلى دول ودويلات، لكن المهم أن يكون هناك الحاكم المسلم في كل دولة إسلامية، ليقوم أمور الناس وأمور الدين، حتى إذا ما اجتمعت كلمة المسلمين كأمة وصاروا في دولة ذات كيان سياسي واحد يعرف العصر وأساليبه، كما هم في واقع الدين أمة واحدة مع اختلاف لعائهم وأوطانهم، إذا اجتمعت الكلمة. حق عليهم أن يكون لهم حاكم واحد.

وانتخاب الحاكم بالطرق المقررة في كل عصر، قائم مقام البيعة التي تردت في كتب فقهاء الشريعة، فما البيعة إلا إدلاء بالرأي وامتثال بالعهد، وقد كان المسلمون يبايعون الرسول ﷺ على الوقوف معه وحمايته مما يحمون منه أنفسهم ونساءهم وأولادهم، فهو عهد والتمسك منهم بحماية لرسول وحماية دعوته، فقد كان يستوثق منهم لدينه بهذه البيعة.

والقتال في ذاته ليس هدفاً - كما تقدم - وكما يقضي القرآن والسنة، وإنما هو وسيلة لحماية الدين والبلاد، ولم يكن آنذاك تجنيد إجباري وجيش نظامي متفرغ لهذه المهمة حتى إذا ما جيش عمر بن الخطاب ومن بعده لجيوش ودون الدواوير، لم يعد هناك مجال لهذه البيعة على القتال خارج صفوف جيش الدولة، وإلا كان هؤلاء الذين يتبايعون على مثل هذا خارجين على جماعة المسلمين، وحل قتالهم، والأخذ على أيديهم.

ذلك ما يقتضيه القرآن والسنة وسيرة السلف الصالح، فمن خرج على الجماعة كان الجزاء كما قال الله سبحانه



(( إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُسْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ))<sup>(١)</sup>

### ماذا يعني لفظ الخليفة وتاريخه في الإسلام؟

الخليفة اسم مصدر من استخلف، والمصدر الاستخلاف، وهذا المعنى دخل في الاصطلاح الشرعي في اسم الخليفة ومهمته، فقد اصطلح علماء الشريعة على أن الخليفة نائب في القيام في سياسة الأمة وتنفيذ الأحكام، وقد توقف هذا اللقب بعد وفاة أبي بكر رضي الله عنه ولم يلقب بخليفة رسول الله ﷺ أحد من الخلفاء بعده، وإنما أطلق عليهم اسم أمير المؤمنين، وهذه الإمارة اصطلاح لبس من رسم الدين ولا من حكمه، فلنسم الحاكم والياً أو رئيس جمهورية أو غير هــد من الأسماء لتي يصطلح عليها، إذ لا مشاحة في الاصطلاح، فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً؟

أريدون إطلاق اسم خليفة رسول الله على من يحس القيام بأمر الدين ومن يخالفه، كان أولى بهذا عمر بن الخطاب وأمثاله، وهم قد رأوا أنهم أقل من أن يحملوا هذا اللقب فاستبدلوه بأمير المؤمنين لقباً للحاكم لا غير لا يعطيه امتيازاً، بل هو من أفراد المسلمين ولكنه ولي أمرهم باختيارهم

### ب- الإسلام والعلم:

جاء في كتيب « لفريضة العائبة » تحت عنوان الانشغال بطلب العلم ص ٢٢

وم بعدها

(١) من الآية ٢٣ من سورة المائدة.



إننا لم نسمع بقول واحد يبيح ترك أمر شرعي أو فرض من فرائض الإسلام بحجة العلم، خاصة إذا كان هذا الفرض هو الجهاد، نترك فرص عين من أجر فرض كهاية، وحدود العلم أن من علم فرضية الصلاة فعليه أن يصلي. الخ. ومن كتب هذا لم يقرأ القرآن، وإذا كان قد قرأ فإنه لم يفهم ما قرأ، أو أنه ممن أمن ببعض الكتاب وأعرض عن بعض

فلنستعرض بعض ما أمر به القرآن الكريم وتوجيهاته إلى العلم و لتعليم. إن أول نداء فتح الله به على نبيه إيذاً ببدء الوحي قول الله سبحانه

﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿١﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٢﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٣﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٤﴾ ﴾<sup>(١)</sup>

والقراءة طريق العلم والمعرفة، ثم يذكر القرآن خلق الإنسان وتكوينه ويمن الله عليه بنعمة العلم.

وبالعلم أعلى لله قدر دم على الملائكة المقربين في قوله سبحانه ((وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا))<sup>(٢)</sup>

والعلم في الإسلام يتناول كل ما وجد في هذا الكون، فضلاً عن العلم بالدين عقيدة وشرعية وأدبا وسلوكاً.

و لعلم جهاد ففي الحديث الشريف قول الرسول ﷺ (من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع) رواه الترمذي عن أنس رضي الله عنه.

(١). آيات من ١ ٥ من سورة العلق.

(٢) من الآية ٢١ من سورة النقرة.



ولقد ذُكرَ أمامه ﷺ رحلان، عالم وعابد فقال (فضل العالم على العابد كفضلي على أدياكم) رواه الترمذي عن أبي أمامة.  
والإسلام يدعو إلى دراسة الدين وفقهه، قال سبحانه

(( فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ))<sup>(١)</sup>

ويدعو إلى دراسة نفس الإنسان والكون في قول الله

(( سُرِّيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ))<sup>(٢)</sup>

ويدعو إلى دراسة التاريخ وأحوال السابقين من الأمم والشعوب في قوله تعالى:

(( أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ))<sup>(٣)</sup>

ويدعو إلى دراسة علم النبات والزراعة في قول الله

﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ ۚ أَأَنَّا صَبَّأُ الْمَاءِ صَبًّا ۚ ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ۚ ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) من الآية ١٢٢ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ٥٣ من سورة فصلت.

(٣) من الآية ١٠ من سورة محمد.

(٤) الآيات من ٢٤ ٢٦ من سورة عيس.



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

وإلى دراسة علم الحيوان في قول الله.

﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِنسَانِ كَيْفَ خُلِقَ ﴾<sup>(١)</sup>

وإلى دراسة الفلك في قول الله

﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ الْيَلُّ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلَمُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>

وإلى دراسة الجغرافيا في قول الله

﴿ فِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ ﴾<sup>(٣)</sup>

وإلى دراسة الجيولوجيا في قول الله

(( وَمِنْ الْجِبَالِ حُدُودٌ بَيْضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانًا ))<sup>(٤)</sup>

وإلى دراسة الكيمياء والفيزياء في قول الله

(( وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ نَأْسٌ شَدِيدٌ ))<sup>(٥)</sup>

ولو ذهبنا نستقصي أوامر القرآن وحثه على العلم والتعلم وتفضيله العلماء، عسى غيرهم، وأحاديث رسول الله ﷺ في هذا الموطن لاحتجنا إلى كتاب بل إلى كتب

(١) الآية ١٧ من سورة العاشية

(٢) الآية ٢٧ من سورة يس

(٣) الآية ٢٠ من سورة الد ريت.

(٤) من الآية ٢٧ من سورة فاطر

(٥) من الآية ٢٥ من سورة الحديد.



كما بدأ القرآن في النزول بكلمة لعلم وتفصيله «اقرأ باسم ربك، وكان افتدء  
لأسرى في بدر تعليم أولاد المسلمين لقراءة والكتابة، وهكذا كبت لسنة الشريفة  
مع القرآن تبدياً وهدية إلى العلم وهكذا كان شأن لعلم في الإسلام  
فهل بعد هذه المنزلة بغض من شأنه، ويقول إنه يكفي منه القليل؟ والله يقول  
(قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ<sup>(١)</sup>)

إن هذه الدعوة لأثيمة إلى التقليل من فضل العلم، هي دعوة إلى الأمية  
والبدئية باسم الإسلام، وفيها تحريض للشباب بالانصراف وهجر دراساتهم في  
لمدارس والجامعات والامتدع عن استيعاب العلوم، علوم الدين وعلوم الدنيا، وهي  
الدعوة لتي أوى إليها بعض السباب الذين غرر بهم هؤلاء المفسدون، ونسي أولئك  
أن رسول الله ﷺ دع لعبد به بن عباس رضي الله عنهما بقوله «الهم فقهه في  
الدين وعلمه التأويل» وفي هذا الرد على الدعوة للانصراف عن العلوم الشرعية، وقد  
روي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال أمرني رسول الله ﷺ أن أتعلم  
السريانية، وهذه دعوة من رسول الله لأحد أصحابه ليتعلم لغة أخرى غير العربية،  
وقال زيد بن ثابت أيضاً أمرني رسول الله أن أتعلم له كلمات من كتاب يهود وقال  
«إني والله لا آمن يهود على كتابي» قال زيد فما مر بي نصف شهر حتى تعلمته له،  
قال فلم تعلمته كان إذا كتب إلى يهود كتبت إليهم وإذا كتبوا له قرأت كتابتهم<sup>(٢)</sup>.

### نابليون والأزهر وعلماءه:

حاء في ص ٢٣ من الكتيب وهذا مجاهدون منذ بداية دعوة النبي ﷺ، وهي  
عصور لتابعين حتى عصور قريبة، لم يكونوا علماء، وهنح الله على أيديهم مصاراً

(١) من الآية ٩ من سورة الرمر.

(٢) سنن الترمذي ج ٤ ص ١٦٧



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

كثيرة، ولم يحتاجوا بطلب العلم أو بمعرفة علم الحديث وأصول الفقه، بل إن الله سبحانه وتعالى جعل على أيديهم نصراً للإسلام لم يقم به علماء الأزهر يوم أن دخل نابليون وجنوده الأزهر بالخيول والنعال ماذا فعلوا بعلمهم أمام تلك المهزلة؟ وبهذا بلغ هذا الكتيب حداً مفرطاً في الخط من شأن العلم وجهاد العلماء.

إذا أهملنا علوم الحديث والفقه وأصول الفقه والتفسير والعقيدة، وكل هذه العلوم الأصلية في الشريعة المنبثقة عن القرآن والسنة، فما هو قوام هذا الدين، وكيف يتعرف المسلمون أحكام الدين؟

إن الرسول ﷺ مكث بعد الرسالة نحو ثلاث عشرة سنة في مكة يعلم أتباعه أصول الدين وعلومه، ولم يبدأ جهاده إلا بعد أن استقرت في قلوب جمهرة من أصحابه، كانوا هم القادة في العلم والمرجع في الفتوى.

ثم أليس في القرآن

(( فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ))<sup>(١)</sup>

وأليس فيه

(( فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ))<sup>(٢)</sup>

أفبعد هذا نغض من شأن علم الحديث وأصول الفقه وغيرهما من علوم الدين، ونغض كذلك من شأن علوم الحياة التي حث عليها القرآن حسبما تقدمت الإشارة إلى بعض أوامره في شأنها؟ سبحانه الله، هذا بهتان عظيم

(١) من الآية ١٢٢ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٧ من سورة الأنبياء.



## تقرير عن كتاب الفرصة الغائبة

إن الكتيب يعيب على الأزهر وعلمائه أنهم لم يعملوا شيئاً حين دخل نابليون وجنوده الأزهر بخيلهم ونعالهم، متجاهلاً التاريخ المسطور الأمين بوصف جهاد العلماء وقيادتهم لشعب مصر، ومطاردتهم للاستعمار منذ عهد نابليون ومن قبله ومن بعده، وهل خرج نابليون وأتباعه مدحورين إلا بجهاد الشعب بقيادة الأزهر؟ وكن هذا هو الجهاد المشروع الذي أفتى به العلماء وقادوه من الأزهر ومن غير الأزهر، وليس ذلك الجهاد الذي يستعمل فيه السلاح في غير موضعه، أو يجاهد في غير عدو، فيقتل المواطنين عدوياً وظلماً، ويدعي لنفسه حق تكفير المسلمين واستباحة دمائهم.

### (ج) التعامل مع غير المسلمين والاستعانة بهم:

في ص ٤٣ نقل الكتيب بعض الأحاديث في النهي عن الاستعانة بالمشرك والتعامل معه وهذا - كما تقدم - من باب الإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعض، وشرع الإسلام كل لا يتجزأ، فلا بد حين نستقي حكماً ونستنبطه من القرآن والسنة أن نستوفي كل النصوص المؤدية إلى الحكم صحيحاً بمعرفة أهل الاختصاص والعلم بالأحكام

وإذا رجعنا إلى سنة الرسول ﷺ نجده قد استعان في هجرته بعبد الله بن أريقط وهو مشرك، وقد اتخذ دليلاً لرحلة الهجرة يرشده إلى الطريق، وقد رافقه حتى وصل إلى المدينة، أليست هذه استعانة من الرسول بمشرك لم يتبع دينه بعد؟ ولما دخلت بلاد الفرس والروم في الإسلام ودون عمر بن الخطاب الدواوين ونقل عنهم بعض نظمهم لإدارة استعان في ذلك ببعض خبائهم وهم على دينهم، أليست هذه استعانة بغير المسمين من أمير المؤمنين لذي ملأ الأرض عدلاً، وكان اقتران يرل مؤيداً لما اقترحه ورآه في كثير من أمور الدين والدنيا؟.



## العتاوى الإسلامية - الجزء الأول

فالأصل في الإسلام التعامل مع الناس جميعاً، لمسلم وغير المسلم فيما لا يخاف نصاً صريحاً من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ أو حكماً أجمع عليه المسلمون.

وبالإضافة إلى ما سبق من عمل الرسول ﷺ واتخاذَه مشركاً دليلاً ورائداً لرحلة الهجرة، فقد ثبت في سنة وفي السيرة الشريفة أن الرسول ﷺ قبل دعوته يهودي لتناول الطعام في بيته ومعه السيدة عائشة قبل دخول اية الحجاب، وقد قبل هدية امرأة يهودية وكانت الهدية شاة مسمومة، ومات رسول الله ﷺ ودرعه مرهوبة عند يهودي، وعمل علي بن أبي طالب على بئر ليهودي بتمرات، وعقد الرسول ﷺ معاهدة مع اليهود بعد هجرته مبشرة، وظل على عهده ومعاهدته لهم حتى نقضوه هم، وجرى تعامل المسلمين في هذا العهد مع غيرهم من المخالفين في الدين في التجارة والزراعة وغيرهما ولم يعزلوا عن جيرانهم، وكيف ينزلون والقرآن قد نزل وقال الله سبحانه لهم فيه

﴿ لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الدِّينِ لَمْ يُقْتُلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ تُخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (١)

وقال

﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الدِّينِ أُوتُوا لِكِتَابِ حِلِّ لَكُمْ وَصَعَامُكُمْ حِلٌّ لَكُمْ وَالْمُؤْمِنَاتُ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الدِّينِ أُوتُوا لِكِتَابِ حِلِّ لَكُمْ

(١) الآية ٨ من سورة الممتحنة.



قَتْنِكُمْ إِذَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُخُورَهُنَّ مُحْصِينَ عَيْرَ مُسَفِّحِينَ وَلَا مُتَّحِذِي أَحْذَرٍ  
وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ، وَهُوَ فِي الْأَجْرَةِ مِنَ الْحَبِيرِينَ ﴿١﴾

هل هناك إباحة للتعامل أكثر من تبادل الطعام بين مسلمين وغير المسلمين من أهل الكتاب وحل نسائهم زوجات للرجال من المسلمين؟ كل ذلك ولم يرد نص صريح في القرآن والسنة يمنع التعامل في شأن ما مع غير المسلمين، ومن المتأثر وإعمالاً لهذه الآية الكريمة: خالط الناس ودينك لا تكلمنه، ويوضح هذا ويؤازره الحديث الشريف الذي رواه الترمذي وابن ماجه عن رسول الله ﷺ قال «الذي يخالط الناس ويصبر على أداهم خير من الذي يخالط الناس ولا يصبر على أداهم» (٢).

### د- الخدمة في الجيش:

إن الجيش هو عدة لبلاد، وهو المنوط به حماية أممها الخارجي وداخلي، وهو في الحملة معهود إليه من الشعب بحماية الأرض والعرض، وهو البديل المشروع للبيعة التي كانت تعقد بين أفراد المسلمين وبين رسول الله ﷺ للقتال، فقد كان عهده معهم أن يمنعوه «أي يدافعون عنه» مما يمسعون منه أولادهم ونساءهم، حتى إذا ما استقرت دولة المسلمين كان لها الجيش المنظم المتفرغ لهذه المهم، وهذا نوع من الجهاد، فإن المراقبة في سبيل الله من الجهاد وحراسة الحدود ولشعور من لجهاد في سبيل الله، وفي الحديث الشريف «عيار لا تمسهم نار عين بكت من خشية الله، وعين باتت تحرس في سبيل الله» رواه الترمذي.

(١) الآية ٥ من سورة المائدة.

(٢) ح ٢ من إحياء علوم الدين للعلالي مع بحريج الحفظ العراقي للأحاديث.



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

هل هناك وجه للمقارنة بين جيش مصر، والتتار؟

بن المفارقة ظاهرة حتى من تل الذب التي ساقها كتيب «العريضة العائبة»،  
بقلا من فتاوى ابن تيمية

د كيف بقارن بين جيش مصر الذي له في كل معسكر مسجد وإمام يقيم بهم  
شعائر الإسلام، ويصومون رمضان، ويتلون القرآن، ويقدمون أنفسهم فدء  
لاسترداد الأرض وتطهير العرص هانفين في كل موطن وموقع «به أكر»، وبين  
التتار الذين وصفهم ابن تيمية بقوله قد شاهدنا عسكرهم، عرينا جمهورهم لا  
يصلون، ولم نر في عسكرهم مؤدأ ولا إماماً، وقد أخذوا من أموال المسلمين  
ودراريهم وخربوا من ديارهم ما لا يعلمه إلا الله الخ ما سبقت الإشارة إلى  
بعصه وموضعه من فتاويه، وناربحهم المصم على ما تقدمت الإشارة إليه بقلا عن  
ابن الأثير المؤرخ

تاسعا، أفكار سياسية منحرفة عن الإسلام وخارجة عنه:

إن مستقى هذا لكنيب ومورده هي جملته أفكار صائفة الخورج، وهم جماعة  
كانوا من أتباع عي بن أبي طالب رضي الله عنه حرجوا عليه بعد قبوله لتحكيم  
في الحرب التي كانت بينه وبين معاوية بن أبي سفيان في شأن الخلافة، ثم بقسم  
هؤلاء لخورج من بعد ذلك إلى نحو عشرين فرقة، كل واحدة منها تكفر لأخرى،  
وقد سموا بهذا الاسم إما - على حسب زعمهم وأوهامهم - لخروجهم في سبيل  
الله، وإم لتحروح على الأمة وجماعة، وهذا هو واقع التسمية، لأنهم في جملة  
مذاهبهم قد حكموا بالكفر على سديد علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعلى أبيه  
لحسن و لحسين، سبطي الرسول ﷺ، و بن عباس وأبي أيوب الأنصاري، كما



أيضا عائشة وعثمان وطلحة والزبير، وكفروا كل من لم يفارق علياً ومعاوية بعد التحكيم، وكفروا كل مسلم ارتكب ذنباً<sup>(١)</sup>.

وهي في ذات الوقت أفكار استشرافية، روجها المستشرقون وأتباعهم في مصر وغيرها من بلاد المسلمين، محرفين الكلم عن مواضعه، مطلقين على بعض آيات القرآن عناوين لا تحملها ولا تصلح لها، متأولين هذه الآيات، بما يطابق أعراضهم وأهواءهم، ابتغاء فتنة في الدين يثيرونها بين الناس حتى تلتبس عليهم الأمور، فهم كمثّل الشيطان إذ قال للإنسان اكفر، فلما كفر قال إني بريء منك.

هؤلاء الخوارج - في تاريخهم القديم وما أشبه الليلة بالبارحة - لما طلبوا من عبدالله بن الزبير حين أرادوا الانضمام إليه في قتاله مع الأمويين بعد أن كفروا على بن أبي طالب والزبير وطلحة، لما طلبوا منه البراءة من هؤلاء رد عليهم بقوله إن الله أمر - وله العزة والقدرة - في محابطة أكفر الكافرين وأعتى العاتين بأرق من هذا القول، فقال لموسى وأخيه هارون صلّوا على عليهما

﴿ اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ۖ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيْسَ بَعْدَهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ تَحْشَىٰ ۚ ﴾<sup>(٢)</sup>

فهم الآن يديعون هذه الأفكار التي انطمست<sup>(٣)</sup>، ولم تبق إلا في بطون لكتب يقرؤها الدارسون لتاريخ الفرق.

هذا ولا ينبغي أن يطلق على هؤلاء الدين اتخذوا هذا الكتيب منهاجاً وصف الجماعة الإسلامية، أو التصرف في الدين أو المتعصبين له، لأن الدين لا يحرف.

(١) كتاب الفرق بين الفرق لبغدادى المتوفى سنة ٤٢٩ هـ ص ١٩٣.

(٢) الآيتان ٤٢ و ٤٤ من سورة طه.

(٣) كتاب لعقد الفريد ج ٢ ص ٣٩٤.



## العتاوي الإسلامية - الجزء الأول

وإنما ينحرف عنه، ومن تطرف في الدين فقد انحرف عنه، فقد قال رسول الله ﷺ لأولئك النفر من أصحابه الذين ذهبوا إلى بيوته يسألون عن عبادته، فلم أخبروا بها عدوها قليلة، وقال أحدهم مالت وئله، لقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، ما أنا فإني أصوم ولا أفطر. وقال خر ونا أقوم الليل ولا أنام. وقل ثلث وأنا أعتز النساء ولا أتزوج. فلما قابلهم رسول الله ﷺ قال لهم (أأنتم الذين قستم البارحة كذ وكذا؟) قالوا نعم فقال لهم (ما أنا فأقوم وأنام وأصوم وأفطر وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني) هؤلاء لم يحرفوا عن الدين، فلم



## تقريب عن كتاب العريضة الغائبة

كم يكون لجهاد بمجاهدة النفس والشیطان، وهذا هو نوع الجهاد المستمر الذي ينبغي على كل إنسان، وعلى المسلم بوجه الخصوص أن يجاهد نفسه حتى يصلح من أمرها، وتنطبع على الخير والبر والأمانة والوفاء بالعهد، ومغالبة الشیطان والشر، سعياً إلى طاعة الله ومرضاته، وأداء فرائضه، والانتهاز عما نهى الله ورسوله عنه.

ولا يكون الجهاد بتكفير المسلمين، أو بالخروج على الجماعة والنظام الذي ارتضته في نطاق أحكام الإسلام.

ولا يكون الجهاد بتأويل آيات القرآن الكريم وأحاديث رسول الله ﷺ إلى ما لا تحتمله ألفاظها، وتحمیلها معاني لا تحتويها، وإلا كان ذلك تحريفاً للكلم عن مواضعه، وهو مما نهى الله سبحانه وتعالى عنه.

ولا يكون الجهاد بقتل النفس التي حرم الله قتلها، لأن له نطاقاً حدده الله، وإنما الجهاد في مواضعه ماضٍ إلى يوم القيامة، جهاد بالقتال إذا لزم الأمر دفاعاً عن دين الله وعن بلاد المسلمين، وعن النفس وعن المال وعن العرض، وجهاد للنفس حتى تكون في طاعة الله ومجاهدة للشیطان، فليس الجهاد فريضة غائبة، ولكنه فريضة ماضية إلى يوم القيامة في حدود أوامر الله، وكما فسر رسول الله قوله سبحانه

﴿وَأَن هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّلُوفَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾

ذَلِكَ وَصَدَّنْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١﴾

صدق الله العظيم .. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) آية ١٥٢ من سورة الأنعام







## نص كتاب الفريضة الغائبة\*

هُلْ لَمْ يَأْبَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمِنْ بَرْنٍ مَنْ آخَقٍ وَلَا يَكُونُوا  
كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ<sup>(١)</sup>  
فل عبد لله بن مبارك حدثنا صالح المري عن قتادة عن بن عباس قال إن الله  
سقطاً قلوب المؤمنين فعاتبهم على رأس ثلاث عشرة من نزول القرآن فقال ((ألم  
بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ومنزل من الحق)).

● ● ●

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور  
أفئسا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضر له ومن يضلل فلا هادي له  
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أما  
بعد

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر  
لأمر محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار

---

\* ملحوظة ثانياً أن نقل نص لكتاب كف ورد في لاص، دون التعرض لصحيح الأخطاء ما  
عدا ما ورد في آيت لقرآن الكريم.

(١) الآية ١٦ من سورة الحديد.



• أما بعد

فإن الجهاد في سبيل الله بالرغم من أهميته القصوى وخطورته العظمى على مستقبل هذا الدين فقد أهمله علماء العصر وتجاهلوه، بالرغم من علمهم بأنه السبيل الوحيد لعودة ورفع صرح الإسلام من جديد. اثر كل مسلم ما يهوى من أفكاره وفلسفاته على خير طريق رسمه الله سبحانه وتعالى لعزة العباد.

والذي لا شك فيه هو أن طواغيت هذه الأرض لن تزول إلا بقوة السيف، ولذلك يقول ﷺ (بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له، وجعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل الذلة والصغار على من خالف أمري، ومن تشبه بقوم فهو منهم). أخرجه الإمام أحمد عن ابن عمر.

ويقول ابن رجب قوله ﷺ (بعثت بالسيف) يعني أن الله بعثه داعياً بالسيف إلى توحيد الله بعد دعائه بالحجة، فمن لم يستجب إلى التوحيد بالقرآن والحجة والبيان دعي بالسيف.

### هديه ﷺ في مكة

ويخاطب رسول الله ﷺ طواغيت مكة وهو بها (استمعوا يا معشر قريش، أما والذي نفس محمد بيده لقد جئتكم بالذبح)، فأخذ القوم كلمته، حتى ما فيهم رجل إلا كائما على رأسه طير واقع وحتى إن أشدهم عليه ذلك ليلقاه بأحسن ما يجد من القول حتى إنه ليقول انطلق يا أبا القاسم راشداً فوالله ما كنت جهولاً. ورسول الله ﷺ بقوله (لقد جئتكم بالذبح) قد رسم الطريق القويم الذي لا جدال فيه ولا مداينة مع أئمة الكفر، وقادة الضلال، وهو في قلب مكة.



## الإسلام مقبل

وإقامة الدولة الإسلامية وإعادة الخلافة قد بشر بها رسول الله ﷺ، هذا فضلا عن كونها أمر من أوامر المولى جل وعلا واجب على كل مسلم بذل قصارى جهده لتنفيذه.

أ- يقول عليه الصلاة والسلام (إن الله زوى لي الأرض فرأيت مشرقها ومغربها وإن أمتي سيبلع ملكها ماروي لي منها) رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه والترمذي. وهذا لم يحدث إلى الآن. حيث إن هناك بلادا لم يفتحها المسلمون في أي عصر مضى إلى الآن وسوف يحدث إن شاء الله.

ب- ويقول عليه الصلاة والسلام (ليبلغن هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار ولا يترك الله بيت مدر ولا وبر إلا أدخله هذا الدين بعز عزيز أو بذل ذليل عزنا يعز به الله الإسلام وذلا يذل به الكفر) رواه أحمد والطبراني وقال الهيثمي رجاله رجال الصحيح، والمدر، أهل القرى والأمصار والوبر أهل البوادي.

ج- وفي الحديث الصحيح يقول أبوقبيل كنا عند عبدالله بن عمرو بن العاص وسئل أي المدينتين تفتح أولاً القسطنطينية أو رومية؟ فدعا عبدالله بصندوق له حلق فأخرج منه كتابا. قال فقال عبدالله بينما نحن حول رسول الله ﷺ نكتب إذ سئل رسول الله ﷺ أي المدينتين تفتح أولاً يعني القسطنطينية أو رومية؟ فقال رسول الله ﷺ (مدينة هرقل تفتح أولاً يعني القسطنطينية) رواه أحمد والترمذي، ورومية هي روما كما في «معجم البلدان» وهي عاصمة إيطاليا اليوم.



## العتاوى الإسلامية - الجزء الأول

وقد تحقق الفتح الأول على يد محمد الفاتح العثماني وذلك بعد أكثر من ثمانمائة سنة من إخبار النبي ﷺ بالفتح وسيتحقق الفتح الثاني بإذن الله ولا بد، ولتعلمن نبأه بعد حين.

د تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء، به أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، فتكون ما شاء به أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكاً عاضاً فكون ما شاء به أن يكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكاً حرياً فكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ثم تكون خلافة على منهاج النبوة تعمل في الناس بسنة النبي، ويلقي لإسلام جرائه في الأرض يرضى عنها ساكن السماء وساكن الأرض لا بدع لسماء من قصر إلا صيته مدراراً، ولا بدع الأرض من بساتنها ولا بركاتها شيئاً إلا خرجته ذكره حذيفة مرفوعاً ورواه الحافظ العراقي من طريق أحمد وقال حديث حسن صحيح وملك العاشر قد انتهى، والملك لجبري هو عن طريق الانقلابات التي يحصل أصحابها على الحكم رغم إرادة الشعب.

والحديث من المبشرات بعوده لإسلام في لعصر لحالي بعد هذه الصحوة الإسلامية وينبئ أن لهم مستقبلاً دهرًا من النحية الاقتصادية والزراعية

### الرد على اليانسين

ورد بعض اليانسين على هذا الحديث وهذه المبشرات بحديث النبي ﷺ عن أنس أصبروا فإنه لا يأتي زمان إلا والذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم سمعت هذا من نبيكم عليه الصلاة والسلام. قال الترمذي حسن صحيح. ويقولون لا داعي لإضاعة جهد ووقت في أحلام. وهذا نذكر قول لبي ﷺ (أمتي أمة مباركة لا تدري أولها خير أم آخرها) رواه بن عساكر عن عمرو بن عثمان، أشار السبوطي إلى حسبه، ولا تناقض بين الحديثين حيث إن خطاب النبي ﷺ موجه



## نص كتاب الفريضة الغائبة

إلى جيل الصحابة حتى يلقوا ربهم.. وليس الحديث على عمومته بل هو من العام  
المختص، وأيضا بدليل أحاديث المهدي الذي يظهر في آخر الزمان ويملا  
الأرض قسطاً وعدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً.

وبشر الله طائفة من المؤمنين بقوله عز وجل

﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ  
كَمَا أَسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ  
وَلَيَسَدِّلَنَّهُم مِّن نَّعْدِ حَوَافِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ  
بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (١)

والله لا يخلف الميعاد. نسأله جل وعلا أن يجعلنا منهم.

## إقامة الدولة الإسلامية

هو فرض أنكره بعض المسلمين، وتغافل عنه البعض، مع أن الدليل على  
فرضية قيام الدولة واضح بين في كتاب الله تبارك وتعالى هالقه سبحانه وتعالى

يقول:

﴿ وَأَن حَكُمَ بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ ﴾ (٢)

ويقول

((وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ)) (٣)

(١) الآية ٥٥ من سورة النور.

(٢) من الآية ٤٩ من سورة المائدة.

(٣) من الآية ٤٤ من سورة المائدة.



ويقول جل وعلا في سورة النور عن فرضية أحكام الإسلام  
﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾<sup>(١)</sup>

ومنه فإن حكم إقامة حكم الله على هذه الأرض فرض على المسلمين، وتكون  
أحكام الله فرضا على المسلمين، فبالتالي قيام الدولة الإسلامية فرض على  
المسلمين، لأن ما لم يتم الواجب إلا به فهو واجب، وأيضا إذا كانت الدولة لن تقوم  
إلا بقتال فوجب علينا القتال.

ولقد أجمع المسلمون على فرضية إقامة الخلافة الإسلامية، وإعلان الخلافة يعتمد  
على وجود النواة وهي الدولة الإسلامية ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة  
الجاهلية. فعلى كل مسلم السعي لإعادة الخلافة بجد لكيلا يقع تحت طائلة الحديث.  
والمقصود بالبيعة بيعة لخلافة.

### الدار التي نعيش فيها

ويبدو هنا تساؤل. هل نحن نعيش في دولة إسلامية؟ من شروط الدولة أن تعيها  
أحكام الإسلام وأفتى الإمام أبو حنيفة أن دار الإسلام تتحول إلى دار كفر إذا توفرت ثلاثة  
شروط مجتمعة

١- أن تغلوها أحكام الكفر.

٢- ذهاب الأمان للمسلمين.

٣ المتاخمة أو المجاورة وذلك بأن تكون تلك الدار مجاورة لدار الكفر بحيث  
تكون مصدر خطر على المسلمين وسببا في ذهاب الأمن.

وأفتى الإمام محمد والإمام أبويوسف صاحب أبي حنيفة بأن حكم الدار تابع  
للأحكام التي تغلوها فإن كانت الأحكام التي تغلوها هي أحكام الإسلام «فهي دار

(١) من الآية ١ من سورة النور



إسلام» وإن كانت الأحكام التي تعلوها هي أحكام كفر «فهي دار كفر» بدائع الصنائع جزء ١، وأفقي شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الفتاوى الجزء الرابع «كتاب الجهاد» عندما سئل عن بلدة تسمى ماردين كانت تحكم بحكم الإسلام ثم تولى أمرها أناس أقاموا فيها حكم الكفر هل هي دار حرب أم سلم؟ فجاب إن هذه مركب فيها المعنيان فهي ليست بمنزلة دار السلم التي يجري عليها أحكام الإسلام ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها كفار بل هي قسم ثالث يعامل المسلم فيها بما يستحق ويعامل الخارج عن شريعة الإسلام بما يستحقه.. والحقيقة أنه لهذه الأقوال لا نجد تناقضاً بين أقوال الأئمة فابو حنيفة وصاحبه لم يذكروا أن أهلها كفار.. فالسلم لمن يستحق السلم، والحرب لمن يستحق الحرب.. فالدولة تحكم بأحكام الكفر بالرغم من أن أغلب أهلها مسلمون.

### الحاكم بغير ما أنزل الله

والأحكام التي تعلو مسلمين اليوم هي أحكام الكفر، بل هي قوانين وضعها كفار وسيروا عليها المسلمين، ويقول الله سبحانه وتعالى في سورة المائدة (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) (٥/٤٤)، فبعد زهاب الخلافة نهائياً عام ١٩٢٤، واقتلاع أحكام الإسلام كلها، واستبدالها بأحكام وضعها كفار.. أصبحت حالتهم هي نفس حالة التتار. كما ثبت في تفسير ابن كثير لقوله سبحانه وتعالى في سورة المائدة (٥/٥٠) (أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون).

قال ابن كثير ينكر الله تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم، المشتتم على كل خير، الناهي عن كل شر، وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يصنعونها برأئهم وأهوائهم



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

وكما يحكم به التتار من السياسة الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكيزخان، الذي وضع لهم الياسق، وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى، من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت شرعاً متبعاً يقدمونه على الحكم بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، فمن فعل ذلك كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله فلا يحكم سواه من كثير ولا قليل، ابن كثير الجزء الثاني ص ٦٧.

وحكام العصر قد تعددت أبواب الكفر التي خرجوا بها عن ملة الإسلام، بحيث أصبح الأمر لا يشتبه على كل من تابع سيرتهم. هذا بالإضافة إلى قضية الحكم. ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب الفتاوى الكبرى باب الجهاد ص ٢٨٨ الجزء الرابع ومعلوم بالاضطراد من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين أن من سوع اتباع غير دين الإسلام أو اتباع شريعة غير شريعة محمد ﷺ فهو كافر وهو كافر من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض الكتاب. كما قال تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِمًّا ۖ﴾ (١)

### حكام المسلمين اليوم في ردة عن الإسلام

فحكام هذا العصر في ردة عن الإسلام تربوا على موائد الاستعمار سواء الصليبية أو الشيوعية أو الصهيونية. فهم لا يحملون من الإسلام إلا الأسماء وإن

(١) لايتان ١٥٠ و ١٥١ من سورة النساء.



صلى وصام وادعى أنه مسلم. وقد سبقت السنة بأن عقوبة المرتد أعظم من عقوبة الكافر الأصلي من وجوه متعددة منها أن المرتد يقتروا كان عاجزا عن لقتل بخلاف الكافر الأصلي إلى غير ذلك من الأحكام. وإذا كنت لرده عن أصل لدير أعظم من الكفر بأصل الدين فالردة عن شرائعه أعظم من الكفر بأصل الدين فالرده عن شرائعه أعظم من خروج الخارج لأصلى عن شرائعه. ويقول ابن تيمية ص ٢٩٣

وقد سبقت السنة بأن عقوبة المرتد أعظم من عقوبة لكفر الأصلي من وجوه متعددة، منها أن المرتد يقتل بكل حال ولا يضرب عليه جزية، ولا نعقد له ذمة بخلاف الكافر الأصلي، ومنها أن المرتد يقتل وإن كان عاجزا عن لقتال، بخلاف لكافر الأصلي الذي ليس هو من أهل لقتال فإنه لا يقتل عند أكثر العلماء كئبي حنيفة ومالك وأحمد ولهذا كان مذهب الجمهور أن المرتد يقتل كما هو مذهب مالك والشافعي وأحمد ومنها أن المرتد لا يرث ولا يساكح ولا تؤكل ذبيحه بخلاف لكافر الأصلي.

إذا فما موقف المسلمين من هؤلاء؟

يقول ابن تيمية أيضا في نفس الباب ص ٢١٨

كل صائفة خرجت عن شريعة من شرائع لإسلام لظاهرة المواترة فإنه يحب قبالتها باتفاق أئمة المسلمين وإن تكلمت بالشهادتين فإذا أقروا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلوات الخمس وجب قتالهم حتى يصلوا وإن امتنعوا عن الزكاة وحب قتلهم حتى يؤدوا الركاه كذلك إن امتنعوا عن صيام شهر رمضان أو حج البيت العتيق، وكذلك إن امتنعوا عن تحريم الفواحش أو الزنا أو الميسر أو الحمر أو غير ذلك من محرمات لشريعة. وكذلك إن امتنعوا عن الحكم هي



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

الدماء والأموال والأعراض والأنضاع ونحوها بحكم الكتاب والسنة، كذلك إن امتنعوا عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجهاد الكفار إلى أن يسلموا ويؤدوا الجزية عن يد وهم صاعرون وكذلك إن أظهروا البدع المخالفة للكتاب والسنة واتباع السلف مثل أن يظهروا الإلحاد هي أسماء الله وآياته أو التكذيب بآيات الله وصفاته، والتكذيب بقدره وقصائه، أو التكذيب بما كان عليه جماعة المسلمين على عهد الخلفاء الراشدين أو الطعن في السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، أو مقاتلة المسلمين حتى يدخلوا في طاعتهم التي توجب الخروج عن شرعية الإسلام وأمثال هذه الأمور قال تعالى

﴿وَقَتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾<sup>(١)</sup>

ولهذا قال تعالى

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾

﴿وَبِئْسَ تَفْعَلُونَ فَأَذِّنُوا فِي الْحَرْبِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>(٢)</sup>

وهذه الآيات نزلت في أهل الطائف لما دخلوا في الإسلام وابتدعوا بالصلاة والصيام ولكن امتنعوا عن ترك الربا فبين الله أنهم محاربون له ولرسوله إذا لم ينتهوا عن الربا، والربا هو حر ما حرمة الله وهو ما لا يؤخذ برضا صاحبه، فإذا كان هؤلاء محاربين لله ورسوله يحب جهادهم فكيف لمن يترك كثيراً من شعائر الإسلام أو أكثرها كالتتار وقد اتفق علماء المسلمين على أن الطائفة إن امتنعت

(١) من الآية ٢٩ من سورة الأنفال.

(٢) من آيتين ٢٧٨ و٢٧٩ من سورة لقمة.



## نص كتاب الفريضة العائنه

عن بعض واجبات الإسلام الظاهرة المتواترة، فيه بحب قتالها، إذا تكلموا  
بالتهادين وامتنعوا عن الصلاة والزكاة وصيام شهر رمضان أو حج لبيت  
العتيق، أو عن الحكم بينهم بالكتاب والسنة أو عن تحريم لعواحر أو الخمر أو  
نكاح ذوات المحارم، أو عن استحلال الفوس والأموال بعير حق أو الربا أو الميسر  
أو الجهد للكفار أو عن ضربهم الحرية على أهل لكتاب، ومحو ذلك من شرع  
الإسلام فيهم يقاتلون عيها حتى يكون الدين كله لله.

## المقارنة بين التتار وحكام اليوم

١- واضح من قول ابن كثير في تفسير قوله تعالى

﴿ فَحُكِّمَ آلَ حِمْيَرَ يُتْعُونَ <sup>(١)</sup> وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا تُقَوْمُ يُوقُونَ <sup>(٢)</sup> ﴾

ص ٦ بهد الكتاب أنه لم يفرق بين كل من خرج عن الحكم بما أنزل الله أيا  
من كان وبين التتار . وهي الحقيقة إن كور التتار يحكمون بالباسق الذي  
اقتبس من شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وعيرها  
فيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهو . فلا شك أن الباسق  
أقل حرماً من شرع وصنعها الغرب لا تمت للإسلام بصلة ولا لأي من  
الشرائع

٢ وهي سؤال موجه إلى شيخ الإسلام ابن تيمية من مسلم غيور . يقول  
السائل واصفا حالهم للإمام هؤلاء النار الذين يقدمون إلى الشبم مرة  
بعد مرة وقد تكلموا بالشهادتين، ولم يبقوا على الكفر الذي كانوا عليه في  
أول الأمر فهل يحب قتلهم وما حكم من قد أخرجوه معهم كرهاً ؟ (أي أنهم

(١) من الآية ٥٠ من سورة المدثة.





يضمون مسلمين إلى صفوف حيشهم كرها « لتجبد الإخباري ، وما حكم من يكون مع عسكرهم من المتسبين إلى العم والفقه و لتصوف ونحو ذلك » وما يقال فيمن رعم أنهم مسمون والمقاتلون لهم مسمون وكلاهم ظالم فلا يقتل مع أحدهم « وهي نفس الشبهة الموجودة الآن وسوف يتم توضيحها إن شاء الله » لفتوى الكرى ص ٢٨٠ ، ٢٨١ مسألة (٥١٦)

٣ ويقول ابن تيمية هي وصف لتتر ولم يكن معهم في تولتهم مولى لهم إلا من كان من شر الخلق، إما رنديق مافق لا يعتد دين الإسلام هي الماطن أي يظهر لإسلام، وإما من هؤلاء من هو شر أهل البدع كالرافضة والجهمية والانحادية ونحوهم «وهم من أصحاب البدع»، وإما من أفر الباس وأفسقهم، وهم في بلادهم مع تمكنهم لا يحجون لبيت العتيق، وإن كان فيهم من يصلي فليس لعالم عليهم إقامة الصلاة وبقاء الزكاة. ليس ذلك هو الكائن؟

٤ وهم يقاتلون على ملك حكيك حار «اسم ملكهم» فمن دخر في صاعنتهم جعلوه وليهم وإن كان كافراً، ومن حرج عن ذلك جعلوه عدواً لهم وإن كان من حبار المسلمين لا يقتلوا على الإسلام ولا يصنعوا الحرية والصغار من عابه كثير من المسلمين منهم من كان أمراءهم ووزرائهم أن يكون المسم عسكرهم كمن يعصمون من المشركين من اليهود والنصارى الفتوى ص ٢٨٦.

ملحوظة: ليست هذه الصفات هي نفس الصفات لحكام العصر، هم وحاشيتهم مواله لهم بسبب عصمو، أمر بحكام أكثر من عصمهم لحافهم.



٥ وفي صفحة ٢٨٧ يضيف شيخ الإسلام و صفا الموالين لجبكرخان فيكتب من كن فيما بطهره من الإسلام يجع محمداً كحنكيز خان ولا فهم مع إظهارهم للإسلام يعظمون أمر جبكيز خان كما يقاتلون المسلمين بل أعظم أولئك الكفار يبدلون له لطاعة والانقياد ويحملون إليه الأموال ويقرون له بالنياية ولا يحالفون ما يأمرهم به إلا كما يخالف لخارج عن طاعة الإمام للإمام وهم يحاربون المسلمين وعبادتهم أعظم معاراة ويطعنون من المسلمين الصعة لهم وبذل الأموال والدخول فيهم وصعبه بهم الملك الكافر المشرل المشابه لفرعون أو الممرود وبحوهم بل هو أعظم فساداً في الأرض منهما.

٦ ويضيف ابن تيمية ويقول من دخل في صاعته الجاهلية وسنتهم الكفرية كان صديقهم ومن حالفهم كان عدوهم ولو كان من أنبياء الله ورسوله وولائه ص ٢٨٨.

٧ وبصيف شيخ الإسلام متكلماً عن القصد في عصر التتار فيقول وكذلك ويربرهم السفيه للفت بالرشيد يحكم على هذه لأصناف، ويقدم شرر المسلمين كإرافصة والملاحدة على خيار المسلمين أهل العلم والإيمان، حتى يولي فصلاً لقصاصه من كان قرب إلى الزندقة والإلحاد وكفر بالله ورسوله. بحيث تكون موفقة للكفار والمدعيين من اليهود والقرمطة والساحرة ورافضة على ما يردون أعظم من غيره ومضطهرون من شريعة الإسلام بما لا بد لهم منه لأمر من هذل من المسلمين حتى إن ويربرهم هذل الخبيث المبتدع المنافق صنف مصنفاً مضمونه «إن النبي ﷺ رضي الله عنده اليهود والنصارى وأنه لا سكر عليهم ولا سموم ولا يهود عن دينهم ولا يؤمرى بالاسفال إلى الإسلام» و سئل بحيث الحاهر يقول به تعالى



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

### في سورة الكافرون

﴿ قُلْ يَا كُفْرُوكَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۖ وَلَا أَنتُمْ عِبُدُونَ مَا أَعْبُدُ ۖ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ ۖ وَلَا أَنتُمْ عِبُدُونَ مَا أَعْبُدُ ۚ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۚ ﴾<sup>(١)</sup>

وزعم أن هذه الآية تقتضي أنه يرصى دينهم، قال وهذه الآية محكمة ليست منسوحة.. ص ٢٨٨ ٢٨٩ الفتاوى الكبرى.

فسبحان الله، أليس مصنف ورير يتار هو نفس مصنف «الإخاء الديني» و«مجمع الأديان»؟ بل الأخير أقطع وأجرم.

### مجموعة فتاوى ابن تيمية تفيد في هذا العصر

ومن هنا يحذر بنا أن ننقل بعض فتاوى ابن تيمية هي حكم هؤلاء... وكما قد ذكرنا فتواه في حكم بلدة «ماربين» التي كان يحكمها التتار بقوانين تجمع ما بين شريعة اليهود والبصري وحرماً من الإسلام وجرأ من العقص والهوى فقال أما كونها دار حرب أو سلم فهي مركبة فيها المعنيين ليست بمنزلة دار السلم التي تسري عليها أحكام الإسلام لكون جندها مسلمين، ولا بمنزلة دار لحرب التي أهلها كفار بل هي قسم ثالث يعامس المسلم فيها بما يسنحه، ويفاتل الحارح عن شريعة الإسلام بما يستحقه.

ما هو حكم إعانتهم ومساعدتهم؟

يقول شيخ الإسلام من نيمية رداً على هذا السؤال ص ٢٨٠ باب الجهاد وإعانة الحارحين عن شريعة دين لإسلام محرمة، سواء كانوا أهل «مردين» أو

(١) لايت ٥١ من سورة الكافرون



## ص كتاب العرضة الغائبة

غيرهم والمقيم بها إن كان عاجزا عن إقامة دينه وجبت الهجرة عليه وإلا ستحبت ولم تحب ومساعدتهم لعدو المسلمين بالأنفس والأموال محرمة عليهم، ويحب عليهم الإقلاع عن ذلك بأي طريق مكنهم من تغيب أو تعريض أو مصابغة فإذا لم يكن بأهجرة تعسست. وضيف اس تنمية قاصدا أهالي ماريين الذين يعاونون «انتار السلطنة الحاكمة»

ولا يحل سبهم عموما بالنفاق، بل لسب والرمي بالنفاق يقع على الصفات المذكورة في الكتاب والسنة. فندحر فيها بعض أهل ماريين وغيرهم. أي ليس كلهم

### حكم الجنود المسلمين الذين يرفضون الخدمة في جيش التتار

ص ٢٨٠ مسألة (٥١٣) هي رجل حدي وهو يريد ألا يخدم. «الجواب». إذا كان للمسلمين به منفعة وهو قادر عليها لا ينبغي له أن يترك ذلك لغير مصلحة راجعة على المسلمين.. بل كونه مقدما في الجهد الذي حبه لله ورسوله أفضل من التطوع بالعبادة كصلاة التطوع والحج التطوع وصيام التطوع والله أعلم.

### حكم أموالهم

مسألة (٥١٤) إذا دخل التتار الشام وبهوا أموال الصاري والمسلمين ثم نهب المسلمون التتار وسبوا القتل منهم. فهل المأخوذ من أموالهم وسبهم حلال أم لا؟ «الجواب». كل ما أخذ من التتار بخمس وبماح الانتفاع به. «ومعنى يحمس أي غنيمة».

### حكم قتالهم

بقول اس سيمية في ص ٢٩٨ مسألة (٢١٧) قال لدر الدين قدمو إلى بلاد الشام وحب بالكتاب والسنة فإن الله يقول في الفرق (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) والدين هو لصاعة فإذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير



## العساوى الإسلامية - الجزء الأول

« وجب القتال حتى يكون الدين كله لله ولهذا قال الله تعالى

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آتُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَقَّ الْوَعْدِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ »

فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » (١)

وهذه الآية نزلت في أهل لصفاء دخلوا في الإسلام ولنزمو الصلاة و لصيام، ولكن متنعو عن ترك الربا، بين الله أنهم محاربون له ورسوله فإذا كان هؤلاء محاربين لله ورسوله يجب جهادهم فكيف بمن يترك كثيراً من شرائع الإسلام أو أكثرها كالنار وقد تفق عماء المسلمين على أن الصائفة لمتنعه إذا منعت عن بعض الواجبات الإسلامية الصاهرة فإنه يجب قبالتها إن تكلموا بالشهادتين، وامتنعو عن الصلاة والركاة و صيام شهر رمضان و حج البيت العتيق و عن الحكم بينهم بالكتاب و السنة. أو عن تحريم الفواحش و الخمر، و بكاح دوان المحارم، و سنحلال ذوات البعوض والأموال بغير الحق، أو الرب و الميسر، و الجهاد للكفار، أو عن صربهم الجزية على أهل الكتب وبحو ذلك من شرائع الإسلام فيهم يقاتلون عليها حتى يكون الدين كله لله. وقد ثبت في الصحيحين أن عمر بن الخطاب بكر في ما عني لركاه، قال له أبو بكر كيف لا أفعل من ترك لحقوقي التي أوجبها الله ورسوله وإن كان قد أسلم كلركاة وقال له فإن الزكاة من حقها والله لو معوي عقال بغير كابو يؤدونها لرسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها.

قال عمر فما هو إلا أن رأيت قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعلمت أنه الحق. وقد ثبت في الصحيح عبر مرة أن النبي ﷺ ذكر الحورج وقال فيهم (يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية وإنما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم حراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة لن أدركتهم لأقتلهم قتل عاد).

(١) من الانبياء ٢٧٨، ٢٧٩ من سورة اسقرة.



## نص كتاب الفريضة العائبة

وقد اتفق لسلف والائمة على قتل هؤلاء الذين قاتلهم علي من اسي صالب رضي الله عنه ومارال لمسمون في صدر خلافه بني أمية وبي لعاس مع لأمرأ وإن كنوا ظلمة وكان لحجاج وبوانه ممن يقاتلهم فكل أمة المسمين يمرون بقتالهم. والتار وأشاههم « أمثال حكاه اليوم » أعظم حروحا عن شريعة الإسلام من ماسعي الركاة و لخوارح من أهل لطاف الذين امتنعوا عن برل الرب فمن شك في قتالهم فهو اجهل الناس سدين الإسلام وحتت وجب قتالهم قولوا وإن كان ففهم المكره.

### هل قتالهم قتال بغي؟

يقول بن تيمية ص ٢٨٢ باب الجهاد وقد يذوهم البعض أن هؤلاء السار من أهل البعي المتأولين ويحكم ففهم بمثل هذه الأحكام كما أدخل في هذا لحكم مانعي لزكاة والحوارج وسعين فساد هذا التوهم إن شاء الله ويقول ابن تيمية في ص ٢٩٦ كما قال النبي ﷺ في لحدث لصحيح (من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد. ومن قتل دون حرمة فهو شهيد) فكيف بقتال هؤلاء لخارجين عن شرائع الإسلام المحاربين لله ولرسوله اسبر صولهم وبغبهم قل ما ففهم، فإن قتال المعتدين الصائين ثبت بالسنة و لإحما ع وهؤلاء صائلون معتدون على مسلمين في أنفسهم وموالهم وحرمتهم من شر البغاة المتولين الظلمين ولكن من زعم أنهم يقاثلون كما تفاتر لبغاة المتأولون فقد أخط خصاً قبيحا وصل ضلالاً بعيداً ، فإن أهل ما في البغاة المتولين أن يكون لهم نؤوس سائع خرجوا به. ولهذا قالوا إن الإمام يرأسلهم، فإن ذكروا شبهة ببها وإن ذكروا مظمة أر لها، فأي شبهة لهؤلاء المحاربين لله ورسوله الساعين في الأرض فساد الخارجين عن شرائع الدين؟ ولا ريب انهم ليفولون أنهم أقوم سدين الإسلام علم وعملا من هذه الطائفة.



## حكم من والاهم ضد المسلمين

بقول ابن تيمية في ص ٢٩١ باب لجهاد كل من كفر إليهم من أمراء العسكر وغير الأمر، فحكمه حكمهم، وفيهم من لردة عن شرع الإسلام بقدر ما رتدوا عنه من شرع الإسلام، وإذا كان أسلف قد سموا بمنعي الزكاة مرتدين مع كونهم يصومون ويصون ولم يكونوا يقاتلون جماعة المسمين فكيف بمن صار مع أعداء الله ورسوله قاتلاً لمسمين؟ ويقول ابن تيمية ص ٢٩٣ وبهذا يتبين أن من كان مسمياً لأصل هو شر من لترك الدين كانوا كفاراً، فإن لمسلم الأصلي إذا ارتد عن بعض شرائعه أسوأ حالاً ممن لم يدخل بعد في تلك الشرع متفقاً أو متصوفاً أو تاحراً أو كاتماً أو غير ذلك، فهؤلاء شر من التارك الذين لم يدخلوا في تلك الشرع وأصروا على الكفر ولهذا حدد المسمون من صرر هؤلاء على الدين ما لا حدوده من صرر أولئك، وينقادون للإسلام وشرع الله وطاعة الله ورسوله أعظم انقياد من هؤلاء الذين ارتدوا عن بعض الدين ووافقوا في بعض وإن تظاهروا بالأسباب إلى العلم والإيمان.

## حكم من يخرج للقتال في صفهم مكرها

بقول ابن تيمية ص ٢٩٢ يُصَبَّ قَبْلَهُ لَا يَنْصَحُ إِلَيْهِمْ طَوْعاً مِنَ الْمَظْهَرِينَ الْإِسْلَامَ إِلَّا مُنَافِقٌ أَوْ زَنْدِيقٌ أَوْ فَاسِقٌ فَاحِرٌ وَمَنْ أُخْرِجُوهُ مَعَهُمْ مَكْرَهاً فَإِنَّهُ يَنْتَ عَى نَيْتِهِ وَبَحْرَ عَيْبِهِ أَنْ يَقَاتِلَ الْعَسْكَرَ جَمِيعَهُ إِذْ لَا يَمِيرُ الْمَكْرَهُ مِنْ غَيْرِهِ.

## تحذير للمكره

ويقول ابن تيمية محذراً المكره هي ص ٢٩٥ باب لجهاد المكره على القتال في لفظة لبس له أن يقال بر عليه إفساد سلاحه وأن يصبر حتى يقتل مطلوباً، فكيف بالمكره على قتال المسمين مع الطائفة الحارحة عن شرائع الإسلام كما نعي الزكاة والمرسين وحوهم؟ فلا ريب أن هذا يجب عليه إذا أكره



على الحضور أن لا يقاتل وإن قتله المسلمون.. وإن أكرهه بالقتل ليس حفظ نفسه بقتل باب المعصوم أولى من العكس، فليس له أن يظلم غيره فيقتله لئلا يقتل هو.

## أراء وأهواء

ولكن هناك اراء في الحقل لإسلامي لإزالة هؤلاء الحكم وإقامة حكم الله عز وجل فما قدر هذه الآراء من الصحة؟

## الجمعيات الخيرية

هناك من يقول إننا نقيم جمعيات تابعة للدولة تدفع الناس إلى إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وأعمال الخير، والصلاة والركعة وأعمال الخير تلك أوامر من الله عز وجل لا يحب عليا التهريب فيها ولكن إذا تساءلنا هل كل هذه الأعمال والعبادات هي التي سوف تقيم دولة الإسلام؟ فالاجابة الفورية بدون أدنى تفكير هي.. لا. هذا بالإضافة إلى أن هذه الجمعيات خاضعة أصلا للدولة ومقيدة سجلاتها وتسير بأوامرها.

## الطاعة والتربية وكثرة العبادة

وهناك من يقول إن عليا أن يشغل بصاعة الله وببرية المسمين وعليها بالاجتهاد في العبادة لأن كل هذا الذل الذي نعيش فيه من ذوبنا ومن أعمالنا سلط عليا، ويستدل أحيانا بالحكمة القائلة عن مالك بن دينار يقول الله عز وجل أنا لله ملك الملوك ملوك بني فممن طاعني جعلتهم عليه رحمة ومن عصاني جعلتهم عليه نقمة فلا تشغلوا أنفسكم بسب الملوك ولكن توبوا إلي أعصمهم عليكم. والحقيقة من طن أن هذه الحكمه هي ناسحه لفريضة لجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقد أهلب نفسه وأهلك من أطاعه واستمع له.. ومن







## الغياور الإسلامية - الجزء الأول

والإسلام لا يتصر بالكثرة فالحه سبحانه وتعالى يقول

﴿ كَمْ مِّنْ فِئَةٍ قَبِيلَةٍ عَدَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾<sup>(١)</sup>

ويقول سبحانه

﴿ وَيَوْمَ حُتِّيْ بِذِئَابِنَا كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شِئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾<sup>(٢)</sup>

ويقول ﷺ (وليرعن سه الهينة من قلوب أعدائكم وليقذفن في قلوبكم الوهن) وذلك بعد أن سألوه ﷺ أو من قلة نحن يومئذ يا رسول الله؟ قال ( بل أنتم يومئذ كثير ولكن غناء كغناء السيل).

ثم كيف تنجح الدعوة هذا النجاح العريض وكل الوسائل الإعلامية الآن تحت سيطرة الكفرة والفسقة و محاربين لدين الله؟ فالسعي لمفيد حقا هو من أجل تحرير هذه الأجهزة الإعلامية من أيدي هؤلاء . ومعلوم أنه بمجرد النصر والتمكين تكون هناك استجابة فيقول سبحانه وتعالى

﴿ إِذْ جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۖ ﴾<sup>(٣)</sup>

ويجدر بنا في استعراض هذه النقطة الرد على من يقول إنه لابد أن يكون الناس مسلمين حتى يطبق لإسلام عليهم كي يسحبوا له وكي لا يفشل في

(١) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٢٥ من سورة النوبة.

(٣) الانبار ١ و٢ من سورة البصر



تطبيقه والذي يتشدد بهذا الكلام فهو إنما يتهم الإسلام بالنقص والعجز دون أن يشعر بهذا الدين صالح لتطبيق في كل زمن ومكان وقادر على تفسير المسلم والكافر والعاسق والصالح والعالم والجاهل. وإذا كان الناس يعيشون تحت أحكام الكفر فكيف بهم إذا وجدوا أنفسهم تحت حكم لإسلام الذي هو كله عدل. وقد خطأ الفهم من يفهم كلامي هذا بمعنى الوقف عن الدعوة «دعوة الناس إلى الإسلام»، فالأساس هو أن تأخذ الإسلام ككل ولكن ذلك رد على من جعل قصينه هي تكوين لقاعدة العريضة و شعل عن الجهاد بل من أجها توقفه وعطله.

## الهجرة

وهناك من يقول إن لطريق إقامة الدولة الإسلامية هو الهجرة إلى بلد آخر وإقامة الدولة هناك ثم العودة مرة أخرى فاتحين، ولتوفير جهد هؤلاء فعليهم أن يقيموا دولة لإسلام ببدهم ثم يخرجوا منها فاتحين.. ومن هذه الهجرة شرعية أم لا؟ للإجابة على هذا السؤال ندرس أنواع الهجرة الواردة في السنة في تفسير حديث (من كانت هجرته إلى الله ورسوله كانت هجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها هجرته إلى ما هاجر إليه)، يقول ابن حجر والهجرة إلى الشيء الانتقال إليه عن غيره، وفي الشرع ترك ما بهي الله عنه» وقد وقعت في الإسلام على وجهين

الأول، الانتقال من دار الخوف إلى دار الأمن، كما في هجرتي الحبشة، وابتداء الهجرة من مكة إلى المدينة.

الثاني، الهجرة من دار الكفر إلى دار الإيمان وذلك بعد أن استقر النبي ﷺ بالمدينة، وهاجر إليه من أمكه ذلك من المسلمين ولا عجب في ذلك فإن هناك من يقول إنه سوف يهاجر إلى الجبل ثم يعود فيلتقي بفرعون كم



فعل موسى وبعد ذلك يخسف الله بفرعون وحنوده الأرض.. وكل هذه  
السطحات ما تحت إلا من حراء ترك الأسلوب الصحيح والشرعي  
الوحيد لإقامة الدولة الإسلامية. إذن فما هو الأسلوب الصحيح؟ يقول  
الله تعالى

﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ  
وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ سَرٌّ لَّكُمْ ﴾ (١)

ويقول سبحانه

﴿ وَقَتُلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾ (٢)

### الانشغال بطلب العلم

وهناك من يقول إن لطريق الان هو الانشغال بطلب العلم، وكيف حاهد  
ولسنا على علم، وطلب لعلم فريضة، ولكننا لم نسمع بقول واحد يبيح ترك أمر  
شرعي و فرص من فرائض الاسلام بحجة لعلم، خاصة إن كان هذا العرض هو  
لجهاد، فكيف ترك عرض عن من اجر عرض كعبه ثم كيف يدعى أن نكون قد  
نعلمنا أقل السنن والمسحبات ونسائي بها ثم سرت فرص عصمه الرسول ﷺ، ثم  
لذي تعمق في العلم إلى درجة أنه عرف لصعبره و لكبرة كيف بمر عليه قدر  
الجهاد وعقوبه تأخيريه أو العنصر فيه ومن يقول إن لعلم جهاد عليه أن يعلم أن  
لعرض هو القتال لأن الله سبحانه وتعالى يقول (كتب عليكم قتال) ومعصوم أن

(١) من الآية ٢١٦ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الأنفال



## نص كتاب الفريضة الغائبة

رحل شهد الشهادتين بين يدي رسول الله ﷺ، ثم نزل ميدان لقتال، فقاتل حتى قتل قبل أن يفعل شيئاً سواً في العلم أو في العبادة فبشره رسول الله ﷺ بهذا العمل القليل بالأجر الكثير، وحدود العلم أن من علم فرضية الصلاة فعليه أن يصلي، ومن علم فرضية الصيام فعليه أن يصوم كذلك، ومن علم فرضية الجهاد فعليه أن يحاهد ومن بصرح بعدم علمه بأحكام الجهاد فعليه أن يعرف أن أحكام الإسلام سهلة وميسرة لمن أحلص النية له، فعلى هذا أن يبوي الجهاد في سبيل الله، وبعد ذلك فأحكام الجهاد تدرس بسهولة ويسر وفي وقت قصير قصير جداً، ولا أمر لا يحتاج إلى مستقاة. ومن أراد أن يزداد من العلم فوق هذا الحد فليس هناك حكر على العلم فالعلم متاح للجميع أما تأخير الجهاد بحجة طلب العلم فتلك حجة من لا حجة له.. وهناك محاهدون منذ بداية دعوة النبي ﷺ وهي عصور التابعين حتى عصور قريبة لم يكونوا علماء وفقح الله على أيديهم أمصاراً كثيرة ولم يحتجوا بطلب العلم أو بمعرفة عم الحديث وأصول الفقه، بل إن الله سبحانه وتعالى جعدهم على أيديهم مصراً للإسلام لم يقم به علماء الأزهر يوم أن دخل دسبون وحوده الأزهر بالخل والغال، ماذا فعلوا بعلمهم أمام نبت المهزلة.. فاعلم ليس هو السلاح، الحاد ولفاصع الذي سوف يقطع دابر الكافرين ولكن هذا السلاح لذي ذكره لنا المولى عز وجل في قوله

﴿ فَتَوَهَّأُ لُعَدَّتْهُمْ رَنَنُ رَبِّكَ وَخَرَّهٖ وَسُجُرُكُمُ عَلَيْهِمْ وَيَسْفُ صُدُورُ قَوْمٍ

مُؤْمِنِينَ ۝ ١١ ۝

وبحر لا تحفر قدر لعم و بعفاء من ساء به ولكن لا يحج به في الحل عن فرائض شرعها الله.

(١) من الآية ١٤ من سورة التوبة





## بيان أن أمة الإسلام تختلف عن الأمم الأخرى في أمر القتال

يوضح به تعالى أن هذه الأمة تختلف عن الأمم الأخرى في أمر القتال ففي الأمم السابقة كان الله سبحانه وتعالى ينزل عذابه على الكفار وأعداء دينه بالسيف الكونية كالخسف والفرق والصيحة و لربح.. وهذا الوضع يختلف مع أمة محمد ﷺ والله سبحانه وتعالى يحاطبهم قائلاً لهم

﴿ قَتِلُوهُمْ يُغْدِيَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَتُجْرَهُمْ وَيُضْرَبُونَ عَلَيْهِمْ وَيُشْفَى صُدُورُ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴾ (١)

أي أنه على المسلم أولاً أن ينفذ الأمر بالقتال بيده ثم بعد ذلك يتدخل الله سبحانه وتعالى بالسيف الكونية وبذلك يتحقق النصر على أيدي المؤمنين من عند الله سبحانه وتعالى.

## الخروج على الحاكم

جاء في صحيح مسلم بشرح النووي عن جارية بن أني أمة قال دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض فقلت حدثتُ، أصحك به يحدث بفتح الله به سمعته عن رسول الله ﷺ. فقال دعانا رسول الله ﷺ فسمعناه فكان فيما أخذ علينا أن يُعِذَنا على السمع والطاعة في مشصنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثره علينا وأن لا ينزع الأمر أهله قال (إلا أن يروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان). وبواح أي صاهر. والمراد بالكفر هنا المعاصي. معنى عندكم من الله فيه برهان أي تعلمونه من دين الله ويقول النووي في شرح الحديث قال القاضي عياض أجمع العلماء على أن الإسماع لا تعتقد بكفر، وعلى أنه لو طرأ عليه لكفر بعزل. قال

(١) من لانه ١٢ من سورة النوبة



## نص كتاب العريضة العائنة

وكذا لو ترك إقامة الصلوات والدعاء إليهم، وكذب قال عبد حمهورهم البدعة. قال  
وقال بعض البصريين تنعقد له ويستدام له لأنه مثول. قال القاضي لو صراً عليه  
كفر وتعبير بشارع أو بدعة حرج عن حكم بولاية وسقطت طاعته ووجب على  
المسلمين القيام عليه وحجسه ونصب إمام عدا في أمكهم ذلك فين لم يقع ذلك إلا  
لصانعة وحب عليهم لقيام بحجم الكافر. «صحيح مسلم - باب لجهد» وهذا باب  
هو أيضاً رد على الفاتلين بأنه لا يحوز القتال إلا بحب خليفة أو أمير

ويقول ابن تيمية كل طائفة حرحت عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة  
المتواترة فإنه يجب قتالها باتفاق أئمة المسلمين وإن تكلمت بالشهادتين.

( لفتاوى الكرى باب الجهاد ص ٢٨١ )

## العدو القريب والعدو البعيد

وهذا قول ابن ميثم الجهاد اليوم هو تحرير القدس كارض مقدسة،  
ولحقيقته ان تحرير الاراضي لمقدسة أمر شرعي واجب على كل مسلم ولكن  
رسول الله ﷺ وصف المؤمن بأنه كبس فطن بي أنه يعرف ما ينفع وما يضر  
ويقدم لحول الحسنة الجبرية وهذه بقصة تسليزم توصيحي الاتي

أولاً: إن قتال العدو القريب أولى من قتال العدو البعيد.

ثانياً: إن رماء المسمين لتي ستعرف حتى وإن تحقق النصر فالسؤال الآن  
انصر لصالح الدولة الإسلامية لقائمة؟ أم أن هذا البصر هو لصالح  
الحكم لكافر الفائم وهو تثبيت لأركان الدولة الخارجة عن شرع الله  
وهؤلاء الحكم إنما ينتهزون فرصة أفكار هؤلاء المسمين الوطنية في  
تحقيق أغراضهم غير إسلامية وإن كان ظاهرها الإسلام فالقتال يجب  
أن يكون تحت راية مسلمة وقيادة مسلمة ولا خلاف في ذلك.



## العتاوى الإسلاميه - الجزء الأول

ثالثاً: إنَّ سُدى وجود الاستعمار في بلاد الإسلام هم هؤلاء الحكام فالبناء بالقضاء على الاستعمار هو عمل غير مجد وغير مفيد وما هو إلا مصيعة لوقت.

فعلينا أن نركز على قضيتنا الإسلامية وهي إقامة شرع الله أولاً في بلدنا وحمل كلمة الله هي العليا.. فلاشك أن ميدان الجهاد الأول هو اقتلاع تلك القيادات الكافرة واستبدالها بالنظام الإسلامي الكامل ومن هه تكون الانطلاقة.

### الرد على من يقول إن الجهاد في الإسلام للدفاع فقط

ويجدر بنا في هذا الصدد الرد على من قال إن الجهاد في الإسلام للدفاع وإن الإسلام لم ينتشر بالسيف وهذا قول باطل رده عدد كبير ممن يردد في مجال الدعوة الإسلامية والصواب يجيب به رسول الله ﷺ عندما سئل أي الجهاد في سبيل الله؟ قال (من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله) فالقتال في الإسلام هو لرفع كلمة الله في الأرض سواء هجوماً أو دفاعاً.. والإسلام انتشر بالسيف ولكن في وجه أئمة الكفر الذين حجبوه عن البشر، وبعد ذلك لا يكره أحد.. فوجب على المسلمين أن يرفعوا السيوف في وجوه لقادة الذين يحجبون الحق ويظهرون البطل وإلا لن يصل الحق إلى قلوب الناس. واقرأ معي رسالة النبي ﷺ إلى هرقل . عن ابن عباس في صحيح البخاري وبصها

بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عند الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى - أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام.. أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين فإن توليت فيما عليك إثم لأرسلن

(( قل يا أهل كتبت دعاوى إلى كحمه سواء نينا وننكمز لا نعبد إلا الله ولا

نشرك به شيئا ولا نتحد بعصا عصا أرباباً من دؤن الله ))<sup>(١)</sup>

(١) من الآية ٦٤ من سورة آل عمران



## نص كتاب العرضة العائنه

ونضيف نص رسالة النبي ﷺ إبي كسرى أيضاً بسم الله الرحمن الرحيم  
من محمد رسول الله إني كسرى عظيم فارس.. سلام على من اتبع الهدى وأمن  
بالله ورسوله وشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله  
وأدعوك بدعاء الله فإني أنا رسول الله إلى الناس كافة لأنذر من كان حياً ويحق  
لقول على الكافرين أسلم تسلم فإن أبيت فإن إثم لمجوس عليك. «أخرجه ابن  
جرير عن طريق ابن اسحاق».

وأخرج البيهقي نص رسالة الرسول إلى أهل نجران وهي بسم إله إبراهيم  
وإسحاق ويعقوب من محمد النبي رسول الله إلى أسقف نجران وأهل نجران  
سلام عليكم. فإني أحمد إليكم إله إبراهيم وإسحاق ويعقوب أما بعد فإني أدعوكم  
إلى عبادة الله من عبادة العباد.. وأدعوكم إلى ولاية الله من ولاية العباد.. فإن أبيتم  
فالجزية.. فإن أبيتم فقد أذنتكم بحرب والسلام.

وقد أرسل ﷺ رسائل مشابهة إلى لقوقس وإلى ملك اليمامة وإلى  
المنذر بن ساوى عظيم البحرين، وإلى الحارث بن أبي شمر لغساني، وإلى  
لحارث بن عبد كلال الحميري، وإلى ملكي عمان وغيرهم.

### آية السيف

ولقد تكلم أغلب المفسرين في آية من آيات القرآن وسموها آية السيف وهي  
قول الله سبحانه وتعالى

﴿ فَإِذَا دَسَّخَ الْأَشْهُرُ الْحَرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ  
وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ﴾<sup>(١)</sup>

(١) من الآية ٥ من سورة التوبة



## العناوين الإسلامية - الجزء الأول

قال الحافظ بن كثير هي تفسر الآية قال الصحاح بن مزاحم إنها نسخت كل عهد بين النبي ﷺ وبين لمشركين وكل عقد ومدة وقال لعوفي عن ابن عباس في هذه الآية لم يبق لأحد من المشركين عهد ولا ذمة منذ مر به.

ويقول الحافظ محمد بن أحمد بن محمد بن حري، الكلبي صاحب تفسر لتسهر لعلوم التنزيل ونقدم هنا ما جاء من نسحه مسألة الكهر و لعفو عنهم وإعرض والصبر على آذاهم بالامر بقتلهم ليعني ذلك عن تكراره هي مواضع فيه وقع منه في القرآن مائة وأربع عشرة آية من أربع وخمسين سورة نسخ ذلك كله بقوله: ((فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم))

وقوله. ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾<sup>(١)</sup>

وقال لحسين بن فضل فهو هي آية اسيف سحب هذه كل آية في القرآن فيها ذكر لإعرض و لصبر على أذى الأعداء، فالعجب ممن يستدل بالآب المسوحة على ترك القتال و لجهاد.

وقال لإمام أبو عبد الله محمد بن حزم المتوفى سنة ٤٥٦هـ في الناسخ والمنسوخ «باب لإعراض عن لمشركين» هي مائة وأربع عشرة آية في ثمان وأربعين سورة نسخ اكل بقوله عر وجل ((فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم)) وسندكرها في مواضعها إن شاء الله تعالى.. انتهت

ويقول الإمام المحقق أبو القاسم هبة بن سلامة «اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم» الآية الثالثة هي الآية الثالثة وهي الناسخة ولكن نسخت من القرآن مائة آية وأربعين وعشرين ثم صار آخرها الناسخا لأولها وهي قوله تعالى ((فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فلو سبيلهم)) ((كتاب لناسخ والمنسوخ)).

(١) من الآية ٢١٦ من سورة البقرة



## فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب

وقال لسدي والصحاح إن آية السيف مسبوخة بآية ((فإذا لقيتم الذين كفروا  
فصرب لرفأ حتى إذا ثختموهم فشربوا الوناق فأما مذ بعد وإم فداء)) وهي  
سدي على المشركين من آية السيف وقال قتادة بالعكس ولا أعلم أحدًا خالف القول  
بالمسوح سوى السيوطي قال في كتاب لاتفق الأمر حين تضعف والقلة بالصر  
وبالصفح ثم نسخ بإيجاب القتال وهذا في حقيقة ليس نسخ بل هو من قسم  
المسأ كما قال تعالى ((و نساها))<sup>(١)</sup> فالمنسأ هو الأمر بالقتال إلى أن يفوى  
لمسلمون وهي حال تضعف يكون لحكم وجوب الصر على الأذى وبها تضعف  
ما بهج به كثيرون من أن الآية هي لك مسبوخة بآية السيف وليس كذلك بل هو  
المنسأ وقال بكر جماعة أن ما ورد من الحطب والتوقيت والغلبة مثل قوله في  
السفرة ((فاعفوا و صفحوا حتى يأتي الله بأمره))<sup>(٢)</sup> حكم غير مسوح لأنه مؤهل  
بأنجل. انتهى كلام السيوطي.

وبالرغم من مخالفة السيوطي لكل الأقوال السابقة مما لا مدع محالاً للشك بأن  
الصواب هو الأخذ بالقول الأول. فالإصافة إلى ذب فإنه قد أحصأ في فهم أن لقول  
بعدم نسخ آيات العفو والصفح يعني تعطيل فريضتي الجهاد و لأمر بالمعروف  
و لنهي عن المنكر.. أو إسقاط فرض الجهاد فرسول الله ﷺ يقول (لجهد مضر  
إلى يوم القيامة) ويقول الأستاذ عبدالوهاب خلاف في كتاب علم أصول الفقه ص  
٢٢٧ فإن كونه ماصياً إلى يوم القيامة يدل على أنه باقٍ ما بقيت الأسباب.

ونعصير الجهاد بحجة النسب ليس إيقافاً للعرو فقط ولكنه إيقاف لنية العزو  
أيضاً وخطورة ذلك في قول رسول الله ﷺ «من لم يغز أو تحدثه نفسه بالغزو

(١) من الآية ١٠٦ من سورة اسقرة (على مرعة ابن كثير وأبي عمرو).

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة البقرة



ما من مينة جاهلية). والأمر المتفق عليه أن المسلمين كي يجاهدوا لا بد لهم من قوة ولكن كيف تتحقق هذه القوة وأنت معطل لعرض جهاد الله سبحانه وتعالى يقول ((ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدته ولكن كره الله انبعاثهم فثبطهم))<sup>(١)</sup> فكونك لا تريد الخروج يتلوه تركك لعدة، فالمسلم الذي أوقف فرض الجهاد أنى له أن يأخذ بأسباب القوة. ويقول ﷺ (إذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة، وتركوا الجهاد في سبيل الله، وأخذوا أذناب البقر أنزل الله عليهم من السماء بلاء، فلا يرفعه عنهم حتى يراجعوا دينهم).

### مواقف المسلمين في القتال

جيوش المسلمين على مر العصور قليلة العدد والعدة ويواجهون جيوشاً أضعافهم، ويحتج البعض بأن تلك خصوصية للرسول ﷺ وصحابته الكرام والرد على ذلك هو أن وعد الله بالنصر دائم ما امت السموات والأرض، ومن الممكن أن تطلع على ما حدث مع ظهير الدين بابر الذي واحه الملك الهندوكي «دانا سنحي» وجيشه عشرون ألفاً وجيش الملك الهندوكي مائتا ألف واستصر القائد المسلم بعد توبته عن شرب الخمر.. وغيره كثيرون.

### المجتمع المكي والمجتمع المدني

وهناك من يدعي أننا نعيش في مجتمع مكي مجتهداً في ذلك كي يحصل على رخصة بترك الجهاد في سبيل الله، فإن من يضع نفسه في مجتمع مكي لكي يترك فريضه الجهاد فعليه أن يترك الصوم والصلاة، وأن يأكل الربا لأن الربا لم يحرم إلا في المدينة.. والصواب هو أن مكة هي فترة نشأة الدعوة وقول الله سبحانه وتعالى ((اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً))<sup>(٢)</sup> قد سسخ كل هذه الأفكار التثبيطية بحجة أننا مكيون فنحن لا نبدأ كما بدأ

(١) من الآية ٤٦ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ٣ من سورة المائدة.



إسبي ﷺ ولكن دأخذ بما انتهى به الشرع.. ونحن لسنا في مجتمع مكى وليسنا أيضا في مجتمع مدني، ولكي تعرف المجتمع الذي يعيش فيه رجع فصل الدر التي يعيش فيها».

### القتال الآن فرض على كل مسلم

والله سبحانه وتعالى عندما فرض الصيام قل ((كتب عليكم الصيام))<sup>(١)</sup> وهي أمر القتل قل ((كتب عليكم القتال)) أي أن لقتال فرض وذلك رد على من قال إن الفرض هو الجهاد، ومن هنا يقول إسبي إذا قمت بواجب الدعوة فقد أدت الفرض لأن ذلك جهاد. وإذا خرجت في صلب العلم فأن في سبيل الله حتى رجع بنصر الحديث فبذلك فقد أدت الفرض. فالفرض واضح بالنص القراني أنه القتل أي المواجهة و لدم. والسؤال الآن متى يكون الجهاد فرض عين؟ يتعين الجهاد في ثلاثة مواضع:

أولاً: إذا التقى الزحفان وتقاتل الصفاان حرم على من حضر الانصراف ويعين عليهم المقام لقوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا وذكروا الله كثيرا»<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى ((يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم لأربار))<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: إذا نزل الكفار بلد تعين على أهله قتالهم ودفعهم

ثالثاً: إذا استنفر الإمام قوماً لزمهم النفير لقوله تعالى ((يا أيها الذين آمنوا، ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله أثألتم إلى الأرض أرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل

(١) من الآية ١٨٣ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٤٥ من سورة الأنفال.

(٣) الآية ١٥ من سورة الأنفال.



## العساوي الإسلامية - الجزء الأول

إلا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قلوبكم غيركم ولا تتصروه شيئاً وانه على كل شيء قدير<sup>(١)</sup> وقال ﷺ « إذا استغفرتم فانفروا » انتهى .  
وبالنسبة للأقطار الإسلامية فإن العدو بقوم هي ديارهم بل أصبح العدو بمثابة رماح لأموالهم ، وذلك العدو هم هؤلاء الحكم الذين اترعوا قيادة المسلمين ومن هنا فجهادهم فرص عين ، هذا بالإضافة إلى أن الجهاد الإسلامي اليوم يحتاج إلى قطرة عرق كل مسلم .

واعلم أنه إذا كان الجهاد فرض عين فليس هناك استثناءان للوالدين في الخروج للجهاد كما قل لعقهاء فمثله كمثر الصلاة والصوم .

### مراتب الجهاد وليست مراحل الجهاد

الواضح أن لجهاد اليوم فرص عين على كل مسلم ودارع من ذلك محد أن هناك من يحتاج بأنه يحتاج إلى تربيته نفسه وأن الجهاد مراحل فهو مازال في مرحلة جهاد النفس ويستدل على ذلك بقول الإمام بن القيم الذي قسم لجهاد إلى مراتب

١- جهاد النفس

٢- جهاد الشيطان .

٣- جهاد الكفار والمنافقين .

وهذا الاستدلال يبيء من خلعه إمام جهاد كامل أو جن فحش . ذلك لأن من القيم قسم الجهاد إلى مراتب ولم يقسمه إلى مراحل .. ولا فعلينا أن نتوقف عن محاهدة لشيطان حتى ستهي من مرحلة جهاد النفس والحقيقة أن الثلاثة مراتب تسير سوياً في خط مستقيم ونحن لا نكرر أن قواها إيماناً وأكثر محاهدة لنفسه ، أكثر تباتاً .. ولكن من يدرس السيرة يجد أنه عندما يبدي مادي لجهاد كان لجميع يعرف في

(١) الايتين ٢٨ و ٢٩ من سورة التوبة



سبح لله حتى مرتكبي الكيرة وحديثي لعهد ب الإسلام ويروى أن رجلاً أسلم أثناء القتال ويرى في المعركة فقتل شهيداً فقال ﷺ (عمل قيس وأجر كثير).

وقصة أبو محجن الثقفي الذي كان يذم الخمر وبلاؤه في حرب فارس مشهور وذكر ابن القيم أن حديث رجعت من جهاد لأصغر إلى جهاد الأكبر، قيل ما الجهاد الأكبر رسول الله قال (جهاد النفس) أنه حديث موضوع وما قصد موضع هذا الحديث إلا النهي من شأن القتال بالسيف لشغل المسمين عن قتال الكفر والمنافقين.

### خشية الفشل

وهذا قول بنا نخشى أن يعيم لدوله ثم بعد يوم أو يومين يحدث رد فعل مصاد بقصي على كل ما أنجزته.

ولرد على ذلك هو أن إقامة لدولة الاسلاميه هو تفيد الامر لله وليس مصالح بالبناء والذي يتشدد بهذا القول لدى لا فائدة من وراءه لا تثبيط المسلمين عن تدينه واحبهم الترعى بإقامة شرع الله قد نسي أنه بمجرد سقوط الحكم الكافر فكل شيء سوف يصبح بأيدي المسلمين مما يستحيل معه سقوط الدولة المسماة. ثم إن هو بين لإسلام ليس قاصرة ولا ضعيفة عن إحصاء كل مفسد في الارض خارج عن أمر الله.. وبالإضافة إلى ذلك فإن قوس الله كلها عدل لن نجد سوى كل شرجب حتى ممن لا يعرف الإسلام ولنوصيح موقف المتفققين هي عدائهم للمسمين لصمئن ادين يحسون الفشل بقول المولى عز وجل في سورة الحشر «ألم تر إلى الذين نافقوا يقولون لإخوانهم ادين كفروا من أهل لكتاب لشأ حرحتم لحررهم معكم ولا نطبع فيكم أحداً أبداً وإن قوتلتهم لننصرنكم و الله يشهد إهم لكاذبون، لنن أخرجوا لا يخرجون معهم ولنن قوتلوا لا نصرونهم ولنن



## العساوى الإسلاميه - الجزء الأول

بصروهم لبول الأدر ثم لا ينصرون»<sup>(١)</sup>. وهذا وعد به فإيهم «النافقين» إن رأوا أن القوة في صف الإسلام سوف يعودون مدعين فلا تتحدع لهذه الأصوات فإيها سرعان ما تخمد وتنطفئ... وموقف المنافقين سوف يكون موقف كل أعداء الإسلام ويقول الله تعالى ((إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم))<sup>(٢)</sup>

### القيادة

وهال من يحتج بعدم وجود قيادة تقود مسيرة الجهاد وهالك من يعق أمر الجهاد بوحود أمير أو خليفة.. ولقائلون لهذا لقول هم الذين ضيعوا القيادة وأوقفوا مسيرة الجهاد والرسول ﷺ يحض المسلمين في حديثه على تكوين القيادات.. يروي أبو داود في كتاب الجهاد قال ﷺ (إذا حرح ثلاثة في سفر فيؤمروا أحدهم) ومن هنا تدرك أن قيادة المسلمين بأيديهم هم الذين يطهرونها ويقول ﷺ (من استعمل على عصابة وفيهم من هو أرصى لله منه فقد خار الله ورسوله وجماعة المسلمين) رواه الحاكم ورمز لسيوحي إلى صحته.

فينبغي أن تكون للأحسن إسلاما ويقول ﷺ لأبي ذر (إنك ضعيف وبها أمانة) ويبغي أن تكون للأقوى والأمر نسبي، وما يستنتجه أن قائد المسلمين يمكن بجاده فليس هناك حجة لمن يدعي فقدان القيادة فإنهم يستطيعون أن يخرجوا من أنفسهم القيادة وإذا كان في القيدة شيء من القصور فما من شيء إلا ويمكن اكتسابه. أما أن نقف بحجة فقدان القيادة فهذا لا يحوز.

وقد نحد فقيها ولكن ليس عدلًا بأحوال الزمان و لقيادة والتنظيم وقد نحد العكس ولكن كل هذا لا يعيد من إيجاد لقيادة وأن نخرج أسسنا لقيادتنا هي وجود

(١) الآيتان ١١ و ١٢ من سورة الحشر.

(٢) من آية ٧ من سورة محمد



الشورى، والنواقص يمكن استكمالها. والآن لم تعد هناك حجة لمسلم في ترك فريضة الجهاد الملقاة على عاتقه فلا بد من لبدء وبكل جد هي تنظيم عملية الجهاد لإعادة الإسلام لهذه الأمة وإقامة الدولة واستئصال طواغيت لا يزيدون عن كونهم بشر لم يجدوا أمامهم من يقمعهم بأمر الله سبحانه وتعالى.

### البيعة على القتال والموت

أخرج البخاري عن سلمة رضي الله عنه قال بايعت النبي ﷺ ثم عدت إلى ظل الشجرة فلم خف الناس عن رسول الله قل (يا ابن لأكوع ألا تسايغ؟) قلت بايعت يا رسول الله. قال (أيضاً) فبايعته الثانية فقلت له يا أبا سلمة على أي شيء كنتم تبايعون يومئذ؟ قال على الموت. وأخرجه أيضاً مسلم والترمذي

وأخرج البخاري أيضاً عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال لما كان من الحرة أتاه أت فقال له إن ابن حظلة يبايع الناس على الموت فقال لا أبايع على هذا أحدا بعد رسول الله ﷺ. وأخرجه أيضاً مسلم في العين ص ١٥ والبيهقي.

والرواية السابقة تفيد جواز البيعة على الموت ولسنا بصدد دراسة موقف عبد الله بن زيد. وهناك فارق بين بيعة الموت والبيعة المطلقة للخليفة فقط وليس معنى ذلك أن أمير الجند لا يطاع فقد قال رسول الله ﷺ من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني) «متفق عليه».

وعن ابن عباس في قوله تعالى ((أطيعوا الله وأطيعوا لرَسُول وأولي الأمر منكم))<sup>(١)</sup> نزل في عبد الله بن حذافة نعتة رسول الله في سرية. أي كان أمير جهاد.

(١) من الآية ٥٩ من سورة النساء.



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

### التحريض على الجهاد في سبيل الله

ولا يحذر على المسلم إلا أن يعد نفسه للجهاد في سبيل الله فرسول الله ﷺ يقول (انصب من نار حرج في سبيل الله لا يخرجك إلا الجهاد في سبيل الله وإيمان بي ورسول الله ﷺ على صامتن أن ادخله الجنة أو رجعته إلى مسكنه، الذي خرج منه نائلاً ما نال من أحر أو عيمة) منفق عليه.

قول ﷺ (من سأل شهادة بصق بطنه في مدرك لشهداء وبنات على فرسه).  
رواه مسلم وسهقي عن أبي هريرة وحاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقل دسي على عمل بعدل لجهاد قل لا احده. قال هل ستنصب إذا حرج المحاهد أن تدخر مسجدك فنقوم ولا نفير ونصوم ولا نفطر، قال ومن يستصيع ذلك؟ قال أنوهريرة أن فرس لجهاد ليسين ينحرك في صولة بكتب له حسبات رواه البخاري. ويقول ﷺ (لستشهد عند الله سبب حصل يغفر به من أول دفعة دم، ويرى مقعده من الجنة، ويجار من عذاب القبر ويامن العز لاكر، ويحيى حبة الإيمان، ويروح من الحور العين، ويشفع في سبعين من أقاربه) (الترمذي).

### عقوبة ترك الجهاد

ترك الجهاد هو لسبب فيما يعيش فيه المسلمون اليوم من ذل ومهانة وتفرق ومزق فقد صق منهم قول المولى عز وجل ((يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله أنأفلتم إلى الأرض أرضيتم بالحياه الدنيا من الآخرة فما متاع الحياه الدنيا في الآخرة إلا قليل. إلا انفروا بعدكم عذاب ألما ويستبدل قوما غيركم ولا تضروه شيئاً والله على كل شيء قدير))<sup>(١)</sup>.

يقول ابن كثير هي نفسبر هذه الآيات هذا شروع في عتاب من تخلف عن رسول الله ﷺ هي عزوه ببول حب طابت الثمار والطلال في شدة الحر وحمرة

(١) الان ٢٨ ٢٩ من سورة ممت



## نص كتاب الفريضة العائبة

أَقِيطُ فَقَالَ تَعَالَى ((بِأَيِّهَا الذِّينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ يَهْرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَأْتِلُمْ إِلَى الْأَرْضِ)) أَي إِذَا دُعِيتُمْ لِلجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ((اتَّقِلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ)) أَي تَكَسَلْتُمْ وَمَلْتُمْ إِلَى الْمَقَامِ فِي الدَّعَةِ وَالْخَفَضِ وَطَيْبِ النِّمَارِ ((أَرْضِيْم بِالْحَبَاهِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ)) مَا لَكُمْ فَعِنْتُمْ رِضَا مَعَكُمْ بِالدُّنْيَا بَدَلًا مِنْ لَآخِرَةٍ ثُمَّ رَهْدَ بِبَارِكِ وَتَعَالَى هِيَ الدُّنْيَا وَرَعْدَ فِي لَآخِرَةٍ فَقَالَ ((فَمَنْ مَنَعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي لَآخِرَةٍ لَا قَلْبِ)) ثُمَّ تَوَعَّدَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ تَرَكَ الْجِهَادَ فَقَالَ ((إِلَّا نَنْفَعُوا بِعَذَابِكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ اسْتَبْعَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَا مِنْ الْعَرَبِ فَتَتَاقَوْا عَنْهُ فَامْسَكَ بِهِ عَنْهُمْ أَقْطَرَ فَكَانَ عَمْدُ بِهِمْ ((وَيَسْتَبْدِلُ قَوْمٌ بِعِرْكُمْ)) أَي لِنَصْرَةٍ بِنِيهِ وَإِقَامَةٍ بِنِيهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى ((وَيَنْ تَتَوَلَّوْا بِسْتَبْدِلُ قَوْمًا عَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْتَالَكُمْ))<sup>(١)</sup> ((وَلَا تَصْرُوهُ شَيْئًا)) أَي وَلَا بَصُرُوا اللَّهَ شَيْئًا بِبَوْلِكُمْ عَنِ الْجِهَادِ وَبِأَفْكُمْ عَنْهُ.

وَيَقُولُ ﷺ «إِذَا صَنَعَ النَّاسُ بِالسَّارِ وَالْدَّرْهَمِ وَنَدِيعُوا بِالْعَيْنَةِ. وَتَرَكَوْا الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَحَذَوْا ذُنُوبَ الْبَقَرِ نَزَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ بَلَاءٌ فَلَا يَرْفَعُهُ عَنْهُمْ حَتَّى يَرَاخَعُوا دِينَهُمْ». وَلَا يَجِبُ عَلَى مُسْلِمٍ أَنْ يَرْصِيَ أَنْ يَكُونَ الْآرَ فِي صَفُوفِ لِسَاءٍ كَمَا أَخْبَرَ عَنْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ جِهَادَهُمْ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

### شبهات فقهية والرد عليها

هناك من بحشى الحول في هذا اسوع من الفحال محجبا بئ الدين يواحهونه هم جنود فيهم المسلم وفيهم لكافر فكيف نقات مسلمين؟ ورسول الله ﷺ يقول بن القاتل والمقتول في البار.

ولقد بعرض شبح الإسلام اس ييمبه لفس لسوال فكنت مسالة من مسائل الفتاوى الكبرى. (٥١٧) في أجنار يمسعون عن قتال لندر ويقولون إن فيهم من يخرج مكرها «والحواب» يقول بن تبمبة فمن شك في قتالهم فهو أجهل الناس

(١) من الآية ٢٨ من سورة محمد.



## العتاوى الإسلامية - الجزء الأول

بدين الإسلام وحيث وجب قتالهم قوتلوا وإن كان فيهم المكره باتفاق المسلمين كما قال العباس لما أسر يوم بدر يا رسول الله إني خرجت مكرهاً فقال النبي ﷺ (أما ظاهرك فكان علينا وأما سريرتك فألى الله) وقد اتفق العلماء على أن جيش الكفار إذا تترسوا أي احتتموا بمن عندهم من أسرى المسلمين وخيف على المسلمين الضرر إذا لم يقاتلوا فإنهم يقاتلون وإن أفضى ذلك إلى قتل المسمين الذين تترسوا بهم، وإن لم يخف على المسلمين ففي جواز القتال المفضي إلى قتل هؤلاء المسلمين قولان مشهوران للعلماء، وهؤلاء المسلمون إذا قتلوا كانوا شهداء ولا يترك الجهاد الواجب لأجل من يقتل شهيداً ومن قتل شهيداً وهو في الباطن لا يستحق القتل لأجل مصلحة الإسلام كان شهيداً.

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال «يفزو جيش هذا البيت فبينما هم ببيداء من الأرض إذ خسف بهم»، فقل يا رسول الله وفيهم المكره؟ فقال «يعتنون على نياتهم» فإذا كان العذاب الذي يرله الله بالجيش الذي يغزو المسلمين يزرله بالمكره وغيره فكيف بالعذاب الذي يعذبهم الله به بأيدي المؤمنين كما قال تعالى ((قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين ونحن نتريص بكم أن يصيبكم الله بعذاب من عنده أو بأيدينا))<sup>(١)</sup> ونحن نعلم أننا لا نقدر على التمييز بين المكره وغيره، فإذا قتلناهم بأمر الله كنا في ذلك مأجورين ومعدورين وكنوا هم على نياتهم فمن كان مكرهاً لا يستطيع الامتناع فإنه يحشر على حسب نيته يوم القيامة، فإذا قتل لأجل قيام الدين لم يكن ذلك بأعظم من قتل من يقتل من عسكر المسلمين، وأما إذا هرب أحدهم فإن من الناس من جعل قتالهم بميزة قتال البغاة المتولين، وهؤلاء إذا كان لهم طائفة ممتنعة، فهل يحوز اتباع

(١) من الآية ٥٢ من سورة التوبة.



## نص كتاب الفريضة الغائبة

مدبرهم وقتل أسيرهم والإحهاز على جريحهم؟ على قولين للعلماء مشهورين فقل  
ولا يجهر على حريح ولا يقتل أسير وقيل بل يفعل ذلك لأنه يوم الجمل لم يكن لهم  
طائفة ممتنعة وكن المفصود من القتال دفعهم فما اندفعوا لم يكن إلى ذلك حاجة  
بمنزلة دفع الصائل. وقد روي أنه يوم الجمل وصفين كان أمرهم بخلاف ذلك فمن  
جعلهم بمنزلة البعثة المتأولين جعل فيهم هدين القولين.. والصواب أن هؤلاء ليسوا  
من البعثة. المتأولين فإن هؤلاء ليس لهم تأويل سائغ أصلاً وإما هم من جس  
الخوارج المارقين ومانعي الزكاة وأهل لطائف ونحوهم ممن قوتلوا على ما خرجوا  
عنه من شرائع الإسلام، وهذا موضع شتت على كثير من الدس من الفقهاء.

### أسلوب القتال المناسب

مع تقدم الزمن وتطور البشرية يبدو تساؤل.. لا شك أن أساليب القتال  
لحديثه قد تختلف شيئاً ما عن أساليب القتال في عهد النبي ﷺ.. فما هو أسلوب  
قتال المسلم في العصر الحديث؟ وهل له أن يعمل عقبه ورأيه؟

### مخادعة الكفار فن من فنون القتال في الإسلام

يقول ﷺ (الحرب خدعة). ويقول النووي في شرح الحديث اتفق العلماء على  
حوز خداع الكفار هي الحرب كيفما أمكن الخداع، إلا أن يكون فيه نقض عهد أو  
ما لا يحل. ومعلوم أنه لا عهد بيننا وبينهم حيث إنهم محاربون لدين الله  
سبحانه وتعالى، والمسلمون أحرار في اختبار أسلوب القتال المناسب على أن  
تتحقق الخدعة وهي النصر بأقل الخسائر وأيسر السبل.

### أسلوب القتال في غزوة الأحزاب

بعد أن نجح سياسة اليهود في تأليب الأحزاب الكافرة على النبي ﷺ ودعوته،  
وأصبح الوضع خطيراً، رسم المسلمون على عقل خطة فريدة لم تسمع العرب



## العباوس الإسلامية - الجزء الأول

عنها من قبل، فهم لا يعرفون إلا قبل المدين المكتشفة، وتلك الخطة أسد به سلمان الفارسي وهي حفر خندق عميق يحيط بامدية من بحبه السهل ويفصل بين المدافعين والمغيرين، فاستوب لفل ليس وحيا ولا سبه تاسه ولكن المسلم له أن يعمل عقله ويدبر ويخطط والأمر يعود فيه للمشورة

### الكذب على الأعداء

وقد صح في الحديث جوز الكذب في ثلاثة أشياء . قال المصري إنما يجوز من الكذب هي الحرب لمعارضة دور حقيقة الكذب فإنه لا يحل. هذا كلامه.. والظاهر هو بآحة حقيقة نفس الكذب لكر الاقتصار على التعريض أفصل والله أعلم «صحيح مسلم شرح النووي».

### تخطيطات إسلامية

ومن خلال دراسة لسرايا يخرج المسم بخطبات إسلامية وخدع قتاليه تمضي أحكامها على كثير من المسلمين ويذكر على سبيل المثال

١ سرية مقتل كعب بن الأشرف في السنة الثالثة من لهجرة هي صحيح البخاري عن جابر بن عبد الله قال قال ﷺ: من لكعب ابن الأشرف؟ فإنه قد أدى الله ورسوله، فقام محمد بن مسleme ففر برسول الله تحب أن أقتله؟ قال (نعم)، قال فذر لي أن أقول سبنا «وهو استئذ من النبي ﷺ أن يتكلم كلام وحني لو كان مافيا للابمن وذلك لإظهار الكفر أمام كعب بن الأشرف» فأتى له

قال ﷺ (قل) فأتاه محمد بن مسleme فقال إن هذا الرجل «يقصد النبي ﷺ» قد سأك صدقة وفد عابا وهذا القول طاهره إنكار الصدقة والتعدي على النبي ﷺ وهذا كفر وهذا بعيد بأنه من الممكن للمسلم



إظهار موالاته الكامنة لعدوه في الحرب ولو وصل الأمر إلى إظهار لسرك والكفر».

وإني قد استسلمت. قال وأبصا وسمه لنفسه. قد قد تبعه فلا حب ال بدعه حتى نصر إلى أي شيء بصير شبيهه وقد ردت ر سسها وسف أو وسقين ففر كعب. نعم ارهوني هالوا أي شيء تريد هالو ارهوني سبكم. هالو كيف برهنت سساءنا وأنت أجمل العرب؟ قال ارهوني اساءكم. هالوا كيف برهنت اساءنا فيسب أحدهم فيقتل رهن بوسق أو وسقين هذا عر عليا. ولكنا برهنت الامة أي السلاح». فواعده ر يئيه هجاءه يلا ومعه ابو ناله وهو خو كعب من الرصاعة فدعاهم إلى حصن فنزل إليهم. فقالت له امرأته أين خرج هذه الساعه؟ فقال بما هو محمد بن مسلمة وأخي بن ناله. وقال غير عمرو فقالت له سمع صوته كانه يقطر قال إنما هو أخي محمد بن مسلمة ورضيعي أبو مائلة إن الكريم إذا دعى إلى طعنه بليل لأجاب.

قال ويدحض محمد بن مسلمة ومعه رجلاان فيل سفيان سماهم عمرو فل الحارث بن بشر، وعباد بن بشر قال عمرو فقال محمد بن مسلمة إني جاء فيني قاتل (أي جاء بسعره) عاشمه في رأيتموني ستمكنت من رسه فدونكم فاصربوه وتلك هي طريقه لتمكن من قتله حيث انه كان صحم الحنة قوي لينة» وفي هذه القصة من القوائد في هن القتال الكثير وقد رعم بعض المستشرقين ومن في قلوبهم مرض أن صفت كعب بن الأشرف كان عدواً وحياة له.. والرد عليهم هو أن ذلك الكافر قد نقص عهده و معن في إبداء المسمم وقد جاء اليهود إلى النبي ﷺ بعد مقتل كعب بن الأشرف فقالوا يا محمد قد صرف أي قتل صاحب السيلة وهو



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

سيد من سادتنا قتل غيلة بلا حرم ولا حدث عماء.. قال ﷺ إبه لو قر كما قر غيره ممن هو على من رايه م عتب، ولكنه راب وهجاء بالشعر ولم يفعل هذا أحد منكم إلا كن لل سيف « لصرم المسلول على شاتم الرسول ص ٧١ لابن تيمية».

٢ سرية عند ه إلى أبي سفيان، وكانت هي السدة لرابعة وسبها أن النبي بلغه أن خالد بن سفيان بهلى يهيم بعربة وأنه يجمع الجموع لحرب المسلمين فأمر رسول ه صلى ه عليه وسلم عند ه بن أنس لجهي بقتله.. قال عبدالله، قلت يا رسول الله انعت «صفه لي» حتى أعرفه فقال ﷺ (إئت إذا رأيته أذكرك الشيطان وآية ما بينك وبينه ذلك)، قال واستأذنت رسول ه ﷺ أن أقول «هو نفس ذن محمد بن مسلمة» فآذن لي ثم قال لي (انتسب إلى خراعة) «وهذا كذب ولكنه مباح».

قال عبدالله، فعرفه بعيت «أي بوصف» رسول ه ﷺ وشعرت بالخوف منه فقلب صدق رسول ه، قال عند ه وكن وقت لعصر فدخل حين رأيته فحشيت أن تكون بيني وبينه محادثة تشغني عن الصلاة فصليت وأن أمشي نحوه أومى إيماء برأسي فما انتهيت إليه قال ممن الرجل، قلت من خراعة.. سمعت بجمعك لمحمد فجئت لأكور مع «وفي هذا القول إظهار الموالاة». قال أجل إني لأجمع له. قال عبدالله فمشيت معه وحدثته فاستحلى حديثي وأشدته وقلت عجبا لما أحدث محمد من هذا الدين المحدث، فرق الأباء وسفه أحلامهم «وهذا القول كفر». قال أبو سفيان إبه لم يبق أحداً يشبهني، وهو يتوكأ على عصا يهد الأرض حتى انتهى إلى خبائه، وتفرق عنه أصحابه إلى منازل قريبة منه وهم يطيقون به، فقال لهم يا أبا خراعة. فدنوت منه.. فقال احلس، قال عبد ه فجلست معه حتى



إذا هداً الياس وناموا غترته فقتلته وأخذت رأسه ثم خرحت وتركت  
ضعائنه منكبات عليه. فلما قدمت المدينة وجدت رسول الله عليه الصلاة  
والسلام فلما راي قال (أفلح الوجه) قلت أفلح وجهك يا رسول الله. ثم  
وضعت الرأس بين يديه وأخبرته خبري.

٣- قصة نعيم بن مسعود في غزوة الأحزاب لما جاء نعيم ابن مسعود مسلماً  
أوصاه ﷺ أن يكتم إسلامه ورده على المشركين يوقع بينهم. فذهب نعيم  
إلى بني قريظة وقال لهم على هيئة النصيحة لا تقاتلوا مع لقوم "يقصد  
قريشا وغطفان" حتى تأخذوا رهناً من أشرافهم يكونون بأيديكم وذلك  
بعد أن أقنعهم أن قريشا وغطفان بصفتهم ليسوا من أهل المدينة فإن  
حدث شيء لحقوا ببلادهم وتركوهم للنبي ﷺ فقالوا له لقد أشرت بالرأي.  
ثم أتى قريشا وخبرهم أن يهود بني قريظة قد بدموا على تحالفهم معكم  
وأرسلوا إلى محمد يقولون هل يرضيك أن تأخذ لك من القبيلتين رجلاً من  
أشرافهم.. فتضرب أعناقهم؟ وأتى غطفان فقال مثل ذلك. فإرسل  
أبوسفيان ورؤوس غطفان إلى بني قريظة عكرمة بن أبي جهل في نفر من  
قريش وغطفان فقالوا لهم أغدوا للقتال حتى بناحر محمدًا فأجابوا إن  
هذا يوم السبت لا نعمل فيه شيئاً، ولن نقاتل معكم حتى تعطوا رهناً من  
رجالكم يكونون بأيدينا ثقة لدينا بخشي إن اشتد عليكم القتال أن  
تنتشروا إلى بلادكم فلما رجعت الرسل قالت قريش وغطفان والله الذي  
حدثكم به نعيم بن مسعود لحق إنا والله لا ندفع إليكم رجلاً واحداً من  
رجالنا. فقلت بنو قريظة إن الذي ذكر لكم نعيم لحق. ومن هه أنشب  
نعيم الفرقة في صفوف الأحزاب







## جواز تبييت الكفار ورميهم وإن أدى إلى قتل ذراريهم عند الإغارة لئلا

عن ابن عباس عن الصعب بن حثامة قال قلت يا رسول الله يا نصيب في الدار من دراري المشركين «ذريتهم» قال (هم منهم) «رواه مسلم» .

لشرح سئل رسول الله ﷺ عن حكم صبيان المشركين الذين بُيِّتُون فيصيب من نسائهم وصبيانهم بالقتل فقال هم من اباؤهم أي لا بأس لأن أحكام نسائهم حاربه عليهم في المبرات وفي الكاح وفي القصاص والديات وغير ذلك والمرد إذا لم يتعدوا من غير ضرورة.. انتهى «مستم شرح النووي باب الجهاد»

## الكف عن قصد النساء والرهبان والشيوخ بالقتل

عن ابن عمر قال وجدت امرأة مقتولة في بعض معازي النبي ﷺ فهي رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان والشيوخ : رواه الجماعة إلا لسنائي «ويروي أحمد وأبو داود أنه في إحدى الغزوات مر رسول الله ﷺ على مقتولة مما أصابت المقدمة فوقفوا بنظرون إليها يعني وهم يتعجبون من حلقها حتى لحقهم رسول الله ﷺ فقال (ما كنت هذه لتقتل). فقال لأحدهم (الحق خالداً فقل له لا تقتلوا ذرية ولا عسيفاً) «أي أجيراً».

وحديث ابن عباس لسابق هي جواز قتل الداراري لا يتناقض مع هذا الحديث حيث إن لكل منهما حالة تختلف عن الأخرى.

## الاستعانة بمشرك

عن عائشة رضي الله عنها قالت خرج رسول الله ﷺ فلما كان بحرة لوبرة أدركه رجل قد كان يذكر منه جرأة وبحدة ففرح أصحاب رسول الله ﷺ حين رأوه فلما أدركه قال لرسول الله ﷺ جئت لأتبعك. فقال ﷺ (تؤمن بالله ورسوله؟) قال لا.



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

فقال (ارجع فلن نستعين بمشرك). قالت ثم مضى حتى إذا كما بالشجرة أدركنا الرجل فقال له كما قال أول مرة فقال له النبي ﷺ كما قال أول مرة فقال (ارجع فلن نستعين بمشرك) قالت ثم رجع فأدركنا بالبيداء فقال له كما قال أول مرة: (تؤمن بالله ورسوله) قل نعم. فقال له ﷺ (فانطلق) «رواه مسلم».. يقول النووي قد جاء حديث آخر أن النبي ﷺ استعان بصفوان بن أمية قبل إسلامه فأخذ طائفة من العلماء بالحديث الأول على إطلاقه وقال الشافعي وآخرون إن الكافر إذا كن حسن الرأي في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة به أستعين به وإلا فيكره .

وحمل الحديثان هاتين الحالتين، وإذا حضر الكافر بالإذن رضخ له ولا يسهم له وهذا هو مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة والجمهور وقال الرهري والأوزاعي يسهم له و به أعلم. انتهى.. «مسلم بشرح النووي باب الجهاد».

ويقول مالك في الاستعانة بالمشركون و لكفره إلا أن يكونوا حداما للمسلمين فيجوز. وقال أبو حنيفة يستعان بهم ويعاونون على الإطلاق متى كان الإسلام هو الغالب الجاري عليهم، فإن كن حكم الشرك هو الغالب كره.

وقال الشافعي يجوز وذلك بشرطين أحدهما أن يكون بالمسلمين قلة ويكون المشركون كثرة. والثاني أن يعلم من المتشركين حسن رأي في الإسلام وميل إليه ومضى استعان بهم رضخ لهم ولم يسهم «أي أعطاهم مكافأة ولم يشركهم في سهام المسلمين من الغنيمة».

### جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها

روى الإمام مسلم عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ حرق نخل بني النضير وقطع وهي البويرة راد قتيبة وابن رمع في حديثهما أنزل الله عز



رجل (( ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبئس به وليخزي الفاسقين ))<sup>(١)</sup> «مسلم شرح النووي الجزء ١٢».

قال النووي في شرح الحديث في هذا الحديث حوار قصع شجر الكفار وإحراقه «مسلم شرح النووي باب الجهاد».

### من خشي الأسر فله أن يستأسر وله أن يقاتل حتى يقتل

عن أبي هريرة قال بعث رسول الله ﷺ عشرة رهط عينا وأمر عليهم عاصم بن ثابت الأنصاري، فطلقوا حتى إذا كانوا بالهداة وهو بين عسفان ومكة ذكروا لسي لحيان، فنفروا لهم قريبا من مائتي رجل كلهم رام، فاقترضوا أثراهم فلما راهم عاصم وأصحابه لجئوا إلى مدد وحاط بهم القوم، فقالوا لهم انزلوا وأعصوا بأمرنا ولكم العهد والميثاق ألا نقتل منكم أحداً، قال عاصم بن ثابت أمير السرية ما أنا هو لا أنزل اليوم في ذمة كافر، اللهم خير عنا بيت، فرموهم بالسل فقتلوا عاصما في سبعة، فنزل إليهم ثلاثة بالعهد والميثاق منهم خبيب فوثقوه فقل الرجل الثالث هذا أول العذر والله لا أصحابكم إن لي في هؤلاء لأسوة يريد الفتلى، فحروه وعالجوه على أن يصحبهم فأتى، فقتلوه وانطلقوا بحبيب وبن الدنة حتى باعوهما بمكة بعد وقعة بدر. وذكر قصة قتل خبيب، إلى أن قال استجاب الله لعاصم بن ثابت يوم أصيب. فأخبر النبي ﷺ أصحابه خبرهم وما أصيبوا «مختصر لأحمد والبخاري وأبو داود».

### تنظيم الجيش المسلم

• عن عمار بن ياسر قال إن رسول الله ﷺ كان يستحب للرجل أن يقاتل تحب راية قومه. رواه أحمد.

(١) من الآية ٥ من سورة الحشر.



## العناوين الإسلامية - الجزء الأول

• وعن البراء بن عازب قال قال رسول الله ﷺ (اكرم سائقين العدو عدا وإن سعاركم حم لا ينصرون) رواه أحمد

• وعن الحسن بن قيس بن عباد قال (كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون الصوت عند القتال) رواه أبو داود.

### الأوقات التي يستحب الخروج فيها للغزو

عن كعب بن مالك عن أنس بن مالك خرج في يوم الخميس في غزوة تبوك وكان يحب أن يخرج يوم الخميس، متفق عليه.

وعن أسعمان بن مهران أن النبي ﷺ كان إذا لم يقتل في أول النهار أخر لقبل حتى تزول الشمس وتهب الرياح وينزل صصر. رواه أحمد وأبو داود وصححه البخاري وقال انتظر حتى تهب الأرواح وبحصر الصلوات.

### استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو وأدعية القتال

من أدعاه الله ﷻ في لقتال « اللهم منزل الكتاب ومجري السحاب، وهازم الأحزاب، اهزمهم وانصرنا عليهم » صحيح مسلم.

### أمر هام يجب التنبيه عليه

الإخلاص في الجهد في سبيل الله والإخلاص هو حريد قصد الحرب إلى الله عز وجل من جميع الشوائب.. وقبل هو سمان رؤية الخلق بسوام النظر إلى الخالق.

وهي باب نليس إبليس عى العراه بذكر الإمام ابن الجوزي قد لبس إيسر على خلق كثر فحرحوا إلى لجهار ويتهم المدهه والربء لبقال فلان غار، وربما كان لقصود ن يقال شجاع، أو كر طلب الغبمة وإيما الأعمال بالنيات.



عن أبي موسى قال جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله أرأيت الرجل  
يقتل شجاعة ويقاتل حمية ويقتل رياء في ذلك في سيره فقال ﷺ (من فتر  
ليكون كلمة به هي العليا فهو في سيره) أخرجه. وعن ابن مسعود رضي  
عنه قال ياكم أن تقولوا مات فلان شهيد أو قتل شهيد فإن الرجل يقتل ليعدم  
ويقتل ليذكر ويقتل ليبرى مكانه. وبالإسناد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أو  
لناس يقصى فيه يوم القيامة ثلاثة رجل استشهد فأتى به فعرفه نعمه فعرفها  
فقال ما عملت فيها؟ قال قاتلت فبك حتى قتل. قال كذبت ولكيك قاتلت حتى  
يقال هو جريء فقد قيل ثم أمر به فسحب على وحه وألقي في النار. ورجل تعلم  
العلم وعمه وقرأ القرآن فأتى به فعرفه نعمه فعرفها فقال ما عملت فيها؟ فقال  
تعلمت كتب العلم وعمته وقرأت لقرن. فقال كذبت ولكيك تعلمت ليقال هو عالم  
فقد قيل وقرأت القرآن بيقال هو قارئ فقد قيل. ثم أمر به فسحب على وجهه حتى  
ألقي في النار.

ورجل وسع الله عليه فأنطه من أصفاء المال كله فأتى به فعرفه نعمه فعرفها  
فقال ما عملت فيها؟ فقال ما تركت من سبي أنت أحب أن يبق فيها إلا بفقت  
فها لك؟ قال كذبت ولكيك فعلت ليقال يا حواد فقد قيل ثم أمر به فسحب على  
وجهه حتى ألقى في النار. (تفرد بإخراجه مسلم)

وبإسناد عن أبي حاتم الرازي قال سمعت عبدة بن سليمان يقول كنا في  
سرية مع عبدالله بن المبارك في بلاد الروم فصارت لعدو فلما التقى الصفان  
خرج رجل من العدو فدفع إلى البراز فخرج إليه رجل فطارده ساعة فطعمه لرجل  
فقبله فربح الناس عليه فكت هيم ربحم عليه فإذا هو ملثم بكمه فأنذرت  
بطرف بكمه فمدته فإذا هو عبدالله بن المبارك فقال وأنت يا أبا عمر ممن يشع  
عبداً؟ قلت فاضربوا رجمكم الله إلى هذا السبد المخلص كيف خاف عي إخلاصه



## العناوين الإسلامية - الجزء الأول

برؤية لناس له ومدحهم إياه فسر نفسه. وقد كان إبراهيم بن ادهم يقاتل فإذا اعتنموا لم يأخذ شيب من الغنيمة ليوفر له الأجر وقد لبس إلبس على المجاهد إن عم فربما أحد من الغنيمة م ليس له فإما أن يكون قلب لعلم فيرى أن أموال الكفار مباحة لمن أخذها ولا بدري أن الغلول من لعنانم معصية. وهي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حبير ففتح لله علينا فلم نغنم دهما ولا ورفا عمت المتاع و لطعام و لفياب ثم اطلقنا إلى الوادي ومع رسول الله ﷺ رجلٌ يحل رحله فرمي بسهم فكان فيه حنقه. فما قلنا له هنيئا له الشهادة يا رسول الله فقال كلا والذي نفس محمد بيده إن لشمة تلتهم عليه ذرا أحدها من لعنائم يوم حبر لم نصنها لمقاسم قال ففرع الناس فجاء رجل سراك أو شراكين فقال أصبته يوم حبر. فقال رسول الله ﷺ: (شراك من نار أو شراكان من نار).

وقد بكور العاري عالمٌ سالحريم إلا أنه يرى الشيء فلا يصبر عنه وربما طن أن جهاده يدفع عنه ما فعل. وها هب يسير أثر لإيمان والعلم رويًا بإسناد عن هبيرة بن الأشعث عن أبي عبيدة العبري قال لما هبط المسلمون المدائن وجمعوا لأهباض. أقبل رجل بحق معه فدفعه إلى صاحب لأقباص فقال الدين معه ما رأينا مثل هذا قط ما يعدله ما عندنا ولا ما يقاربه فقال له هل أحد من شبناء فقال أما والله لو لا الله ما تيتكم به فعرفوا أن بلرجل شئنا فقلوا من أنت؟ فقال والله لا أخبركم لنحمدوني ولا أعريكم لتقرظوني ولكن أحمد الله وأرصى بشوابه. فأنبعوه رجلا حتى انتهى إلى أصحابه فسأل عنه فإذا هو عامر بن عبد قيس.



## هناك من يتم استبعادهم عن الطريق

فانتهوا إن للشدائد أهلاً . . . وذرّوا ما تزين الأهواءُ

فهو يطلب منهم الانتهاء عن الغي ويدعوهم إلى إفصاح عما ستروه من دافع حب الراحة وتجنب المشقة. وهو نفسه الدافع الذي حكاه القرآن عن المخلفين في سورة التوبة إذ يقول الله تعالى ((فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله وكرهوا أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله وقالوا لا تنفروا في الحر قل نار جهنم أشد حراً لو كانوا يفقهون))<sup>(١)</sup>.

«إن هؤلاء لهم نموذج في ضعف الهمة وطراوة الإرادة، وكثيرون هم الذين يشفقون من المتاعب وينفرون من الجهاد، ويؤثرون الراحة الرخيصة على الكدح الكريم، ويفضلون السلامة الذليلة على الخطر العزيز، وهم يتساقطون إعداء خلف الصفوف الجادة الزاحفة العارفة بتكاليف الدعوات، ولكن هذه الصفوف تظل في طريقها المملوء بالعقبات والأشواك لأنها تدرك بفطرتها أن كفاح العقبات والأشواك فطرة في الإنسان، وأنه ألد وأجمل من القعود والتخلف والراحة البليدة التي بالرجال»، في ظلال القرآن ٢٦/١٠ «هؤلاء الذين اثروا الراحة على الجهاد في ساعة العسرة، وتخلفوا عن الركب في أول مرة، هؤلاء لا يصلحون للكفاح، ولا يرجون لجهاد، ولا يجوز أن يؤخذوا بالتقاصي، ولا أن يتاح لهم شرف الجهاد الذي تحلفوا عنه وهم راضون، ((فإن رجعت الله إلى طائفة منهم فاستأذنوك للخروج فقل لن تخرجوا معي أبداً ولن يقاتلو معي عدواً إنكم رضيتُم بالقعود أول مرة فاقعدوا مع الخالفين))<sup>(٢)</sup> إن الدعوات في حاجة إلى طبائع صلبة مستقيمة ثابتة مصححة تصمد في الكفاح الطويل الشاق، والصف الذي يتخلله الضعاف

(١) الآية ٨١ من سورة التوبة

(٢) الآية ٨٢ من سورة التوبة.



والمسترخون لا يصمد لأهم يحذرونهم هي ساعة السدة فيشتبعون فيه الخذلان  
و لصعف والاضطراب، فالذين يصغفون ويتحلفون يحب ندرهم بعيداً عن الصف  
وقاية لهم من انخلخل والهزيمة، والسامح مع هؤلاء، حباية على الصف كله

### فتاوى الفقهاء في تنقية الصف

كان للسلف أقوال كثيرة من ذلك استعصر من الإمام الشافعي في كتب الأم  
لحوادث المنافقين المتنايية عن المشاركة في الغزوات لنبيوه الكريمة ونبيه إلى من  
بشهر في أجيال المسلمين بعد ذلك يمثل ما وصف به أولئك المنافقون فإنه بقاس  
عليهم ويعاقب بمثل ما عوقبوا به

يقول الشافعي غزا رسول الله ﷺ فغزا معه من يعرف بفاقه فانخل يوم أحد  
عنه ثلاثمائة، ثم شهدوا معه يوم، لحديق فتكلموا بما حكى الله عز وجل من قولهم  
ما وعدنا الله ورسوله إلا غرور، ثم غزا النبي ﷺ بني المصطلق فشهد معه عدد  
فيكلموهم بما حكى الله عز وجل من قولهم ويفقههم، ثم غرور غرور قوم منهم يعرفون  
العقبة ليقتلوه فوقاه الله شرهم، وتخلف آخرون منهم فيمن بحضرته، ثم أرسل الله  
بعزوة تنوك من أخبارهم فقال ((ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة ولكن كره الله  
انبعاثهم فثبطهم وقيل اقعدوا مع القاعدين)) (١).

قال الشافعي فأظهر الله لرسوله أسرارهم وخبر السماعين لهم وابتعاهم أن  
يفتنوا من معه بالكذب والإرجاف والنخدين لهم فأخبره أنه كره نبعاثهم فثبطهم  
إذ كانوا على هذه النية وكن فيهم ما دل على أن الله أمر أن يمنع من عرف بما  
عرفوا به من أن يغزو مع المسلمين لأنه ضرر عليهم

(١) الآية ٤٦ من سورة التوبة.



## بحر كتاب الفريضة العامة

يقول الشافعي فمن شهر بمر ما وصف الله المذنبين لم بحر للإمام أن يدعه  
يعرو معه لطلبه فسبهم وتخذيه إياهم وأن هيهم من يستمع له بالغلة والفراسة  
والصدافة وإن هذا قد يكون أصر عليهم من كنس من عدوهم ، ألام لشافعي  
٨٩/٤ .»

وسمر الفقه على هذا حتى استلم ربه من قدامة لمقدسي فقال ولا  
يصحب الأمر معه محرلا وهو الذي ينط الناس عن عرو ويرهدهم في خروج  
ببه والقتال والجهاد مثل أن يقول الحر والرد شديد والمشقة شديدة ولا يؤمن  
هزيمة هذا الجيش وشباه هذا . ولا مرجها وهو لدى بقول قد هلكت سريه  
المسمر وماهم من مدد ولا صاقة لهم بالكفار والكفار لهم قوة ومد وصبر ولا  
ثبت لهم أحد ويحوا هذا . ولا من يعن على المسمر بالحسن للكفر وإطلاعهم  
على عورات المسلمين ومكانتهم بأخبارهم ودلائلهم على عورتهم وإبواء  
حواسنهم ، ولا من توقع العداوة من المسلمين ويسعى بالفساد لقوته تعالى  
(وكن كره الله بيعتهم فتنصهم وقيل افعلوا مع الفاعدين لو حرجوا فبكم ما  
ر بؤكم إلا حبالا ولأوصعوا خلالكم بيعوكم الفبة) (١) . ولأن هؤلاء مصره على  
لمسلمين فيلزمه منعهم . «المغني لابن قدامة ٢٥١/٨» .

### عزور الفقيه يمنع تأميره

إنا نجد هي فقه عمر بن عبدالعزير رحمه الله ما يسوغ إسعاد الصادق  
صاحب الخير عن المسؤولية إيا كان فيه نوع من حب الطهور ولخيلاء سدا  
لندريعة وصيانة له من احتمالات الاهتن والجباية على نفسه وعلى لدعوة

فقد روي أن الراشد الخامس له ولي الخلافة أرسل إلى أبي عبيد المزهجي  
وكن فقهها ثقة في الحديث من شبوخ الأوراعي ومالك وممن يستعين به الحليفه

(١) من لابن ٤٦ ، ٤٧ من سورة ليرة



## الفتاوى الإسلامية - الجزء الأول

سليمان بن عبد الملك فقال به عمر هذا الطريق إلى فلسطين وأنت من أهلها فالحق بها فقيل له يا أمير المؤمنين لو رأيت أبا عبيد وتشميره للخير، فقال، ذاك أحق ألا نفتنه كانت فيه أبهة للعامة. تهذيب التهذيب ١٥٨/١٢.

ولقادة جماعات المسلمين هذا اليوم أن يقولوا لكل داعية يتطلع للسمعة والجاه والمكانة الاجتماعية المرموقة مثل الذي قاله عمر لأبي عبيد، ويفهموه أنه قد أخطأت بداية الطريق إلى مرادك فمررت بديار دعوة التواضع والبذل والالتزام الخططي هذه الطريق إلى ديار أشكالك فالحق بهم.



## الفهرس الموضوعي

الصفحة	الموضوع
٥	تعريف الإمام الأكبر
٧	مقدمه
١١	مبرات الهدى
١٣	من أحكام الغضب
١٣	عفار مغتصب
١٧	من أحكام الناموس
١٧	لتأمين صد لحريق محرم شرعاً
٢١	من أحكام المباحات
٢١	قمة المتاحف وعرض التماثيل
٢٢	باحة لتصوير والحلاف فيه
٢٢	باحة التصوير لصوئي والرسم
٢٢	تحريم البحت والحفر المكون لتمثال كامل لإنسان أو حيوان
٢٤	قائمة المتاحف ضرورة
٢٦	حرمة وضع لتمثيل في اساجد أو حولها وحرمة الصلاة في متاحف
٢٧	حكم سمع الموسيقى
٣٧	لري لجمعي وهن يحور لحصور بالجنب
٤٦	صلاق البحي
٤٩	لعاء الوقف لأهلى وسنده
٥٤	مسلك القانون المصري في التأيد والتأقت وسنده
٦٠	تفصيل لأن النار بلدل وحرمان لعاق منه
٦٣	لصبد لواقع في الماء
٦٥	برول لمريض على رأي لأطباء
٦٨	حراة تحويل الرجب إلى امرأة وبالعكس جائز لصرورة
٧١	من أحكام الممنوعات
٧١	المحدرات محرمة شرعا
٧٤	تعاطي المحدرات
٧٧	ساح لمحدرات ورر عتها وبهرسها والاتحار و لعدم فيها عى أي وجه كان
٧٩	من يؤدي الصلاة وهو تحت تأثير لمحدر



الصفحة	الموضوع
٨٢	نصدق بأموال لناحية عن التعمس في المواد محدرة
٨٤	بعض المحدرات لعلاج
٩١	رسم الإنسان عربياً "موديل"
٩٤	حصف الأطفال و إناث محرم شرع
١٤٢	لاحصل بوفء المس لمس من المس
١٤٨	حكم الإسلام فيما بهدى إلى الحكم
١٥١	الحواهر المحصرة حرام شرع
١٥٥	<b>من أحكام الدائع واللحوم</b>
١٥٥	أكل اللحوم المستوردة
١٦٢	استقبال الدائع لقبلة عند الذبح
١٧٢	ذبح اليهود والنصارى
١٧٥	<b>من أحكام اتفاقية السلام</b>
١٧٥	تفاقية سلام بين مصر وإسرائيل وأثرها
١٨١	نسس المعاهدات في الإسلام
١٩٧	<b>من أحكام المصرفات في مرض الموت</b>
١٩٧	بيع في الصحة موثر وهي مرض الموت لدفي لورثة
٢٠١	<b>مسائل متنوعة</b>
٢٠٦	لروح و لنفس
٢١٨	دور لشريعة الإسلامية في تحقيق أهداف المجتمع
٢٣٤	أحول لنبي عيسى عليه السلام
٢٤١	ما حكم من قال بموت عيسى؟
٢٤٢	هل تحور ترجمة لقرآن لكريم؟
٢٤٢	نق لأعضاء من إسان إلى آخر
٢٥٧	الحين المشروعة
٢٦٤	تحية لإسلام
٢٦٧	<b>نقير عن كتاب العريضة العائنه</b>
٣١١	<b>نص كتاب العريضة العائنه</b>















